

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

أسس الـ جيح في كتب لخلاف لندي عرض وتقويم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الباحثة
فاطمة محمد طاهر حامد
الرقم الجامعي: (٤٢٣٧٠١٦٨)

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
العام الجامعي

١٤٢٩ - ١٤٣٠ هـ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فهذا بحث عنوانه (أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي) تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف، وقد أشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور/ عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله حفظه الله.

والبحث في الخلاف النحوي هو بحث في تدرج النحو وتطوره، فقد كان النحو بصرياً، ثم ظهر نحو الكوفة، فتباينت الآراء النحوية واختلفت، فظهرت كتب الخلاف النحوي، محاولة المفاضلة بين المذهبين والترجيح بينهما.

وتتضح أهمية هذا الموضوع في أنه يبحث في الأسس التي بني عليها الترجيح في كتب الخلاف النحوي، أي القياس أو السماع أو غيرهما؟ وهل كان مؤلفو هذه الكتب منصفين في حكمهم، أم أنهم كانوا يتعصبون لأحد الفريقين على الآخر؟ وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في خمسة أبواب، يسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة وفهارس، وأبواب هذه الرسالة على النحو التالي:

- الباب الأول: السماع وفيه أربعة فصول.
- الباب الثاني: القياس، وفيه خمسة فصول.
- الباب الثالث: آراء النحاة، وفيه خمسة فصول.
- الباب الرابع: التوجيه النحوي، وفيه ثلاثة فصول.
- الباب الخامس: دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية.

وقد توصل البحث إلى بعض النتائج ومنها أن قواعد النحو ليست إلا قوانين مستنبطة من الكلام العربي الفصيح الذي لم يدخله اللحن ولم يشبه الغلط، والقرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة في أعلى مراتب الاحتجاج، ثم ما صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب، خاصة في عصور الاحتجاج، ومن أسباب الخلاف النحوي اختلاف النحاة في المسموع من العرب، واختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة وغير الفصيحة، واختلافهم كذلك في المنهج الذي سلكوه مثل النزعة العقلية والمنطقية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليب على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فقد كان لظهور اللحن في صدر الإسلام أثر كبير في نشأة النحو، فقد حرص المسلمون على أداء القرآن الكريم أداء خالياً من الخطأ، كما حرصوا على الحفاظ على سلامة اللسان العربي من اللحن.

وقد أدى ذلك إلى ظهور طائفة من العلماء نذروا أنفسهم للحفاظ على سلامة اللغة العربية، فإذا سمعوا لحناً أو خطأ يخالف أصول العربية، قدموا النصح والإرشاد للمخطئين من عامة الناس وخاصتهم، وبينوا لهم مواضع الخطأ والزلل في كلامهم، وقد عرفت تلك الطائفة من العلماء بالحناءة.

وتذكر أكثر المصادر أن أول من وضع كلاماً في النحو أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩هـ، بتأييد من الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١)، ووفد إليه الناس يتعلمون العربية، فأخذ عنه النحو جماعة منهم يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن^(٢).

وقد كان لهؤلاء أثر فيمن جاء بعدهم، من أمثال عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد وغيرهم من علماء البصرة، ثم أخذ عنهم علماء الكوفة، ومنهم الرؤاسي الذي كان يعلم النحو في الكوفة، فكان من تلاميذه الكسائي والفراء اللذين تأسس بهما النحو الكوفي.

(١) ينظر مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ص ١٥ تقديم: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣-٢٠٠٣، ومعجم الأديباء المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي ١٧٧/٤ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والحناءة، للسيوطي ٢٢/٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

(٢) ينظر مراتب النحويين ٢٠.

وكان النحو في البصرة يختلف عن النحو في الكوفة، لاختلاف وجهات النظر بين نحاة البلدين في تناول المسائل، فكل فريق يرى صحة مذهبه، ورجحانه على المذهب الآخر، فيرد على صاحبه، ويأتي بالدليل الذي يناهض دليله.

وكان من أثر اختلاف نحاة البلدين في بعض المسائل النحوية، ظهور المناظرات العلمية التي يغلب عليها العصبية وحب النيل من المنافس، ومن أشهرها تلك المناظرة التي وقعت بين الكسائي وسيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد^(١).

وانتقلت الخلافات النحوية من الرواية إلى التدوين، فكانت كتب النحو لا تكاد تخلو من خلاف نحوي والرد عليه، ثم أصبحت الخلافات النحوية في كتب مستقلة، تعرض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، مع تأييد أحد المذهبين وترجيحه، والكتب التي تناولت الخلاف النحوي كثيرة منها:

- "اختلاف النحويين"^(٢) لأبي العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ .
- "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"^(٣) لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ.
- "الخلاف بين النحويين"^(٤) لأبي الحسن الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ.
- "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين"^(٥) لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ.
- "مسائل الخلاف في النحو"^(٦) لحسين بن إياس معاصر العكبري المتوفى سنة ٦٨١هـ.

(١) ينظر أمالي الزجاجي ص ٢٤٠ تحقيق عبد السلام هارون، بدون تاريخ طبع، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ١/١٠٣، لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢.

(٢) الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم ص ١١٠ دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨.

(٣) معجم الأدباء ١/٦٢٠، وكشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة ٢/١٨٠٩ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٢.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي ٢/٢٩٥ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦-١٩٨٦.

(٥) معجم الأدباء ١/٥٣٦.

(٦) كشف الظنون ٢/١٦٦٩.

- "الإسعاف في الخلاف"^(١) لابن إياز النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ ، وغيرها من الكتب.

وأما الكتب المطبوعة التي تناولت الخلاف النحوي فهي كالاتي :

١. الإِتصاف في مسائل الخلاف.

لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، حققه الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - ويعد هذا الكتاب أشهر ما صنف في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وقد ألفه على غرار المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، وهو يحوي أشهر المسائل الخلافية بين نحاة البلدين، وقد بلغت المسائل عنده مائة وإحدى وعشرين مسألة، وقد بدأ بذكر رأي الكوفيين ثم رأي البصريين، ثم حجج كل منهما، وفي ختام المسألة يرجح أحد الرأيين بالجواب على الفريق الذي يرى أن رأيه خاطئ، وهم الكوفيون في الغالب.

٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ. وحققه الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، وهذا الكتاب يشمل خمسا وثمانين مسألة، ويبدأ أبو البقاء بقوله مسألة ثم يوردها، ويبدأ بالرأي الذي يميل إليه في الغالب، وهو الرأي المسلم به عنده، ثم يثني بالرأي المخالف، ويورد الحجج والأدلة للرأيين، ثم يرجح الرأي الذي يميل إليه أو الذي بدأ به.

٣. مسائل خلافية في النحو.

لأبي البقاء العكبري، حققه الدكتور/ محمد خير الحلواني، وهذا الكتاب في الحقيقة جزء من كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين سالف الذكر.

٤. ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.

لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ، وحققه الدكتور/ طارق الجنابي، وعدد المسائل في هذا الكتاب مائتان وثلاث وعشرون

(١) بغية الوعاة ١/٥٣٢، وكشف الظنون ١/٨٥.

مسألة، وقد رتبها المؤلف على أقسام الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف، وقد أفاد من الإنصاف " حتى لينقل عبارته أحيانا حرفا بحرف، ويتابع الأنباري في جل موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين.. والكتاب موجز، ولا يميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل والشواهد، وإن كان منحاه مع البصريين، وكثيرا ما يرد على الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة"^(١).

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره :

إن البحث في الخلاف النحوي هو بحث في تدرج النحو وتطوره، فقد كان النحو بصريا، ثم ظهر نحو الكوفة، وأراد أن يجد له مكانا يزاحم به نحو البصرة، فتباينت الآراء النحوية واختلفت، فظهرت كتب الخلاف النحوي، محاولة أن تفاضل بين المذهبيين، فهل كان الترجيح قائما على أسس ثابتة، أو أنه كان يخضع لرأي صاحبه وميله؟

لقد تناول السيوطي هذا الموضوع في الاقتراح، فقال في الكتاب السادس، في التعارض والترجيح: " في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين... اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها. وقال أبو حيان: في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل^(٢)، وقال الأندلسي^(٣) في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين

(١) ينظر مقدمة المحقق ص ١٢، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٧.

(٢) يقول أبو حيان في البحر المحيط ٣/١٥٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١١ - ١٩٩٠: " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون... "

(٣) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ وسمي شرحه على المفصل "الموصل" ينظر كشف الظنون ص ١٧٧٥.

أن قالوا: نحن نأخذ اللغة من حَرَشَة الضَّبَاب^(١) وأكَلَة اليرابيع^(٢)، وأنتم تأخذونها من أكَلَة الشواريز^(٣) وباعة الكواميخ^(٤).. «(٥).

والدراسات الموجودة في هذا الموضوع تتناول المسائل مسألة مسألة، تتاولا جزئيا غير مرتبط بمنهج عام تبحث من خلاله، وفيها تعرض آراء العلماء وأدلتهم، دون تقويم للأساس الذي بني عليه الرأي، ومدى اطراده في مسائل الخلاف عامة، أو في نظائر الموضوع المختلف فيه، وإذا كانت هناك أصول عامة لكل من البصريين والكوفيين وغيرهم، فكثيرا ما يُلاحظ خروج عن هذه الأصول، من جماعات أو أفراد من هؤلاء وهؤلاء، ويأخذ بعض البصريين برأي الكوفيين أو العكس، ويرد لاحق على سابق، وكثيرا ما يضطرب عزو الآراء، فينسب إلى هذا في موضع أو كتاب ما نسب إلى غيره في آخر.

وهكذا يبدو الأمر وكأنه اختيار غير محكوم بمنهج مطرد وقواعد ثابتة، وكأنه متوقف على الرواية في كثير من الحالات، فيروي فلان عن فلان كذا، ويروي غيره عنه خلاف ذلك، وكثيرا ما اختلف النحاة في آراء سيبويه فهما وعزوا، وقد كان لذلك أثره في كثرة الآراء النحوية وعرضها في كتب المتأخرين متناثرة متفرقة دون الكشف عن المنهج المطرد الذي سار عليه هذا الفريق أو ذلك، أو هذا النحوي أو ذلك، وهو ما يعطي للدراسة العلمية خصوصيتها.

(١) حَرَشَة جمع حارش، وحَرَشَ الضبُّ : اصطاده، وهو أن يحك الجحر الذي هو فيه يتحرش به، ينظر لسان العرب، لابن منظور، طبعة جديدة باعتماد: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ١٤١٨ - ١٩٩٧، مادة (ح ر ش).

(٢) اليرابيع : جمع يربوع وهو دابة فوق الجُرْد، لسان العرب (ر ب ع).

(٣) الشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب يستخرج منه ماءه. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، تصوير المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦ مادة (ش ر ز).

(٤) الكواميخ: جمع كامخ وهو نوع من الأدم "معرب"، لسان العرب (ك م خ)

والمعنى أن البصريين يأخذون اللغة من فصحاء الأعراب الذين يأكلون الضباب واليرابيع، أما الكوفيون فإنهم يأخذونها من الأعراب الذين سكنوا في المدن، وضعفت أسنتهم.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١٢٨، قدم له وضبطه د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية الطبعة الأولى ١٩٨٨.

وتتضح أهمية هذا الموضوع في أنه يبحث في الأسس التي بني عليها الترجيح في كتب الخلاف النحوي، أهى القياس أو السماع أو غيرهما؟ وهل كان مؤلفو هذه الكتب منصفين في حكمهم، أم أنهم كانوا يتعصبون لأحد الفريقين على الآخر؟

وكان الباعث على اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١. أن البحث في كتب الخلاف النحوي له أهمية بالغة إذ إنه يبين التفكير النحوي الذي توصل له النحاة، والحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها في دعم آرائهم، وبيان مدى الثقة في الأصول التي بنوا عليها، والنتائج التي انتهوا إليها.

٢. كثرة المسائل الخلافية، مما يتيح للباحثة معرفة المذاهب النحوية وكيفية الترجيح، فتنمو شخصيتها العلمية والبحثية.

٣. أن هذا الموضوع بهذه الكيفية لم يتعرض للدراسة من قبل.

٤. قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة الباحثين على الوقوف على أسس الترجيح الصحيح في القضايا النحوية والصرفية، والمفاضلة بين آراء النحاة المتأخرين عند الاختلاف.

٥. الإفادة من نتائج الدراسة في تقويم الأساليب المولدة، وما جد بعد عصور الاحتجاج من تراكيب، وقبول ما يصح منها، ورفض ما يخرج عن منهج العربية، بناء على أساس علمي صحيح فيما أحسب.

٦. الإفادة من نتائجها في تحديد الأطر التي لا ينبغي أن يخرج عنها أي منهج أو دعوة لتجديد النحو أو تيسيره، إذ تكشف عن الثوابت والمتغيرات في تراثنا النحوي.

عملي ومنهجي في البحث:

وقد سلكت في هذا البحث العمل الخطوات الآتية :

١. ترتيب المسائل الخلافية حسب أبواب النحو الواردة في ألفية ابن مالك لشهرتها بين الدارسين، ووضع المسائل المتفرقة في مبحث بعنوان مسائل خلافية عامة .
٢. وضع عنوانات رئيسة للمسائل.
٣. وضع تمهيد موجز لكل مسألة، ثم عرض ومناقشة آراء النحاة، ثم الترجيح في المسألة.
٤. توثيق المسألة، والبحث في المصادر الأصيلة، للتوصل إلى أصحاب الرأي ومن تأثر بهم من النحاة.
٥. تذييل البحث بفهارس متنوعة لتسهيل الانتفاع به.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في خمسة أبواب، يسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة وفهارس، وهي على النحو الآتي:

١. المقدمة: وفيها :

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وهدفه.

٢. التمهيد: أسباب الخلاف: وفيه:

البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف.

المؤثرات السياسية والمذهبية.

العوامل الثقافية والعلمية.

الدوافع الشخصية.

٣. الباب الأول: السماع، ويضم الفصول التالية:

الفصل الأول: السماع ومراتبه، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: حقيقة السماع
- المبحث الثاني: تفاوت المسموع في قيمته اللغوية، وفي علم النحاة به.
- المبحث الثالث: انفراد بعض المسموع بما لا غنى عنه في اللغة.

الفصل الثاني: القراءات: وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: حقيقة القراءات
- المبحث الثاني: المتفق عليه
- المبحث الثالث: المتواتر
- المبحث الرابع: الشاذ
- المبحث الخامس: العمل عند الاختلاف

الفصل الثالث: الحديث النبوي: وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: مدى الحاجة إليه في دراسة العربية
- المبحث الثاني: موقف من تشملهم الدراسة منه

الفصل الرابع: كلام العرب: وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: لغات العرب: وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: تفاوت لغات العرب في الاستعمال.
 - المطلب الثاني: ما يطرح من لغات العرب
 - المطلب الثالث: معيار التفاضل بين ما يحتج به من لغات العرب
- المبحث الثاني: الشعر: وفيه أربعة مطالب:
 - المطلب الأول: الشعراء وطبقاتهم.
 - المطلب الثاني: قبول الرواية وردها.
 - المطلب الثالث: الأكثر والكثير، والقليل والنادر.
 - المطلب الرابع: الضرورة

٤.الباب الثاني: القياس، وفيه الفصول الآتية:

- الفصل الأول: تاريخ القياس.
 - الفصل الثاني: ما يقاس عليه.
 - الفصل الثالث: متى يقاس؟
 - الفصل الرابع: مجالات تطبيق القياس.
 - الفصل الخامس: تعارض القياس والسماع.
- ## ٥.الباب الثالث: آراء النحاة، وفيه الفصول الآتية:

- الفصل الأول: إجماع النحاة
 - الفصل الثاني: إجماع أصحاب المذهب
 - الفصل الثالث: آراء فردية
 - الفصل الرابع: تعليل النحاة
 - الفصل الخامس: الحجج العقلية
- ## ٦.الباب الرابع: التوجيه النحوي، وفيه الفصول الآتية:

- الفصل الأول: المعنى: وفيه مبحثان :
 - المبحث الأول: حقيقة المعنى.
 - المبحث الثاني: أثر المعنى في تفسير الظاهرة اللغوية

الفصل الثاني: التأويل: وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: علاقة التأويل بالمعنى.
- المبحث الثاني: الحاجة إلى التأويل.

الفصل الثالث: قيمة التقدير المعنوية واللفظية.

وبعد تقرير ما يتصل بكل من الموضوعات السابقة نظرياً، تعرض عليه بعض المسائل الخلافية، ويستخلص موقف المختلفين منه: من اعتد به؟ من رده؟ من خلط؟ من توقف؟ ولم؟ ثم تقويم الباحثة لذلك قدر الوسع والطاقة.

٧. **الباب الخامس: دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية، ويشمل المباحث الآتية:**

المبحث الأول: كلا وكتا بين الأفراد والتنثية

المبحث الثاني: الابتداء ، وفيه:

- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ
- حكم إيراد الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه
- تقديم خبر المبتدأ عليه
- الاسم المرفوع بعد "لولا"

المبحث الثالث: كان وأخواتها، وفيه:

- تقديم خبر ليس عليها

المبحث الرابع: الحروف المشبهة بـ"ليس"، وفيه:

- عامل النصب في خبر "ما"
- إعمال إن النافية عمل ليس

المبحث الخامس: إن وأخواتها، وفيه:

- العطف على اسم "إن" قبل تمام الخبر
- زيادة لام الابتداء في خبر لكن

المبحث السادس: التنازع في العمل، وفيه:

- أولى العاملين بالعمل في التنازع
- المبحث السابع: المفعول فيه، وفيه:**
- ناصب الظرف
- المبحث الثامن: المفعول معه، وفيه:**
- العامل في المفعول معه
- المبحث التاسع: الحال، وفيه:**
- وقوع الفعل الماضي حالاً
- تقديم الحال على العامل فيها
- المبحث العاشر: حروف الجر، وفيه:**
- زيادة اللام الأولى في "عل"
- مجيء " كما " بمعنى "كيما" الناصبة للمضارع
- المبحث الحادي عشر: الإضافة، وفيه:**
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه
- إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى
- تتكبير غدوة
- المبحث الثاني عشر: التعجب، وفيه:**
- التعجب من البياض والسواد
- المبحث الثالث عشر: العطف، وفيه:**
- العطف على الضمير المخفوض
- العطف بـ"لكن" بعد الإيجاب
- مجيء "أو" بمعنى "بل" وبمعنى الواو
- المبحث الرابع عشر: ما لا ينصرف، وفيه:**

- صرف "أفعل من" في ضرورة الشعر

- منع صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر

المبحث الخامس عشر: عوامل الجزم، وفيه:

- الاسم المرفوع بعد أداة الشرط

المبحث السادس عشر: العدد، وفيه:

- إضافة النيف إلى العشرة

- تعريف العدد المركب وتمييزه

المبحث السابع عشر: مسائل خلافية عامة ، وفيه:

- المسألة الزئبورية

- تسكين آخر المضارع للتخفيف

- وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية

- نيابة الألف واللام عن الضمير

8. الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

9. الممارس الفنية وتشمل:

فهرس القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال، والأساليب والنماذج، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والقبائل، والبلدان والمواضع، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

وبعد إنجاز هذا البحث فإني أحمد الله على ما يسر لي من أمر الدراسة، وأشكره

على عظيم منه وإحسانه، اللهم لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وأود أن أشكر كل من أسدى إلي معروفاً، أو كان له دور في إخراج هذا العمل،

فالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور/ **عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله**

المشرف على هذا البحث، الذي أولاه من عنايته واهتمامه ومتابعته، وأرشدني إلى

مصادره ومراجعته، وبذل من وقته وجهده ونصائحه حتى ظهر البحث على هذه

الصورة فجزاه الله خير الجزاء.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ محمد خاطر الذي دلني على هذا البحث وأرشدني إليه فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور/ محسن سالم العميري أستاذ النحو والصرف بالدراسات العليا بجامعة أم القرى، والأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح محمد حبيب أستاذ النحو والصرف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على قبولهما مناقشة هذا البحث وتكبدهما قراءته وتوجيهه.

والشكر موصول لجامعة أم القرى ممثلة في عميد كلية اللغة العربية ورئيس الدراسات العليا العربية وجميع القائمين عليها لحسن العناية والمتابعة.

ثم الشكر لوادي الحبيبين اللذين ما فتئا يدعوان لي بالتوفيق والسداد، أسأل الله أن يثيبهما وأن يمدهما بموفور الصحة والعافية.

والشكر لزوجي على ما بذل من وقت وجهد، وقد كان نعم المعين على إتمام هذا البحث، والشكر لإخوتي وأخواتي على تذليلهم الصعاب، وتهيئة وسائل الراحة لي ولأبنائي، والشكر كذلك موصول لجميع زميلاتي ولكل من وقف معي أودعا لي، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

وأخيرا فهذا عملي الذي أرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي، فإن كان فيه ما أطمح إليه فذلك من توفيق الله تعالى وتيسيره، وإن كان فيه من الزلل والخطأ فحسبي أني قد اجتهدت والكمال لله وحده.

أسأل الله العلي العظيم أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم إنه القادر على ذلك وهو أرحم الراحمين.

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين،،،

الباحثة: فاطمة محمد طاهر حامد

التمهيد

أسباب الخلاف

وفيه:

- البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف.
- المؤثرات السياسية والمذهبية.
- العوامل الثقافية والعلمية.
- الدوافع الشخصية.

البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف

تؤكد أكثر الدراسات النحوية أن البصرة كانت أسبق من أختها الكوفة في وضع النحو والإمام به وبقواعده، فقد بدأ النحو بالبصرة بعد انتشار اللحن في الألسنة، وذكر ياقوت الحموي رواية أبي الأسود في ذلك فقال: "قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - فرأيت مطرقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين أحببتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيت بعد أيام، فألقى إلي صحيفة فيها " ... الكلام كله اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل" ثم قال لي: تتبعه وزد فيه ما وقع لك ... " (١).

وتشير هذه الرواية إلى بداية النحو، ودور أبي الأسود فيه، وذلك حين نقشى اللحن بين أبناء العربية لاختلاطهم بالأعاجم، وقد كان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فضل الريادة بوضعه، ولفت النظر إلى إكماله وتتبعه.

وقال محمد بن سلام الجمحي: " وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي وهو ظالم بن عمرو.. وكان رجل أهل البصرة، وكان علويّ الرأي، وكان يونس يقول: هم ثلاثة: الدَّوْل من حنيفة، ساكنة الواو، والدَّيْل في عبد القيس، والدُّنْل في كنانة، رهط أبي الأسود (٢)، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقية (٣)، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون ووجوه الناس، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم (٤).

(١) معجم الأدباء ٤/١٧٧.

(٢) أراد يونس أن يبين اسم القبيلة التي ينتمي إليها أبو الأسود الدؤلي لمكانته ومنزلته.

(٣) لعلها السليقية: وهي الطبيعة والسجية، ينظر لسان العرب (س ل ق).

(٤) طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي ١٢/١ تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة.

وكانت الكوفة في تلك الأثناء مشغولة برواية الأشعار والأخبار والنوادر، التي تيسرت لها، وذكر ابن جني ما رواه حماد: "أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج، قال: وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد، قيل له: إن تحت القصر كنزا فاحتفراه، فأخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة"^(١).

وعندما أدرك علماء الكوفة أنهم سُبِقُوا إلى علم النحو، سارعوا إليه وشاركوا البصريين في الأخذ بأسبابه، وظهر في الكوفة علماء في النحو، تعلموا أصوله ودرسوا أبوابه، وأرادوا أن يضارِعوا علماء البصرة فيه، ومن ثمَّ كان مذهبان في النحو، بصري وكوفي.

وتشير إحدى الدراسات المعاصرة، إلى أن النحو وجد في بعض البلدان في مراحل متقدمة، ووجد علماء في زمن أبي الأسود الدؤلي، مثل تلميذه سعد بن شداد الكوفي الذي يعرف بـ"سعد الرابية"، لذلك لا ترى هذه الدراسة أن النحو بصري المنشأ، وإنما هناك مواضع أخرى ظهر فيها النحو بظهوره في البصرة^(٢).

وعلى كل، فقد نشأ النحو مرتبطاً بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، وكان النحاة الأوائل يهتمون بالقرآن الكريم وقراءاته، لأن أغلب النحاة كانوا من القراء، ففي البصرة أبو الأسود الدؤلي، وهو أول من وضع النحو ونقط المصحف^(٣)، وأبو عمرو بن العلاء، وهو أحد القراء السبعة المشهورين، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه إمام النحاة، وفي الكوفة الكسائي إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة المشهورين، والقراء أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي.

(١) الخصائص، لابن جني ٣٨٧/١ تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

(٢) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ص ١٢ تأليف أ.د. حسن العكلي، دار الضياء، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧

(٣) معجم الأدباء ٤٣٦/٣.

فالنحو نشأ في العراق، لأن الحاجة إليه في العراق كانت أشد، لاختلاط العرب بغيرهم، وأول لحن سمع بالعراق "هذه عصاتي"^(١).

وكان مبدأ هذا العلم في البصرة، وهي التي مهدت سبيله، وحددت معالمه، واتخذت لها أسلوبا صارما للحفاظ على اللغة العربية، نقية سليمة من الاضطراب، ثم شاركتها الكوفة فيه، واتخذت لها منهاجا مختلفا سارت عليه، يختلف في تناوله ودراسته، وقد ساعد ذلك على ظهور الخلاف النحوي. وكانت البصرة تقع على طرف البادية، وعلى مقربة منها وادي نجد والبحرين، وقد ساعد ذلك على رحلة العلماء إلى البادية، كما ساعد أعراب البادية على قدومهم للبصرة^(٢).

وكانت البصرة تضم أكثر القبائل العربية التي بقيت محافظة على نقاء وسلامة لغتها، وكانت لغات هذه القبائل مجالا خصبا للنحاة، يستشهدون بكلامهم، ويحتجون بأشعارهم.

وكما كانت تضم أكثر القبائل العربية الفصيحة كقيس وتميم، فإنها كانت تضم بعضا ممن ينتمون إلى أصول غير عربية، وهم الذين عرفوا بالموالي، فمنهم من كانت لغته فصيحة، ومنهم من كانت لغته غير فصيحة، وكان من أفصحهم الحسن البصري، ويدل على ذلك قول أبي عمرو بن العلاء فيه: "ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي، فقل له: فأيهما أفصح؟ قال: الحسن"^(٣).

وقد أشار الجاحظ إلى ذلك فذكر أن من هؤلاء الفصحاء موسى الأسواري^(٤) قال عنه: "وكان من أعاجيب الدنيا، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية،

(١) إصلاح المنطق، لابن السكيت ص ٢٩٧، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

(٢) ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٣٢/١ دار صادر بيروت ١٩٣٦.

(٣) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٧٠/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧-١٩٤٨.

(٤) هو موسى بن سيّار الأسواري، أحد القصاص من أهل البصرة، روى عن الحسن وبكر بن عبد الله وعاصم ابن أبي النجود، توفي في نحو ١٥٠ هـ، ترجمته في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي ٢٠٦/٤ تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، والأعلام، لخير الدين الزركلي ٣٢٣/٧ دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠.

وكان يجلس في مجلسه المشهور به، فيقعد العرب عن يمينه، والفرس عن يساره، فيقرأ الآية من كتاب الله، ويفسرها للعرب بالعربية، ثم يحول وجهه إلى الفرس، فيفسرها لهم بالفارسية، فلا يدري بأي لسان هو أبين، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما، إلا ما ذكروا من لسان موسى بن سيار الأسواري^(١).

ومنهم أبو علي الأسواري^(٢) الذي كان يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة، وكان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به^(٣).

وفي البصرة سوق المربد وهي سوق مشهورة، وكان الوافدون من وسط الجزيرة يقدون إليها، ويؤمها الشعراء والفصحاء، يقول القلقشندي: "وبالبصرة محلة يقال لها المربد... وهي محلة عظيمة من جهة البرية، كانت العرب تجتمع فيها من الأقطار، ويتناشدون الأشعار، ويبيعون ويشترون"^(٤).

ويقول الأصفهاني: "وكان لراعي الإبل^(٥) وللفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها"^(٦).

وروى أبو علي القالي في أماليه حكاية الأصمعي: "جئت إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال لي: من أين أقبلت يا أصمعي؟ قلت: جئت من المربد، قال: هات ما

(١) البيان والتبيين، للجاحظ ص ١٩٣ تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.

(٢) هو أبو علي الأسواري عمرو بن فائد من القراء القصاص، من أهل البصرة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي بعد ٢٠٠ هـ، ترجمته في الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ٢٥٣/٦ دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١-١٩٥٢، والأعلام للزركلي ٨٣/٥.

(٣) البيان والتبيين ١٩٣.

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي ٣٣٧/٤ تحقيق عبد القادر زكار، وزارة الثقافة دمشق، ١٩٨١.

(٥) هو عبيد بن حصين ابن معاوية ينتهي نسبه إلى عامر بن صعصعة، والراعي لقب غلب عليه لكثرة وصفه للإبل ونعته إياها، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام، وكان مقدما مفضلا ماجدا في قومه، ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني ١٦٨/٢٤ تحقيق علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر للطباعة، لبنان، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٧/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٨٥.

(٦) الأغاني ١٦٩/٢٤.

معك، فقرأت عليه ما كتبت في ألواحي، فمرت به ستة أحرف لم يعرفها، فخرج يعدو في الدرجة وقال: شمّرت في الغريب، أي غلبتني" (١).

وفي البصرة مسجد البصرة، وكانت تعقد فيه حلّق العلم ومجالس الوعظ، ويوم هذه المجالس أهل البصرة من العرب والفرس، وبعض الأعراب الوافدين من البادية قال أبو القاسم الأصفهاني: "دخل أعرابي مسجد البصرة، فأنتهى إلى حلقة علم يتذكرون الأشعار والأخبار، وهو يستطيب كلامهم، ثم أخذوا في العروض، فلما سمع المفاعيل والفعول، وردّ عليه ما لم يعرفه، فظن أنهم يأترون به، فقام مسرعاً وخرج، وقال (٢):

قد كان أخذهم في الشعر يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والرؤم
لما سمعتُ كلاماً لستُ أعرفه كأنه زجلُ الغربانِ والبوم
وليتُ منفلتاً والله يعصمني من التّقحّم في تلك الجرائيم" (٣).

ومن أشهر المجالس في مسجد البصرة مجلس الحسن البصري، وقصته مع واصل بن عطاء مشهورة، فحينما كان الحسن البصري يتحدث عن مرتكبي الكبائر، و"ظهر الاختلاف، وقالت الخوارج بتكفير مرتكبي الكبائر، وقال الجماعة بإيمانهم، خرج واصل عن الفريقين، وقال: بمنزلة بين المنزلتين، فطرده الحسن عن مجلسه، فاعتزل عنه، وتبعه عمرو بن عبّيد، ومن ثم سُموا [هم] وجماعتهم المعتزلة" (٤).

ومن تلك المجالس مجلس حماد بن سلمة، وقصته مع سيبويه مشهورة، فقد "كان سيبويه يستملي على حماد، فقال حماد: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه علماً، ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال له حماد: لحننت يا سيبويه، ليس أبا الدرداء، فقال: لا جرم، لأطلبنّ علماً لا تلحنني فيه أبداً، فطلب النحو ولزم الخليل بن أحمد" (٥).

(١) الأمالي في لغة العرب، لأبي علي القالي ١٨٦/٢ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨، ١٩٧٨.

(٢) الأبيات من الكامل، وهذه القصة تروى عن أبي موسى الهراء مؤدب ولد عبد الملك بن مروان.

(٣) محاضرات الأدباء، لأبي القاسم الأصفهاني ٥٦/١ تحقيق عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٩٩٩-١٤٢٠.

(٤) معجم الأدباء ٥٦٨/٥.

(٥) السابق ٢٤٥/٣.

ومن أكبر المجالس في هذا المسجد وأعظمها مجلس الخليل بن أحمد^(١)، وكان يضم طائفة كبيرة من الدارسين، صاروا فيما بعد من أئمة اللغة، ولعل من أشهرهم سيبويه إمام نحاة البصرة.

وأما الكوفة فقد كانت مهبطا لسبعين رجلا من الصحابة رضوان الله عليهم ممن شهدوا بدرا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة^(٢).

والعرب الأولون الذين سكنوها كانوا من الأشراف، وسراة القبائل، وكان من نازلتها الموالي، قال ابن الأثير: "وغلِبَ أهل الشرف منهم والبيوتات والسابقة، والغالب على تلك البلاد روادف قُدِّمت، وأعرابٌ لحقت، حتى لا ينظر إلى ذي شرف وبلاء من نابتها ولا نازلتها"^(٣).

وقد أنشئت الكوفة "على مدنى من الحيرة، قاعدة المناذرة قديما، في صقع كان تحت إشراف الأكاسرة، خانعا لإمرتهم، دبت إليه الروح الفارسية في علومها وأنظمتها من حرية التفكير، والعنو لسلطان العقل، والدأب على التوسع في الابتكار"^(٤).

فالكوفة كانت لا تفصلها إلا بضعة أميال عن الحيرة موطن اللخمييين الذين كانوا تحت السيطرة الفارسية، وسكانها يتألفون من العرب الذين أسسوها، ومن غير العرب الذين وفدوا إليها من بلاد النبط والفرس والأهواز وخراسان^(٥). وقد كان من تأثير امتزاج العرب بغيرهم من غير العرب بالمصاهرة أن ظهر جيل جديد، عرف بجيل المولدين، ولهذا الجيل ميزات خاصة سواء في لغته، أو في بنيته الجسمية والعقلية^(٦).

(١) ينظر معجم الأدباء ٤/٥٠٥.

(٢) كتاب الطبقات الكبير، لابن حجر ٤/٦ طبعة ليدن.

(٣) الكامل في التاريخ، لابن الأثير ١/٤٩٠ تحقيق محمد منير، ١٣٤٨.

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٢٧ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية ١٣٨٩ - ١٩٩٦.

(٥) الكامل في التاريخ ١/٤٥٨.

(٦) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص ٣٢، تأليف د. المختار أحمد ديرة، دار قتيبية، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٢٤-٢٠٠٣.

قال الجاحظ: " وكذا أهل الكوفة، فإنهم يسمون المسحاة بال، وبال بالفارسية، ولو علق ذلك لغة أهل البصرة - إذ نزلوا بأدنى بلاد فارس وأقصى بلاد العرب - كان ذلك أشبه، إذ كان أهل الكوفة قد نزلوا بأدنى بلاط النبط وأقصى بلاد العرب، ويسمي أهل الكوفة الحوك^(١) بأذروج، والبازروج بالفارسية، والحوك كلمة عربية، وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها مربّعة، ويسميها أهل الكوفة الجهارسو والجهارسو بالفارسية، ويسمون السوق أو السويقة وازار، والوازار بالفارسية ويسمون القثاء خيارا، والخيار فارسية، ويسمون المجذوم ويذي بالفارسية"^(٢).

والتمازج بين الشعوب له تأثير كبير في اللغة، ويظهر من هذا النص تسامح الكوفيين في استخدام الألفاظ غير العربية مكان الألفاظ العربية.

واشتهرت الكوفة بكثرة القراء، وظهر فيها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي، إمام نحاة الكوفة، لذلك يحتفل الكوفيون كثيرا بالسماع والرواية، ويكثر عندهم القياس على المسموع.

وفي الكوفة سوق الكناساة وهي تحاكي مربد البصرة، ولكنها ليست في شهرتها ولا مكانتها، وقال عنها الأستاذ سعيد الأفغاني: "نعم، كان للكوفة سوق أرادوا بها أن تحاكي مربد البصرة، وهي سوق كناساة، لكن لم يكن لها ذلك الشأن، وهي إلى أن تكون داعية لإفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملا في صيانتها، لأن الأعراب الذين يؤمونها غير سليمي السلائق"^(٣).

تلك هي البيئة اللغوية التي نشأ فيها النحو، والتي ظهر فيها الخلاف شيئا فشيئا على يدي سيبويه والكسائي بعد اجتماعهما في بغداد، واتضحت معالمه بحق بين المبرد وثلعب، وظهر التعصب لنحاة البلدين بين تلاميذهما.

(١) الحوك: بقلة، وقيل البقلة الحمقاء. لسان العرب (ح و ك).

(٢) البيان والتبيين ص ٢٦.

(٣) في أصول النحو ص ١٩٩ للأستاذ سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

المؤثرات السياسية والمذهبية

منذ أن أنشئت البصرة والكوفة بأمر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وهما كالبلد الواحد، لا يكدر صفوهما شيء، إلى أن حدثت وقعة الجمل، فأثر علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – الكوفة فكانت عاصمة له، وانضم أهل البصرة إلى السيدة عائشة وطلحة والزبير رضوان الله عليهم^(١).

وعندما انتهت الحروب بين البلدين، تركت تلك الحروب نزاعا وتخاصما وتنافساً بين أبناء البلدين، ثم "جاءت دولة بني أمية، فكان ضلعها مع البصرة التي ظاهرتها وناصرتها، والكوفة على تبرُّمٍ وحنقٍ مستجنين^(٢) في قلبها بضغط الأمويين عليها، وفي الدولة قسوة [وفي] رجالها صرامة، ثم قامت الدولة العباسية على أنقاضها، وكان مبدأ ظهورها في الكوفة"^(٣)، ومن ثمَّ كان ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين.

وقد امتد أثر هذا النزاع والتنافس بين علماء المصريين، وقد ألفت كتب في ذلك منها كتاب " فخر أهل الكوفة على البصرة"^(٤).

وللعوامل السياسية والمذهبية أثر في الخلاف بين النحويين، ويرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن السياسة لا تأثير لها في الخلاف يقول: " فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون فيما بينهم اتجاها واجتهادا في مسائل كثيرة"^(٥).

(١) البداية والنهاية، لابن كثير ٢٨٢/٧ تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.

(٢) التبرم: السأم والضجر، والحنق: الغيظ، والمستجن: المستتر والمكتون في الصدر، ينظر لسان العرب (ب ر م، ح ن ق، ج ن ن)

(٣) نشأة النحو ص ١٠٧.

(٤) الفهرست ص ١٤٥.

(٥) في أصول النحو ص ٢١٧.

يقول د. مهدي المخزومي: "وساعد البصرة على السبق في هذا الميدان، ما كانت تتعم به من استقرار سياسي نسبيًا، ومن نهضة علمية أينعت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل، بسبب انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى، وقد أدى هذا التلاقي في البصرة إلى ظهور حركة دينية جديدة، قامت على أساس من الجدل الديني ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبت بكيان الإسلام، وكان أصحاب هذه الحركة هم المعتزلة. وكان النحو أداة فعالة في تقويم هذا الجدل والاستفادة منه" (١).

ومن مظاهر الاختلاف السياسي التعصب للبلد، فالتعصب "الذي نشأ واشتد بين المصريين كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته حتى أشعلت ناره، واشتد أواره" (٢).

واتخذ التعصب بعد ذلك صوراً شتى، منها الفخر بعلماء البلد الذي ينتمون إليه، والنيل من المنافس والطعن في علمه، والأمثلة على ذلك كثيرة، يقول أبو الطيب اللغوي: "فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين في المصريين جميعاً. ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية، ولو كان لافتخروا به، وبأهوا بمكانه أهل البلدين، وأفرطوا في إعظامه" (٣).

وأورد ياقوت فخر أبي بكر الأنباري بأساتذته من علماء الكوفة "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو" (٤).

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٦ د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.

(٢) الخلاف بين النحويين ص ٧٤ تأليف د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.

(٣) مراتب النحويين ٤٢.

(٤) معجم الأدباء ٦٢١/٥.

وظهر الخلاف النحوي في عصر سيبويه والكسائي، فعلى يديهما بدأت معالم المدرستين تتضح، وتأخذ طريقاً ومنهجاً خاصاً بها، " ولا سيما بعد أن قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوصهم بتربية أولادهم وأغدقوا عليهم، لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهدأ لأهل البصرة، فتمسكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية"^(١).

يقول الشيخ محمد الطنطاوي: " الحق أن السياسة هي التي عاضدت الكوفيين، وأوجدت منهم رجالاً كونوا مذهباً ناضلاً المذهب البصري، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم"^(٢).

(١) الخلاف بين النحويين ص ٢٦.

(٢) نشأة النحو ص ١٤٥.

العوامل الثقافية والعلمية

كان للإسلام أثر كبير في إنكاء روح العلم والمعرفة عند العرب، فلم يكد قرن من الزمان يمضي حتى أخذت العلوم المختلفة تتحدد أصولها وتتضح معالمها، وحتى أخذ العرب يستفيدون من الثقافات الأجنبية التي كانت تحيط بهم التي وفدت إليهم، فكان العرب ينهلون من العلوم المختلفة وينقلونها إلى لغتهم^(١).

وكان لذلك أكبر الأثر في ازدهار الحركة العلمية والثقافية، وانتشار التعليم بين أبناء العامة والخاصة، فنهضت العلوم الدينية، والعلوم اللغوية والنحوية، وظهر الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرها من العلوم الجديدة.

وكان علماء البصرة أكثر تأثراً من علماء الكوفة بالفلسفة والمنطق، فقد كانت البصرة ميداناً للثقافات الوافدة، وكانت أقرب من الكوفة إلى جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها، وأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وهم أكثر تحرجاً من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب، لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء والقراء وأهل الدين^(٢).

وكان سوق المربد مكاناً للقاء الفصحاء من الأعراب والتحدث إليهم والتزود من سليقتهم، وأما مسجد البصرة فلم يكن بيتاً للعبادة فحسب، وإنما كان مكاناً للتعليم، فكانت تقام فيه حلقات العلم، وكثيراً ما كانت تدور فيه مناظرات علمية يحضرها كثيراً من الناس، وكانت مجالس الخلفاء والوزراء ساحة واسعة للجدال والمناظرات، وكان يعقد فيها الندوات والمحاضرات العلمية المختلفة.

هذه العوامل وغيرها أنكت أسباب الاختلاف والتنافس بين المصريين، فكان من نتائج هذا التنافس أن العلماء كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء، وكان الخلفاء يحضرون هذه المناظرات، بل ربما يظاهرون فريقاً على فريق^(٣).

(١) فجر الإسلام، لأحمد أمين ص ١٤٢ دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٥.

(٢) مدرسة الكوفة ٦٦.

(٣) ينظر أمالي الزجاجي ٢٤٠.

وكان لهذه البيئة العلمية أثر في النحو، فقد اختلف المأخذ وتتنوعت الثقافة، وكان لا بد أن يختلف المنهج ويظهر الخلاف، فكان النحو في البصرة يخضع للقوانين الصارمة والضوابط المحكمة، وهو في الكوفة أكثر مرونة وأقل صرامة، لأنه يقوم على السماع، فأكثر العلماء فيه من أصحاب القراءات، بالإضافة إلى كثرة الشعر والرواية عندهم.

الدوافع الشخصية

من العوامل التي كان لها أثر في إشعال جذوة الخلاف النحوي التنافس العلمي بين النحاة والحرص على التفوق والتقدم، وتشير كتب التراجم إلى أن الخلفاء كانوا يحرصون على مجالسة العلماء والمؤدبين الذين ذاع صيتهم وانتشر علمهم وفضلهم. ومن العلماء الذين اشتهر أمرهم الكسائي، وقد وصل ذكره مسمع الخليفة المهدي، فاستقدمه إليه في بغداد ليكون مؤدبا لابنه الرشيد، ثم عهد إليه الرشيد بعد الخلافة أن يكون مؤدبا لولديه الأمين والمأمون، وعندما مرض الكسائي طلب منه الخليفة أن يختار من العلماء من ينوب عنه، فاختار أبا الحسن علي بن المبارك الملقب بالأحمر^(١).

وكانت شهرة الكسائي في بغداد واتصاله بالخلفاء دافعا لحرص العلماء على الاتصال بالخلفاء ونيل العطاء منهم، وكان ممن لحق به من الكوفيين الفراء، يقول ياقوت الحموي: "حكى أبو العباس ثعلب عن ابن نجدة قال: لما تصدى أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء للاتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب، فلما كان ذات يوم بالباب جاء ثمامة بن الأشرس المتكلم المشهور، قال فرأيت صورة أديب وأبهة أدب، فجلست إليه وفاتشته عن اللغة فوجدته بحرا، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفا باختلاف القوم، وفي النجوم ماهرا، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا، فقلت له من تكون؟ وما أظنك إلا الفراء! فقال: أنا هو، قال: فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين بمكانته فاستحضره وكان سبب اتصاله به"^(٢).

وهكذا كان للخلفاء العباسيين الأثر الأكبر في دعم المذهب الكوفي وتكاثر أتباعه، فكانوا يقربون علماء الكوفة وينتصرون لهم من البصريين، ومن الأمثلة على ذلك نصره الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية، فقد سأل الكسائي سيبويه " كيف تقول: "كنتُ أظنُّ أنَّ العُربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو هي أو فإذا هو إياها"

(١) بغية الوعاة ١٥٨/٢.

(٢) معجم الأدباء ٦٢٠/٥.

فقال سيبويه: " فإذا هو هي " ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنيت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو، خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم، فقال سيبويه في ذلك: كله بالرفع دون النصب، وقال له الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع ذلك كله وتتصبه، فدفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما، فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد جمعتم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصريين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر^(١)، قد أنصفت، فأمر بإحضارهم فدخلوا، فهم أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان، فستلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله. قال فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع أيها الرجل، فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنه قد وفد عليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبا! فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصير وجهه إلى فارس، وأقام هناك حتى مات، ولم يعد إلى البصرة^(٢).

وقد كانت المناظرات العلمية بين علماء المصريين شعلة تضيء طريق الاجتهاد والحرص والدأب، فيحشد كل من المتناظرين حججه وأدلته للرد على منافسه، وبذلك تكثر الفوارق بين المذهبين ويظهر الخلاف بين الفريقين.

(١) هو أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك وزير هارون الرشيد، كان من علو القدر ونفاذ الأمر، وكان من ذوي الفصاحة، قتل سنة ١٨٧، ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ٣٤٢/١ تحقيق إحسان عباس، دار صادر، الطبعة الأولى ١٩٠٠.

(٢) أمالي الزجاجي ٢٤٠.

الباب الأول السمع

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: السماع ومراتبه
- الفصل الثاني: القراءات
- الفصل الثالث: الحديث النبوي
- الفصل الرابع: كلام العرب

الفصل الأول السمع ومراتبه

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: حقيقة السماع.
- المبحث الثاني: تفاوت المسموع في قيمته اللغوية وفي علم النحاة به.
- المبحث الثالث: انفراد بعض المسموع بما لا غنى عنه في اللغة.

المبحث الأول حقيقة السماع

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو المقدم فيها، فبعض اللغة لا يؤخذ إلا به، وهو على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد النحو العربي.

وقد عرفه السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"^(١). وللسماع لفظ آخر مرادف له وهو النقل، وعرفه الأنباري بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة"^(٢).

يقول الدكتور تمام حسان: "وما دمنا قد سمينا المنقول مسموعاً، فإننا نستطيع أن نسمي النقل "السماع"، وأن نجعل كلام من المصطلحين صالحاً للدلالة على ما يدل عليه قرينه"^(٣).

وعلى هذا فالسماع يمثل الكلام المنقول عن الفصحاء الذين يوثق بفصاحتهم، وفي الترتيب فإن كلام الله تعالى هو المقدم، لأنه الأوضح على الإطلاق، ثم يأتي بعد ذلك كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب الفصحاء الذين لم يخالط كلامهم اللحن.

وقد اعتمد النحاة على السماع في تععيد قواعدهم، فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقرآياته، واستشهد بعضهم بالحديث النبوي الشريف ورواياته، واحتجوا بكلام العرب شعره ونثره، ورحلوا إلى مواطن العرب الفصحاء، يحدثونهم ويشافهونهم ويأخذون اللغة عنهم .

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٣٦.

(٢) لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري ص ٨١ تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.

(٣) الأصول دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، ص ٦١ عالم الكتب، ١٤٢٥-

وجعلوا القرآن الكريم أول مصادر السماع، وأجمعوا على أنه مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والاستشهاد باللغة، فهو أوثق نص يمكن الاعتماد عليه، لما هياً الله له من السلامة والحفظ، فقد قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

وأورد السيوطي في المزهري قول ابن خالويه الذي يدل دلالة قاطعة على أن فصاحة القرآن الكريم فوق فصاحة غيره: "قد أجمع الناس جميعاً، أن اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"^(٢).

لقد نشأ النحو العربي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم، وذلك عندما تقشى اللحن في الألسنة، ثم تسرب شيئاً فشيئاً إلى نص القرآن الكريم، وقصة الأعرابي الذي طلب إقراءه شيئاً من القرآن الكريم، في عهد عمر رضي الله عنه تدل على ذلك، فعندما سمع القارئ يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٣) بجر "رسوله" قال: أوقد برئ الله من رسوله، إن يكن الله قد برأ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغت مقالة الأعرابي عمر رضي الله عنه، فدعاها وقال: ليس هكذا، وبين له أنها بضم "رسوله" وأمر ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة^(٤).

وهكذا نشأ النحو حفاظاً على ألفاظ القرآن من الخطأ واللحن، ثم أصبح القرآن الكريم بعد ذلك أهم مصدر من مصادره، فلا تكاد تجد كتاباً من كتب النحو، إلا وشاهد القرآن الكريم تضيء صفحاته.

والمصدر الثاني من مصادر السماع، هو الحديث الشريف، فحديث النبي صلى الله عليه وسلم في أرقى درجات الفصاحة، فقد أنشأ الله نبيه صلى الله عليه وسلم النشأة التي تهيئه لذلك، ووهبه كمال الفطرة وجمال المنطق والبيان، فنهلته اللغة العربية من نبع حديثه الصافي، وارتوت من معين كلامه العذب الفياض.

(١) سورة الحجر آية ٩.

(٢) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٢١٣/١ تحقيق محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الحيل، بيروت

(٣) سورة التوبة آية ٣.

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٢٠٦/١، وينظر سبب وضع علم العربية، لجلال الدين السيوطي ص ٣٠ تحقيق مروان العطية، دار الهجرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩-١٩٨٨.

ومع علم النحاة وإقرارهم بفصاحته – صلى الله عليه وسلم – إلا أن بعضا منهم لم يكن مكثرا من الاحتجاج بالحديث الشريف، خوفا من أن تكون الأحاديث مروية بالمعنى، أو أن يكون اللحن قد تطرق إليها، لأن كثيرا من الرواة كانوا من الأعاجم^(١).

والمصدر الثالث من مصادر السماع كلام العرب، وقد احتج النحاة بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيته، شعرا ونثرا، ووضعوا ضوابط للأخذ بالمادة اللغوية، وعينوا قبائل معينة للأخذ منها، كما حددوا زمنا معيننا للاحتجاج سمي فيما بعد بعصر الاحتجاج^(٢).

وكانت طريقة النحاة المتقدمين، تعتمد على السماع من أفواه العرب الخالص ومشافهتهم والنقل عنهم، فجمعوا قدرا كبيرا من اللغة من أفواه أصحابها، ومن يبحث في جهود علماء اللغة والنحو المتقدمين، يرى جهدا عظيما وعناية كبيرة في استقرار لغة العرب وجمعها، ثم كانت المرحلة الثانية بعد مرحلة الجمع والاستقراء، وهي مرحلة الوقوف أمام ما جمع من اللغة، واستنباط القواعد المختلفة التي تساعد على حفظ اللغة وصونها من اللحن والخطأ^(٣).

وقد حرص علماء النحو وخاصة علماء البصرة على انتقاء الأساليب الفصيحة، والشواهد الصحيحة " لقد سمعوا عن العرب كثيرا، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر أو القولة النابية، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد في شواهدنا من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها فلا يلين"^(٤).

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ٤٠.

(٢) يقصد بعصر الاحتجاج: الفترة الزمنية التي احتج بها العلماء بكلام الفصحاء من أهل الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وبكلام أهل البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ينظر أصول النحو عند ابن مالك، تأليف خالد سعد شعبان ص ١١١ مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦.

(٣) ينظر المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ١٤٧/١ تأليف د. عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس، الطبعة الأولى ١٣٩١-١٩٨٢.

(٤) مدرسة البصرة النحوية ص ١٤٦ تأليف د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، الطبعة الأولى.

فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن الأعراب كثيرا كأبي مهدية والمنتجع التميمي^(١)، وأبو زيد الأنصاري يذكر أن ما كان في كتابه من اللغات فهو من سماعه عن العرب^(٢).

وكذلك كان الخليل، فقد تجول في بوادي الحجاز ونجد وتهماة لأخذ اللغة^(٣)، وكان تلميذه سيبويه يعتمد على القبائل الموثوق بكلامها كأهل الحجاز، وبني تميم، وبني أسد، وبني سليم^(٤).

وأما نحاة الكوفة فقد توسعوا في السماع، وقبلوا جميع ما روي من الشعر، وما أثر من كلام العرب، وسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، وسمعوا قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها^(٥).

فالكسائي أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(٦)، واستند في مناظرته إلى أعراب الحطمية الذين نزلوا بقطربل وغيرها من قرى سواد بغداد^(٧).

والفراء لازم الفصحاء من العرب، كأبي الجراح العقيلي^(٨)، وأبي ثروان العكلي^(٩)، واستند في سماعه إلى لغات القبائل العربية المعروفة بصحة اللغة، كأسد، وأهل الحجاز، وتميم^(١٠) وغيرها من القبائل الأخرى.

(١) أمالي الزجاجي ص ٢٤٢، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢٧٨.

(٢) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري ص ٢ دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧-١٩٦٧.

(٣) معجم الأدباء ٤/٨٨.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٢٧٨، و٢/٤١٣، و٤/١٢٥، و١/١٢٤ تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٨١ تأليف د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤-١٩٧٤، ومدرسة الكوفة ٣٣١.

(٦) معجم الأدباء ٤/٨٨.

(٧) السابق ٤/٩٤.

(٨) ينظر معاني القرآن الفراء ١/١٤٠، ٣٩٨، و٢/١٢، ٣٥، و٣/١٤٧ الجزء الأول: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني: تحقيق محمد علي النجار، والجزء الثالث: تحقيق د. عبد الفتاح شليبي، وعلي النجدي ناصف، نشر دار السرور، بيروت- لبنان.

(٩) معاني الفراء ١/٤، ٥٦، و٢/٣٤، ١٤٤، و٣/١٥، ٧٨.

(١٠) السابق ١/٢١٥، و٢/١٧٠، و٢/١٦٤.

لقد كان الطريق شاقا أمام النحاة الأوائل، إذ إن تععيد القواعد بناء على المصادر السماعية الثلاثة، وخاصة المصدر الأخير، كان يقتضيهم معرفة العرب الذين يحاكونهم، وبيان العربي الذي يأخذون منه، ومعرفة اللغة التي يقاس عليها، وهل تتساوى لغات العرب في الفصاحة أم تختلف؟ وفي مستوى القبيلة الواحدة أيتساوى أفرادها في سلامة اللغة وصحة البيان أم لا^(١)؟

كل هذا كان على النحاة ملاحظته عند تدوين اللغة وتسجيلها، لذلك لم يكن الطريق أمامهم ممهدا، وإنما كان شاقا ومحفوا بالمتاعب.

هذه أهم المصادر التي أخذ عنها العلماء اللغة، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب.

(١) المعنى والإعراب ١/١٤٧.

المبحث الثاني

تفاوت المسموع في قيمته اللغوية وفي علم النحاة به

تتوعد مصادر السماع لدى علماء اللغة، وكانت المادة السماعية هي التي أسس عليها العلماء قواعدهم، واتفق النحاة على أن أعلى هذه المصادر وأوثقها كتاب الله عز وجل، فقد كان القرآن الكريم هو المعين الذي يمد اللغة بما تحتاج إليه من شواهد، فكلماته فصيحة، ولغته صحيحة، وآياته متواترة، وهو المصدر الأول للدراسة النحوية بلا منازع.

وأما الحديث الشريف فقد كان في المرتبة الثانية في السماع بعد القرآن الكريم، وذلك من الناحية النظرية عند النحاة، وقد كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم في أعلى درجات البلاغة والفصاحة، وقد عني به النحاة، واهتم به اللغويون على وجه الخصوص، واستشهدوا به في كثير من مسائل اللغة، يقول د. أحمد مختار عمر: "وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة، كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء والأصمعي.."(١).

وجعل اللغويون كلام العرب من الشعر والنثر أساساً للمادة المسموعة، وحرصوا على أخذ اللغة من أفواه العرب الخالص، فرحلوا إلى البوادي لجمع اللغة، وحصروا القبائل التي أرادوا الأخذ عنها.

وقد بين السيوطي القبائل التي اعتمد عليها النحاة، ووثقوا في لغتها فقال: "والذين نقلت عنهم العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عندهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم.."(٢).

(١) البحث اللغوي عند العرب ص ٣٥، تأليف د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٢.

(٢) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢١١/١

فعلماء اللغة والنحو من البصريين عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة في وسط الجزيرة العربية، وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى، القريبة من تلك القبائل، ولم يأخذوا اللغة من المولدين، ولا من القبائل التي كانت تسكن الأطراف، لمجاورتها للأمم الأخرى وتأثر لغتها بها، فحددوا حدود الفصاحة بانتقاء اللغة التي يدرسونها، والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة.

وذكر ابن جني في خصائصه أن لغات العرب متفاوتة في الفصاحة، وهذا التفاوت قد يجعل بعض اللغات أفضل من بعض، ونقل قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب حين قال: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه"^(١).

فابن جني يرى أن اللغة إذا كانت فصيحة كانت أولى باستعمالها والافتداء بها، وكلما كان العربي فصيحاً كان الأخذ بلغته أولى من غيره، وأمر آخر بينه ابن جني، وهو أن قواعد اللغة تبنى على الأكثر والأشيع مما جاء عن العرب.

وهذا هو المبدأ الذي سار عليه أكثر نحاة البصرة، فالتزموا الكثرة الفياضة في المسموع، لأنهم أرادوا أن يسود النظام والاطراد في القوانين التي سنوها، لأنها مستمدة من الأساليب العربية المطردة الصحيحة.

ولكنهم في الوقت نفسه قبلوا ما خالف الأكثر وهو عربي فصيح، ونقله نقل صحيح، وجعلوه دون الأكثر، فبعض اللغات قد يكون أكثر شيوعاً وأوسع استعمالاً، ولا يحول ذلك دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به إذا كان فصيحاً.

(١) الخصائص ١١/٢.

" قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"^(١).

وأما علم النحاة بالمسموع، فقد تحدث عنه العلماء، قال ابن جنبي: " قال عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – كان الشعر علم القوم ولم يكن لهم علم أصح منه، ف جاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر فلم يتولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره.. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا ل جاءكم علم وشعر كثير" ^(٢).

وقال ابن فارس: " قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي، وهذا كلام حريٌّ أن يكون صحيحا، وما بلغنا أن أحدا حفظ اللغة كلها"^(٣).

وكان أبو الأسود من أعلم الناس بكلام العرب، ويدل على ذلك ما رواه أبو الطيب اللغوي من حكاية الأصمعي قال: " كان غلام [يطوف] بأبي الأسود الدؤلي، يتعلم منه النحو، فقال له يوما .. ما فعلت امرأة أبيك.. ؟ قال طلقها وتزوج غيرها فحظيت عنده ورضيت وبظيت. قال: وما بظيت يا بن أخي، قال: حرف من العربية لم يبلغك، قال: لا خير لك فيما لم يبلغني منها"^(٤).

وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها^(٥)، وقد حدث أبو حاتم عن الأصمعي قال: " جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء،

(١) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي ص ٣٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣، ١٩٥٤.

(٢) الخصائص ٣٨٦/١.

(٣) الصحابي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس ص ٤٩ تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣.

(٤) مراتب النحويين ١٨.

(٥) طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني عنك أنك تجيز "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع فقال أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلىج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم قال أبو عمرو: قم يا يحيى - يعني اليزيدي - وأنت يا خلف - يعني خلفا الأحمر - فاذهبا إلى أبي المهدي فإنه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع ولقناه النصب فإنه لا ينصب، قال: فذهبا فأتيا أبا المهدي، وإذا هو يصلي وكان به عارض، وإذا هو يقول: أحساناه عني، ثم قضى صلاته والتفت إلينا، وقال: ما خطبكما؟ قلنا جئناك نسألك عن شيء؟ قال: هاتيا، فقلنا: كيف تقول "ليس الطيب إلا المسك" فقال: أتأمراني بالكذب على كبرة سني؟ فأين الجادي؟ وأين كذا؟ وأين بنة الإبل الصادرة؟ فقال له خلف الأحمر: "ليس الشراب إلا العسل" فقال: فما يصنع سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التمر، قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت له "ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها" فقال: هذا كلام لا دخل فيه، "ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله" فقال اليزيدي: "ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها" فقال: ليس هذا لحنى ولا لحن قومي، فكتبنا ما سمعنا منه، ثم أتينا المنتجع فأتينا رجلا يعقل، فقال له خلف: "ليس الطيب إلا المسك" فلقناه النصب وجهدنا فيه فلم ينصب، وأبى إلا الرفع، فأتينا أبا عمرو فأخبرناه، وعنده عيسى بن عمر لم يبرح، فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده وقال: ولك الخاتم بهذا والله فقت الناس^(١).

وهذه الحكاية تدل على مدى علم النحاة بكلام العرب ومعرفتهم لأساليب استعماله.

والنحاة في سبيل حصولهم على المادة المسموعة عن العرب سلكوا طريقين: أحدهما: الأخذ عن الرواة الذين كانوا يعدون مصدرا من مصادر اللغة والشعر. وثانيهما: الأخذ عن أعراب البادية بالرحلة إليهم أو بانتظار وفودهم إلى الحاضرة وسؤالهم.

(١) الأمالي في لغة العرب ٤٠/٢.

وقد اشترط النحاة شروطاً للمسموع عن العرب، في منته وإسناده، قال ابن فارس: "تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقة، ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم، عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل، قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعني، فليحذر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة" (١).

وقسم العلماء المسموع من جهة إسناده قسمين:

١. متواتر

٢. آحاد

فالمتواتر لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهو ما بلغ فيه عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الكذب (٢).

وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر.

واشترط أبو البركات الأنباري في نقل الآحاد ما يشترط في الحديث الشريف، فقال: "يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله، ويقبل نقل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره" (٣).

ويلحظ هنا تأثر علم اللغة بعلم الحديث في اشتراط العدالة، ويقول د. السيد رزق الطويل: "لا ينبغي أن يشترط في الأعرابي المنقول عنه، ولا في الرواية الناقل شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث" (٤).

(١) الصاحبى فى فقه اللغة العربية ص ٦٤ .

(٢) لمع الأدلة ص ٨٤ .

(٣) السابق ص ٨٥ .

(٤) الخلاف بين النحويين ص ٦٢٣ .

المبحث الثالث

انفراد بعض المسموع بما لا غنى عنه في اللغة

جعل النحاة البصريون الكثرة أساسا تبنى عليها القواعد، فالأصل أن يتفق المسموع مع الكثرة الغالبة، ولا يلتفت إلى القليل أو النادر أو الشاذ ليكون أصلا يبنى عليه.

ولكن قد يسمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره، فينفرد به ولا يعرف عن غيره، وقد يكون ما تفرد به راجعا إلى لغة قديمة وصلت إليه. وقد تحدث السيوطي عن ذلك، وبين حكم هذا المسموع فقال: "ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان، كأبي زيد، والخليل، والأصمعي، وأبي حاتم، وأبي عبيدة، وأضرابهم، وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه"^(١).

فالشروط في قبول المسموع المفرد ألا يخالف الكثير، ولا المطرد، وأن ينقل عن الثقة والمأمون، ولكن إن سمع من العربي شيء لم يسمع من غيره، هل يقبل ويحتج به أو لا؟

لقد تعرض ابن جني للمسموع الفرد المخالف لما عليه الجمهور^(٢)، ولخص السيوطي آراءه^(٣).

ومجمل ما ذكره ابن جني أن المسموع الفرد له ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون فردا لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به.

الثاني: أن يكون فردا لا نظير له، ولكنه يخالف ما عليه الجمهور.

الثالث: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/١٢٩.

(٢) الخصائص ٢/٢١.

(٣) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ٤٩، والمزهر ١/٢٤٨.

وتفصيل هذه الأحوال كما يأتي:

أولاً: إذا كان المسموع فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في النسب إلى شنوءة: "شَنَّيَّ" مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

ثانياً: إذا كان فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، ففيه أحوال:

الأول: إن كان المتكلم فصيحاً في جميع الكلام ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده، فقد يكون وقع إليه من لغة قديمة، طال عهدا وعفا رسمها.

قال ابن جني: "فإذا كان كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده كرفع المفعول والمضاف إليه، وجر الفاعل أو نصبه، فينبغي أن يرد، لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً"^(١).

الثاني: إن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة ضعيفاً في قوله، مألوفاً منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد عليه ولا يقبل منه، وإن احتمل أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة، فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

ثالثاً: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، والقول فيه إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه أو شيئاً ارتجله، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها^(٢).

(١) الخصائص ٣٨٧/١.

(٢) السابق ٢٤/٢.

أما لو جاء عن مُتَّهَمٍ، أو من لم ترق^(١) به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، فإنه يرد ولا يقبل.

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب، ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يقنع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم، فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فمجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه

والآخر: أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته.

ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً وكثر استماعه له فسرى في كلامه، إلا أن ذلك قلما يقع، فإن الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها، فالأقوى أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل أمره على ما عرف من حاله لا على ما عسى أن يحتمل، كما أن على القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وإن كان يجوز كذبه في الباطن، إذ لو لم يؤخذ بها لأدى إلى ترك الفصيح بالشك وسقوط كل اللغات^(٢).

ويظهر في ثنايا ما ذكره ابن جني من أحوال المسموع المفرد مدى حرص النحاة على وضع القوانين التي تصون اللغة مما قد يصيبها من الانحراف، ويتطرق إليها من الشك، ومن ثم وضع النحاة ضوابط للمسموع، يمكن من خلالها التعرف على الكثير المطرد والقليل المنفرد.

والبصريون يشترطون في المسموع أن يكون كثيراً حتى يستحق الوصف بالاطراد في الاستعمال، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً، أما القليل في الاستعمال والشاذ والنادر، والمنفرد الذي ليس له نظير فلم يبنوا عليه قاعدة في الغالب.

ويصدر البصريون حكماً على المسموع، شعراً كان أو نثراً، ولهم مأخذ على الشعراء، تطرق إليها ابن فارس في قوله: "الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويومئون ويشيرون ويختلسون ويعيرون

(١) من رقى يرقى: بمعنى ارتفع وصعد. لسان العرب (رق ١).

(٢) الخصائص ٢/٢٦.

ويستعيرون، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ... وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَّون الغلط والخطأ، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإيدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحقاً^(١).

فابن فارس يقر بإمارة الشعراء للكلام، لكنه لا يقر أي خطأ نحوي أو لغوي يصدر منهم.

أما الكوفيون فقد اعتدوا بأقوال العرب وأشعارهم، ولم يجعلوا الكثرة أساساً تبنى عليها القواعد، وإنما التفتوا إلى الأقوال والأشعار القليلة، وإلى كلام المولدين والمتحضرين من العرب، وقد أشار إلى ذلك السيوطي فقال: " لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"^(٢).

ونقل عن صاحب الإفصاح^(٣) قوله: " .. عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"^(٤).

(١) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٦٧.

(٢) الاقتراح ص ١٢٩.

(٣) هو محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوى المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وقد ألف كتاب الإفصاح بفوائد الإيضاح، وهو من شروح الإيضاح لأبى علي الفارسي، ينظر كشف الظنون ص ٢١٢.

(٤) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ١/١٥٢ تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

الفصل الثاني القراءات

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة القراءات

المبحث الثاني: المتفق عليه

المبحث الثالث: المتواتر

المبحث الرابع: الشاذ

المبحث الخامس: العمل عند الاختلاف

المبحث الأول حقيقة القراءات

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة: مصدر قرأ قراءة وقرآنا، بمعنى: الجمع والضم^(١)، وسمي القرآن قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها^(٢).

وفي الاصطلاح:

"علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله"^(٣).

وعرفها الزركشي بـ: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"^(٤).

فالقراءة هي النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم، وهي تختلف عن القرآن، فالقرآن الكريم يمثل الأصل، وتمثل القراءات طرق أداء ذلك الأصل.

وقد بيّن الزركشي في البرهان الفرق بينهما فذكر أن "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتنقيل وغيرها"^(٥).

(١) لسان العرب (ق ر أ).

(٢) مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى ١/١ تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٣) البدر الزاهرة، لعبد الفتاح القاضي ص ٥ مطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥.

(٤) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٣١٨/١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١

(٥) السابق ٣١٨/١.

القراءات القرآنية والأحرف السبعة:

القراءات القرآنية لا يراد بها الأحرف السبعة التي وردت في الحديث الشريف:
" إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ " (١).

ونقل السيوطي قول أبي شامة: " ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل " (٢).

وقال ابن الجزري: " قال الحافظ أبو عمر الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم ها هنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأن الأحرف جمع حرف في القليل، كفلس وأفلس، والحرف قد يراد به الوجه، بدليل قوله تعالى: ﴿يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (٣) الآية، فالمراد بالحرف هنا الوجه، أي على النعمة.. فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله، وإذا تغيرت عليه وامتحنه بالشدة والضر ترك العبادة وكفر.. فلهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفا..

والوجه الثاني: من معناها، أن يكون سمي القراءات أحرفا على طريق السعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وتعلق به ضربا من التعلق كتسميتهم الجملة باسم البعض منها، فلذلك سمي صلى الله عليه وسلم القراءة حرفاً" (٤).

(١) ينظر موطأ مالك، كتاب القرآن، باب ما جاء في القرآن ٢٠١/١، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر، ومسند أحمد بن حنبل، في مسند عبد الله بن مسعود ٤٠/١ مؤسسة قرطبة، مصر، وصحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٠٩/٤ تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧-١٩٨٧.

(٢) الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي ١٣٨/١ تحقيق سعيد المنذوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦-١٩٩٦.

(٣) سورة الحج آية ١١.

(٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢٦/١ تقديم علي الضباع، تخريج الآيات زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨.

فالأحرف ألفاظ متعددة تجمع على مصحف واحد، أما القراءات فلفظ واحد قد يقرأ على أوجه من القراءات، والحكمة من تعدد الأحرف التيسير على الأمة، أما القراءات فقد تفيد كل قراءة فائدة زائدة ليست في الأخرى^(١).

والأحرف السبعة ليست قراءات القراء السبعة، بل أول من جمع القراء السبعة هو ابن مجاهد في كتابه "السبعة"، لا لاعتقاده أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، بل لأنهم اشتهروا بالضبط والأمانة وملازمة القراءة^(٢).

والقراء الذين اختارهم ابن مجاهد في كتابه هم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المتوفى سنة ١٦٩هـ، وعبد الله بن كثير المتوفى سنة ١٢٠هـ، وعاصم بن أبي النجود المتوفى سنة ١٢٨هـ، وحمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦هـ، وعلي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩هـ، وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ، وعبد الله بن عامر اليحصبي المتوفى سنة ١١٨هـ.

وقراءات هؤلاء السبع هي المتفق عليها إجماعاً، ولكل منها سند في روايته، وطريق الرواية عنه، ثم اختير من أئمة القراءة غيرهم ثلاثة صحت قراءتهم وتواترت، وهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المتوفى سنة ١٣٢هـ، ويعقوب بن إسحاق الحضري المتوفى سنة ١٨٥هـ، وخلف بن هشام بن طالب المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

وهؤلاء الثلاثة مع السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد هم أصحاب القراءات العشر، وما عداها فشاذاً^(٣).

وقسم ابن مجاهد القراء في كتابه أربعة أقسام ويمكن تلخيص ما ذكره فيما يأتي:
١. منهم من هو عالم باللغات ومعاني الكلمات ووجوه القراءات وعيوبها وبالإعراب والآثار، فهو الإمام الذي يفرع إليه.

(١) الواضح في علوم القرآن ص ١١٧ تأليف د. مصطفى البغا، ومحبي الدين ديب، دار الكلم الطيب، دمشق،

دار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٩٩٦.

(٢) ينظر النشر في القراءات العشر ١/٣٧.

(٣) السابق ١/٤٢.

٢. ومنهم من يعرب ولا يلحن ، ولا علم له بغير ذلك، كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه.

٣. ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذه عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ فلا يلبث أن ينسى إذا طال عهده، وقد يكون مصدقا عند الناس فيحملون عنه.

٤. ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات والآثار، فربما قرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد فيكون بذلك مبتدعا^(١).

علاقة النحو بالقراءات:

للنحو علاقة كبيرة بالقراءات القرآنية، وقد كان النحاة الأوائل من القراء، فمن البصريين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر النخعي، وأبو عمرو ابن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء^(٢).

وتضم الكوفة ثلاثة من القراء السبعة المشهورين، وهم حمزة، وعاصم، والكسائي إمام نحاة الكوفة، فالكوفة كانت مهبطا لكثير من الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذلك كثر فيها القراء، ولعل من أشهرهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والخلاف النحوي كان متأثرا في بدايته باختلاف القراءات القرآنية واختلاف المصاحف، ففي الفترة التي سبقت وجود المصحف العثماني، كان للصحابة مصاحف عدة يقرأ بها أهل الأمصار، كمصحف علي بن أبي طالب، ومصحف أبي ابن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومصحف السيدة عائشة رضوان الله عليهم أجمعين^(٣).

(١) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٤٥ تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف الطبعة الثانية.

(٢) مدرسة الكوفة ص ٢٠.

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٥٩.

وسبب انفراد كل من هؤلاء بمصحف ما قاله أبو بكر بن أبي داود: "إنما قلنا مصحف فلان لما خالف مصحفنا هذا من الخط، أو الزيادة أو النقصان"^(١).
وبعد أن جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن الكريم في مصحف واحد بعث بنسخة إلى كل الأمصار.

وقد ألقت كتب في اختلاف المصاحف، وذكرها ابن النديم في الفهرست فقال: "الكتب المؤلفة في اختلاف المصاحف: كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة عن الكسائي، كتاب اختلاف المصاحف لخلف، كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف للفراء، كتاب اختلاف المصاحف لأبي داود السجستاني، كتاب اختلاف المصاحف وجميع القراءات للمدائني، كتاب اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق لابن عامر اليحصبي، كتاب محمد بن عبد الرحمن في اختلاف المصاحف"^(٢).

وفي مختصر تاريخ دمشق ما يدل على اختلاف المصاحف، فقد ذكر فيه حديث دار بين رجلين قال: "قال رجل من أهل الشام: مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة. قال: قلت: لم؟ قال: إن عثمان لما كتب المصاحف، بلغه [أن] قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله، فبعث به إليهم قبل أن يعرض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به"^(٣).

ويقول الدكتور فؤاد سزكين: "على الرغم من وجود المصاحف العثمانية، إلا أنها لم تستطع أن تجبّ المصاحف الأقدم كلها، وأهمها مصحف عبد الله بن مسعود، ومصحف أبي بن كعب"^(٤).

(١) المصاحف، للسجستاني ص ٥٠ تحقيق آرثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٥.

(٢) الفهرست ص ٥٤.

(٣) مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور ١٩/١ بيروت.

(٤) تاريخ التراث العربي ٧/١ تأليف د. فؤاد سزكين، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

المبحث الثاني المتفق عليه

المتفق عليه لغة: اسم مفعول من الوفق وهو " الشَّيْءُ الْمُتَّفَقُ الْمُتَّسِقُ عَلَى تَيْفَاقٍ واحد، ومنه الموافقة والوفاق"^(١).

والاتفاق يكون بين اثنين فأكثر، ومعنى ذلك أنه لا يصدر من فاعل واحد وإنما يكون من اثنين أو أكثر.

ويقصد بالقراءة المتفق عليها: القراءة التي اتفق عليها القراء السبعة وأجمعوا عليها.

قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم"^(٢).

فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة، فإن اختل أحد هذه الشروط أطلق على تلك القراءة شاذة أو ضعيفة أو باطلة.

وقال أبو شامة في المرشد الوجيز " .. فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم

(١) المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد آل ياسين ، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٤، مادة (و ف ق).

(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٥.

وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم" (١).

وذكر ابن جني في المحتسب أن القراءات القرآنية ضربان: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وضرب تعدى ذلك فسمي شاذاً أي خارجاً عن قراءة السبعة (٢)، فالضرب الأول الذي ذكره ابن جني هو الذي اجتمع عليه أكثر القراء وانفقوا عليه. ومن القراءة المتفق عليها عند القراء قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ (٣) قال الألويسي: "وقد اتفق القراء على الوقف على "سمعهم"، وظاهره دليل على أنه لا تعلق له بما بعده، فهو معطوف على "على قلوبهم" (٤).

ومن القراءات التي اتفق عليها القراء السبعة قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ (٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك: "وإنما اتفق السبعة عليه في نحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا" (٦).

ومن القراءات التي أجمع عليها القراء قوله تعالى: ﴿ مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٧) وذكر الرازي أن "اليوم" لما جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على حالة الأخرية، قال: "والدليل عليه إجماع القراء والعرب في قوله: ﴿ مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة المقدسي ص ١٧٤ تحقيق طيار آتي فولاج، دار صابر، بيروت، ١٣٩٥-١٩٧٥.

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني ٣٢/١ تحقيق عبد الحليم النجار، على النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٦.

(٣) سورة البقرة ٧.

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألويسي ١٣٦/١ دار إحياء التراث، بيروت.

(٥) سورة النور آية ٢.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ١٦٣/٢ ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية طبعة ١٤١٦ - ١٩٩٥.

(٧) سورة الأعراف آية ١٨٦.

وَمِنْهُمْ ذُوْنَ ذَلِكِ ﴿١﴾ وَلَا يَرْفَعُ ذَلِكَ أَحَدٌ ﴿٢﴾ ، يريد إجماعهم على نصب "دون" على الظرفية.

لقد عني نحاة البصرة والكوفة بالقراءات القرآنية، وجعلوها محور اهتمامهم، ومصدر استشهادهم، فتارة يصفون القراءة القرآنية بقراءة الجماعة، وتارة ينعنونها بقراءة العامة، قال سيبويه: "وقد قرأ أناس ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ ﴿٣﴾ و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ ﴿٤﴾ وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبَت العامة إلاّ القراءة بالرفع" ﴿٥﴾.

وقال الفراء: "ثم قال [تعالى] ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ ﴿٦﴾ فجاء التفسير يدعو من ضره أقرب من نفعه وقد حالت اللام بينهما ﴿٧﴾، وكذلك هي في قراءة عبد الله: "يدعو من ضره" ولم نجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا: رأيت لزيداً أفضل منك، وقد اجتمعت القراء على ذلك" ﴿٨﴾.

(١) سورة الأعراف آية ١٨٦.

(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي ٧٩/٣١ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

(٣) سورة المائدة آية ٣٨، ينظر إعراب القرآن، للنحاس ١٩/٢ تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨، والكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل، للزمخشري ٦٦٤/١ تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وإعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري ٢٢٣/١ تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٤-٢٠٠٣، يقول العكبري: "يقرأ بالنصب على تقدير: اقطعوا السارق والسارقة"، وقراءة العامة "والسارق والسارقة" بالضم.

(٤) سورة النور آية ٢، ينظر إعراب القراءات الشواذ ٧٦/٢، يقول: "يقرأ بالنصب فيهما على إضمار فعل تقديره: اجدوا الزانية والزاني"، وقراءة العامة: "والزانية والزاني" بالضم.

(٥) كتاب سيبويه ١٤٤/١.

(٦) سورة الحج آية ١٣، يقول الطبري في تفسيره جامع البيان في تأويل أي القرآن ١٨ / ٥٧٨ دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥: "وكان بعض نحويي الكوفة يقول: اللام من صلة "ما" بعد "من"، كأن معنى الكلام عنده: يدعو من لضره أقرب من نفعه".

(٧) أي بين الفاعل والمفعول.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢.

ونكر وجهًا آخر في هذه الآية لم يُقرأ به وهو أن تكسر اللام في " لمن " وتريد: تدعو من ضره أقرب من نفعه فتكون اللام بمنزلة "إلى" وقال: "ولولا كراهية الآثار والاجتماع لكان وجهها جيدا من القراءة"^(١).

وقال المبرد: "فإن عطف اسماء فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافا. أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيد والحارث أقبل، وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٢)، وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة"^(٣).
وقال أبو جعفر النحاس: "الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم"^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٧.

(٢) سورة سبأ آية ١٠، ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ٤/٣٩٣ دار الفكر، بيروت، وفتح القدير، لمحمد الشوكاني ٤/٣١٥ دار الفكر، بيروت، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٧/١٢٤ دار إحياء التراث، بيروت.

(٣) المقتضب، للمبرد ٤/٢١٢ تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ - ١٩٧٩، والطير يقرأ بالرفع والنصب، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع، ينظر أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ص ٢٢٦، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون تاريخ طبع.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٣١.

المبحث الثالث المتواتر

المتواتر لغة: المتتابع، وهو اسم فاعل من تواتر أي تتابع، جاء في لسان العرب: "والخبرُ المتواترُ: أن يحدثه واحد عن واحد"^(١).
وفي الاصطلاح: هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، من غير تعيين في العدد^(٢).

وعرف ابن الجزري القراءة المتواترة بأنها: "كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها"^(٣).

فالقراءة المتواترة عند ابن الجزري، هي القراءة التي توفرت فيها أركان الصحة وشروطها التي أقرها العلماء، وهي:

١. صحة السند.

٢. موافقة العربية ولو بوجه.

٣. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

والتواتر شرط أساسي من شروط قبول القراءة، لذلك عرفوا القرآن بأنه: "ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً جيلاً بعد جيل"^(٤).

والقرآن الكريم وصل إلينا بقراءات موصولة السند إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقد قسم القراء القراءات ثلاثاً أقسام: متواترة، وآحاد، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم مما لا يوافق ذلك، وما بقي شاذ^(٥).

(١) لسان العرب (وت ر).

(٢) لمع الأدلة ٨٤.

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري ص ١٥ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.

(٤) روضة الناظر، لابن قدامة ص ٣٤ مكتبة أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠١.

(٥) ينظر النشر في القراءات العشر ٤٢/١، وتاريخ آداب العرب ٣٦/٢ تأليف مصطفى صادق الرافعي، دار

الكتاب العربي، بيروت ١٤٢٥، ٢٠٠٥.

قال ابن الجزري رواية عن الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"^(١).

وقد اهتم النحاة بالقراءات القرآنية المتواترة، وجعلوها مصدرا أصيلا من مصادر التقعيد النحوي، فمن نحاة البصرة أبو عمرو بن العلاء، وكان كثير الاحتجاج للقراءات المتواترة، شديد التمسك بسنتها، ومن أقواله ما أورده ابن الجزري: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ، لقرأت كذا وكذا وكذا"^(٢).

وأما سيبويه فإنه يورد في كتابه كثيرا من القراءات المتواترة ويثبت بها قواعد النحو، ويجعلها شاهدا للكثير من المسائل، ومن ذلك قوله: "قال عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾"^(٣) كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثير في القرآن"^(٤).

ويهتم الكسائي بالقراءات القرآنية ويؤيدها بما انتهى إليه من لغات العرب وأشعارها، كيف لا وقد اجتمع لديه النحو والقراءة، وهو أحد القراء السبعة المشهورين، وقد حفل كتاب تلميذه الفراء بكثير من القراءات القرآنية وتوجيهها. ومن أمثلة القراءة المتواترة قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾"^(٥) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف "مالك" على وزن فاعل، والباقون بدون ألف "مَلِكٍ" على صيغة صفة مشبهة"^(٦).

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ١/٢٩٠ تحقيق برجستراسر، مطبعة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٢-١٣٥١.

(٣) سورة الزمر آية ٣.

(٤) كتاب سيبويه ٣/١٤٣، يعني جملة ما نعبدهم في محل نصب مقول القول المحذوف.

(٥) سورة الفاتحة آية ٤.

(٦) صفحات في علوم القراءات ص ٦٤ تأليف د. عبد القيوم السندي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦-٢٠٠٥، وهذه القراءة في السبعة في القراءات ١٠٤، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، ص ٢٢ عالم الكتب، ١٤٠٦-١٩٨٥.

ولم يختلف النحاة في حجية القراءة المتواترة، ومن ذلك قول أبي البركات الأنباري: "فأما التواتر فلغة القرآن"^(١)، وقال البغدادي: "كلامه - عزّ اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأذه"^(٢).

ويقول د. محمد رفعت فتح الله في الاحتجاج بالقراءات المتواترة: "وحق الاحتجاج بالقرآن أن يكون بالقراءات المتواترة، فالنحاة قد أجمعوا على الاحتجاج بالقرآن، ولم يجمعوا على شيء كإجماعهم على هذا، فكل نحوي يضع في كتابه آيات من القرآن تدعم بها قواعده، وهو يعلم أنه الحجة للمحتج. والتواتر أقوى محمل يحمل عليه القرآن، وبه كان في بدئته الأدلة في علم العربية، ولقد أربى تواتره أنه الكتاب العربي الذي قصدت ألفاظه للتعبد بها، والتواتر ظاهرة اجتماعية تستبين فيما تهتم به الجماهير وتتلقفه العلماء"^(٣).

(١) لمع الأدلة ٨٣.

(٢) خزانة الأدب ٩/١.

(٣) ينظر المعنى والإعراب ٥٥/١. نقلا من رسالة: أصول النحو السماعية، د. محمد رفعت فتح الله.

المبحث الرابع

الشاذ

الشاذ لغة: من شذ يشذ شذوذاً، بمعنى الإفراد، يقال: شذَّ الرجل، إذا انفرد وفارق ما عليه الجماعة^(١).

والقراءة الشاذة: كل قراءة فقدت أحد الأركان الثلاثة لقبولها، فلم تكن متواترة، أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها، أو لم يكن لها أصل في العربية^(٢). فكل قراءة فقدت شرطاً أو أكثر من شروط القراءة الصحيحة فهي شاذة، وشروط القراءة الصحيحة هي: تواتر نقلها، وصحة سندها مع الشهرة والاستفاضة، وموافقتها رسم المصحف ولو تقديراً، وموافقتها اللغة العربية ولو بوجه.

والقراءات الشاذة أنواع، ذكر مكي بن أبي طالب القيسي منها نوعين:
الأول: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف.

والثاني: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، وإن وافق خط المصحف^(٣).

وزاد ابن الجزري عليه نوعاً آخر فقال: "وبقي قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل ألبتة، فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر"^(٤).

وجعل السيوطي القراءة الشاذة أربعة أنواع هي:

١. **الآحاد:** وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر.
٢. **الشاذ:** وهو ما لم يصح سنده.
٣. **الموضوع:** وهو ما لم تصح نسبته لقارئ.

(١) ينظر لسان العرب (ش ذ ذ)

(٢) ينظر المرشد الوجيز ١٨١، والنشر في القراءات العشر ٥/٩.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي، ص ٥١ دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

(٤) النشر في القراءات العشر ١٧/١.

٤. المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير^(١).

والاحتجاج بالقراءات الشاذة في قواعد النحو جائز عند أكثر النحاة، ويكادون يجمعون على جعلها مصدرا من مصادر احتجاجهم، فرواتها عرب فصحاء، وتشكل القراءات الشاذة سجلا حافلا باللهجات العربية المختلفة^(٢).

قال ابن جني: " .. غرضنا أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرَى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له"^(٣).

وقال السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"^(٤).

وقال البغدادي: " كلامه - عزّ اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"^(٥).

لقد اعتد أغلب النحاة بالقراءات الشاذة " ولكن مواقفهم ارتبطت بمدى مطابقتها للمقاييس العامة، فبنوا بها بعض القواعد، وفضلوا بعض وجوها على القراءات المشهورة، ونعوتها بالجودة والحسن والقوة، وقاسوا عليها بعض استعمالات العرب... كما جعلوا كثيرا من حروفها المخالفة متكأ للكشف عن القراءات المشهورة"^(٦).

(١) الإتيان في علوم القرآن ١/٧٧.

(٢) في القراءات القرآنية ص ٢٥ تأليف د. أحمد شكري، دار العلوم، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

(٣) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ١/٣٢.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٣٦.

(٥) خزنة الأدب ١/٩.

(٦) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص ٥٢٥ تأليف د. محمود الصغير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٩-١٩٩٩.

ومن نحاة البصرة الذين اشتهروا بالقراءة أبو عمرو بن العلاء، وكان يتحرى الأكثر والأشيع، ونقل عنه أبو شامة المقدسي قوله: "إني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة"^(١)، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله سيبويه عنه في قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾^(٢) قال سيبويه: "فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا. وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن ... وذلك أنه قرأ: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾، فنصب"^(٣).

وكان الخليل بن أحمد يوجه القراءة الشاذة ويقيس عليها، فقد سأله تلميذه سيبويه عن رأيه في قول العرب "ولا سيمًا زيدًا" فرد عليه الخليل بأنها "كقولهم: دغ ما زيدًا وكقوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٤) فـ"سي" في هذا الموضع، بمنزلة "مثل"، فمن ثم عملت فيه "لا"، كما تعمل "رُبَّ" في "مثل" وذلك قولك: رُبَّ مِثْلِ زَيْدٍ"^(٥).

ويستعين سيبويه بالقراءات الشاذة ويحتج بها، وإذا ما اصطدمت القراءة بمقاييسه النحوية فإنه يجد لها تخريجا أو تأويلا، والملاك العام لديه هو القبول والاحترام، ومن ذلك قوله: "وقد قرأ بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٦) إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالَفُ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ السُّنَّةُ"^(٧).

ويُعرض المبرد عن القراءة الشاذة التي لا توافق مذهبه، وقد يصف قارئها باللحن أو عدم العلم بالعربية، ومن ذلك قوله: "من قرأ ﴿مَعَائِشُ﴾^(٨) فهمز، فإنه

(١) المرشد الوجيز ١٨١.

(٢) سورة هود آية ٧٨، "قرأ الحسن، وعيسى بن عمر بنصب "أطهر"، وقرأ الباقر بالرفع؛ ووجه النصب أن يكون اسم الإشارة مبتدأ، وخبره "بناتي"، و"هن" ضمير فصل، و"أطهر" حال، وقد منع الخليل، وسيبويه، والأخفش مثل هذا، لأن ضمير الفصل الذي يسمى عماداً إنما يكون بين كلامين بحيث لا يتم الكلام إلا بما بعدها" فتح القدير ٥١٤/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣٩٦/٢.

(٤) سورة البقرة آية ٢٦، ينظر المحتسب ٦٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١ يقول: "بالرفع وهذه لغة تميم".

(٥) كتاب سيبويه ٢٨٦/٢.

(٦) سورة فصلت آية ١٧، تفسير الطبري ١٠٥/٢٤ يقول: "وأما ابن إسحاق فإنه كان يقرؤه نصبا".

(٧) كتاب سيبويه ١٤٨/١.

(٨) سورة الأعراف آية ١٠، ينظر تفسير الطبري ١٢٥/٨، والكشاف ٥٣٧/٢ يقول: "وقد قرئ معائش على التشبيه"، وقراءة العامة: "معائش".

غَطَطَ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ فِي الْقُرْآنِ حُرُوفٌ قَدْ وَقَفَ عَلَيْهَا"^(١).

وقال في قراءة: ﴿ثَلَاثِينَ سِنِينَ﴾^(٢) " وهذا خطأ في الكلام، غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"^(٣)، وقال كذلك: " أما قراءة أهل المدينة ﴿هَوُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٤) فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"^(٥).

وفي الكوفة يحتج الكسائي بالقراءات النادرة، ويوجه مذهبه النحوي عليها، فقد نقل عنه تلميذه الفراء أنه أجاز قراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٦) برفع الملائكة، وذلك بالعطف على محل اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر^(٧).

ويقبل الفراء بعض القراءات القرآنية الشاذة ويوجهها توجيهها نحوياً، ويرفض بعضها إذا خالفت مذهبه، ومن ذلك قوله: " وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ بِالْحَادِ﴾^(٨) من الورود، كأنه أراد: من ورده أو تورده، ولست أشتهيها، لأن "وردت" يطلب الاسم"^(٩).

ويتبع ثعلب أسانذته الكوفيين ويسير على منهجهم في الاحتجاج للقراءات الشاذة وقبولها، ولكنه كثير الاحترام لها ففي قوله تعالى: " .. ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ

(١) المقتضب ١/١٢٣.

(٢) سورة الكهف آية ٢٥، ينظر الكشاف ٢/٦٦٩، والتفسير الكبير ٢١/٩٥، وحجة القراءات، لابن زنجلة ١/٤١٤ مؤسسة الرسالة، يقول: " قرأ حمزة والكسائي " ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين مضافاً بغير تنوين".

(٣) المقتضب ٢/١٧١.

(٤) سورة هود آية ٧٨، سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة، وينظر تفسير الطبري ١٢/٨٥، والكشاف ٢/٣٩١، والتفسير الكبير ١٨/٢٨.

(٥) المقتضب ٤/١٠٥.

(٦) سورة الأحزاب آية ٥٦، وهذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ ٢/١٥٥، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ٧/٢٤٨ يقول: " وقرأ الجمهور " وملائكته" نصبا، وابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعا".

(٧) ينظر معاني الفراء ١/٣١١، ومجالس ثعلب ١/٢٦٢ تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٤٠٠-١٩٨٠.

(٨) سورة الحج آية ٢٥، لم أجد هذه القراءة بالتاء في المراجع التي عندي، ولعله خطأ مطبعي والصواب "يرد" بالياء. ينظر الكشاف ٣/١٥٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٥٦، والبحر المحيط ٦/٣٦٣.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٣.

مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴿١﴾ ببناء الفعل "ظلم" للمعلوم قال: " قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، ومعنى يعرض استثناء منقطع" (٢) ، وكان إذا لم يتبين وجه القراءة يقول: " لا أعرفه" (٣).

لقد فرق النحاة بين القراءات الشاذة بسبب عدم تواترها، أو بسبب مخالفتها الرسم، فهذه يصح الاستشهاد بها في اللغة قطاعاً، وبين القراءات الشاذة بسبب مخالفتها المشهور من قواعد العربية، فهذه لا يحتج بها بعضهم، لا طعنا في القراءة أو ردا لها، وإنما لأنها تخالف الأساليب المستعملة من كلام العرب، وهذا يدل على أن بعض ما جاء شاذاً في القراءة فإنه يكون شاذاً في اللغة، إلا أن أكثر العلماء على صحة الاحتجاج بالقراءة الشاذة التي لا تخالف قواعد العربية، وأخذ الدليل منها. ويكفي في ذلك قول البغدادي: "كلامه - عزّ اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه" (٤).

(١) سورة النساء آية ٤٨، ينظر تفسير الطبري ١/٦، والكشاف ١/٦١٦، والتفسير الكبير ١١/٧٢.

(٢) مجالس ثعلب ١/٢٧٠.

(٣) السابق ١/٢٧٠.

(٤) خزانة الأدب ١/٩.

المبحث الخامس العمل عند الاختلاف

القرآن الكريم أفصح نصوص اللغة على الإطلاق، وقد أنزل على سبعة أحرف، وتعددت قراءاته، وفي أكثر قراءاته ظواهر لغوية شملت أكثر لغات العرب، روى ابن فارس عن الفراء أنه قال: "إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء، أحب إلي من خلافه"^(١).

وقال سيبويه: "القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنّة"^(٢)، وقال ابن جني عن القرآن إن "لغته أفصح اللغات"^(٣).

وعند الاختلاف في قضية نحوية أو مسألة لغوية، فينبغي تقديم القاعدة التي تحوى شاهدا قرآنيا على غيرها، وعند الترجيح، تقدم القراءة القرآنية المتواترة على كلام العرب من شعر ونثر، وقد أشار إلى هذا المعنى الفراء عندما قال: "إن القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(٤)، وقال الزجاج في ذلك: "القرآن محكم لا لحن فيه، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب"^(٥).

ولا يجوز تقديم القاعدة النحوية على القراءة القرآنية الصحيحة أو تفضيلها عليها، لأن علماء اللغة قد أشاروا صراحة إلى "أن القرآن سيد الحجج، وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم آحاد أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدل فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أياً كانت دون تحكم شيء آخر فيها"^(٦).

(١) الصاحبى فى فقه اللغة العربية ٤٣.

(٢) كتاب سيبويه ١٤٨/١.

(٣) سر صناعة الإعراب، لابن جني ٣٢٠/١. تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.

(٤) معاني القرآن ١٤/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه. للزجاج ٨١/٢ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨-١٤٠٨.

(٦) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢١ تأليف د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦.

وقد أكد رأيهم هذا أئمة القراء، فقال ابن الجزري رواية عن الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"^(١).

ويرى بعض العلماء أنه لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة، أو ترجيح قراءة على أخرى متواترة، قال أبو حيان: "... وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة"^(٢).

وقال أبو جعفر النحاس: "الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال عليه السلام: "أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ"^(٣)، فهما قراءتان حسنتان، لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى"^(٤).

وإذا وردت القاعدة النحوية ووجد فيها إعرابان في القرآن الكريم، أحدهما يوافقها، والآخر يخالفها، لم يفضل إعراب على إعراب، لأن القراءتين من عند الله، ونقل عن ثعلب قوله: "إذا اختلف الإعرابان في القرآن، لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس، فضلت الأقوى"^(٥).

ويقول ابن خالويه: "فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة، المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٦٥.

(٣) ينظر ص ٤٧ من هذا البحث حاشية رقم (١).

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٣١.

(٥) البحر المحيط ٤/٨٧.

لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار^(١).

ولا يجوز التمثل والمبالغة في تأويل القراءات القرآنية الصحيحة لتوافق الآراء النحوية، ولا يصح تحميل النص القرآني ما لا يحتمله من الوجوه والمعاني ليوافق القاعدة النحوية أو المذهب النحوي.

والقراءات الشاذة لها أثر في المسائل النحوية، لا يبتعد كثيرا عن أثر القراءات المتواترة في صياغة القاعدة والاحتجاج لها، ومعظم "المسائل النحوية التي أثارها موجهو هذه الشواذ كانت مطردة، وقليل منها الشاذ النادر الذي يجفو عن روح العربية، كما أن معظم الشواهد التي نصرتها كانت من كلام العرب الذائع، وأقلها كان موضع خلاف واجتهاد في التقدير والتأويل"^(٢).

لذلك كان ابن جني يرى أن القراءة الشاذة لا تقل في صحة الاحتجاج بها عن المجمع عليها، إذ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف^(٣).

وفي كتب **الخلاف النحوي** الكثير من القراءات القرآنية، واختلف موقف النحاة في الاحتجاج بهذه القراءات، وبعض هذه القراءات كانت تورد في شواهد المسائل، يقول د. محمود الصغير: "كانت المسائل النحوية ووجوه القراءات موضع خلاف بين النحاة، وكان بعض هذا الخلاف كبيرا، يتصل بالأصول ويثير بعض ما أثاره صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وبعضه جزئيا لا يتجاوز حدود الاجتهاد الشخصي"^(٤).

وفيما يأتي عرض لبعض القراءات القرآنية التي وردت في مسائل الخلاف النحوي، ومنها قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(٥).

(١) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه ٦١/١ تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١.

(٢) القراءات الشاذة وتأويلها النحوي ص ٥٦٨.

(٣) المحتسب ٣٣/١.

(٤) القراءات الشاذة وتأويلها النحوي ص ٥٦٤.

(٥) سورة يونس آية ٥٨، وهذه القراءة في الكشاف ٣٣٦/٢، و الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم ٦٢٨/٢ تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة،

وقد احتج الكوفيون بهذه القراءة على أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو "افعل" معرب مجزوم، لأن الأصل في "افعل" لتفعل، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب منها ما كان مشبها للأسماء^(١).

يقول أبو البركات الأنباري معترضا على مذهب الكوفيين: "إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾^(٢) معربا.. لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة وهو علة وجود الإعراب فيه فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا"^(٣).

وفي هذه المسألة رجحت كتب الخلاف النحوي المذهب البصري على المذهب الكوفي^(٤) وأساس الترجيح هنا العلة النحوية، والعلة من القياس.

الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٣، والبحر المحيط ١٧٢/٥ يقول: "وقرأ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدي، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، والعباس بن الفضل الأنصاري " فلتفرحوا" بالتاء على الخطاب، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٧٥/١ تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١-١٩٩٠: "وقال بعضهم: " فلتفرحوا" ، وهي لغة للعرب رديّة.."

(١) ينظر المقتضب ١٣١/٢، واللامات، لأبي القاسم الزجاجي ص ٩٣ تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥-١٩٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري ٥٢٤/٢ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، دار الفكر، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري ص ١٧٦ تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١.

(٢) سورة يونس آية ٥٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤١/٢.

(٤) ينظر الإنصاف ٥٢٤/٢، والتبيين ص ١٧٦، وائتلاف النصرة ص ١٢٦.

— قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾^(١).

استدل الكوفيون بهذه القراءة على أن "أن" الخفيفة المفتوحة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، فنصب "تعبدوا" بـ"أن" مقدره، أي: ألاَّ تعبدوا، فحذفت أن وعملت محذوفة، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف من غير بدل^(٢)، أما هذه القراءة فهي "شاذة، وليس لهم فيها حجة، لأن "تعبدوا" مجزوم بلا، لأن المراد بها النهي، وعلامة الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هذا أحدها واحدة"^(٣).

ويقول الزبيدي: "وأما قراءة عبد الله فهي شاذة، وليس لهم فيها دليل، لأن "تعبدوا" مجزوم بـ "لا" التي للنهي"^(٤). وليس منصوبا كما زعم الكوفيون، وأساس الترجيح هنا القياس.

— قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ﴾^(٥).

احتج الكوفيون بهذه الآية على أن جواب الشرط مجزوم على الجوار نحو إن تدرس تنجح، كما أن كلمة "أرجلكم" في هذه الآية مجرورة على الجوار، والعلّة في ذلك أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لا ينفك عنه، وجمهور البصريين على أن العامل في فعل الشرط وجوابه حرف الشرط^(٦).

ورد أبو البركات الأنباري على الكوفيين بأنه على قراءة من قرأ "وأرجلكم" بالجر "ليس معطوفا على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ وإنما هو معطوف

(١) سورة البقرة آية ٨٣، ينظر تفسير الطبري ١٢٦/٦، والكشاف ١٨٦/١، وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأبيّ، وقراءة العامة: "لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ".

(٢) ينظر الإنصاف ٥٦٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري ٨٣/١ تحقيق على محمد الجاوي، دار النشر عيسى البابي الحلبي، وائتلاف النصره ص ١٥٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٤/٢.

(٤) ائتلاف النصره ١٥٠.

(٥) سورة المائدة آية ٦، وقراءة الجمهور بنصب "أرجلكم" ينظر تفسير الطبري ١٢٦/٦، وحجة القراءات ٢٢١/١، والتفسير الكبير ١٢٧/١١.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٩/٢، و الإنصاف ٦٠٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.

على قوله: ﴿بِرُّعُوسِكُمْ﴾ على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد الأنصاري المسح خفيف الغسل، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة... والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح، وقال قوم: الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف^(١)، وأساس الترجيح هنا السماع.

— قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

بتخفيف النون من تتبعان، وقد استدل الكوفيون بهذه القراءة على جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنتين وجماعة النسوة نحو: إفعالن وإفعلنان بالنون الخفيفة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين^(٣).

ورد أبو البركات الأنباري على الكوفيين بأن "قراءة ابن عامر" ولا تتبعان " بالنون الخفيفة، فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراءة على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع، لأن "لا" محمول على النفي لا على النهي، والواو في "ولا" واو الحال والتقدير: فاستقيما غير متبعين^(٤)، وأساس الترجيح هنا الإجماع.

— قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٥).

احتج الكوفيون بهذه القراءة على أن "أيهم" معرب منصوب بالفعل الذي قبله، ومذهبهم أن "أيهم" إذا كان بمعنى الذي، وحذف العائد من الصلة فإنه معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم أفضل.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٩/٢.

(٢) سورة يونس آية ٨٩، وينظر الكشاف ٣٤٨/٢، والتفسير الكبير ١٢٣/١٧، وتفسير أبي السعود ١٢٧/٤، يقول: "وقرئ بالنون الخفيفة وكسرها لالتقاء الساكنين".

(٣) ينظر الإنصاف ٦٦٧/٢، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري ٣٣/٢ تحقيق إبراهيم عوض، المكتبة العلمية، باكستان.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٧/٢، وينظر ائتلاف النصر ١٣٢.

(٥) سورة مريم آية ٩٦، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣، و مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٥٨/٢ تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥، وتفسير القرطبي ١٣٣/١١ دار الشعب، القاهرة يقول: "لأن القراءة كلها يقرؤون "أيهم" بالرفع إلا هارون الفارسي الأعرور، فإن سيبويه حكى عنه بالنصب أوقع على أيهم".

ومذهب البصريين أنه مبنى على الضم، ورد عليهم أبو البركات الأنباري بأن هذه القراءة "شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب"^(١).

ولكن سيبويه ذكر أن هذه اللغة جيدة، قال: "وحدثنا هارون، أن ناسا وهم الكوفيون يقرءونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾"^(٢) وهي لغة جيدة"^(٣)، وأساس الترجيح هنا السماع.

— قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤).

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في "اضرب" إتباعا لكسرة العين، وتضم في "أدخل" إتباعا لضمة العين، واستدلوا بقراءة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، وقراءة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضم اللام.

وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في "أدخل" ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستقل ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن "فِعْلٌ" بكسر الفاء وضم العين^(٥).

ورد أبو البركات الأنباري على الكوفيين بأن القراءتين "شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان في القياس.. أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنما كان ممتعا لأن الإتيان لما كان في الكلمة الواحدة قليلا ضعيفا كان مع الكلمتين ممتعا ألبتة"^(٦).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٤/٢.

(٢) سورة مريم آية ٩٦.

(٣) كتاب سيبويه ٣٩٩/٢.

(٤) سورة الفاتحة آية ٢، ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٠/١، والكشاف ٥٣/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٥/١.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٩/٢.

— قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(١).

استدل الكوفيون بهذه القراءة على أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى ما قبلها، وذلك بنقل ضمة همزة "اسجدوا" إلى التاء قبلها، ومنع البصريون ذلك^(٢).

ورد أبو البركات مذهب الكوفيين بقوله: "وأما قراءة أبي جعفر: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ فضعيفة في القياس جدا، والقراء على خلافها، على أنها لا حجة لهم فيها... وعلى كل حال، فهذه القراءة ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال"^(٣).

— قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤).

استدل البصريون بهذه الآية على جواز نصب ورفع الصفة الصالحة للخبرية إذا كرر معها الظرف والجار والمجرور، فقوله تعالى "خالدين" قرئت بالرفع والنصب، ومنع رفع الصفة الكوفيون، وذكروا أن قراءة الرفع لم ترو عن أحد، وذكر أبو البركات الأنباري أنها قراءة الأعمش^(٥).

وقال الزبيدي: "مع أنه قد يروى عن الأعمش أنه قرأ: "خَالِدَانِ فِيهَا"، فاستدلهم بذلك لا يثبت مع ما ذكرت، ولأنه ليس عدم القراءة به مانعا لما لم يقرأ، ألا ترى أنه لم يأت في القرآن ترك عمل "ما" النافية في المبتدأ والخبر، نحو: ما زيد قائم، إلا فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة مستعملة صحيحة معروفة، والإجماع منعقد منطبق على أنه يجوز في علم العربية ما لا يجوز في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة وجوبا، فعدم الجواز في القراءة لا يدل على عدم الجواز في علم العربية"^(٦)، وأساس الترجيح هنا السماع.

(١) سورة البقرة آية ٣٤، ينظر الكشاف ١/١٥٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/٣٠، يقول: "الجمهور على كسر التاء، وقرئ بضمها وهي قراءة ضعيفة جدا".

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢١٢، والإنصاف ٢/٧٤٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٤٤.

(٤) سورة الحشر آية ١٧، ينظر تفسير الطبري ٢٨/٥١، وتفسير البيضاوي ٥/٣٢٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٩، وينظر التبيين ٣٩٢.

(٦) ائتلاف النصر ٣٨.

— قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (١)

احتج الكوفيون بهذه القراءة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في السعة، ومنع ذلك البصريون إلا في الضرورة (٢).

يقول أبو البركات الأنباري: "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو فدل على صحة ما ذهبنا إليه" (٣).

وأبو البركات الأنباري هنا ينكر قراءة ابن عامر، وهي قراءة متواترة وصحيحة، وينسب هذا الإنكار للبصريين، يقول الدكتور شوقي ضيف معلقا على ذلك: " ووهم صاحب الإنصاف، فحمل البصريين مسؤولية رفض هذه القراءة، ولا نعلم بصريا معاصرا للفراء ولا سابقا له رفضها، بل لقد صححها الأخفش.. واحتج لها من الشعر" (٤).

ومن العرض السابق لبعض القراءات القرآنية في كتب الخلاف النحوي يتبين أن موقف مؤلفي كتب الخلاف لا يختلف كثيرا عن موقف النحاة السابقين، فهم يستخدمون أوصافا عدة للدلالة على القراءات الراجحة عندهم أو المرجوحة، فيصفون بعض القراءات بالقوة أو التواتر أو الصحة، ويصفون بعضها بالضعف والشذوذ، وقد تكون القراءة الشاذة طريقة لرد المذهب المخالف لهم.

(١) سورة الأنعام آية ١٣٧، ينظر الكشف ٥٣٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٩/٤

(٢) ينظر الخصائص ٤٠٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٦/٢.

(٤) المدارس النحوية ص ٢٢١ تأليف شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

الفصل الثالث

الحديث النبوي

وفيه مبحثان:

- مدى الحاجة إلى الحديث في دراسة العربية
- موقف من تشملهم الدراسة من الحديث النبوي

المبحث الأول

مدى الحاجة إلى الحديث في دراسة العربية

الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من المصادر السماعية، ويشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، التي رواها عنه الصحابة رضوان الله عليهم.

ويهتم بعض النحاة بالأحاديث النبوية، لأن كلامه صلى الله عليه وسلم أفصح الكلام العربي وأبلغه، والدراسات النحوية لا تقوم إلا على النصوص الصحيحة السليمة.

وقد وصف الجاحظ حديثه صلى الله عليه وسلم وصفا بارعا فقال: "هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلّف، وكان كما قال تبارك وتعالى: قل يا محمد: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾^(١) فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التعقيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد ويسر بالتوفيق، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبة عليه، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، بين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام، ومع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته... ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا اصدق لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين في فحواه من كلامه صلى الله عليه وسلم"^(٢).

والحديث النبوي الشريف قد ورد في كتب النحاة المتقدمين، واستدلوا به في بعض المسائل النحوية واللغوية، ولكنهم لم يكونوا مكثرين من الاستدلال به، فمن نحاة البصرة سيبويه، والمتأمل في كتابه يجد بعض الأحاديث النبوية، ولكن سيبويه

(١) سورة ص آية ٨٦.

(٢) البيان والتبيين ص ٢٢١.

لم يصرح أو يقدم لها على أنها من الحديث النبوي، بل كان يذكرها من خلال عرضه للقاعدة النحوية^(١).

ومن نحاة الكوفة الفراء، وهو يستدل بالحديث النبوي، ويحتج به في النحو واللغة^(٢).

لقد كان احتجاج البصريين والكوفيين بالحديث النبوي قليلا بالنسبة إلى احتجاجهم بالقرآن الكريم وكلام العرب.

والاحتجاج بالحديث النبوي في النحو يضيف عليه قدرا من الجلال والكمال، إذ ليس في كلام البشر أفصح من كلامه صلى الله عليه وسلم، يقول البغدادي في جواز الاحتجاج بكلامه صلى الله عليه وسلم: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"^(٣).

إن الحاجة إلى الاستشهاد بالحديث النبوي ملحة في جميع المجالات، وخاصة في مجال اللغة وتعيد القواعد، فلا "تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم، بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا ولا أفعال في النفس، ولا أقوم معنى"^(٤).

وقد اهتم العلماء المعاصرون بموضوع الاحتجاج بالحديث النبوي كما اهتم به السابقون، وأفردوا له بعض الكتب والرسائل، وناقش الأستاذ سعيد الأفغاني هذا الموضوع في كتابه أصول النحو، وقال مؤكدا على أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي: "وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين، لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار، التي لا تلبث أن يطوقها الشك، إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة... ثم لا أدري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من

(١) ينظر كتاب سيبويه ٧٤/١.

(٢) ينظر معاني القرآن ٤٧٠/١.

(٣) خزانة الأدب ٩/١.

(٤) في أصول النحو ٤٦.

ينبوعه الفياض العذب الزلال، فأصبح ربَّع اللغة به خصيبا بقدر ما صار ربَّع النحو به جديبا"^(١).

وإلى هذا النحو أيضا نحا الدكتور محمود فجّال، فقال في كتابه الحديث النبوي: " وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقا، نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد، باعتبار الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال، يصبح ربع النحو به خصيبا"^(٢).

وتؤيد هذا الرأي الدكتورة خديجة الحديثي فنقول: " ولأن الحديث كلام النبي العربي العظيم.. وجب أن نعتد ما ثبت نقله بلفظه، وصحت روايته عنه مما أثبت في الكتب المدونة في الصدر الأول، ولا سيما كتب المسانيد والكتب الصحاح الستة، مما لم يوجد عليه مغمز ولا فيه مطعن، فنجعله أساسا في الاحتجاج بعد آيات الكتاب العزيز، ونعتمد عليه ونأخذ بلغته وبما جاء فيها من قواعد نحوية أو صرفية، كما اعتمد عليه أصحاب المعجمات وكتب اللغة في إثبات ألفاظ جديدة وأبنية جديدة"^(٣).

وإلى هذا أيضا يذهب الدكتور محمد حماسة فيقول: " ينبغي فتح باب الاستشهاد بالحديث في فسحة وسعة، وخاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين، وتبددت مخاوف المتشددين، وبعد أن رأينا أن القدماء من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخرين يستشهدون به. ولم يمنع القدماء من التوسع في ذلك إلا تخرجهم من الوقوع في تبعة المدخول منه، والمكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم، أما وقد تأصل علم الحديث، وصار له منهجه الصارم في الأخذ والتلقي، ومعايير الثابتة التي تنفي الزبد، وتميز الخبيث من الطيب، وتكشف الدخيل من الأصيل، فينبغي أن نستشهد به مستفيدين من

(١) في أصول النحو ص ٥٣-٥٥.

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ص ٣١٤ تأليف د. محمود فجّال نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٤-١٩٨٤، وينظر كتابه السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧-١٩٩٧.

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٤٢١ تأليف د. خديجة الحديثي ١٩٨١.

تجربة ابن مالك في النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها ، أهملت زما ليس بالقصير"^(١).

وأما الشيخ محمد الخضر حسين فيهتم كثيرا بهذا الموضوع، ويجعل للاحتجاج بالحديث الشريف شروطا وضوابط يمكن التقيد بها للتأكد من صحة ما يحتج به منه فيقول: "من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد، وهي ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، عليه الصلاة والسلام، كقوله: "حَمِيَّ الوَطَيْسِ"^(٢) وقوله: "مَاتَ حَنْفَ أَنْفِهِ"^(٣)، وقوله: "الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٤)، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: "ارْجَعْنَ مَأزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"^(٥)، وقوله: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا"^(٦).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

(١) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٥٨ تأليف د. محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٢) هذا جزء من حديث شريف في صحيح مسلم ١٣٩٨/٣، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين.

(٣) هذا جزء من حديث شريف في سنن البيهقي الكبرى ١٦٦/٩ كتاب الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد، وقد ذكر فيه ما أورده راوي الحديث: "... وإنما لكلمة ما سمعتها من أحد من العرب أول من رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعني بحنف أنفه...".

(٤) ينظر صحيح البخاري ٨٦٤/٢، باب المظالم، باب عفو المظلوم، وصحيح مسلم ١٩٩٦/٤، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم.

(٥) ينظر سنن ابن ماجة ٥٠٢/١ كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، وسنن البيهقي ٧٧/٤ كتاب الجنائز، باب ما ورد في نهي النساء عن اتباع الجنائز.

(٦) ينظر صحيح البخاري ٢٤/١ كتاب الإيمان والندور، باب أحب الدين إلى الله أومه، وصحيح مسلم ٥٤٠/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين. ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلًا^(١).

وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على بحث الشيخ في الحديث النبوي، وخرج بالقرار التالي: "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما فوقها.
٢. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة على الوجه التالي:
 ١. الأحاديث المتواترة المشهورة.
 ٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
 ٣. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
 ٤. كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
 ٥. الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
 ٦. الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

(١) ينظر القياس في اللغة العربية، للشيخ محمد الخضر حسين ص ٣٤ المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣ .

٧. الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة^(١).

وأضاف بعض الباحثين على هذه الأنواع فيما يحتج به:

١. الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم، وإن اختلفت

ألفاظها، فالثقة بهم تتيح الأخذ عنهم، سواء أكان ذلك من إنشائهم، أم

كان منسوبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢. الأحاديث التي يطمأن إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد

مواطن الاستفهام فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار

الإجابة^(٢).

وبهذه الضوابط يتمكن دارس النحو من الاحتجاج بالحديث الشريف، وهو مطمئن

إلى صحة الحديث، وصحة روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومتأكد من

أن لغة الحديث صحيحة وسليمة، لأن من رواه كان ممن يحتج بلغته.

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ٣ مجموعة القرارات العلمية أخرجها خلف الله ومحمد شوقي أمين

سنة ١٩٦٣.

(٢) مدرسة البصرة النحوية ٢٥٩ - ٢٦٠.

المبحث الثاني

موقف من تشملهم الدراسة من الحديث النبوي

اختلف موقف النحاة في الاستدلال بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللغة العربية، وقد كان السبب في هذا الاختلاف عدم توسع النحاة الأوائل في الاستشهاد به، فالنحاة الأولون لم يكثروا من الاستدلال بالحديث الشريف وخاصة في مسائل النحو، وذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى.

وقد أورد السيوطي قول أبي حيان الأندلسي في بيان موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي، فقال: "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين لأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيس بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"^(١).

وبعد أن ظهرت الحاجة إلى رfd اللغة بمصادر جديدة، اتجه فريق من النحاة المتأخرين إلى الحديث النبوي، باعتباره مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج، لا تقل أهميته عن الشعر والنثر، ومنع فريق آخر الاحتجاج بالحديث النبوي، بحجة وقوع اللحن فيه وروايته بالمعنى، وتوسط فريق ثالث، فرأى أن يكون الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض.

وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي، وجعله مصدرا من مصادر اللغة، وانقسم النحاة ثلاثة أقسام:

١. قسم جوز الاحتجاج بالحديث مطلقا.
٢. قسم منع الاحتجاج بالحديث مطلقا.
٣. قسم توسط بين المنع والإجازة^(٢).

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٤٠.

(٢) ينظر الاقتراح ٤٠، وخزانة الأدب ٨/١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٢، وفي أصول النحو ٤٧.

القسم الأول: المجيزون:

يذهب أصحاب هذا المذهب إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هؤلاء النحاة ابن خروف، وقد عده ابن الضائع أول من أكثر الاستشهاد بالحديث الشريف، وقد ورد في خزنة الأدب: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرويِّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"^(١).

ومنهم ابن مالك، ويعد بحق أكثر من توسع في الاستدلال والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وهو أول من وضعه في موضعه اللائق به حيث أكثر من الاستدلال به في إثبات القواعد، وجعل من ظواهره اللغوية مادة تعقب بها النحاة القدماء^(٢).

وممن أجاز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الرضي، وذكر ذلك البغدادي في الخزنة فقال: "وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، فقد جوزّه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم"^(٣).

ويرى د. علي أبو المكارم أن المجيزين للحديث من النحاة يستندون إلى حجتين: **الحجة الأولى:** ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة، وهو الاصطلاح القديم الذي يعني المعاجم.

والحجة الثانية: إن تطرق احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل؛ ذلك أن الحديث قسمان: قسم مدون وقسم غير مدون، وتطرق احتمال الرواية إلى القسم الثاني غير المدون لا يلغي حجية الاستشهاد به^(٤).

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٤، وخزنة الأدب ٩/١.

(٢) أصول النحو عند ابن مالك ص ٨٥، وينظر كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

(٣) خزنة الأدب ٩/١.

(٤) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ص ١٣٣-١٣٤ دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧.

القسم الثاني: المانعون

يرفض أصحاب هذا المذهب الاستشهاد بالحديث، ويمثلهم ابن الضائع وأبو حيان، فابن الضائع يرى أن الأحاديث رويت بالمعنى لذلك لا يصح الاحتجاج بها، ونقل عنه السيوطي قوله: "تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي بالمعنى، وعليه حذاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد بالحديث على إثبات اللغة، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه من المقطوع به أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب"^(١).

وأما أبو حيان فيرى سببا آخر، وهو وقوع اللحن فيما روي من الحديث، وقد أورد عنه البغدادي أنه قد " وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب"^(٢).

وأخذ أبو حيان على ابن مالك إكثاره من الاحتجاج بالحديث، ومن ذلك قوله: " قد لهج هذا المصنف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث من إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، وإنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وقد وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون"^(٣).

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٥.

(٢) خزنة الأدب ١١/١.

(٣) تمهيد القواعد ١٧١/٥، نقلا من أصول التفكير النحوي ص ١٣٠.

القسم الثالث: المتوسطون:

توسط أصحاب هذا الفريق في الاحتجاج بالأحاديث الشريفة، وتقدمهم الشاطبي، فأنكر على النحاة تركهم الاستشهاد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقال معلقاً على ابن مالك: "أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله إلا على وجه أذكره، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم، وبأشعارهم التي ذكر فيها الخنا الفحش،.. ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى"^(١).

والعلة في ذلك عنده أنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، ثم ذكر أن الحديث في النقل ينقسم قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم... فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، وذكر أن ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً؛ وهو لا يعرف له سلفاً فيه إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل، حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها بانيها عليها، أم هي لمجرد التمثيل؟ ثم ذكر الشاطبي أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف^(٢).

ووافق السيوطي في هذا الرأي فقال: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد "في القصة الواحدة" مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة"^(٣).

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠١/٣ لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق د/ عياد الثبيتي،

جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧.

(٢) السابق ٤٠٢/٣.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٠.

وهكذا يظهر اختلاف موقف النحاة في الاستدلال بالحديث الشريف فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، ومنهم من توسط.

وتعرض كتب **الخلافة النحوي** اختلاف النحويين في الاحتجاج بالحديث الشريف، والأحاديث التي وردت في كتب الخلافة النحوي قليلة، ومنها ما كان شاهداً من شواهد المسألة، ومنها ما كان الاحتجاج بألفاظه ورواياته، ومنها ما كان سبيلاً لدعم الرأي وتأييده.

— ومن هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: " **أُصِيْحَابِي أُصِيْحَابِي**"^(١).

وقد ورد هذا الحديث في مسألة أفعل في التعجب اسم أو فعل، ومذهب الكوفيين أن أفعل التعجب اسم، ومن أدلتهم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، ومذهب البصريين أنه فعل.

وقد رد أبو البركات بأن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، فإن التصغير على اختلاف ضروبه يتناول الاسم لفظاً ومعنى، والتصغير اللاحق فعل التعجب يتناوله لفظاً لا معنى^(٢).

— وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن " **قِيلَ وَقَالَ**"^(٣).

وقد ورد هذا الحديث في مسألة علة بناء الآن، فالكوفيون يرون أن "الآن" مبني، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: **آن يئِن، أي حان، وبقي الفعل على فتحته، وأما البصريون فيرون أن "الآن" مبني لأنه شابه اسم الإشارة.**

ورد أبو البركات على الكوفيين بقوله: " وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال، فليس بمشبه له لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى"^(٤).

(١) هذا جزء من حديث شريف، وهو في مسند أحمد بن حنبل، مسند أبي بكر الصديق ٥/٥٠، وصحيح البخاري ٥/٢٤٠٦ كتاب الجماعة والإمامة، باب في الحوض، وصحيح مسلم ٤/١٨٠٠ كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٨، والتصغير في هذا الحديث للتعطف.

(٣) هذا جزء من حديث شريف، وهو في صحيح البخاري ٥/٢٣٧٥ كتاب الجماعة والإمامة، باب ما يكره من قيل وقال، وصحيح مسلم ٣/١٣٤٠ كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٣.

– وقوله: "سَلَمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ"^(١).

وقد أورد أبو البركات الأنباري هذا الحديث في معرض رده على الكوفيين، في أسماء الإشارة هل تكون بمعنى الأسماء الموصولة، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على النصب على الاختصاص، حيث نصب "أهل" على الاختصاص، والتقدير "أعني أهل البيت"^(٢).

وهنا أورد الحديث لتأييد مذهب البصريين والرد على الكوفيين.

– وقوله: "وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ"^(٣)، "لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ.. لَتَقُومُوا إِلَيَّ مَصَافِكُمْ"^(٤).

ففي مسألة فعل الأمر ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو "افعل" معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو افعل "لتفعل" كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"، ومذهب البصريين أن فعل الأمر مبني.

واعترض أبو البركات على الكوفيين بقوله: "إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله ..

(١) هذا جزء من حديث شريف، وهو في المستدرک على الصحيحين ٦٩١/٣ للحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١، وفي كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني ١/ ٤٥٩ دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨-١٩٨٨: "رواه الطبراني والحاكم عن عمر وابن عوف وسنده ضعيف"، وفي السلسلة الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني ٢٠٦/٨ مكتبة المعارف، الرياض، قال: "ضعيف جدا".

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٩/٢.

(٣) لم أجد هذا الحديث بهذه الرواية، والذي وجدته برواية: "وَلْيَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ" في كتاب الأم ٩٠/١ للإمام الشافعي، كتاب الحيض، باب الصلاة في قميص واحد دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣، و"وازرُّه وَلَوْ بِشَوْكَةٍ" في سنن أبي داود ١٧٠/١ كتاب الصلاة، باب في الرجل يصلي في قميص واحد، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، و"وزرُّه عَلَيَّكَ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ" في سنن النسائي الكبرى ٢٧٥/١ كتاب أبواب المصلي، باب الصلاة في قميص واحد، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩١-١٤١١.

(٤) هذا الحديث في مسند أحمد، في مسند الكوفيين ٢٤٣/٥ على رواية: "كَمَا أَنْتُمْ عَلَيَّ مَصَافِكُمْ"، وفي تخريج الأحاديث والآثار ١٢٧/٢ لجمال الدين الزيلعي تحقيق عبد الله السعد، دار بن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى على رواية: "لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ" يقول: "غريب".

صلوات الله عليه "ولتَزُرُّهُ" و"لتَأْخُذُوا" و"لتَقُومُوا" وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف^(١).
وهنا الاعتراض على قياس الكوفيين وليس على صحة رواية الحديث.
— وقوله: "كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا"^(٢).

وهذا الحديث أورده أبو البركات الأنباري في معرض رده على الكوفيين في مسألة عمل "أن" المصدرية المحذوفة من غير بدل، يقول: "فأما الحديث" كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا "فإن صحَّ، فزيادة "أن" من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"^(٣).

يقول المناوي معلقا على كلام أبي البركات الأنباري: "قال النووي: إثبات أن مع كاد جائز لكنه قليل، وقال ابن مالك: وقوع خبر كاد مقرونا بأن قد خفي على أكثر النحاة ووقوعه، والصحيح جوازه لكنه قليل، ولذلك لم يقع في القرآن، لكن عدم وقوعه فيه لا يمنع من استعماله قياسا"^(٤).

— قوله: "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ"^(٥).
احتج الكوفيون بهذا الحديث على أن "إن" الشرطية تقع بمعنى إذ، فقوله صلى الله عليه وسلم: وإنا إن شاء الله بكم لاحقون أي: إذ شاء، لأنه لا يجوز الشك في اللحق بهم، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى "إذ".

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤١/٢، وينظر ائتلاف النصره ص ١٢٦.

(٢) جاء في كشف الخفاء ١٤١/٢ لإسماعيل العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، دار النشر، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الرابعة: .. وفي سنده يزيد الرقاشي ضعيف، ورواه الطبراني بسند فيه ضعيف، وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني عن هذا الحديث في كتابه تخريج أحاديث مشكلة الفقر ٩/١ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٤، "ضعيف، أخرجه العقيلي في الضعفاء، وأبو نعيم في الحلية، وأبو الحسن بن عبد كويه في ثلاثة مجالس، من طريق سفيان، عن حجاج، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك مرفوعا به".

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٧/٢.

(٤) فيض القدير ٥٤٢/٤ لعبد الرؤوف المناوي المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠١.

(٥) هذا جزء من حديث شريف، وهو في صحيح مسلم ٦٦٩/٢ كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها.

ورد أبو البركات الأنباري على الكوفيين بقوله: "الجواب عن قوله صلوات الله عليه " وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ " لأنه لما أدبه الحق تعالى بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(١) تمسك بالأدب، وأحال على المشيئة"^(٢).

وبناء على ما سبق فإن الحديث النبوي لم يظهر بكثرة في كتب الخلاف النحوي، وأما الأحاديث التي وردت فيها فمنها ما كان شاهدا لأحد الفريقين، وكان الاحتجاج بألفاظه، ومنها ما كان يعرض للاستئناس به، ومن الأحاديث التي ردت لا لرفضها من حيث كونها كلام أفصح من نطق بالضاد، وإنما ردت لعدم الوثوق بروايتها وصحتها حديث "كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا" وقد تبين في بعض مصادر الحديث أن هذا الحديث ضعيف^(٣)، وهذا يدل على أن النحو قد يكون وسيلة لمعرفة الفرق بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث غيره.

وثمة ملاحظة أخرى وهي أن مؤلفي كتب الخلاف النحوي يتأثر بعضهم ببعض، فتجد الحديث عندهم مرويا برواية واحدة، وهي الرواية التي وردت في كتب النحاة المتقدمين، لا الرواية الموجودة في كتب الحديث الصحيحة كالصاحح والمسانيد والمجاميع وغيرها.

فالحديث الذي ورد برواية " لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ " لم أجده بهذه الرواية في كتب الحديث، وإنما هو موجود في كتب الخلاف النحوي، وأصل هذه الرواية في كتاب معاني القرآن للفراء^(٤).

فكتب الخلاف النحوي تستقي الأحاديث الشريفة من كتب النحاة المتقدمين الذين أوردوا الحديث بتلك الصيغة قبل أن يتم تدوين الأحاديث النبوية في الكتب، لذلك يظهر الفرق في الأحاديث بين كتب الحديث وكتب النحو.

(١) سورة الكهف آية ٢٢-٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٣٥.

(٣) ينظر ص ٨٥ من هذا البحث حاشية رقم (٢)

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٧٠، وينظر ص ٨٤ حاشية رقم (٤).

والأحاديث النبوية التي وردت في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري هي نفسها في كتاب ائتلاف النصر لعبد اللطيف الزبيدي، وأما كتاب التبيين للعكبري فلم أجد فيه شواهد من الحديث الشريف.

الفصل الرابع

كلام العرب

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: لغات العرب
- المبحث الثاني: الشُّعْر

المبحث الأول لغات العرب

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تفاوت لغات العرب في الاستعمال
- المطلب الثاني: ما يطرح من لغات العرب
- المطلب الثالث: معيار التفاضل بين ما يحتج به من لغات العرب.

المطلب الأول

تفاوت لغات العرب في الاستعمال

لغات العرب كثيرة ومتنوعة، لأن العرب قبائل، وتحت كل قبيلة بطون متعددة، ثم الأفخاذ ثم العشائر ثم الفصائل، ولا بد أن يكون الاختلاف قد عم هذه الأقسام كلها، إن لم يكن في أصل اللغة ففي الفروع واللهجات^(١).

وبين ابن جنى " أن اختلاف لغات العرب إنما أتاه من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا، وإن كان كل واحد آخذا من صحة القياس خطأ"^(٢).

ولا بد أن تتفاوت هذه اللغات في الاستعمال لتتووعها ولاختلافها، وذكر ابن جنى ذلك، وقال مبينا منهجه في تفضيل لغة قريش على غيرها: "حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: قال ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن وتضع قيس وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء. فأما عننة تميم فإن تميما تقول في موضع "أن": "عن"، تقول: "عنَّ عبد الله قائم" .. وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون: "تعلمون" و"تفعلون" و"تصنعون" بكسر أوائل الحروف. وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث "إنكش" و"رأيتكش" و"أعطيتكش"، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين، وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا "أعطيتكس" و"منكس" و"عنكس"، وهذا في الوقف دون الوصل، فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه"^(٣).

(١) تاريخ آداب العرب ٨٦.

(٢) الخصائص ٢/٢٩.

(٣) السابق ١١/٢.

التحديد المكاني:

قصر النحاة أخذهم اللغة على قبائل معينة، واشترط نحاة البصرة أن تكون القبائل التي يحتج بكلامها صحيحة اللغة، ورأوا أن القبائل التي سلمت لغتها من اللحن والخطأ هي التي يعول عليها في وضع القوانين التي تحفظ الكلام، ووضعوا قوائم بأسماء القبائل التي يصح أخذ اللغة عنها.

قال الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم.." (١).

وهذا النص يوضح اختلاف لغات العرب في سلامة اللغة وفصاحتها، ويحدد القبائل التي أخذ عنها العلماء اللغة، ويضع المنهج الذي أخذ به العلماء اللغة، وهو أنه لا يؤخذ عن سكان الحواضر، ولا سكان القبائل المجاورة للأمم الأخرى غير العربية.

فاللغويون مختلفون في تقبل ما سمعوه عن العرب، وقد نزلوا العرب منازل في الفصاحة قال ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب .. أن قريشا أفصح العرب السنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمداً صلى الله عليه وسلم ، .. فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلاتقهم التي طبعوا عليها،

(١) الحروف، للفارابي ص ١٤٧ دار المشرق، بيروت.

فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم، ولا عجرية قيس، ولا كشكشة ربيعة، ولا كسر أسد وقيس" (١).

وهكذا صنف اللغويون والنحاة العرب في الفصاحة، فجعلوا قريشا أفصح العرب وأحسنهم لغة، ثم تخيروا قبائل أخرى اشتهرت بالفصاحة، مثل قيس وأسد وتميم وأسد نقلوا عنها اللغة، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

وهذه القبائل التي اشتهرت بالفصاحة هي التي أخذ عنها البصريون، فأخذوا عن أعراب البادية، بالرحلة إليهم، أو بسؤال من وفد من الأعراب إليهم، وامتنعوا عن القبائل التي تأثرت لغتها بالأقاليم المجاورة، وكذلك امتنعوا عن المولدين، لذلك ظلت اللغة التي اقتصرنا عليها نقية سليمة خالية من العجمة ومن اللحن.

روي عن النضر بن شميل أنه أقام بالبادية زمنا طويلا، فأخذ عن فصحاء العرب كأبي خيرة الأعرابي، وأبي الدقيش، وغيرهما (٢).

ولخص الرياشي هذا المنهج حين سأله أبو بكر بن دريد عن مصادر اللغة التي أخذ عنها البصريون بقوله: "إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز" (٣).

وأما الكوفيون فلم يقتصرنا على القبائل التي أخذ منها البصريون اللغة، وإنما توسعوا في الأخذ عن قبائل أخرى رأى البصريون أنها لا تصلح للأخذ عنها.

وقد روت كتب التراجم أن الكسائي سأل الخليل: من أين أخذ علمه؟ فقال له الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البوادي، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، وروي عنه أنه أخذ عن أعراب الحطمية وقرى السواد (٤).

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم، وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها، دخيلة عليها،

(١) الصاحبى فى فقه العربىة ص ٥٥.

(٢) معجم الأدياء ٥٦٣/٥.

(٣) الفهرست ص ٨٦.

(٤) معجم الأدياء ٨٨/٤.

وقد وضع البصريون أسسا للبحث، وقواعد لنقل اللغة، فهم أجدد بأن يكونوا أكثر دقة، وأعمق جهدا في التحري والبحث^(١).

لقد وضع البصريون الأسس التي يعتمد عليها في اختيار اللغة السليمة، وأما الكوفيون فقد ترخصوا في هذه الأسس، ويقول الدكتور مهدي المخزومي مدافعا عنهم: "لا يعني أخذهم باللهاجات التي أبأها البصريون، أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في القراءات السبع"^(٢).

ونحاة البصرة يرون أن العربي كلما كان ألصق بحياة البادية فإن لغته تكون فصيحة صحيحة، وكلما ابتعد عن البادية وعاش في المدينة اقتربت لغته من اللحن والاضطراب، وقد علل الفارابي سر العناية بالبادية والأخذ منها فقال: "لما كان سكان البرية في بيوت الشعر، أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم، وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقيادا لتفهم ما لم يتعودوه، ولتصوره وتخيّله وألسنتهم للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان"^(٣).

ويبين الفارابي أن سكان البادية تكون طبيعتهم جافية فلا يتقبلون الاندماج بغيرهم، لذلك فهم أكثر حفاظا على سليقتهم اللغوية، بينما تميل طبيعة سكان المدن إلى قبول ما هو جديد والتأثر به، وهذا يبعد اللغة عن مسارها الصحيح.

(١) مدرسة البصرة ص ١٥٣.

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٨٧.

(٣) الحروف، للفارابي ص ١٤٦.

التحديد الزمني:

حدد علماء النحو واللغة فترة زمنية لأخذ اللغة، فاحتجوا بكلام العرب الفصحاء من أهل الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وأما بالنسبة لأهل البادية فإنهم احتجوا بكلامهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري^(١).

والحجة في هذا التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري. أما الذين نشئوا بعد التواريخ المتقدمة، فهم مولدون تعلموا العربية بالصناعة، ولا يستشهد بكلامهم لا في لغة ولا في نحو^(٢).

ويقول الدكتور محمد سالم صالح: " ومعنى ذلك أنه كانت هناك وقفتان، الأولى عند منتصف القرن الثاني، حيث قبلت جميع المرويات النثرية المروية قبل ذلك، ثم تأتي الفترة ما بين منتصف القرن الثاني والقرن الرابع، فيفرق النحاة فيها بين المنقول عن أهل البدو والمنقول عن أهل الحضر، حيث نظروا في المنقول، فإن كان عن أهل البادية قبلوه، وجعلوه حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر رفضوه، ثم تأتي الوقفة الثانية عند القرن الرابع الهجري حيث ينقطع هذا السيل من السماع، فلا يؤخذ عن حضري أو بدوي بعده، إذ اعتبر القرن الرابع نهاية عصر الفصاحة والاستشهاد"^(٣).

(١) أصول النحو عند ابن مالك ١١١.

(٢) القياس في اللغة العربية ص ١٠٤، تأليف د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥-١٩٩٥.

(٣) أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، تأليف د. محمد سالم صالح، ص ٢٥٤ دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦.

المطلب الثاني

ما يطرح من لغات العرب

حدد النحاة واللغويون القبائل التي تؤخذ عنها اللغة لفصاحتها وسلامة لغتها، والقبائل التي لا تؤخذ عنها اللغة، وقد سمي الفارابي القبائل التي لم يؤخذ عنها لمخالطتها غير العرب وتأثر لغتها بهم وأورد السيوطي قوله: "وبالجمل، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقط، ولا من قضاة، وغسان، وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرعون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا صادفهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"^(١).

وهذا النص يبين أن القبائل العربية ليست سواء، فمن القبائل ما تقبل لغتها في الاحتجاج اللغوي، ومنها ما ترفض وترد، وأما سبب رفض لغات هذه القبائل فهو عدم سلامة لغتها، لاتصالها بلغات أخرى، نتيجة للموقع الذي تعيش فيه، وما يفرضه هذا الموقع من الاحتكاك والتبادل اللغوي، ويبين قول الفارابي سببا آخر في رفض بعض اللغات، وهو إقامة أصحابها في الحاضرة، فقال: لم يؤخذ من حضري قط.

وقد تناول ابن جني هذا الموضوع، وذكر أن ترك أخذ اللغة لا يقتصر على الحضر فقط، وإنما قد يتعدى إلى أهل البادية، فقال: "في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر، علة امتناع ذلك، ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر،

(١) الحروف، للفارابي ص ١٤٦.

من الاختلال والفساد والخلل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأننا لا نكاد نرى بدويا فصيحاً، وإن نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدم فيه، وينال ويغض منه، وقد كان طراً علينا أحد من يدعى الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فنلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزاً حسناً في النفوس موقعه^(١). فالعبرة في الاحتجاج باللغة عند اللغويين هو سلامتها وخلوها من اللحن والاضطراب، وأما إن خالطها اللحن، فالواجب تركها واطراحها.

(١) الخصائص ٥/٢.

المطلب الثالث

معيار التفاضل بين ما يحتج به من لغات العرب

عقد ابن جني بابا في الخصائص لاختلاف لغات العرب، ودعاه "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"، واستدل بأن " لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها.. "(١).

فابن جني يرى أن لغات العرب كلها حجة، ويخلص إلى أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ. وأبو عمرو بن العلاء يفضل لغات بعض القبائل، ونقل عنه السيوطي قوله: " أفصح الناس عُلَيَّا تميم وسُفْلَى قيس"(٢).

ونقل السيوطي عن أبي زيد قوله: " لست أقول قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء، بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل قالت العرب"(٣)، ويريد بعالية السافلة وسافلة العالية ما بين نجد والحجاز.

هذا هو المنهج الذي سار عليه البصريون، واحتجاجهم باللغة يكون باختيار الصحيح، والكثير الشائع، فسيبويه شيخ نحاة البصرة، يهتم كثيرا بلغتي الحجاز وتميم، ويقدم لغة الحجاز على غيرها من اللغات، ويجعلها الأصل الذي يحتج به(٤)، ثم يجعل بعدها في المرتبة لغة تميم، ولكنه مع ذلك يذكر أنها أقيس من اللغة الحجازية في بعض الاستعمالات(٥).

(١) الخصائص ١٠/٢.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٨٣/٢.

(٣) السابق ١٥١/١.

(٤) كتاب سيبويه ٢٧٨/٣.

(٥) السابق ٤١٣/٢.

ويعتمد سيبويه كذلك على قبائل أخرى يوثق بعربيتها كأسد وبني سليم وطبي^(١).
ويصف بعض اللغات بالقلّة والرداءة، من ذلك قوله في لغة فزارة: "هي قليلة"^(٢)،
وفي لغة خثعم: "إنها خلاف الجيدة العربية"^(٣)، وفي لغة قوم من ربيعة: "وهذه لغة
رديئة"^(٤).

وكذلك يحتج الفراء بلغة بعض القبائل العربية مثل أسد^(٥)، وأهل الحجاز^(٦)،
وتميم^(٧)، ولم يكن يهتم بتصنيف اللغات أو المفاضلة بينها، وإنما كان يعرضها في
أثناء مسأله.

وتتناول كتب **الخلاف النحوي** كلام العرب على أنه مادة أساسية للاحتجاج
والاستدلال، يقول أبو البركات الأنباري في مسألة نعم وبئس إسمان هما أو فعلان:
"وقولهم: إن التاء لا تلزم "نعم" و"بئس" إذا وقع المؤنث بعدهما فليس بصحيح، لأن
التاء تلزمهما في لغة شطر العرب كما تلزم في قام، ولا فرق عندهم بين نعمت
المرأة وقامت المرأة"^(٨).

ويقول في مسألة إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ: "وقولهم: إن من العرب من
يقول في "مُنذُ" "مُنذُ" بكسر الميم، قلنا أولاً: هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها
وليس فيها حجة، على أنها مركبة من مِْنْ وإذ، وإنما هي لغية نادرة بكسر كما
جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم
والكسر والضم أفصح، فأما أن تدل على أنها مركبة من "مِْنْ" و"إذ" فكلا"^(٩).

(١) كتاب سيبويه ١٢٥/٤، ١٢٤/١، ١٨٩/٢.

(٢) السابق ١٨١/٤.

(٣) السابق ٢٢٦/١.

(٤) السابق ١٩٦/٤.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢١٥/١، ٣٦٩، ٣٨٢.

(٦) السابق ١٩٠/١، ٣٠/٣، ٨٥، ١٧٠/٢.

(٧) السابق ١٠٩/١، ٤٨٠، ١٦٤/٢.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ١١١/١.

(٩) السابق ٣٩٢/١.

ويقول في المسألة نفسها: " وهذا هو الجواب عن قول الفراء إنهما مركبتان من "من" و"ذو" التي بمعنى الذي، والذي يبطل ما ذهب إليه الفراء أن "ذو" التي بمعنى "الذي" إنما تستعملها طيئ خاصة، ومنذ يومان بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة "ذو" بمعنى الذي مع "من" على زعمكم دون سائر المواضع وهل ذلك إلا تحكُّم محضٌ لا دليل عليه" (١).

ويقول في مسألة أفعل في التعجب اسم هو أو فعل: " وأما مثال "أفعل به" فإنما لم يجز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا "أصبع"، وهي لغة رديئة في "إصبع" وفيها سبع لغات فصاها "إصبع" بكسر الهمزة وفتح الباء، ثم "أصبع" بضم الهمزة وفتح الباء، ثم "أصبع" بفتح الهمزة والباء، ثم "أصبع" بضم الهمزة والباء، ثم "إصبع" بكسر الهمزة والباء، ثم "أصبع" بفتح الهمزة وكسر الباء، ثم "أصبوع"، وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة باعده ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير" (٢).

ويظهر مما سبق أن فصاحة اللغة وسلامتها من اللحن سبب في الترجيح، فإذا كانت اللغة شاذة أو نادرة أو رديئة، فإنها قد تكون سببا في رد الرأي وأما إذا كانت فصيحة ومشهورة فإن ذلك يكون سببا في تفضيلها على الأخرى وترجيح الرأي.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٢/١.

(٢) السابق ١٤٣/١.

المبحث الثاني الشعر

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الشعراء وطبقاتهم

المطلب الثاني: قبول الرواية وردّها

المطلب الثالث: الأكثر والكثير والقليل والنادر

المطلب الرابع: الضرورة

المطلب الأول الشعراء وطبقاتهم

عني العلماء بالشعر، واحتجوا به في اللغة والنحو، واهتموا ببيان عصور الاستشهاد، وطبقات من يحتج بشعرهم ، وأفوا كتباً في بيان هذه الطبقات، كـ"طبقات فحول الشعراء" لمحمد بن سلام الجمحي، و"الشعر والشعراء" لابن قتيبة، و"طبقات الشعراء" لابن المعتز، وغيرها، وصنفوا الشعراء إلى أربع طبقات هي:

١. **طبقة الجاهليين:** وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام.

٢. **طبقة المخضرمين:** وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام.

٣. **طبقة الإسلاميين:** وهم الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً.

٤. **طبقة المولدين:** ويقال لهم المحدثون، وهم من جاءوا بعدهم.

وذكر البغدادي أن النحاة مجمعون على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وأما الثالثة فاختلف النحاة في الاحتجاج بشعرها، وصحح البغدادي الاحتجاج بشعرها، أما الطبقة الرابعة فذكر البغدادي أن الصحيح عدم الاحتجاج بشعرها مطلقاً^(١).
وتفصيل هذه الطبقات كما يأتي:

الطبقة الأولى: هي طبقة الشعراء الجاهليين، وقد قسمها العلماء أيضاً طبقات:

الطبقة الأولى: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة. والطبقة الثانية: الأعشى، ولييد، وعمرو وطرفة، وهم أصحاب السبع الطوال. والطبقة الثالثة: المرقش، وكعب بن زهير، والحطيئة، وخداش بن زهير، ودريد بن الصمة، وعنترة، وعروة بن الورد، والنمر بن تولب، والشماخ بن ضرار، وعمرو بن أحمر^(٢).
وأصحاب هذه الطبقة يحتج بشعرهم إجماعاً.

(١) خزنة الأدب ٥/١.

(٢) جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي ص ٦٦ - ٦٧ تحقيق، عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت.

وبعض شعراء هذه الطبقة لم يسلم من نقد البصريين، فكان عيسى بن عمر يقول: أساء النابغة في قوله^(١):

فبتُّ كأنِّي ساورَتني ضئيلةٌ من الرُقشِ في أنيابها السَّمُّ نافعٌ
يقول موضعها: ناقعا^(٢).

والطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، و"المخضرمون من الشعراء: من قال الشعر في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام، فمنهم حسان بن ثابت، ولييد بن ربيعة، ونابغة بنى جعدة، .. وعمرو بن شأس، والزبيرقان بن بدر، وعمرو بن معدي كرب، وكعب بن زهير، ومعن بن أوس"^(٣).

وأصحاب هذه الطبقة كالطبقة السابقة، يحتج بشعرهم إجماعاً.

والطبقة الثالثة: وهي طبقة الإسلاميين، ويقال لهم المتقدمون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، فقد اختلف احتجاج النحاة بشعرهم. ويقول الجاحظ عن شعراء هذه الطبقة: "حدثني الأصمعي قال: جلست إلى أبي عمرو عشر حجج، ما سمعته يحتج ببيت إسلامي. قال: وقال مرة: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى هممت أن أمر فتياننا بروايته، يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما"^(٤).

ويقول ابن قتيبة: "كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين، وكان أبو عمرو ابن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى لقد هممت بروايته"^(٥).

ويقول ابن رشيق القيرواني: "كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولد، حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولداً

(١) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٨٠، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ومن شواهد كتاب سيبويه ٨٩/٢، ولسان العرب (ن ق ع).

(٢) ينظر طبقات فحول الشعراء ١٦/١.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٩٦/١.

(٤) البيان والتبيين ص ١٦٩.

(٥) الشعر والشعراء ٦٣/١.

بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين" (١).

ويقول البغدادي مرجحاً الاحتجاج بشعرهم: "وأما "الثالثة" فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ... وكانوا يعدونهم من المولدين، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب... (٢).

ومن الأمثلة على تلحين بعض النحاة لهم ما ذكره ابن سلام قال: "وأخبرني يونس أن ابن أبي إسحاق، قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك (٣):

مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القَطَنِ مَنثورِ
على عَمَائِمِنَا يُلقَى وَأَرْحَلِنَا على زَوَاحِفَ تُرْجَى مُخْهَ رِيرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت إنما هي "رير"، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع" (٤).

ولعبد الله بن أبي إسحاق مواقف أخرى مع الفرزدق شبيهة بهذا الموقف.

أما الطبقة الرابعة: فهي التي عرف شعراؤها بالمحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الشعراء الإسلاميين إلى زمن بشار وأبي نواس.

وقد اختلف موقف النحاة في أمرهم، وذكر الأصفهاني أن الأصمعي كان يقول: "بشار خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم" (٥)، ويقصد خاتمة الشعراء المجيدين .

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني ٢٦/١ تحقيق محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، وينظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٤٨٨/٢.

(٢) خزائن الأدب ٥/١.

(٣) البيتان من البسيط، وفي ديوانه ١٥١، ورواية البيت الثاني في الديوان:

على عَمَائِمِنَا يُلقَى وَأَرْحَلِنَا على زَوَاحِفَ نَزُجِيهَا مَحَاسِيرِ

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٧/١.

(٥) الأغاني ١٣٥/٣.

وقال السيوطي: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية... وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد... ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج"^(١).

وقال البغدادي: "وأما "الرابعة" فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم"^(٢).

وهذه الطبقة من الشعراء هي التي كثر خلاف العلماء فيها، أما الطبقات الثلاث الأولى، فالصحيح أنه يصح الاستشهاد بشعرها كما ذكر البغدادي.

والنحاة مختلفون في الاحتجاج بشعر أصحاب هذه الطبقة، فمنهم من احتج بشعرهم، ومنهم من رفض الاحتجاج بشعرهم، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: "استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، مثل جرير والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم"^(٣). وسيبويه قد احتج ببيت نسب إلى ابن مروان النحوي وهو من أصحاب الخليل، المتقدمين في النحو، المبرزين فيه^(٤) ويعد في طبقة المولدين، قال سيبويه: "قال الشاعر، وهو ابن مروان النحوي^(٥):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا"^(٦).

كما احتج سيبويه بشعر الكمي^(٧) والطرماح^(٨)، وقد "كانا مولدين لا يحتج الأصمعي بشعرهما"^(٩).

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٤.

(٢) خزانة الأدب ٥/١.

(٣) الشاهد وأصول النحو ص ١١٩.

(٤) معجم الأدباء ٥/٥٠٣.

(٥) البيت من الكامل، ومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٨ عالم الكتب، بيروت، وخزانة الأدب ٣/٢١، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى ١٤١/٢ وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، المكتبة الفيصلية.

(٦) كتاب سيبويه ١/٩٧.

(٧) السابق ١/٢٧٦.

(٨) السابق ٢/٢٠٠.

(٩) مراتب النحويين ص ٩٧.

فسيبويه وهو إمام البصريين في النحو، يحتج بالموثوق من شعر المولدين، يقول السيوطي: "أول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرُّباً إليه، لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره"^(١).

وهذا هو منهج نحاة البصرة المتقدمين في الاحتجاج بشعر المحدثين، منهم من يحتج بشعرهم ومنهم من يرفضه فقط لأنه محدث، وقد علق ابن رشيق على ذلك بقوله: "هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه، كالأصمعي وابن الأعرابي، أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم، وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون، ثم صارت لاجاة"^(٢).

وأما نحاة الكوفة فإن الشعر العربي جاهليه وإسلاميه ومحدثه كان مصدرا من مصادرهم ومحتجا لهم^(٣).

ومن النحاة الذين احتجوا بشعر المولدين من البصريين أبو العباس المبرد، يقول الدكتور محمد حماسة: "وكان أول من استن طريقة الاستشهاد بشعر المولدين، المبرد في كتابه الاشتقاق... ولكن هذه السابقة لم تلق رواجاً لدى علماء عصره، ولعل مرد ذلك أن المبرد لم يحتج بشعر هؤلاء في المقتضب، ولكنه أورد هذه الآراء في الكامل، وهو ليس كتاباً خالصاً للنحو"^(٤).

ومن النحاة الذين احتجوا بشعر المولدين أبو علي الفارسي، فقد احتج ببيت لأبي تمام في كتابه الإيضاح^(٥) وهو قوله^(٦):

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضَ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا

وقيل في سبب استشهاده به إن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٥.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٥٧/١.

(٣) مدرسة الكوفة ص ٣٣٣.

(٤) لغة الشعر ٨٠-٨١.

(٥) ينظر الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي ص ١٤٠ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨-١٩٨٨.

(٦) البيت من الكامل، وفي ديوانه ص ٢٢٩، والبحر المحيط ٩١/١.

وقد نُقِدَ أبو علي الفارسي على احتجاجه بشعر حبيب إذ كيف" يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف له الناس فيما وقع له من اللحن في شعره" (١).

واحتج أبو علي (٢) كذلك بقول المتنبي (٣):

كفى بجسْمي نُحولاً أَنِّي رجلٌ لولا مُخاطبتي إِيَّاكَ لمَ ترَني

وبقوله (٤):

كفى بك داءً أن ترى الموتَ شافياً

ويأتي تلميذه ابن جني بشواهد للمتنبي، فقد كان وثيق الصلة به، وهو يقصر الاحتجاج بشعره على المعاني دون الألفاظ، يقول عن المتنبي: "ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته" (٥)، وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله عز وجل، فإن المعاني لا يرفعها تقدم ولا يزري بها تأخر. فأما الألفاظ فلعمري إن هذا الموضوع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه" (٦).

ويجيء الزمخشري ويختار الاحتجاج بمن يوثق بشعره من المحدثين، فيستشهد في تفسير أوائل سورة البقرة ببيت من شعر أبي تمام، ويقول: "وهو إن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزل ما

(١) البحر المحيط ١/٩١.

(٢) ينظر المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي ص ٢٢٩ تحقيق: د. جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦.

(٣) البيت من البسيط، وفي شرح ديوانه ٤/١٨٦ المنسوب لأبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ومن شواهد الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي ص ٥٣ تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣-١٩٨٣، ومغني اللبيب ١/١٠٩، وخرزانه الأدب ٦/٦٢.

(٤) البيت من الطويل، وفي شرح ديوانه ٤/٢٨١، وعجزه:

وحسب المنايا أن يكن أمانيا

(٥) النَّحِيْزَةُ: الطبيعة، لسان العرب (ن ح ز).

(٦) المحتسب ١/٢٣١.

يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"^(١).

ويُعتَرَضُ على الزمخشري بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية"^(٢).

ويقول السيوطي معلقاً عليه: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي "الكشاف" ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس"^(٣).

ويقول البغدادي: وأما "الرابعة" فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقق؛ فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدّة مواضع"^(٤).

ومن قول البغدادي يتبين أن الرضي الاسترأبادي كان تابعا للزمخشري في الاحتجاج بشعر بعض المحدثين.

ويقول البغدادي معقبا على الرضي عند استشهاده بشعر بعض المحدثين: "أورده مثالا.. وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة"^(٥).

ويعلق الدكتور محمد حماسة على هذا القول بقوله: "والذي ينظر في كتب المحدثين كشرح المفصل لابن يعيش، وكتب ابن هشام، والمغني منها على وجه الخصوص، وشرح ألفية ابن مالك، يجد أسماء أبي نواس والمتبّي وأبي علاء المعري وغيرهم تردد دون قيد، غير أن الشُّرَّاح والمُحَسِّنِينَ يسارعون إلى التنبيه على أن هذا للتمثيل، وليس للاحتجاج، وكأنهم أدري بقصد المؤلف من نفسه"^(٦).

(١) الكشاف ١/١١٩.

(٢) ينظر حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ١/٢٢١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٥، ١٩٦٦.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٤.

(٤) خزنة الأدب ١/٥.

(٥) خزنة الأدب ١/٣١٣-٣١٤.

(٦) لغة الشعر ص ٨٥.

المطلب الثاني

قبول الرواية وردها

اختلف البصريون والكوفيون في رواية الشعر، وقد اشتهر البصريون بالتحري والضبط في رواية الشعر، وبين ابن جني مذهبهم وعقد لهذا الموضوع بابا في خصائصه عنوانه "باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة" قال فيه: "هذا موضع من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم ورآهم من الوفور والجلالة بأعينهم .. حدثنا بعض أصحابنا يرفعه قال: قال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله: ما زدت في شعر العرب إلا بيتا واحدا، يعني ما يرويه للأعشى من قوله^(١):

وَأُنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتُ
مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم، وتحرّجه وتراجعه فيه إلى الله وتحوّبه، حتى إنه لما زاد فيه على سعته وانبثاقه وتراميه وانتشاره بيتا واحدا، وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنوانا على توفيق ذويه وأهليه^(٢).

ونكر أبو الطيب اللغوي حكاية أبي عمرو بن العلاء فقال: "قال أبو عمرو، أنا

قلت:

وَأُنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتُ
مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

فألحقه الناس في شعر الأعشى^(٣).

ويرى ابن عبد ربه في العقد الفريد أن الذي زاد هذا البيت في شعر الأعشى هو حماد الراوية، يقول: " .. وكذلك كان يفعل حماد الراوية، يخلط الشعر القديم بأبيات له، قال حماد: ما من شاعر إلا قد زدت في شعره أبياتا فجازت عليه، إلا

(١) البيت من البسيط، وفي ديوانه ص ١٩٨، والخصائص ٣/٣١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٢.

(٢) الخصائص ٣/٣٠٩.

(٣) مراتب النحويين ٢٥.

الأعشى، أعشى بكر، فإني لم أزد في شعره قطُّ غير بيت، فأفسدت عليه الشعر، قيل له: وما البيت الذي أدخلته في شعر الأعشى؟ فقال:

وأنكرتني وما كان الذي نكرتُ من الحوادث إلا الشيبَ والصلعاً^(١).

وأما الكوفة فقد كثر فيها الشعر، وفاقت البصرة فيه، وكثر فيها رواة الشعر، ومن أوثق رواتها المفضل الضبي " وكان عالماً بالشعر وكان أوثق من روى الشعر من الكوفيين، ولم يكن أعلمهم باللغة والنحو إنما كان يختص بالشعر، وقد روى عنه أبو زيد شعراً كثيراً... قال أبو حاتم كان أوثق من بالكوفة من الشعراء المفضل الضبي وكان يقول: إني لا أحسن شيئاً من الغريب ولا من المعاني ولا تفسير الشعر. وإنما كان يروي شعراً مجرداً"^(٢).

وكان من أوسع الكوفيين رواية حماد الراوية، وقد لقب بالراوية لهذا الاتساع، قال المفضل الضبي عنه: " سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً، فقليل له: وكيف ذلك أيخطف في رواية أم يلحن؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها، ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر، يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء، ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد وأين ذلك؟"^(٣).

وقال أبو الطيب اللغوي عن حماد الراوية: "وقد أخذ عنه أهل المصريين، وخلف الأحمر، وروى عنه الأصمعي شيئاً من شعره... قال الأصمعي: كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوية، إلا نتفا سمعتها من الأعراب، وأبي عمرو بن العلاء"^(٤).

(١) العقد الفريد، لابن عبد ربه ٣٢٠/٢ تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين، وأحمد الأبياري، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥-١٩٥٦.

(٢) مراتب النحويين ٩٢.

(٣) الأغاني ٩٩/٦، ومعجم الأدباء ٢٤٩/٣.

(٤) مراتب النحويين ص ٩٤.

ومن رواة الكوفة خلف الأحمر، وكان "أعلم الناس بالشعر، وكان شاعرا، ووضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا، وعلى غيرهم عبثا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة .. وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم، وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية، لأنه قد أكثر الأخذ عنه، وبلغ مبلغا لم يقاربه حماد، فلما تقرأ ونسك^(١) خرج إلى أهل الكوفة، فعرّفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس، فقالوا له: أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم"^(٢).

وقال ابن سلام: "اجتمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس ببيت شعر وأصدق لسانا، كنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبرا أو أنشدنا شعرا أن لا نسمعه من صاحبه"^(٣). هذا ما كان من أمر الرواية والرواة عند النحويين، والكوفيون كثيرا ما يروون عن البصريين، وما من أحد من أساتذتهم المتقدمين إلا وقد تلمذ لبصري، أما البصريون فقد "كانوا يأنفون أن يرووا عن الكوفيين.. وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم، لا لأنه فاسد كله، ولكن لمجيئه على مذاهبهم"^(٤).

وأول من أحدث السماع في البصرة خلف الأحمر، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية، فسمع منه وكان ضنينا بأدبه^(٥)، ثم تبعه البصريون فأخذوا عن حماد بعد ذلك^(٦).

وقد اشتهر أمر الوضع عند الكوفيين فليس" في الرواة جميعا من يداني حمادا وخلفا في الصنعة وإحكامها، فهما طبقة في التاريخ كله، وإنما يكون لغيرهما البيت

(١) تَقَرَّرَ : نَسَكَ، ومعنى نسك: تعبد الله، وهذه الكلمة مأخوذة من النسك، وهو العبادة والطاعة وكل ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى، لسان العرب (ق ر أ) ، و(ن س ك).

(٢) مراتب النحويين ٦٢ - ٦٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء ٢٣/١

(٤) تاريخ آداب العرب ٢٦٦/١.

(٥) معجم الأدياء ٢٩٨/٣.

(٦) مراتب النحويين ص ٩٤.

الواحد والأبيات القليلة مما لا تفتضح صنعته، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر" (١).

والشعر لا بد أن يؤخذ عن عرف بالثقة والأمانة، وفي ذلك يقول ابن فارس: "تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم، عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعني، فليتحر أخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا" (٢).

الوضع في الشاهد النحوي:

الحديث عن وضع الشعر يدعو إلى الحديث عن الوضع في الشاهد النحوي، فبعض الشواهد يصنعها الشعراء لنصرة رأي نحوي، أو للتقرب من العلماء، وقد نسب إلى أبان اللاحقي أنه صنع لسبويه هذا البيت (٣):

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

يقول أبو جعفر النحاس: "حدثنا علي بن سليمان قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: حدثني أبو عثمان المازني قال: قال لي اللاحقي: لقيني سبويه فقال لي: أتعرف في إعمال "فَعِلَ" شعراء، ولم أكن أحفظ في ذلك شيئاً" (٤).

وبعض الشواهد قد يصنعها النحاة أنفسهم، فقد "سئل الأصمعي عن رواية بيت عبد الرحمن بن حسان (٥):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(١) تاريخ آداب العرب ٢٣٨/١.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة العربية ص ٦٤.

(٣) البيت من الكامل، ومن شواهد كتاب سبويه ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، وشرح ابن يعيش ٧١/٦، والخزانة ١٦٩/٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/٢.

(٥) البيت من البسيط، ومن شواهد كتاب سبويه ٦٤/٣، والأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج ٤٦٢/٣ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨-١٩٨٨، والخزانة ٤٩/٩.

فذكر أن النحويين صنعوها^(١)، "ومعظم الشواهد النحوية الموصوفة بالصنعة على قلتها لا يعرف صانعوها، فيبتدئها العلماء أو يذيلونها بعبارة غامضة في غالب الأمر، تشير إلى الوضع مجردة عن النسبة، كقولهم: وزعموا أنه مصنوع، .. أو لعله مصنوع، أو وقيل البيت مصنوع، وما أشبه هذا من العبارات غير القاطعة"^(٢). والشاهد إن ثبت بعد التحري والفحص أنه مصنوع، فلا يصح الاحتجاج به، وخاصة إذا كان واضعه ممن لا يحتج بكلامه. وأما إذا كان واضع هذا الشعر ممن يحتج به، أو لم يثبت أن البيت مصنوع ففي الاحتجاج به خلاف. والناظر في كتاب سيبويه يجد فيه الكثير من الشواهد الشعرية، وبعض تلك الشواهد غير منسوبة إلى قائلها، ومردُّ ذلك إلى ثقة سيبويه بتلك الشواهد، فقد يكون سمعها من العرب الموثوق بهم، أو سمعها من أشياخه الذين أخذ عنهم، ونسب الإنشاد لهم، وبعض تلك الشواهد ذكر أنها مصنوعة.

ومنها ما قال عنه سيبويه: "وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع"^(٣):
هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا"^(٤)
وقال في بيت آخر: "وقال، وهو مصنوع على طرفة، وهو لبعض العباديين"^(٥):
أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلُ يَصْدُقُ"^(٦).
وقد اشترط النحاة أن يكون البيت معروفًا برواية الثقة له أو قائله، وأن يكون الراوي متصفاً بالعدالة، ويقول السيوطي معللاً عدم الاحتجاج بالكلام المجهول

(١) النوادر في اللغة ص ٢٠ .

(٢) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ١٦٩ تأليف د. محمد السبيهي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦-٢٠٠٥.

(٣) البيت من الطويل، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ١٢٥/٢، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦.

(٤) كتاب سيبويه ١/١٨٨.

(٥) البيت من المتقارب، وفي شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس ص ١٤١ تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، والصاحبي ٢٣٠.

(٦) كتاب سيبويه ٢/٢٥٥.

القائل: " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، يصرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف، وكأن علة ذلك، خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته"^(١).
ويقول السيوطي نقلا عن ابن هشام: "... طعن عبد الواحد الطواح صاحب كتاب
"بغية الأمل" في الاستشهاد بقوله من الرجز"^(٢):

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تَكْثُرُنِي إِيَّيَ عَسَيْتُ صَائِمًا

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به..^(٣).

ويقول ابن جني مثنيا على أستاذه أبي علي الفارسي في تحريه في معرفة
الشاعر: " وهذا أبو علي رحمه الله .. كان من تحوبه وتأنيه وتخرجه، كثير التوقف
فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما
أحسب، وأخرى، قال لي أبو بكر فيما أظن، وأخرى في غالب ظني كذا، وأرى أنني
قد سمعت كذا"^(٤).

ويبين البغدادي أن البيت إذا كان مجهول القائل ومن رواه ثقة فإنه يصح
الاحتجاج به يقول: " الشاهد المجهول قائله وتنتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل،
وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع
أن فيها أبياتا عديدة، جهل قائلوها، وما عيب ناقلوها"^(٥).

تعدد الروايات:

اشترط النحاة في الرواية أن تكون صحيحة، وقد يقع التغيير في الرواية وتعدد
الروايات في البيت الشعري الواحد لعدة أسباب وهي كالاتي:
أولاً: تغيير الشعراء أنفسهم لبعض ما يقولون من الشعر:
بعض الشعراء يغيرون أشعارهم، وذلك لأنهم " كانوا يعتمدون على الحفظ،
ولكنهم لا يثبتون من شعرهم كل لفظ بعينه، بل ربما أنشد الرجل منهم أبياتا فتروى

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٥.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٥، تحقيق وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية،
١٩٨٠ ومن شواهد الخصائص ٩٨/١، وخزانة الأدب ٣١٦/٩.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٤٢/١.

(٤) الخصائص ٣١٣/٣.

(٥) خزانة الأدب ١٦/١.

عنه، ثم تأتي الأيام فينسى بعض ألفاظها، فلا يكون إلا أن يضع غيرها، ثم ينشد الأبيات على وجه آخر، فتروى أيضا، ومن ثم تجتمع الروايتان في شعره أو الروايات المختلفة"^(١).

يقول السيوطي في ذلك: " كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سألت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا، ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد، روي قوله"^(٢):

..... ولا أَرْضَ أَبَقَلَّتْ إِبْقَالَهَا

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة"^(٣).

ثانيا: تغيير الرواة لبعض ما يروون من الشعر:

من أسباب تعدد الروايات واختلافها تغيير الرواة لبعض ما يروون من الشعر، يقول السيوطي في ذلك: " قد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في الأبيات"^(٤).

ومن الأمثلة على تغيير الرواة لما يروونه من الشعر ما ذكره ثعلب في مجالسه قال: " وأنشدنا أبو العباس عن ابن الأعرابي"^(٥):

وَمَوْضِعِ زَيْنٍ لَا أُرِيدُ مَبِيَّتَهُ كَأَنِّي بِهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّوْعِ أَنِسُّ

(١) تاريخ آداب العرب ١/٢٤١.

(٢) عجز البيت من المنقارب، وهو لعامر بن جوين، ومن شواهد كتاب سيبويه ٢/٤٦، والخصائص ٢/٤١١، وخزانة الأدب ١/٤٥. و صدر البيت :

..... فلا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

(٣) الاقتراح ص ٥٩.

(٤) السابق ص ٥٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو من قصيدة للمرقش الأكبر في المفضليات، للمفضل الضبي ص ٢٢٥ تحقيق أحمد شاکر، وعبد السلام هارون، ببيروت لبنان، ورواية البيت في المفضليات: " وَمَنْزِلِ ضَنْكٍ".

قال أبو العباس: فقال له شيخ عنده: ليس كذا أنشدتنا يا أبا عبد الله! قال: كيف أنشدتك؟ قال: وموضع ضيق قال: يا سبحان الله! تصحبنا منذ كذا وكذا، لا تعلم أن "زبن" و"ضيق" واحد^(١).

فبعض الرواة يغيرون ما يروون "عمدا لإصلاح الشعر، أو سهوا ونسيانا، لاعتمادهم على الحفظ، أو لعدم الدقة في السمع من الراوي، أو عدم الدقة في النطق ممن يستمع منه الراوي، وقد يكون الخطأ بسبب التصحيف والتحريف أو لاختلاف اللهجات"^(٢).

ثالثا: تغيير النحاة لبعض الشواهد:

يعمد بعض النحاة إلى تغيير الشواهد الشعرية، ومن ذلك ما أورده أبو زيد الأنصاري، يقول: "وكذلك أخبرنا في البيت الذي يعزى إلى قيس بن الخطيم وهو^(٣):

إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَشْرِ وَتَضْيِيعِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

قال: الرواية :

إِذَا جَاوَزَ الْخَلِيْنِ سِرًّا... ..

قال: وهذه أشياء ربما يخطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس، فربما غير الرواية، فمن ذلك إنشادهم للقطامي^(٤):

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقْتَهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

والرواية الأولى التي لا اختلاف بين الرواة فيها:

(١) مجالس ثعلب ١/ ١٦٩. والزبن: بمعنى الضيق، ينظر لسان العرب (ز ب ن).

(٢) أصول النحو عند السيوطي، د. عصام عيد أبو غربية ص ١٣٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

(٣) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٦٢، وحماسة البحرني ص ١٤٧ تحقيق لويس شيخو، بيروت، ولسان العرب (ن ث ث، ق م ن، ث ن ي) ورواية الديوان :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَتْ وَتَكَثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

(٤) البيت من الوافر، وفي ديوانه ٤١، ومن شواهد كتاب سيبويه ٢٨٤/١، وفي كتاب الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي ص ٥٦ تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥-١٩٨٥ قال: " .. وأنشده المبرد:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

ولا إشكال في البيت على هذه الرواية".

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير^(١).

وقد كان من أثر تعدد الروايات واختلافها اتساع الخلاف بين نحاة البلدين في بعض المسائل، فكان كل فريق متمسكا بالرواية التي تناسب مذهبه.

وتحوي كتب **الخلاف النحوي** الكثير من الشواهد الشعرية، وتجعل هذه الشواهد أساسا تعتمد عليه في الاحتجاج وتقرير القواعد، في جميع أبواب النحو، وتهتم كتب الخلاف النحوي بنسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها في الغالب، يظهر ذلك في اهتمام أبي البركات الأنباري بنسبة بعض الشواهد إلى أصحابها وهم في الغالب من شعراء الطبقات التي يحتج بشعرها، فقد نسب بعض الشواهد الشعرية إلى زهير بن أبي سلمى^(٢)، والأعشى^(٣)، والنابغة الذبياني^(٤)، والفرزدق^(٥)، وليبيد بن أبي ربيعة^(٦)، وهؤلاء أكثر من نسب إليهم الأنباري الشعر. ثم يأتي من بعدهم من حيث كثرة نسبة الشواهد: طرفة بن العبد^(٧)، والكميت^(٨)، وحسان بن ثابت^(٩)، وأبو النجم العجلي^(١٠)، وذو الرمة^(١١)، والراعي النميري^(١٢)، وطفيل الغنوي^(١٣).

(١) النوار في اللغة ص ٢٠٤. الإشكال في رواية :

فكرت تبغيه فوافقته على دمه ومصرعه السباعا

نصب "السباعا" بدون ناصب ظاهر، فلا بد أن يقدر له فعل "وافقت" من جنس وافقته .

(٢) ينظر الإصناف في مسائل الخلاف ٦٨/١، ١٩١/١، ٢٥١/١، و ٣٤٧/١، و ٣٧٠/١، و ٤٠٥/١ ..

(٣) ينظر ٦٩/١، و ١٨٠/١، و ١٩٩/١، و ٥٠٨/٢، و ٥٤٥/٢، و ٧٢٧/٢، و ٧٦٠/٢، و ٧٧٨/٢.

(٤) ينظر ١٣٦/١، و ٢٦٩/١، و ٢٧٨/١، و ٢٨٢/١، و ٣٢٩/١، و ٤٧٩/٢، و ٤٩٠/٢.

(٥) ينظر ٨٧/١، و ٩٥/١، و ٣٩٥/١، و ٤٩٥/٢، و ٥٢١/٢، و ٧٨٨/٢.

(٦) ينظر ٢٣٢/١، و ٢٩٦/١، و ٧٧٢/٢، و ٧٨٠/٢.

(٧) ينظر ١٢١/١، و ٥٦٠/٢، و ٧٥٠/٢.

(٨) ينظر ١٠١/١، و ٢٧٥/١، و ٥٣٩/٢.

(٩) ينظر ٩٧/١، و ٤٩٤/٢، و ٧٥٩/٢.

(١٠) ينظر ١٢٤/١، و ٥٣٩/٢، و ٥٩١/٢.

(١١) ٨٤/١، و ٧٥١/٢.

(١٢) ١٨٠/١، و ٢٣١/١، و ٤٣٧/٢.

(١٣) ٨٨/١، و ٦٢١/٢، و ٧٧٥/٢.

ثم يأتي بعدهم: امرؤ القيس^(١)، والأخطل التغلبي^(٢)، والعجاج^(٣)، والعجير السلولي^(٤).

ومن الشعراء الذين استشهد بشعرهم: الخرنق أخت طرفة^(٥)، وأبو دؤاد^(٦)، وعمر ابن أبي ربيعة^(٧)، وعامر بن الطفيل^(٨)، والحطيئة^(٩)، والمرقش^(١٠)، وخفاف بن ندبة السلمي^(١١)، وكعب بن مالك الأنصاري^(١٢)، وابن ميادة^(١٣)، وضابئ البرجمي^(١٤)، والقتال الكلابي^(١٥)، وعنترة بن شداد^(١٦)، وصرمة الأنصاري^(١٧)، والعباس بن مرداس^(١٨)، وجريير^(١٩).

وبعض الأبيات لم ينسبها لأصحابها، وقد يكون ذلك لشهرة قائلها. وهو في بعض الأحيان ينسب الشاهد الواحد إلى شاعرين مختلفين، إما تشككا، أو لأن العلماء اختلفوا في النسبة، أو نسيانا، ومن أمثلة ذلك نسبته أحد الشواهد

(١) ٨٤/١، و٧٥١/٢.

(٢) ٩٩/١، و٤٩٣/٢.

(٣) ١٠٢/١، و٣٣٣/١.

(٤) ٢٢٠/١، و٦٧٨/٢.

(٥) ٤٦٨/٢.

(٦) ٢٩٥/١.

(٧) ٧٧٠/٢.

(٨) ٥٦٠/٢.

(٩) ٧٧١/٢.

(١٠) ١٠٠/١.

(١١) ٥٤٦/٢.

(١٢) ٣٨٩/١.

(١٣) ٢٤١/١.

(١٤) ٩٤/١.

(١٥) ٧٧٢/٢.

(١٦) ٢٦/١.

(١٧) ١٩١/١.

(١٨) ٤٩٩/٢.

(١٩) ٥٣٨/٢.

الشعرية إلى زهير وصرمة الأنصاري، قال: "قال زهير، ويقال صرمة الأنصاري"^(١).

وقال في أحد الشواهد: "وقالت امرأة من العرب درنا بنت عبعة الجحدرية، وقيل عمرة الجشمية"^(٢)، ونسب أحد الأبيات إلى الأحوص الرياحي^(٣)، والأحوص اليربوعي^(٤)، والفرزدق^(٥).

وانتهج العكبري في كتابه التبيين والزبيدي في كتابه ائتلاف النصره الطريقة نفسها في توثيق الشواهد، فنسب بعض الشواهد الشعرية إلى أصحابها وتركها البعض، وكان أكثر من احتجا بشعرهم شعراء الطبقات الثلاث، وقد نسب الزبيدي بعض شواهد لأحد المحدثين فقال: "يروى لبعض المدنيين المحدثين المولدين"^(٦).

ومن أهم الأمور التي اتبعت في الترجيح بين المسائل الخلافية ما يأتي:

أولاً: عدم قبول الشاهد المجهول القائل، بل قد يجعل الشاهد المجهول القائل وسيلة للطعن في المذهب، واشترطوا أن يكون البيت معروف القائل أو معروفا برواية الثقة له، وإلا فلا حجة فيه.

ومن أهم الشواهد التي رُدَّت واعترض عليها لعدم معرفة قائلها ما يأتي: قول الشاعر^(٧):

قد صرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعا

(١) ١٩١/١. وهذا البيت من الطويل وهو:

بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(٢) ٤٣٤/٢. وهذا البيت من الطويل هو:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما

(٣) ينظر ١٩٣/١ وهذا البيت من الطويل وهو:

مشائيم ليسوا مُصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بيبين غرابها

(٤) ٥٦٥/٢

(٥) ٣٩٥/١

(٦) ائتلاف النصره ص ٥٣، وهو قول الشاعر من مجزوء الكامل:

فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مرَّاده

(٧) الرجز في الإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/٣، وخزانة الأدب ١٨١/١.

احتج الكوفيون بهذا البيت على جواز توكيد النكرة توكيدا معنوياً، وردّ عليهم في كتب الخلاف بأن "هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"^(١).
— قول الشاعر^(٢):

وما عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّاتِ يَا اللَّهُ مَا

احتج الكوفيون به على أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من يا التي للتنبيه في النداء، ورد عليهم بأن: "هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة"^(٣).
— قول الشاعر^(٤):

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبَتِي فَتَرُكَهَا شَنَاً بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

احتج به الكوفيون على جواز إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي" وبعد "حتى"، وردّ عليهم بـ "أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة"^(٥).
— قول الشاعر^(٦):

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

قال أبو البركات الأنباري: "فلا يعرف قائله ولا يؤخذ به"^(٧).
ولكن هذا البيت نسبه الفراء لأبي ثروان العكلي، وقال الجاحظ عنه في كتاب الحيوان: "وأنشدني الدلم بن شهاب، أحد بني عوف بن كنانة، من عُكْل، قال: أنشدني نفيح بن طارق .."^(٨).

ثانياً: لا يبنى على الشاهد قبل التحري منه والتوثق من ضبطه والتأكد من صحته، وذلك بأن تكون رواية الشاهد صحيحة ومشهورة، أو أن يكون الراوي

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢، وينظر ائتلاف النصره ص ٦٢.
(٢) الرجز في اللامات ص ٩٠، الإنصاف ٣٤٢/١، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٥/١، وينظر التبيين ص ٤٤٩، وائتلاف النصره ص ٤٧.
(٤) البيت من الطويل، ومن شواهد الإنصاف ٥٨٠/٢، وخزانة الأدب ١٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٣١/٢.
(٥) الإنصاف ٥٨٣/٢، وينظر ائتلاف النصره ص ١٥٢.
(٦) الرجز في الإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، وهمع الهوامع ٢١٩/٣، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦.
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٠/١، وينظر التبيين ص ٤٣٣، وائتلاف النصره ص ٤٣.
(٨) كتاب الحيوان، للجاحظ ٤٦٣/٦ تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦، ودار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨-١٩٦٩.

متصفا بالعدالة والضبط، لأن الكلام المحفوظ بأدنى إسناد لا يحتج به، ففي مسألة مجيء "كما" بمعنى "كي" ونصب المضارع بعدها، احتج الكوفيون بقول الشاعر^(١):

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْفَظْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرَفُ

ورد هذا البيت لأن الرواية فيه محرفة، والرواية الصحيحة:

لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(٢)

وفي مسألة ترك حرف ما ينصرف استدل الكوفيون بقول العباس بن مرداس^(٣):

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيِّ دِ بَيْنَ عَيْنَيْتِ وَالْأَقْرَعِ

وما كان حصن ولا حابس^(٤) يفوقان مرداس في مجمع

ورد البصريون بأن الرواية الصحيحة^(٤):

يفوقان شَيْخِيَّ فِي مَجْمَعِ

ورد مذهب البصريين لأن الرواية الصحيحة هي رواية الكوفيين، يقول أبو البركات الأنباري: "نقول بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها"^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري ص ٣٤٠، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، والإنصاف ٥٨٦/٢، والجنى الداني ٤٨٣، وخزانة الأدب ولب لسان العرب، للبغدادي ٥٠٢/٨، ٢٢٤/١٠، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٢، وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي ١١٧/٤ تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨-١٤٠٧.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩١/٢.

(٣) البيتان من المنقارب، وفي ديوانه ٨٤، تحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في العراق، بغداد ١٩٦٨ ومن شواهد سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٤٣٧/٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٠/٢.

المطلب الثالث

الأكثر والكثير، والقليل والنادر

يستعمل النحاة بعض المصطلحات في تحديد قدر المسموع من الكلام العربي نحو: المطرد والغالب، والأكثر والكثير، والقليل والنادر، وغيرها من المصطلحات. ونقل السيوطي عن ابن هشام قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطرदा، فالمطرَد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك" (١).

وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بكلام العرب، فالبصريون يحتجون بالأكثر والكثير، ولا يعتدون — في الغالب — بالقليل أو النادر، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "وقد تدخل النون بغير "ما" في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهاي حين كان مجزوماً غير واجب" (٢).

وقال: "وتقول: عليك أميرا زيد، لأنه لو قال: عليك زيد، وهو يريد الإمرة كان حسنا، وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر، لأنه ليس بفعل" (٣). وقال في موضع آخر: "فإنما هذا الأقل نوارد تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه" (٤).

فسيبويه وهو يمثل منهج البصريين يبني قواعده على الكثير الغالب، ويسمي ما عدا ذلك لغات، والحكم بالشذوذ أو الندور حكم بصري، أي من إطلاق مدرسة البصرة، لأن قياسها يقوم على السماع الكثير، وما خالف الكثير فهو شاذ، وما

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٣٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٥١٥/٣.

(٣) السابق ١٢٥/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٨/٤.

يخالف المتعارف المؤلف فهو النادر، وقد يكون الشاذ والناذر بمعنى واحد، وحصيلة النحو البصري.. من الشاذ والناذر وفيرة" (١).

ولهذا لا يجد البصريون حرجا في تخطئة ما خالف أقيستهم، أو يؤولونه إذا ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، فإن لم يجدوا قالوا ضرورة، أو قبلوه وحده ولم يقيسوا عليه (٢).

وأما الكوفيون فهم أهل رواية، ولهذا يحتجون بالقليل والناذر، وإن خالف الأكثر والشائع في كلام العرب، لأن القياس عندهم يقال ولو على بيت واحد، فإنهم " إذا سمعوا لفظا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا" (٣).

يقول السيوطي: " وقال الأندلسي في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه، بخلاف البصريين" (٤).

ومنهج البصريين في ذلك أقوم، لأنهم يبنون القواعد على الأكثر والأشيع، وإذا كان البيت نادرا فإنهم لا يجعلونه بابا أو أصلا، لئلا يؤدي ذلك إلى الفوضى والاضطراب في القواعد، لذلك تكثر عند البصريين بعض العبارات مثل "تقيس على الأكثر" (٥)، و" شاذ لا يقاس عليه" (٦)، ويحفظ ولا يقاس عليه (٧)، و" نادر قابل للتأويل فلا تبني عليه قاعدة" (٨)، وهذه العبارات لا تظهر بوضوح عند الكوفيين .

(١) الخلاف بين النحويين ص ١٤٠.

(٢) القياس في اللغة العربية ص ٥٠.

(٣) همع الهوامع ١/١٥٢.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ١٢٩.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٠٤.

(٦) الخصائص ٣/١٤١.

(٧) ينظر كتاب سيبويه ٤/٨.

(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري ص ٢٦٣ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة

السعادة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣.

فالقول النادر والشاذ والقليل لا يؤخذ به ولا يقاس عليه في الغالب، وهذا المنهج هو ما سار عليه نحاة البصرة، وهو ما اعتمدت عليه كتب الخلاف النحوي في الغالب، ففي قول الشاعر^(١):

ولكنني من حبها لكميدُ

يقول أبو البركات الأنباري: "هو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشدوده، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر "إن" وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه"^(٢).

(١) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، ومن شواهد اللامات ١٥٨، و سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٢/٨، والخزانة ٣٦١/١٠. وپروى: "العميد"، و صدر البيت في شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٢-٢٠٠١، وهو: "يلومونني في حب ليلي عواذلي"
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤/١.

المطلب الرابع الضرورة

اختلف النحاة في الضرورة، فرأى بعضهم أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر مما لم يكن للشاعر منه بد ولا مدفع، ورأى بعض آخر أنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر منه بد أم لا، وهي عند جمهور النحويين مخالفة المألوف من القواعد في الشعر، سواء أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يلجأ^(١).

وقسموا الضرورة إلى ضرورة حسنة وضرورة مستقبحة، فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، ومد المقصور، والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع، كرد "مطاعم" إلى "مطاعم"، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس "مطعم" بـ"مطعام"..^(٢).

وجعل البصريون للضرورة أصولاً تستند إليها، قال ابن السراج: "ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارح شيئاً بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد"^(٣).

فابن السراج يشترط أن يكون التغيير خاضعاً للمعنى، أو يكون على وجه من وجوه التأويل، وأن يكون للضرورة أصل تعود إليه، وقد أكد على هذا المعنى بقوله: "اعلم أن أحسن ذلك ما رد فيه الكلام إلى أصله، وهو في جميع ذلك لا يخلو

(١) ينظر مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري ص ٩٤ تأليف د. شرف الدين الراجحي، دار

المعرفة الجامعية، طبعة عام ٢٠٠٠.

(٢) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ٣٠.

(٣) الأصول في النحو ٣/٤٣٥.

من زيادة أو حذف، فالزيادة صرف ما لا ينصرف وإظهار التضعيف وتصحيح المعتل، ويتبعه في الحسن تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبله، فإن كان في حشو البيت فهو عندي أبعد، وقطع ألف الوصل في أنصاف البيوت، وأما الحذف فقصر الممدود وتخفيف المشدد في القوافي، فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية، ولا لإقامة وزن بأن يحرك مجزوماً أو يسكن معرباً، وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه إلا أن يكون يخرج به إلى أصل قد كان له فيرده إليه، لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه عن قياس لزمه، أو اطراد استمر به، أو استخفاف لعله واقعة^(١).

وهو يرى أن الشاعر لا يجوز له أن يخرج عن قواعد اللغة بحيث يؤدي ذلك إلى اللحن، كما لا يجوز له تغيير شيء من الكلام إلا إذا كان له أصله يرد إليه. وقد اتفق النحاة على ما سموه "علة الضرورة" وحصروها في أمرين: الأول: الرجوع إلى الأصل، والثاني: تشبيهه غير الجائز بالجائز^(٢).

يقول سيبويه في علة الرجوع إلى الأصل: "وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رادٍ في "رادٍ"، وضننوا في "ضننوا"، ومررتم بجوارِي قبلُ، قال قَعْنَبُ بن أم صاحب^(٣):

مَهْلًا أَعَانِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا^(٤).

ويقول في علة تشبيهه غير الجائز بالجائز: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حُذِفَ واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج^(٥):

(١) الأصول في النحو ٤٣٦/٣.

(٢) لغة الشعر ٢٢٢.

(٣) البيت من البسيط، ومن شواهد المقتضب ١٤٢/١، والخصائص ١٦٠/١، ولسان العرب (ح م م)، وخزانة الأدب ١٥٠/١.

(٤) كتاب سيبويه ٢٩/١.

(٥) الرجز في ديوانه ٤٥٣/١ رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق عزة حسن، بيروت، ١٩٧١، وفي الأصول في النحو ٤٥٨/٣، والخصائص ١٣٥/٣، والتصريح ١٨٩/٢.

قَواطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمِي

يريد الحَمَامُ" (١).

ويرى ابن جني أن العدول في الشعر ليس من الاضطرار، وإنما سببه رغبة الشاعر في التغيير، يقول: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمُّطه" (٢)، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام، فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة، لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه" (٣).

فالخروج عن قواعد اللغة عند الشاعر لها أسباب ودوافع، وقد نظر النحاة لهذا العدول والاضطرار، فإذا وجدوا عيبا في الشعر فإنهم لا يستشهدون به، بل يصفون هذا الخروج عن قواعد اللغة بالضرورة أو الترخص أو العدول.

وقد أجاز أبو علي الفارسي للشعراء المحدثين استخدام الضرورة كما استخدمها السابقون، قال ابن جني: "سألت أبا علي رحمة الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرتهم عليهم حظرتهم علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك" (٤).

(١) كتاب سيبويه ٢٦/١.

(٢) الصيال: الوثوب، والصَّوُول من الرجال: الذي يضرب الناسَ وَيَتَطَاوِل عليهم، لسان العرب (ص و ل).
والتخمُّط: الأخذ والقهر بغلبة، وتخمَّط الرجل: غضِبَ وتكَبَّرَ وثار. لسان العرب (خ م ط).

(٣) الخصائص ٣٩٢/٢.

(٤) السابق ٣٢٣/١ - ٣٢٤.

ويختلف البصريون والكوفيون في الضرورة الشعرية، ويرجع سبب الخلاف إلى موقف كل من الفريقين من بعض الأسس في التقعيد، من حيث كمية الشواهد التي تصلح أساساً لقاعدة أو لا تصلح .. وإلى الاختلاف في تطبيق بعض مسائل القياس^(١).

وصنف الدكتور محمد حماسة مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين في الضرورة في ثلاثة أنواع:

الأول: مسائل يجيزها الكوفيون في الاختيار، ويعدها البصريون ضرورة، ومعظمها ناتج عن اعتماد الكوفيين على الشواهد القليلة في وضع القاعدة ورفض البصريين لمثل هذا، ومسائل هذا النوع كثيرة، ومنها استعمال "أفعل التفضيل من السواد والبياض، يجيزه الكوفيون ويقيسون عليه "ما أفعله" في التعجب منهما، وما ورد من الشواهد فهو عند البصريين ضرورة.

الثاني: مسائل أجازها الكوفيون في ضرورة الشعر ومنعها البصريون مطلقاً، وترجع أيضاً إلى الخلاف في الاعتداد بالشواهد القليلة وعدمه، كما ترجع أيضاً إلى الاختلاف في تطبيق مسائل القياس، ومسائل هذا النوع محدودة.

ومنها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، حيث يجيزه الكوفيون في السعة، ويمنعه البصريون إلا في الضرورة.

الثالث: مسائل يجيزها البصريون في ضرورة الشعر، ويمنعها الكوفيون، وهذا النوع أقل من سابقه كثيراً، إذ إن هذا النوع فيه غرابة على مذهب الكوفيين الذي ينزع غالباً إلى التجويز وفقاً لموقفهم من ورود الظاهرة ولو لمرة واحدة.

ومن ذلك أن البصريين يجيزون صرف "أفعل منك" في ضرورة الشعر وفقاً للقياس النحوي، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ولو في ضرورة الشعر^(٢).

ويعلق د. محمد حماسة بقوله: "ومعظم المسائل السالفة.. مسائل خلافية، ولما كان بعضها يعتمد على شواهد قليلة، فإن البصريين ركزوا جهدهم في نقد هذه الشواهد، وسلكوا في ذلك وسائل مختلفة، فهم أولاً يجهلون الشاهد، فإذا كان معروف

(١) لغة الشعر ٢٠٢.

(٢) السابق ٢٠٢.

القائل عمدوا إلى تخطئة الرواية، والإتيان برواية أخرى توافق مذهبهم، فإن لم يكن هذا ولا ذلك عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أو أولوه بحيث يوافق ما يذهبون إليه، وعلى هذا النهج سار دفاع البصريين عن أصولهم كما صور ذلك كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري^(١).

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قول الشاعر^(٢):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

يقول أبو البركات الأنباري: "هذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول: إنما جمع بينهما لضرورة الشعر، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر"^(٣).

وهو يفرق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية، وما يؤتى به في الاختيار والسعة، ويقول في قول الأعشى^(٤):

تُجَانِفُ عَنْ جَوِّْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

"فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة غير في حال الضرورة، لأنها في معنى "غير" وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهًا"^(٤).

(١) لغة الشعر ٢٠٦.

(٢) الرجز لأمية بن أبي الصلت، في خزانة الأدب ٢/٢٩٥، ولأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري ٣/١٣٤٦، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ومن شواهد المقتضب ٤/٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، والشاهد قوله ي اللهم، حيث جمع بين ياء النداء والميم.

(٣) الإنصاف ١/٣٤٥.

(٤) البيت من الطويل، ومن شواهد كتاب سيبويه ١/٣٢، وحروف المعاني ص ٢٤، والشاهد قوله: "لسوائكا"، حيث جاءت سوى اسما ولم تأت ظرفا.

(٥) الإنصاف ١/٢٩٧، وينظر كتاب سيبويه ١/٣٢.

الباب الثاني القياس

وفيه الفصول الآتية:

- ❖ الفصل الأول: تاريخ القياس
- ❖ الفصل الثاني: ما يقاس عليه
- ❖ الفصل الثالث: متى يقاس؟
- ❖ الفصل الرابع: مجالات تطبيق القياس.
- ❖ الفصل الخامس: تعارض القياس والسمع.

الفصل الأول تاريخ القياس

الفصل الأول تاريخ القياس

القياس لغة: التقدير يقال: "قاسَ الشيءَ يقيسُهُ قَيْسًا و قِيَاسًا ... إذا قَدَّرَهُ على مثاله"^(١).

واصطلاحاً: عرفه الرماني بقوله: "الجمع بين أول و ثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول". و عرفه كذلك بـ: "الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم"^(٢).

و عرفه أبو البركات الأنباري بعدة تعريفات هي: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، و "إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، و "اعتبار الشيء بالشيء بجامع"^(٣)، وجميع هذه التعريفات متقاربة.

أركان القياس:

لا بد للقياس من أربعة أركان وهي:

١. أصل وهو المقيس عليه.
٢. وفرع وهو المقيس .
٣. وحكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس.
٤. وعللة جامعة تجلب الحكم للمقيس^(٤) .

وذلك نحو أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعللة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع^(٥).

(١) لسان العرب (ق ي س).

(٢) الحدود لأبي الحسن الرماني ص ٦٦، و ٨٥ تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

(٣) لمع الأدلة ص ٩٣.

(٤) الاقتراح ص ٧١.

(٥) لمع الأدلة ص ٩٣.

بداية القياس النحوي:

ظهر القياس عند نحاة البصرة أولاً، وقد وجدوا طريقه ممهداً قبلهم، فقد " سلكه قبلهم الفقهاء وذلوه، فساروا فيه يحذون حذوهم، وينسجون على منوالهم، لأنها فترة تؤسس فيها العلوم"^(١).

وصرح ابن جنى بتأثر النحويين بالفقهاء فقال: "ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"^(٢). واهتم بالقياس أوائل نحاة البصرة كأبي الأسود الدؤلي الذي "أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"^(٣)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء .. وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس [من أبي عمرو] وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها"^(٤).

ومن نحاة البصرة كذلك يونس بن حبيب، الذي كان له قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها^(٥)، ومن مشاهير نحاة البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو^(٦)، وتلميذه سيبويه الذي ضم كتابه الكثير من مسائل القياس.

قال سيبويه في باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم " .. وتجرى "فُعَلَى" من بنات الياء على الأصل اسماً وصفة، كما جرت الواو في "فَعَلَى" صفة واسماً على الأصل، وأما "فِعَلَى" منهنما فعلى الأصل صفةً واسماً، تجريهما على القياس لأنه أوثق ما لم تتبين تغييراً منهن"^(٧).

(١) الخلاف بين النحويين ص ١٣٦.

(٢) الخصائص ١/١٦٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.

(٤) السابق ١٤/١.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الألباء، لأبي البركات الأنباري ص ٤٥ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧.

(٦) معجم الألباء ٣/٣٠١.

(٧) كتاب سيبويه ٤/٣٨٩.

وكان الخليل وتلميذه سيبويه قد برعا في التمارين غير العملية، فكان سيبويه يسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب يقول سيبويه: "وسألته كيف ينبغي له أن يقول: "أفعلت" في القياس من "اليوم" على من قال "أطولت" و"أجودت"؟" فقال: "أيمت" فتقلب الواو وهنا كما قلبتها في أيام، كذلك تقلبها في كل موضع تصح فيه ياء "أيقنت" .." (١)، يعني إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ثم أدغمتا.

وأما نحاة الكوفة فقد كان لهم أيضا اهتمام بالقياس، ولكنهم توسعوا في المسموع عن العرب، وأدى هذا إلى توسعهم في القياس، فهذا إمامهم الكسائي يقول (٢):

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُنْبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ

فالكسائي متوسع في القياس، ولم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو الموثوق في سلامة لغتهم، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرين، جاء في معجم الأدباء: "أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه" (٣).

وهذا الأمر أحنق بعض البصريين، فقال اليزيدي منتقداً نهج الكوفيين:

كَنَّا نَقِيسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ
فَجَاءَ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَهُ عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قَطْرُبُلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَقْضِ مَا بِهِ يُصَابُ الْحَقُّ لَا يَأْتَلِي
إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَصْحَابَهُ يَرْقُونَ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ (٤)

ومن نحاة الكوفة الذين اهتموا بالقياس، هشام بن معاوية الضرير، وهو من أصحاب الكسائي، وصنف كتاب القياس (٥).

(١) السابق ٣٧٤/٤.

(٢) البيت من الرمل، وهو في معجم الأدباء ٩٩/٤.

(٣) السابق ٩٥/٤.

(٤) الأبيات من السريع، وهي في بغية الوعاة ١٦٣/٢.

(٥) الفهرست ص ١٠٤.

ويعد الفراء من أبرع نحاة الكوفة في القياس، وقد كانت لديه قدرة كبيرة على التفكير والاستنتاج والتحليل وقياس النظير على النظير، ومما يدل على ذلك ما حكاه ياقوت الحموي قال: "كان الفراء عند محمد بن الحسن، فتذاكرا في الفقه والنحو، ففضل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو، حتى قال الفراء: قلَّ رجل أنعم النظر في العربية، وأراد علما غيره إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا، قد أنعمت النظر في العربية وأسألك عن باب من الفقه، فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته، وسجد سجدي السهو فسها فيهما؟ فتفكر الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، فقال له محمد: لم؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدنا السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدميا مثلك" (١).

ومن أمثلة القياس النحوي عنده أنه كان يقيس جمعا على جمع، وإن لم يسمع ذلك عن العرب، فقد جمع يوم "الخميس" على "الأخمسة، والأخاميس، وكذلك الأخميس والخمس، كما تقول: قَمِيصٌ، وقُمُصٌ وأَقْمِصَةٌ، ولم أسمع من العرب" (٢). وقد أضحي القياس أصلا من الأصول النحوية التي يعتمد عليها النحاة بعد الأجيال الأولى من نحاة البلدين، يقول المازني فيما نقله عنه ابن جني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت: ظرف بشر وكرم خالد" (٣).

وظهر اتجاه النحاة إلى القياس النحوي اتجاها بيِّنا على يدي أبي علي الفارسي، فقد كان شغوفا بالقياس، وكان يفتخر بإحكامه للقياس، ويدل على ذلك ما نقله عنه ابن جني من قوله: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس" (٤).

(١) معجم الأدياء ٤٢/١.

(٢) الأيام والليالي، للفراء ص ٤ تحقيق إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٦م.

(٣) الخصائص ٣٥٧/١.

(٤) السابق ٨٨/٢.

وقد امتدح ابن جنى براعته فى القياس فقال: " الله هو، وعلية رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقا له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علة، ساقطة عنه كلفه، وجعله همّه وسدمه^(١) .. " ^(٢).

وكان الرمانى مغاليا فى استعمال القياس إذا ما قورن بالفارسي، فقد كان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال الفارسي: " إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" ^(٣)، وكان الرمانى " متوسعا فى القياس على الشاذ أو القليل، وعلى غير المتسع فى الاستعمال، وغير المتجه فى القياس" ^(٤).

وكان ابن جنى من أعلام القياس، ومن أكثر المهتمين به، وقد بثّ فى خصائصه الكثير من آرائه فى القياس، ومن أقواله :

• " مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" ^(٥).

• " الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ" ^(٦).

• " للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع، فقس على ما ترى" ^(٧).

وهكذا يسير القياس فى وهاد البصريين، ومنهجهم فيه تحديد الظواهر اللغوية المطردة، وجعلها مقاييس لا تصح مخالفتها ولا الخروج عليها، فقد وضعوا قيودا على السماع، وحددوا قبائل يسمعون منها ويحتجون بكلامها، وقبائل لا يحتجون

(١) سدمه: همه، ينظر لسان العرب (س د م).

(٢) الخصائص ٢٧٧/١

(٣) بغية الوعاة ١٨١/٢.

(٤) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ١٨٩ تأليف عبد الكريم الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٣-١٩٨٣.

(٥) الخصائص ٨٨/٢.

(٦) السابق ١٢/٢.

(٧) السابق ١٨٩/١.

بكلامها، ووضعوا شروطا للرواية في اللغة، كل هذه الضوابط وضعوها ليصح القياس وينتظم ضمن الأصول التي أقروها.

ومنهج الكوفيين في القياس يختلف عن منهج البصريين، فالبصريون يتشددون في القياس، فلا يأخذون إلا عمّن يوثق بعربيته، وقد قال السيوطي واصفاً منهجهم: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"^(١).

والكوفيون يتسامحون في القيود التي وضعها البصريون على السماع، وقد امتدح القاضي الجرجاني منهج الكوفيين بقوله: "ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة"^(٢).

(١) الاقتراح ١٢٨.

(٢) الوساطة بين المتنبّي وخصومه، لعلي الجرجاني ص ٤٦٦ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثالثة.

الفصل الثاني

ما يقاس عليه

الفصل الثاني

ما يقاس عليه

الأصل أن يقاس على النصوص اللغوية الصحيحة المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء كان النقل سماعاً أو رواية، مشافهة أو تدوينا، ليبنى عليها حكم المقيس^(١).

وأفضل ما يحتج به ويقاس عليه القرآن الكريم، فإنه نزل بلسان عربي مبين، فيؤخذ "بالقياس على ما وردت عليه كلمة وآياته من أحكام لفظية"^(٢).

ثم يقاس على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بلغ الذروة في الفصاحة والبلاغة، وخاصة فيما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قوله، ثم على كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بقولهم، ذلك أن الكلام المسموع عن العرب أو المنقول عنهم هو الأصل الذي يقاس عليه.

وقد ظهر من آراء النحاة أن التفاوت في الفصاحة هو السبب في تفضيل لغة على لغة، أو في تفضيل بعض القبائل على بعض، يقول ابن جني: في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتهما، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها"^(٣).

وبناء على قوله يمكن أن يكون هناك قياسان أو أكثر ما دام أنه قد ورد عن قبيلتين أو أكثر في درجة واحدة من الفصاحة والشهرة، فللمرء أن يتخير أقرب اللغتين إلى نفسه ويقيس عليها.

أما حين تختلف اللغات في الاستعمال أو في القياس فلها مرتبة أخرى يقول: "فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا، ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا المال لك، قياسا على قول قضاة: المال له،

(١) أصول التفكير النحوي ص ٩٥.

(٢) القياس ص ٢٩.

(٣) الخصائص ١٠/٢

ومررت به^(١)، ولا تقول: أكرمْتُكش، ولا أكرمْتُكس قياسا على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكس^(٢).

وهنا يضع معيارا في اختيار اللغة وهو القوة في القياس والاتساع في الرواية، ويقول: " فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين.."^(٣).

أولا: القياس على الشاذ:

اشترط النحاة أن يكون الكلام الذي يقاس عليه مطردا مستمرا، وألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، قال السيوطي: " من شرطه ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه"^(٤) وقال: " فكما لا يجوز القياس على الشاذ نطقا، لا يقاس عليه تركا"^(٥).

ويقول ابن السراج: ".. ينبغي أن تعلم أن القياس إذا طرد في جميع الباب، لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذ"^(٦).

وقسم ابن السراج الشاذ ثلاثة أضرب فقال: " والشاذ على ثلاثة أضرب:

١ . منه ما شذ عن بابيه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: "استحوذ"^(٧)، فإن بابيه وقياسه أن يعلَّ فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك^(٨).

(١) يريد كسر اللام في "ك"، وفتح الباء في "بك" قياسا على لغة قضاة في كسر لام له، وفتح باء به.

(٢) الخصائص ١٠/٢.

(٣) السابق ١٢/٢.

(٤) الاقتراح ٧٢.

(٥) السابق ٧٣.

(٦) الأصول في النحو ٥٦/١.

(٧) ومنه قوله تعالى: " اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ " سورة المجادلة آية ١٩.

(٨) من ذلك قول العرب : استنوق الجمل، واستنيتت الشاة ، ينظر كتاب سيبويه ٧١/٤.

٢. ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، نحو ماضي "يدع" فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا "ودع"^(١)، استغنى عنه "بترك"، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ .

٣. ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه، نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع^{(٢) ... (٣)}.

وبيّن ابن جني أقسام الكلام المسموع عن العرب فقال: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"^(٤).
وقسم الكلام أربعة أضرب^(٥):

١. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً: وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة

المنوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.

٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: وذلك نحو: الماضي من يذر ويدع، وقولهم مكان "مُبَيْل"، هذا هو القياس، والأكثر في السماع "بأقل".

٣. المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: نحو قولهم: أخوص الرّمث^(٦) واستصوبت الأمر .. ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة.

(١) "قرأ الجمهور: ﴿ مَا وَدَّعَكَ ﴾" سورة الضحى آية ٣، بتشديد الدال من التوديع وهو توديع المفارق، وقرأ ابن عباس وعروة بن الزبير وابنه هاشم وابن أبي عبيدة وأبو حيوة بتخفيفها من قولهم: ودعه أي تركه. ومنه قول الشاعر - وهو أنس بن زنيم - [من الرمل]:

سَلُّ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ

فتح القدير ٥/٤٥٧، وينظر لسان العرب (ودع)، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣١.

(٢) من ذلك قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَيَّ رَبَّنَا صَوْتُ الْحَمَارِ الْيَجْدَعِ

وهذا البيت من الطويل، ومن شواهد اللامات ٥٣، ولسان العرب (جدع)، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٤.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٥٧.

(٤) الخصائص ١/ ٩٧.

(٥) السابق ١/ ٩٧، وينظر الاقتراح ٤٦.

(٦) أخوص: تَقَطَّرَ بَوْرَقٌ، والرّمث: شجر من الحمض يشبه الغضا، لسان العرب (خ و ص)، و(ر م ث).

٤. الشاذ في القياس والاستعمال جميعا: وهو كتتميم المفعول فيما عينه واو

نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف^(١).

والعلماء مختلفون في القياس على القراءات الشاذة، وقد انعكس هذا الخلاف على بعض العلماء المعاصرين، فالشيخ محمد الخضر حسين يجيز القياس عليها، والدكتور محمد حسن عبد العزيز يمنع القياس على القراءات التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب، وعلل هذا المنع بعدة أمور^(٢):

١. أن المشهور بين النحاة الاحتجاج بما ورد في القراءات "متواترة وشاذة" مخالفا ما ورد من العرب في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه. ويحتج بقول السيوطي: "قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه"^(٣).

٢. لو جاز القياس عليها لاضطربت القواعد اضطرابا شديدا، وأصبح لكل من يخالفها مندوحة بقراءة تجيز ما خالف فيه، ومن أمثلة ذلك أن القياس أو القاعدة أن ينصب الفعل المضارع بعد أن المصدرية، بيد أنه قد ورد عن العرب قولهم: "تسمع بالمعدي خير" من أن تراه"^(٤) بنصب "تسمع" فقال النحاة: يحفظ ولا يقاس عليه، وقد

(١) مسك مدوف: أي مبلول، وقيل مسحوق، لسان العرب (د و ف) يقول ابن منظور: "وليس يأتي مفعول من نوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مدووف، وثوب مصوون"، فإن هذين الحرفين جاءا نادريين والكلام مدووف ومصوون، وفي تاج العروس مادة (د و ف) "ومن العرب من يقول: مسك مدوف.. ويقال أيضا: مدووف، جاء على الأصل، وهي تميمية".

ومن النحاة من جعل إبقاء واو مفعول فيما كانت عينه واو شاذًا، ومنهم من جعله نادرا، ومنهم من جعله قليلا، ومنهم من جعله وقفا على الضرورة، ومنهم من جعله قياسيا، ينظر لغات العرب في أوضح المسالك ص ٢٣٦، دراسة نحوية وصرفية، تأليف د. عبد الله نجدي عبد العزيز، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

(٢) القياس في اللغة العربية ص ٨٣.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٣٦.

(٤) في مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت لبنان ١٢٩/١: "ويروى: لأن تسمع بالمعدي خير، وأن تسمع، ويروى: تسمع بالمعدي لا أن تراه، والمختار أن تسمع، يضرب لمن

عاب الشيخ محمد الخضر قولهم هذا وقال: " وجاء على نحو هذا المثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^(١) ويقتضي ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف "أن" المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه"^(٢).

ورد الدكتور محمد حسن على الشيخ بقوله: " وقراءة ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ – إذا كان ثمة قراءة – أشبه بالقراءة الشاذة في نصب " أعبد" في قوله: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾^(٣)، وتوجيه هذه القراءة عند بعضهم على تقدير: أن أعبد. يقول فإذا أضفنا إلى هذا أن القراءة المجمع عليها برفع " يريكم" وقيل في توجيهها: على أن الفعل قد رفع بعد حذف أن ، ظهر لنا أنه يجوز بمقتضى ما دعا إليه الشيخ من القياس أن نقول: " من الخير تقرأ " قياسا على من قرأ " يريكم" بالنصب، و"من الخير تقرأ" قياسا على من قرأ " يريكم" بالرفع. وأولى من ذلك أن يقال إن حذف "أن" مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع"^(٤).

٣. والأمر الثالث الذي اعتمد عليه الدكتور محمد حسن عبد العزيز هو تعليق الدكتور عبد الصبور شاهين على مذهب الشيخ يقول: "والشيخ يدافع عن تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحده من بين القراء السبعة، وصحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي على أنه مثال يحتذى، وحسبنا أن نسلم لهذه القراءة بالصحة ونتلقاها بالقبول، فأما أن نجعلها نموذجا نقيس عليه وبابا من أبواب التوسع في التعبير العربي، فأمر آخر يحكمه الذوق والاستعمال والإلف، وهو ما لم نجده في أساليب القدماء، وربما كان السبب

خبره خير من مرآه، ودخل الباء على تقدير تحدث به خير، قال المفضل: أول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء".

(١) سورة الروم آية ٢٤، ينظر تفسير الطبري ٣٣/١٢، والكشاف ٤٨٠/٣، والتفسير الكبير ١٠١/٢٥.

(٢) القياس في اللغة العربية ٣٠.

(٣) سورة الزمر آية ٦٤، هذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ ٢٠٣/٢، وتفسير البيضاوي ٧٦/٥.

(٤) القياس في اللغة العربية ٨٣.

في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتعمل ليتمكن فهمه فضلا عن أن يتذوق ويؤلف، ولذلك لم يستعمل في أبواب القول الفصيح على اختلاف العصور^(١).

ويرى العلماء الذين يمنعون القياس على القراءات الشاذة أن القياس عليها قد يؤدي إلى اضطراب قواعد النحو وتعدد الأوجه.

وأما القياس على الشاذ من كلام العرب فإن النحاة قد تناولوه أيضا، يقول الأنباري عن إعراب الكوفيين لـ "أيا": "على أن "أيا" جاءت شاذة في بابها، والشواذ لا تورد نقضا على القواعد المضطربة، ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفا نحو "باب، ودار، وعصا، وقف"، ولا يجوز أن يورد "القول" و "الحوكة" نقضا لشذوذه في بابها^(٢).

وفي مسائل الخلاف النحوي يردُّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين في مسألة تأكيد النكرة تأكيدا معنويا لشذوذ شواهدهم بقوله: " لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"^(٣).

وفي مسألة "سوى" هل تكون اسما أو تلزم الظرفية ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا، واحتج الكوفيون بقول العرب: "أناي سواؤك"^(٤)، ورد عليهم أبو البركات الأنباري بقوله: " وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال: أناي سواؤك، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة"^(٥).

(١) دراسات لغوية ص ٦٧، تأليف د. عبد الصبور شاهين، المطبعة العالمية، ١٩٧٦.

(٢) لمع الأدلة ص ١٠٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢، وينظر ائتلاف النصره ص ٦٢.

(٤) ينظر الإنصاف ٢٩٨ / ١، وهمع الهوامع ١١٩/٢، وفي هذا القول لم تلزم سوى الظرفية، وإنما جاءت اسما معربا.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٨/١.

ويقول في مسألة الضمير في إياك وأخواتها: " وأما ما حكي عن الخليل من قولهم: " إذا بلغ الرجلُ السَّتِينَ فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَابَّ" (١) فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنما قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع أعرابيا يقول: " إذا بلغ الرجلُ السَّتِينَ فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَابَّ"، وهي رواية شاذة لا يعتد بها" (٢).

وفي مسألة ندبة النكرة والأسماء الموصولة أجاز الكوفيون ندبة النكرة والأسماء الموصولة ومنع البصريون ذلك، واحتج الكوفيون بقول العرب: "وَأَمِنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمَزَمَاهُ" (٣) ويقول أبو البركات الأنباري معترضا عليهم: " وأما ما حكوه من قولهم: "وَأَمِنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمَزَمَاهُ" فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه" (٤). وفي المثل المسموع عن العرب: " عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوْسًا" (٥) يقول أبو البركات الأنباري: " .. هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه" (٦).

ولم يقتصر الشذوذ على بعض العبارات المسموعة عن العرب، وإنما ورد الشذوذ في بعض أبيات الشعر، ففي قول أبي محلم السعدي (٧):
فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمَلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ
يقول أبو البركات الأنباري: إنه " من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه" (٨).

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢٧٩/١، وهذا القول شاذ من وجهين: من جهة وقوع إياه محذرا، ومن جهة إضافة " إيا " إلى المظهر، ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٨١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٧/٢.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/٢٢٨، يقول سيبويه: "إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم لأن الندبة على البيان".

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٣/١.

(٥) نسب هذا القول للزباء ينظر مجمع الأمثال ١٧/٢، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٥١/١، والمقتضب ٧٠/٣، وقد جاء خبر عسى فيه اسما، والأصل فيه أن يكون فعلا مضارعا.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٣/١

(٧) البيت من البسيط، ومن شواهد الإنصاف ١٢٩/١، وخزانة الأدب ٢٦٥/٤، والشاهد فيه: " حاملني " حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم، وقيل الرواية "يحملني" ولا شاهد.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٠/١.

ثانيا: القياس على القليل:

كثرة الورود عن العرب تخرج الكلام من حكم الشذوذ، ولكن بعض النحاة لا يشترطون هذه الكثرة في المقيس عليه، إذا لم يسمع ما يناقض القليل، يقول السيوطي: " ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له"^(١).

وقد عقد ابن جني بابا في خصائصه عنوانه" باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه"، يقول ابن جني: " هذا باب ظاهره إلى أن تعرف صورته ظاهر التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس، الأول قولهم في النسب إلى شنوءة "سَنَيْ"، فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى قنوبة "قَنَبِي"، وإلى ركوبة "رَكَبِي"، وإلى حلوبة "حَلَبِي" قياسا على "سَنَيْ" .."^(٢).

فالقليل هنا هو كل ما ورد عن العرب ولم يسمع ما يناقضه، لذلك يقاس عليه، ويرفض القياس على الكثير إذا كان مخالفا.

ومثل ابن جني للكثير الذي لا يقاس عليه بقوله: "وأما ما هو أكثر من باب "سَنَيْ" ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في تقيف: "تَقَفِي" وفي قریش: "قُرَشِي"، وفي سليم: "سَلَمِي"، فهذا وإن كان أكثر من "سَنَيْ"، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد "سَعَدِي"، ولا في كريم "كَرَمِي" .."^(٣).

يقول السيوطي عن اللفظ الفرد المسموع الذي لا نظير له ولكن العرب أطبقت على النطق به: " فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعا كما قيس على قولهم في شنوءة: "سَنَيْ"، مع أنه لم يسمع غيره لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به"^(٤).

(١) الاقتراح ص ٧٣.

(٢) الخصائص ١/١١٥.

(٣) السابق ١/١١٥.

(٤) الاقتراح ص ٤٩.

وأما إذا كان الكلام قليلا في الاستعمال في مقابل كثير الاستعمال فإن النحاة يرجحون كثرة الاستعمال على قلة الاستعمال عند القياس، لأن القياس على النادر والقليل قد يؤدي إلى اضطراب القواعد، يقول سيبويه: "فإنما هذا الأقل نادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"^(١).

ويقول أبو البركات الأنباري ردا على الكوفيين في مسألة تعريف العدد المركب وتمييزه نحو قول العرب: قبضت الخمسة العشر الدرهم: "أما ما حكوه عن العرب، فلا حجة لهم فيه، لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس، أما قلته في الاستعمال فظاهر، لأنه إنما جاء شاذا عن بعض العرب، فلا يعتد به لقلته وشذوذه.." ^(٢).

وفي مسألة عمل حرف الجر محذوفا بغير عوض التي أجازها الكوفيون ومنعها البصريون يرد على الكوفيين بقوله: "وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول: مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالِحٍ"^(٣)، أي إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالِح، قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها"^(٤).

وفي المسألة نفسها يرد على الكوفيين الذين احتجوا بما روي عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله^(٥)، أي بخير، يقول: "وأما ما رووه عن رؤبة من قوله: "خير" فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب؟ أن يقال: زيد على تقدير: إلى زيد، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه"^(٦).

(١) كتاب سيبويه ٨/٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٥/١، ينظر سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، واللباب ٤٩٣/١.

(٣) يقول سيبويه في كتابه ٢٦٢/١: "وزعم يونس أن من العرب من يقول إن لا صالح فطالِح، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالِح، وهذا قبيح ضعيف لأنك تُضمّر بعد إن لا فعلا آخر فيه حذف غير الذي تضمّر بعد إن لا في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالِح".

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٨/١.

(٥) ينظر الخصائص ٢٨٥/١، و سر صناعة الإعراب ١٣٢/١.

(٦) السابق ٥٤٨/٢.

ويقول أبو البركات الأنباري رداً على مذهب الكوفيين في استدلالهم بقول العرب: "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"^(١)، على أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، كما أن "خرب" مجرور على الجوار بـ"ضَبٌّ" إن هذا القول "محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه"^(٢).

ثالثاً: القياس على الضرورة:

إذا كان المقيس عليه من ضرائر الشعر فيجوز القياس عليه، وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟ فقال: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك"^(٣).

وقال السيوطي: "نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة"^(٤)، أي إنه لا يجوز قياس النثر على الضرورة، لأن الضرورة لغة ترخص وتجوز، ومن النحاة الذين يمنعون الاحتجاج بالضرورة أو القياس عليها أبو البركات الأنباري يقول: "وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه"^(٥).

وفي مجيء "إياك" ضميراً منفصلاً بعد العامل فيه كقول حميد الأرقط^(٦):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(١) ينظر كتاب سيبويه ٦٧/١، والمقتضب ٧٣/٤، يقول سيبويه ٤٣٦/١ "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ" فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأصحهم، وهو القياس، لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجزُّه، وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبِّ فجرَّوه لأنه نكرة كالضبِّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأنَّه صار هو والضبُّ بمنزلة اسم واحد".

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٥/٢.

(٣) الخصائص ٣٢٣/١.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٨/٢.

(٦) الرجز من شواهد كتاب سيبويه ٣٦٢/٢، والخصائص ١٩٤/٢، وخرزانه الأدب ٢٨٠/٥، والشاهد: "إياك" حيث وضع الضمير موضع الكاف في "بلغت" ضرورة.

يقول أبو البركات الأنباري: "فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام"^(١)، ويقول في قول ذي الخرق الطهوي^(٢):

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمَنْ جُحِرَهُ ذُو الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّ

"فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا واستعمالا، فكذلك هاهنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها"^(٣).

وفي قول الشاعر^(٤):

مُحَمَّدٌ تَقَدَّرَ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

يقول: "لو صح أن التقدير فيه: لتقد كما زعمتم، فنقول: إنما حذف اللام لضرورة الشعر، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه"^(٥).

تعدد الأصول المقيس عليها:

أجاز النحاة أن تتعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد، قال السيوطي: "اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟ والأصح نعم، ومن أمثلة ذلك "أي" في الاستفهام والشرط، فإنها أعربت حملا على نظيرتها "بعض" وعلى نقيضها "كل"^(٦).

يقول الدكتور تمام حسان: "قد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم، فتعدده مع اتفاق الحكم كقياس "أي" على "بعض"، وهي نظير لها، وعلى "كل" وهي نقيضها، والمعروف في قواعدهم أنه يحمل الشيء على ضده كما

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٠/٢.

(٢) البيت من الطويل، ومن شواهد سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، وشرح ابن يعيش ٢٥/١، وخزانة الأدب ٤٨٢/٥، والشاهد: "اليتقصع" حيث أدخل الشاعر الألف واللام على الفعل.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٢/١.

(٤) البيت من الوافر، ونسب لأبي طالب، وللأعشى ولحسان، ومن شواهد كتاب سيبويه ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، واللامات ص ٩٦، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١، والدرر ٦١/٥، والشاهد: "تقد" حيث أضمير لام الأمر ضرورة، والأصل: لتقد.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٧/٢.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٧٩.

يحمل على نظيره، أما مع تعدد الحكم فذلك ما نراه من اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة، إذ تتعدد آراؤهم واختياراتهم بتعدد الأصول التي يقيسون عليها، والأمر في النهاية أمر اختيار واحد من الأصول، وكلها صالح من الوجهة النظرية^(١).

عدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه:

يرى أبو البركات الأنباري أن المقيس لا يجب أن يكون مساويا للمقيس عليه مساواة تامة، ففي مسألة تقديم خبر "ليس" عليها أجاز البصريون ذلك ومنعه الكوفيون، ومن حجج البصريين منع قياس "ليس" على "ما"، وقد أيد أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين وردَّ على البصريين بقوله: "وقولهم: إن "ليس" يخالف "ما" لأنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها بخلاف "ما"، قلنا: ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه"^(٢).

(١) الأصول ص ١٥٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٤.

الفصل الثالث

متى يقاس؟

الفصل الثالث

متى يقاس؟

أدرك النحاة أهمية القياس في نمو اللغة وراثتها، لذلك أجازوا استعمال مفردات وأساليب جديدة لم تسمع عن العرب معتمدين في ذلك على القياس، فلو منع القياس واقتصر على السماع أو ما ورد في الاستعمال، لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها أو الإفصاح عن مكنوناتها لعدم السماع.

وبعض النحاة يرى جواز القياس على الاشتقاقات المسموعة لأن في ذلك زيادة في حصيلة اللغة، ويجيز أبو الحسن الأخفش البناء على أي مثال، يقول المازني عنه "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب وعلى أي مثال سألته، إذا قلت: ابن لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب"^(١).

وقد أشار ابن جني إلى جواز القياس على كلام العرب والبناء على كلامها يقول: "ومما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال "صَمَحَمَح"^(٢) من الضرب "ضربرب"، ومن القتل "قَتَلَتَل"، ومن الأكل "أَكَلَل"، ومن الشرب "شَرَبَرَب"، ومن الخروج "خَرَجَرَج"، ومن الدخول "دَخَلَل"، وفي مثل "سَفَرَجَل" من جَعَفَر "جَعَفَرَر"، ومن صَقَعَب^(٣) "صَقَعَبَب"، ومن زَبَرَج^(٤) "زَبَرَجَج"، ومن ثُرُتُم^(٥) "ثُرُتُمَم"، ونحو ذلك، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تتطوق بواحد من هذه الحروف"^(٦).

(١) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ١٨٠/١ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣ - ١٩٥٤

(٢) الصَمَحَمَح: الشديد الغليظ، ومن الرجال الشديد المجتمع الألواح، لسان العرب (ص م ح) .

(٣) الصَقَعَبَب: الطويل من الرجال، لسان العرب (ص ق ع ب).

(٤) الزَبَرَجُج: الوشي، والذهب، والزينة، لسان العرب (ز ب ر ج) .

(٥) الثُرُتُم: ما فضل من الطعام والإدام في الإناء، لسان العرب (ث ر ت م) .

(٦) الخصائص ٣٦٠/١ .

ولكن مع وجود هذا النوع من القياس، فإن النحاة جعلوه في نطاق محدود، ووضعوا له قيوداً، واشترطوا له شروطاً، وقد تشدد بعض النحاة في قبول هذا القياس، وألزموا المتكلمين بالوقوف عند حدود المسموع والمنقول عن العرب، وجعل المازني على رأسهم الخليل بن أحمد و تلميذه سيبويه، وقد نسب لهما أن " ما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى" (١).

وقد نُقِلَ عن الخليل بن أحمد قوله: " أنشدني رجلٌ:

تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنَعَا

فقلت، ليس هذا شيئاً، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول (٢):

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنَسَا

ولا يجوز لي؟! (٣)

ويقول ابن جنى معلقاً على مذهب الخليل: " فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم.. " (٤). وتشير بعض كتب النحو إلى أن النحويين أجازوا استعمال أساليب وعبارات لم يسمعوها عن العرب، ومن ذلك قول سيبويه: " وأما قول النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا" (٥).

وذكر سيبويه أن استعمال "أعطاهوني" قياس لم تتكلم به العرب وهو قبيح، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه" (٦).

وقال ابن السراج: " .. إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، نحو: مسبعة ومأسدة ومذأبة، وليس في كل شيء قيل، إلا أن تقيس شيئاً، وتعلم أن العرب لم تتكلم به،

(١) المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني ١/١٨٠.

(٢) الرجز من شواهد الخصائص ١/٣٦٠، ولسان العرب (ق ي س).

(٣) الشعر والشعراء ١/٥.

(٤) الخصائص ١/٣٦١.

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٦٤.

(٦) السابق ٢/٣٦٤.

ولم يجيئوا بمثل لهذا في الرباعي، ولو قلت من بنات الأربعة مثل قولك مأسدة لقلت: مُثَعَلَبَةٌ، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المَفْعَل منه بمنزلة المفعول، وقالوا: أرض مُثَعَلَبَةٌ ومُعَقَّرَبَةٌ^(١).

وقال: "قال الأخفش: ألا ترى أن العرب لا تقول: هذا خامس خمسة عدداً، ولا ثاني اثنين عدداً، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تتون وتدخل الألف واللام، لأن ذلك بناء يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى، قال: ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا، والثانيهما أنا اثنان، وليس بكلام حسن"^(٢). وقال الزجاجي: "يقال أتيته أتية وأتوة، ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يقول: أتوته، إلا أن النحويين لما سمعوا "أتوة" قاسوه، فقالوا: أتوته"^(٣).

وقال ابن جنى: "وأجاز أبو الحسن: ضرب الضرب الشديد زيذاً، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال"^(٤).

وقال: "فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤية، إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها، وأدما على ما لم يأت به من قبلهما"^(٥). وقال ابن هشام: "وأجازوا تصغير أفعل في التعجب، لشبهه بأفعل التفضيل... ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح.. ولكن النحويين مع هذا قاسوه"^(٦). وقال في باب العلم إنه ينقسم إلى مرتجل ومنقول، والمنقول قد يأتي "من جملة إما فعلية، كشاب قرناها، أو اسمية كزيد منطلق، وليس بمسموع ولكنهم قاسوه"^(٧).

(١) الأصول في النحو ١٤٨/٣.

(٢) السابق ٣٣٢/٢.

(٣) مجالس العلماء، لأبي إسحاق الزجاجي ص ١٤٠ تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.

(٤) الخصائص ٣٩٧/١.

(٥) السابق ٣٦٩/١.

(٦) مغني اللبيب ٧٨٨/٢.

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٤/١.

هذه النصوص المختلفة تدل دلالة صريحة على أن النحاة أجازوا استعمال ألفاظ وتعبيرات جديدة في اللغة، وإن لم تسمع عن العرب، ويؤيد ذلك قول ابن جنبي: "وأعلم أن من قوة القياس عندهم، اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب، فهو عندهم من كلام العرب"^(١).

وبعض العلماء يمنعون ذلك، ويرون ضرورة الاقتصار على الكلام المنقول، يقول ابن فارس: "وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن"^(٢).

ويقول ابن مضاء: "والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع، إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك"^(٣).

وأورد السيوطي قول أبي حيان في منع ذلك فقال: "العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب، لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان"^(٤).

وقد رد أبو البركات الأنباري على من رأى أن النحو يثبت عن طريق الاستعمال والنقل لا القياس والعقل فقال: "هذا باطل، لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو عجميا نحو زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبية والجازمة،

(١) الخصائص ١/١١٤.

(٢) الصحابي في فقه اللغة ص ٦٧.

(٣) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي ص ١١٦ تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٣.

فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولاً له^(١).
ويعلل ذلك بأن " السر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل"^(٢).

(١) لمع الأدلة ص ٩٨.

(٢) السابق ص ٩٩.

الفصل الرابع

مجالات تطبيق القياس

الفصل الرابع مجالات تطبيق القياس

يقول أبو البركات الأنباري "القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(١)، والمقصود بغير المنقول الكلام المستحدث الذي يحاكي به كلام العرب، والمنقول الكلام العربي الفصيح.

ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة الاستعمال من الفصحاء صح القياس على قاعدته.

يقول السيوطي: "إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"^(٢).

فكل ما ثبت استعماله عن العرب الفصحاء الذين يصح الاحتجاج بكلامهم يجوز القياس عليه من نثر أو شعر، " وليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذاً في السماع والقياس معاً"^(٣).

وقد أجاز النحاة أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط، يقول ابن جني: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له – صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل"^(٤).

يقول السيوطي معلقاً على كلام ابن جني: "فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات"^(٥).

وابن جني أجاز القياس على ما ثبت بالاستنباط والقياس، لأنه بعد ثبوته أصبح في حكم الأصل الذي يجوز القياس عليه.

(١) الإعراب في جمل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٤٥ تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر ، وينظر

الاقتراح في علم أصول النحو ص ٧٠.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٨٠.

(٣) الأصول ص ١٧٩.

(٤) الخصائص ١/١٨٦.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٨٠.

ويسمى هذا النوع من القياس **قياس الأحكام**، فهو قياس على القواعد لا على النصوص، وذكر الدكتور علي أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع:

١. قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد.

٢. قياس المجهول على المعروف.

٣. قياس المعروف على المشكوك في ثبوته.

٤. قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه^(١).

فقياس المعروف على المعروف: أن يكون كل من المقيس والمقيس عليه معروف وثابت، والهدف من هذا القياس طرد الأحكام النحوية وتأصيلها، لأن الحكم في هذا القياس قد ثبت للمقيس والمقيس عليه، ولذلك شاع هذا النوع من القياس في كتب النحو وكثرت أمثله، ومنها: قياس الأسماء على الأفعال في العمل^(٢)، وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب^(٣)، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع^(٤).

وقياس المجهول على المعروف: يكون فيه المقيس عليه ثابتا ومطردا، والمقيس غير مطرد، بل ينحصر في نطاق لهجة من اللهجات غالبا، فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ويعطى حكمه، ولكنه يكون متأخرا في درجة الحكم، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم والتأخير أو الحذف، ويشيع هذا النوع من القياس في العمل بصورة خاصة.

والنحاة يجعلون بعض الصيغ التي لا يطرد عملها في اللغة الفصحى عاملة في الفصحى لأنه أثر عملها في بعض اللهجات، ويقيسونها على صيغ أخرى مطردة في العمل، ومن أمثلة ذلك قياس "لا" مرة على "ليس"، ومرة على "إن"، لأن "لا" في بعض اللهجات تعمل عمل "ليس"، وفي لهجات أخرى تعمل عمل "إن"^(٥).

(١) أصول التفكير النحوي ص ٩٠.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/١٦٤.

(٣) ينظر الخصائص ١/٣٠٤.

(٤) ينظر شرح قطر الندى ص ١٨٧.

(٥) ينظر مغني اللبيب ١/٢٦٤.

وأما قياس المعروف على المشكوك فيه: فقد يكون غريباً، إذ كيف يصح أن يقيس المعروف على مقيس مشكوك فيه، فالأصل أن يكون المقيس عليه أقوى في الحكم وأصل من المقيس حتى يعد أصلاً له.

وقد عقد أبو البركات الأنباري فصلاً في لمعه جعل عنوانه "في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه" عرض فيه رأي العلماء في هذا النوع من القياس، فذكر أن بعض العلماء أجازوه، ومثاله "أن يستدل على أن "الإ" تنصب المستثنى، فيقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ"يا" في النداء، فإن إعمال "يا" في النداء مختلف فيه: فمنهم من قال: العامل "يا" ، ومنهم من قال: فعل مقدر بعد "يا"، وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه"^(١).

ورفض فريق آخر من النحاة هذا القياس " وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً، والفرع ضد الأصل"^(٢).

ورد أبو البركات الأنباري على هذا الفريق بقوله: "وليس بصحيح: لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك "لات" فرع على "لا" ، و"لا فرع على ليس ، فـ"لا" أصل لـ"لات" وفرع لـ"ليس" ، ولا تناقض في ذلك، وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك"^(٣).

وأما قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه، فإن كلا من المقيس والمقيس عليه في هذا القياس ليس ثابتاً ولا مطرداً، بل يتعارض مع الكثير المطرد، ومن ذلك

(١) لمع الأدلة ص ١٢٤.

(٢) السابق ص ١٢٥.

(٣) السابق ص ١٢٥.

النسب إلى قنوبة، وركوبة، وحلوبة، فإنه يقال فيها "قَنَبِيٌّ"، و"رَكَبِيٌّ"، و"حَلَبِيٌّ"، قياساً على شنوءة، إذ يقال فيها "شَنَنِيٌّ" (١).

ومعنى ذلك أن "فَعُولَةً" في هذه المواضع نسبت على "فَعَلِيٌّ"، وهذا نوع من القياس لا يطرد، فإن حرورة، وصرورة، وقوولة، لا يقال فيها: "حَرَرِيٌّ"، و"صَرَرِيٌّ"، و"قَوَلِيٌّ" (٢)، فكان واجبا ألا يكون النسب إلى "فَعُولَةً" على "فَعَلِيٌّ" أصلاً في القياس، ولكنه عدّ أصلاً وهو غير ثابت عندما وُجدَ الشبه بين "فَعُولَةً" و"فَعِيلَةً" في كلمة واحدة هي "شَنُوءَةٌ"، فالمقيس عليه وهو "شَنُوءَةٌ" هو كل ما سمع عن العرب، ولم يرد ما يناقضه وهو قائم على تصور شبه بينه وبين "حنيفة" أي "فَعِيلَةً"، والمقيس عليه مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه، ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس. وقسم العلماء القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أقسام (٣):

١. حمل فرع على أصل:

مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، لأن المفرد أصل والجمع فرع، فمن ذلك قولهم: "قِيمٌ وِدِيمٌ" في "قيمة وديمة"، و"زوجة، وثورة" في "زوج وثور". ومن حمل الفرع على الأصل أن النحاة "أجروا المعرفة التي هي فرع مجرى النكرة التي هي أصل، حملاً للفرع على الأصل، كما أجروا رأيت الهندات على رأيت الزيدين، حملاً للمؤنث الذي هو فرع على المذكر الذي هو الأصل، وكغير ذلك مما تجري فيه الفروع على الأصول" (٤).

ويقول أبو البركات الأنباري رداً على ما استدل به الكوفيون على أن فعل الأمر معرب مجزوم من أنه تحذف منه الواو والياء والألف كما تحذف من المضارع نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش، فقال: إنما حذفت منه الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح " فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء، حملاً للمعتل على

(١) الخصائص ١/١١٥.

(٢) السابق ١/١١٥.

(٣) ينظر الخصائص ١/١١١، والاقتراح ص ٧٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٤٧٢.

الصحيح لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه فحذفت حملا للفرع على الأصل^(١).

٢. حمل أصل على فرع:

وذلك مثل إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، نحو "قمت قياما" وقاومت قواما"، والمصدر أصل عند البصريين والفعل فرع، وعند الكوفيين الفعل أصل والمصدر فرع.

وقد رد الأنباري على ما احتج به الكوفيون على أصالة الفعل من أن إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لتصحيحه بقوله: "إنما صح لصحته واعتل لا اعتلاله طلبا للتشاكل وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية"^(٢).

ثم قال: "يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذي هو فرع كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو يضربن حملا على ضربن وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين، ولا شك أن الواحد أصل للثنتين، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا"^(٣).

٣. حمل نظير على نظير:

والنظير قد يكون في اللفظ، أو في المعنى، أو في اللفظ والمعنى، وقد فصل السيوطي ذلك، فذكر من أمثلة النظير في اللفظ: زيادة "إن" بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ "ما" النافية، ودخول لام الابتداء على "ما" النافية حملا لها في اللفظ على "ما" الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد "لا" النافية حملا لها في اللفظ على النافية، وحذف فاعل "أفعل به" في التعجب^(٤) لما كان مشبها

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٣/٢.

(٢) السابق ٢٣٩/١.

(٣) السابق ٢٤٠/١.

(٤) سيبويه والجمهور لا يقولون بحذف فاعله، وإنما الضمير المجرور بالباء الزائدة في "أفعل به" هو الفاعل،

ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٨٨/٢.

لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب "حذام" على الكسر تشبيها له بـ"دراك، وتراك"، وبناء حاشا الاسمىة بـ"حاشا" الحرفية، وإدغام الحرف في مقاربه في المخرج. ومن أمثلة النظير في المعنى: جواز "غير قائم الزيدان" حملا على "ما قائم الزيدان" لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ومنه إهمال "أن" المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية.

ومن أمثلة النظير في اللفظ والمعنى معاً: اسم التفضيل وأفعل التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ"أفعل" في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بـ"أفعل" التفضيل في ذلك، يقول الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلا في "ألمح" و"أحسن"^(١) ولكن النحويون قاسوه في ما عداهما^(٢).

والحمل على اللفظ والمعنى هو أقوى أنواع هذا القياس، يقول أبو البركات الأنباري: "الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"^(٣).

٤. حمل ضد على ضد:

ومن أمثلته النصب بـ"لم" حملا على الجزم بـ"لن" فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل^(٤)، نحو قراءة بعضهم: "أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ"^(٥)، وقول كثير عزة^(٦):

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنِينَ بَعْدَكَ مَنْظَرُ

(١) ينظر تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر مادة (م ل ح)، وفي مختار الصحاح لمحمد الرازي، تحقيق د. محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥: ويقال ما أُمِّلِحَ زيدا، ولم يُصغروا من الفعل غيره وغير قولهم ما أُحيسنه".

(٢) الاقتراح ٧٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١١/٢.

(٤) ينظر الاقتراح ٧٨.

(٥) سورة الشرح آية ١، وهذه القراءة في المحتسب ٣٦٦/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٦٩/٢، يقول العكبري: يقرأ بفتح الحاء يريد "نشرحن" ثم حذف التوكيد وأبقى الفتحة دليلا عليها.

(٦) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٣٢٨ ومن شواهد مغني اللبيب ٣١٤/١، وشرح شواهد المغني، ٦٨٧/٢، والشاهد قوله "فلن يحل" : حيث جزم الفعل بـ"لن" وأصله "يَحَلِّي".

ويقول ابن جنى: "ذهب الكسائي في قوله^(١):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا

إلى أنه عدى "رضيت" بـ"على" لما كان ضد سخطت، وسخطت مما يعدى بـ"على"..^(٢).

ويقول ابن جنى معلقا على قول الكسائي: "وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه قال لما كان "رضيت" ضد "سخطت" عدى رضيت بـ"على" حملا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيويه هذه الطريق في المصادر كثيرا فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر"^(٣).

ويقول الأنباري في مسألة فعل الأمر معرب أو مبني ردا على الكوفيين: "وأما قولهم إن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر، لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، قلنا: حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب، فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب فكان معربا، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أن لا يعرب فكان باقيا على أصله في البناء"^(٤).

ويقول السيوطي: "وفي الجزولية^(٥): قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله، مثال الأول: "لم يضرب الرجل" حمل الجزم على الجر، ومثال الثاني: "اضرب الرجل" حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب، ومثال الثالث: "اضرب

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، ومن شواهد الخصائص ٣١١/٢، والأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢٧٧ تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية ١٤٠١-١٩٨١، وخزانة الأدب ١٣٢/١٠، والتصريح ١٤/٢، والشاهد: "رضيت علي"، حيث عدى رضي بـ"على" والأصل أن تعدى بـ"عن".

(٢) الخصائص ٣٨٩/٢.

(٣) السابق ٣١١/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٢/٢.

(٥) هذا عنوان كتاب لأبي موسى الجزولي، ولم أجد هذا النص في كتابه "المقدمة الجزولية في النحو" تحقيق د. شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨.

الرجل" حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون"^(١).

المركبات الإسنادية:

للعلماء رأي في المركبات الإسنادية نحو: "قام زيد، وعمرو منطلق" فيرى بعضهم أنها قياسية وليست سماعية، يقول السيوطي: "وهو ظاهر كلام ابن مالك حيث قال: إن دلالة المتكلم عقلية لا وضعية، واحتج له في كتاب "الفصل على المفصل" بوجهين:

أحدهما: أن من لا يعرف من الكلام العربي إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الآخر، فإنه لا يفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلى معرف بمعنى الإسناد بل يدركه ضرورة.

وثانيهما: إن الدال بالوضع لا بد من إحصائه ومنع الاستئناف فيه، كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها، فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا أن نتكلم بكلام لم نسبق إليه كما لم نستعمل في المفردات إلا ما سبق استعماله، وفي عدم ذلك برهان على أن الكلام ليس دالا بالوضع"^(٢).

فالعرب "إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا، وكذلك باب إن وأخواتها، أما اسمها المخصوص فلا، وكذلك سائر أنواع التركيب، وأحالت المعين على اختيار المتكلم، فإن أراد القائل بوضع المركبات هذا المعنى فصحيح وإلا فممنوع"^(٣).

وعلى ذلك فيجوز القياس على كلام العرب واشتقاقاتهم، وقد كان هذا القياس مجال اختلاف كثير من العلماء، ومن الأمثلة على ذلك اختلافهم في النعت، فالأصل في النعت أن يكون بمشتق، بيد أنه سمع كثيرا النعت بالمصدر" قالوا: هذا رجل

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٩.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٣/١.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي ٦٠/٢ تحقيق الشيخ عبد القادر العاني، مراجعة د. عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣-١٩٩٢، وينظر المزهر ٤٣/١.

عدل، ورضا، وزور، وفطر، وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشق، أي عادل ومرضى وزائر ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا^(١)، ونص الرضي على أن النعت بالمصدر مع كثرته يقتصر فيه على السماع^(٢).

واختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة القول بالقياس، ومما ورد عنه: "جاء النعت بالمصدر كثيرا في مثل: رجل صوم وعدل ورضا، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع، وترى اللجنة - استنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين - أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التي ضبط بها ما سمع وهي كالاتي:

الأول: أن يكون مفردا مذكرا.

الثاني: أن يكون مصدرا ثلاثيا أو بوزنه.

الثالث: ألا يكون ميميا^(٣).

ومن الأمثلة كذلك وقوع المصدر حالا فقد سمع وقوع المصدر حالا نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾^(٤) قال أبو جعفر النحاس: "بغته، نصب على الحال، وهي عند سيبويه مصدر في موضع الحال، كما تقول قتلته صبيرا، وأنشد^(٥):

فَلأَيًّا بَلأَيِّ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرٍ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ

ولا يجيز سيبويه أن يقاس عليه^(٦)، وأجاز المبرد القياس^(٧).

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣١٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٥، وينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/١١٣.

(٣) في أصول اللغة ٢/١٦٠، ١٦٧، ١٧٠.

(٤) سورة الأنعام آية ٣١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى وفي ديوانه ص ٥٣، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤-٢٠٠٣، ومن شواهد كتاب سيبويه ١/٣٧١، واللسان (ر و ي)، والشاهد فيه نصب "لأيا" على المصدر الموضوع موضع الحال، والتقدير: حملنا وليدنا مبطين ملتئمين.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٢، وينظر كتاب سيبويه ١/٣٧٠.

(٧) المقتضب ٤/٣١٢، وينظر المفصل في علم العربية، للزمخشري ص ٩٠ دار الجيل، بيروت، لبنان.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة القياس على ما سمع من الحال مصدرا وقد ورد فيه: " ترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا، إتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى" (١).

وإذا كان القياس وسيلة لزيادة حصيلة اللغة فهل يجوز الإتيان بأحكام وضوابط لم تأت في العربية، أو هل يجب التوقف في استعمال الكلام على معرفة وضعه الخاص ونظمه الوارد بحيث لا يستعمل حتى يثبت من طريق الرواية عن العرب؟ أو يجوز القياس على ما لم يرد له شاهد؟

أجاب الشيخ محمد الخضر حسين على هذه التساؤلات بقوله: " هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية، فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغة، يغلوا بعضهم في التعلق به، ويجري فيه بغير عنان، ولا يجد في نفسه حرجا من أن يفقد الكلام صبغته العربية. ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها. والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقي على اللغة شعارها، ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها، والمدنية على اختلاف أطوارها وتجدد مرافقا. ولا تجد عالما أو علماء بلد اطرذوا في هذه الجادة، ولم يحدوا عنها، فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال، بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم، فيصيبه هذا تارة، ويصيبه مخالفه تارة أخرى" (٢).

(١) في أصول اللغة ٢/١٧٠، ١٦٧، ١٦٦.

(٢) القياس في اللغة العربية ص ٢٢.

الفصل الخامس

تعارض القياس والسماع

الفصل الخامس تعارض القياس والسماع

اتفق العلماء على أن السماع والقياس من الأدلة المعتبرة في النحو، ومن يُطلع على مسائل النحو يجد من المذاهب ما انتصر له أصحابه بدليل سماعي في مقابل الدليل القياسي، ومنها ما انتصر له أصحابه بدليل قياسي في مقابل الدليل السماعي. وقد كان من منهج علماء النحو أن السماع إذا ورد بشيء وجب اتباع المسموع وترك القياس، ونقل عن أبي علي الفارسي: "الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ وتُرك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس"^(١).

وقال ابن جني: "... ألا ترى أن باب طَوَيْتَ وشَوَيْتَ أكثر من باب حَيَّيْتَ وعَيَّيْتَ، وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس..."^(٢). وفي أساس البلاغة للزمخشري: "... وعن بعضهم: القياس يتضاءل عند السماع"^(٣). وقال الأشموني في المصدر: "... والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش..."^(٤).

وقد ترجح القراءة القرآنية على القياس "وكان النحاة القراء ربما قرعوا على خلاف مذهبهم، فيقدمون القراءة لكونها رواية سماعية على ما قوي من قياسهم، فقد ذهب البصريون في قوله تعالى: ﴿وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٥) إلى أن "وي" كلمة دخلت على "كأن"، وذهب الكوفيون إلى أنها "ويك" دخلت على "أن"، وقد قرأ الكسائي وهو كوفي بالوقف على الياء من "وي"، فهذا يدل على أن قراءاتهم لم

(١) المنصف ٢٧٩/١، وخزانة الأدب ٤٢١/٨.

(٢) الخصائص ٤٦/٢.

(٣) أساس البلاغة للزمخشري مادة (ض أ ل)، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩-١٩٧٩.

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٥٨٤/٢ تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث

(٥) سورة القصص آية ٨٢.

يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً، حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو، لم يقرأ إلا بما نقل" (١).

ونقل عن أبي علي الفارسي في تفضيل السماع على القياس وترجيحه عليه قوله: "إن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع" (٤).

ويرى ابن جني أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها يقول: حدثنا أبو علي رحمه الله " قال عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (٢) بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: أردت "سابقُ النهار" قال فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقلته أوزن أي أقوى وأمكن في النفس" (٣).

وقد عالج ابن جني قضية تعارض السماع والقياس في غير موضع من خصائصه، وعقد باباً عنوانه تعارض السماع والقياس يقول فيه: "إذا تعارضتا نطقاً بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (٥) فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تتطرق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في "استقام" استقوم ولا في "استباع" استبيع" (٦).

لقد كان ترجيح السماع على القياس هو الأساس الذي اعتمد عليه ابن جني، ومن ذلك ما ذكره من أن الشيء وإن شذ: "في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلى ص ٤٠٠.

(٤) ينظر المنصف ٢٧٩/١، وخزانة الأدب ٤٢١/٨.

(٢) سورة يس آية ٤٠، وهذه القراءة في البحر المحيط ٣٣٨/٧، يقول أبو حيان: "وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي "سابق" بغير تنوين، النهار بالنصب".

(٣) الخصائص ١٢٥/١.

(٥) سورة المجادلة آية ١٩.

(٦) الخصائص ١١٧/١.

ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أسير استعمالا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة، كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، كما أن "هل" كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل، وأيضا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد^(١) وإن كثرت في النظم والنثر^(٢).

وقال في موضع آخر: "ألا ترى إلى قوة قياس قول بني تميم في "ما" وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه، ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن، وذلك أننا بكلامهم ننتق، فينبغي أن يكون على ما استكثرنا منه يحمل هذا هو قياس مذهبهم، وطريق اقتنائهم^(٣).
ومما أثر عنه أيضا قوله: "وأعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"^(٤).

لقد اعتمد النحاة على هذا الأصل، وبنوا عليه قواعدهم النحوية، فقدموا السماع على القياس، ورجحوا المسائل التي اعتمدت على السماع في مقابل القياس، وخاصة إذا كان السماع مما يعتد به في الفصاحة والبيان كالقرآن الكريم، والثابت من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والفصيح من كلام العرب.

ويلحق بتعارض القياس والسماع تعارض النقل بالنقل، وتعارض القياس بالقياس، يقول أبو البركات الأنباري في ذلك: "اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين، أحدهما الإسناد، والآخر المتن، فأما الترجيح

(١) الحرد: الغيظ والغضب، لسان العرب (ح ر د).

(٢) الخصائص ١/١٢٤.

(٣) السابق ٢/٢٦٠.

(٤) السابق ١/١٢٥.

بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر وأعلم وأحفظ، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـ"كما" إذا كانت بمعنى "كيما" بقول الشاعر^(١):

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه
عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألاً

فيقول له المعترض: الرواة اتفقوا على أن الرواية "كما يوماً تحدّثه" بالرفع، ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر، فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب. وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على إعمال "أن" مع الحذف من غير بدل بقول الشاعر^(٢):

ألا أيُّ هذا الزّاجري أحضّر الوغى
.....

فيقول المعترض: الرواية "أحضر" بالرفع، وهي على وفق القياس، فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس. وبيان أن إعمال "أن" الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس، أنها إنما عملت على التشبيه بـ"أن" المشددة، لأنها تكون مصدرية كما أن "أن" المشددة مصدرية، ألا ترى أنك تقول: عجبت من أن زيدا قائم، فيكون المعنى: عجبت من قيام زيد، وتقول: عجبت من أن يقوم زيد فيكون المعنى عجبت من قيام زيد ، و"أن" المشددة لا تعمل مع الحذف، فـ"أن" الخفيفة أولى ألا تعمل.."^(٣) .

وفي معارضة القياس بالقياس يقول أبو البركات الأنباري: "اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من طريق النقل أو

(١) البيت من البسيط، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨، جمع وشرح حسن نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ومن شواهد الإنصاف ٥٨٨/٢، واللسان (ك ي ا)، و(ك م ي)، وخزانة الأدب ٢٢٤/١٠، والشاهد "كما يوماً تحدّثه" حيث نصب الفعل المضارع بعد "كما" على أن أصل "كما" "كيما"، والرواية عند البصريين "تحدّثه" بالرفع ولا شاهد.

(٢) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد، وهو من الطويل وفي ديوانه ص ٣٢ دار صادر، بيروت عام ١٩٨٠، ومن شواهد كتاب سيبويه ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، وخزانة الأدب ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، وعجز البيت:

..... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(٣) لمع الأدلة ١٣٦.

طريق القياس... وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن يستدل الكوفي على أن "إن" تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع بأنها فرع على الفعل في العمل، فضعفت عن درجته في العمل فعملت في الاسم النصب ولم تقو على أن تعمل في الخبر الرفع، فبقي مرفوعا بما كان يرتفع به قبل دخولها، فيقول له المعارض: هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم.. " (١) .

وعلق الدكتور فاضل السامرائي على كلام الأنباري هذا بقوله: "ولست أدري ماذا يعني بقوله إنه ليس في كلام العرب عامل عمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فإننا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾ (٢) فقد عمل المصدر النصب ولم يرفع، وكنصب المميز كأن نقول: "أقبل أحد عشر رجلا" فإن النحاة يقولون (٣) إن الناصب للتمييز هو المميز، فقد عمل النصب ولم يعمل الرفع" (٣) .

وتورد كتب **الخلاص النحوي** منهج البصريين والكوفيين في بعض المسائل التي اعتمد فيها بعض النحاة على السماع من العرب، واعتمد الفريق الآخر على القياس، وقد "درج علماء النحو على إسقاط المعقول من الأدلة متى ما تعارض مع ما هو أقوى منه من منقول خلا من الاحتمال أو الإجماع، لأن هذين الأخيرين مقطوع بصحتها، والقياس صحته محتملة غير مقطوع بها" (٤) .

ففي مسألة العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، ودليلهم في ذلك

(١) لمع الأدلة ١٣٨ .

(٢) سورة البلد الآيتان ١٤، ١٥ .

(٣) ليس هذا القول على إطلاقه وإنما هذا الحكم خاص بالتمييز المبين للاسم المبهم كما مثل، أما الناصب لمبين النسبة نحو طاب زيد خلفا فهو الفعل أو شبه الفعل في نحو هو طيب أبوه، ينظر التصريح ٣٩٥/١ .

(٤) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، ص ١٥٨، دار عمار، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧-١٤٢٨

(٤) اعتراض النحويين للدليل العقلي، تأليف د.محمد السبيهي ص ٤٣٩ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦-٢٠٠٥ .

السمع، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ
وَالنَّصَارَى﴾^(١)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، ودليلهم القياس وقد رجحت
كتب الخلاف النحوي مذهبهم^(٢).

وفي مسألة تقديم الخبر على المبتدأ أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ،
واحتجوا بالسمع عن العرب، ومن شواهدهم: تميمي أنا^(٣)، وقول الفرزدق^(٤):

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتِنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ومنع ذلك الكوفيون احتجاجا بالقياس، ورجحت كتب الخلاف مذهب البصريين^(٥).

وفي مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان أجاز الكوفيون
التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان، واحتجوا بالسمع، ومن شواهدهم
قول طرفة^(٦):

إِذَا رَجَالٌ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ
فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

ومنع ذلك البصريون استنادا إلى القياس، وكان الترجيح من نصيبهم^(٧).

(١) سورة المائدة آية ٦٩، الشاهد قوله تعالى "والصابئون" حيث عطف هذه الكلمة على "الذين" وجاءت مرفوعة
قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى "من آمن منهم"، على مذهب الكوفيين، يقول العكبري في التبيان في إعراب
القرآن ٤٥١/١: "المشهور في القراءة الرفع وفيها أقوال: أحدها: قول سيبويه وهو أن النية به التأخير بعد خبر
"إن" وتقديره ولا هم يحزنون والصابئون كذلك... والثاني: أنه معطوف على موضع "إن" كقولك: "إن زيدا
وعمرؤ فائمان"... والقول الثالث: أن "الصابئون" معطوف على الفاعل في هادوا... والقول الرابع: أن يكون
خبر الصابئين محذوفا من غير أن ينوي به التأخير... والقول الخامس أن "إن" بمعنى "تعم" فما بعدها في
موضع رفع فـ"الصابئون" كذلك".

(٢) ينظر الإنصاف ١/١٨٥، والتبيين ص ٣٤١.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/١٢٧.

(٤) البيت من الطويل، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ١/٩٩، و ٩/١٣٢، وشرح الرضي على
الكافية ١/٢٥٧، وأوضح المسالك ١/١٨٧، وشرح أبيات المغني ٦/٣٤٤، والخزانة ١/٤٤٤، وقد نسبه البغدادي
للفرزدق، والشاهد قوله: "بنونا بنو أبنائنا"، حيث قدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ وهو "بنو أبنائنا".

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٦، والتبيين ص ٢٤٥، وائتلاف النصره ص ٣٣.

(٦) البيت من البسيط، وفي ديوانه ١٨، ولسان العرب (ب ي ض - ع م ي) واختلفوا في صدره، وهو من
شواهد معاني الفراء ٢/١٢٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦/٩٣، والإنصاف ١/١٤٩، والمقرب، لابن
عصفور ص ٧٨ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، وخزانة الأدب
٢٣٠/٨، والشاهد: "أبيضهم" حيث جاء أفعال التفضيل من البياض مباشرة.

(٧) ينظر الإنصاف ١/١٤٨، والتبيين ٢٩٢.

وفي مسألة تأكيد النكرة توكيدا معنويا ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ودليلهم السماع، ومن شواهدهم قول عبد الله بن مسلم الهذلي^(١):

لَكِنَّه شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ

وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز، ودليلهم القياس وقد رجح مذهبهم في كتب الخلاف^(٢).

وفي مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣).

ومنع ذلك البصريون، ودليلهم القياس وقد رجح مذهبهم في كتب الخلاف^(٤). وفي مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أجازوه الكوفيون سماعا، ومن شواهدهم قول الأخطل^(٥):

طَلَبَ الْأَرَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةَ النَّفُوسِ غُورُ

ومنعه البصريون قياسا ورجحت كتب الخلاف مذهب الكوفيين^(٦).

(١) البيت من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، ومن شواهد خزانة الأدب ١٧٠/٥، والتصريح

١٢٥/٢، والشاهد "حول كله" حيث أكد النكرة التي هي "حول" بكلمة "كله" التي تدل على الإحاطة.

(٢) ينظر الإنصاف ٤٥١/٢، وائتلاف النصرة ٦١.

(٣) سورة النساء آية ١، قال ابن مجاهد: "قرأ حمزة وحده ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ خفضا، وقرأ الباقر.. نصبا" السبعة في القراءات ٢٢٦، وينظر وإعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١، والموضح ٤٠١/١، والنشر ٢٤٧/٢، وقد عطف كلمة "الأرحام" على الضمير المخفوض في "به".

(٤) ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٥) البيت من الكامل، وفي ديوانه ص ١٩٧، تحقيق إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩ وهو من شواهد شرح اللمع، لابن برهان ٤٧٧/٢، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٨/٢، والشاهد قوله: "بشبيب" حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة الشعرية.

(٦) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

وفي مسألة مجيء "كما" بمعنى "كيما" أجاز الكوفيون مجيء "كما" بمعنى "كيما" وينصبون ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع، واحتجوا بكثرة السماع، ومن شواهدهم قول أبي النجم^(١):

قَلْتُ لِشِيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا يُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

وذهب البصريون إلى أن كما لا تأتي بمعنى كيما، ولا يجوز نصب ما بعدها، واحتجوا بالقياس ورجحت كتب الخلاف النحوي مذهبهم^(٢).

وإذا كان الأصل أو الأولى في أصول النحو ترجيح السماع على القياس فإن كفة البصريين غالبا هي الراجحة في كتب الخلاف النحوي، سواء أكان دليلهم السماع أو القياس.

(١) الرجز من شواهد الكتاب ١١٦/٣، والإنصاف ٥٩١/٢، والخزانة ٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠، والشاهد قوله: "كما تغدي" حيث جاءت "كما" بمنزلة "كي" على مذهب الكوفيين، وهي عند البصريين كاف التشبيه الموصولة بـ"ما" ولا يجوز نصب المضارع بعدها.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٥/٢.

الباب الثالث

آراء النحاة

وفيه خمسة فصول:

- الفصل الأول: إجماع النحاة
- الفصل الثاني: إجماع أصحاب المذهب
- الفصل الثالث: آراء فردية
- الفصل الرابع: تعليل النحاة
- الفصل الخامس: الحجج العقلية

الفصل الأول إجماع النحاة

الفصل الأول إجماع النحاة

الإجماع في اللغة: العزم وله معنى آخر وهو: الاتفاق، يقال: " هذا أمر مُجمَعٌ عليه: أي مُتَّفَقٌ عليه"^(١).

والإجماع في الاصطلاح النحوي: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(٢).

ويراد بإجماع النحاة: اتفاق جماعة الكوفيين والبصريين على مسألة من مسائل النحو، ولإجماعهم عبارات مختلفة نحو "كافة" أو "عامة" أو بلا خلاف، أو الجماعة، أو قولاً واحداً، أو جميع النحاة أو ما شابهها مما يرادف الإجماع ويدل على اتفاق النحاة وإجماعهم.

قال الشوكاني: الإجماع المعتبر في فنون العلم، هو إجماع أهل ذلك الفن، العارفين به دون من عداهم ، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية، قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية: قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية: قول جميع النحويين"^(٣).

وهذا النص يبين أنواع الإجماع، فهناك إجماع الفقهاء، وهو اتفاقهم على مسألة من المسائل التي لم يرد فيها نص صريح من الكتاب والسنة، وإجماع الأصوليين، ويراد به اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي، وإجماع النحويين، وهو إجماع أهل المصرين من البصرة والكوفة على مسألة من مسائل النحو.

(١) تاج العروس (ج م ع)، وينظر لسان العرب (ج م ع) .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ٦٦ .

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني ٢٧٤/١ تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار السلام ، الطبعة الأولى.

وأصول النحو محمولة على أصول الفقه، لأن معنى الإجماع في النحو هو نفس معناه في الفقه، بل معناه في النحو منتزع من أصول الفقه كما أشارت إلى ذلك كتب الأصول^(١).

والإجماع ينعقد بالجمهور أو الأكثر، وقد أشار إلى ذلك الغزالي حين قال: "والمذهب انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل... قال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين: والشرط أن يجمع جمهور تلك الطبقة ووجوههم، ولسنا نشترط قول جميعهم، وكيف نشترط ذلك، وربما يكون في أقطار الأرض من المجتهدين من لم نسمع به"^(٢).

وقال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نهجَةٍ، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"^(٣).

ومن أمثلة الإجماع النحوي ما ذكره سيبويه في كلامه على ضمير الفصل حيث قال: "واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٤)، وقد زعم ناس أن "هو" هاهنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك، لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه فـ"هو" هاهنا مستكرهة، لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: "إن كان زيد لهو الظريف" و"إن كنا لنحن الصالحين" فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجر أن يدخل عليه اللام، لأنك لا تدخلها في

(١) ينظر الخصائص ٤٨/١.

(٢) إرشاد الفحول ٢٧٥/١.

(٣) الخصائص ١٨٩/١.

(٤) سورة سبأ آية ٦.

ذا الموضوع على الصفة فتقول: إن كان زيدٌ للظريف عاقلاً، ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام^(١).

ومن نص سيبويه المتقدم يتبين أن هناك نوعاً آخر من الإجماع، وهو إجماع العرب، بمعنى اتفاهم على النطق بشيء من كلامهم.

ومن الأمثلة على إجماع العرب ما ذكره ابن جنى، يقول: "وفصلٌ للعرب ظريف، وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته إذا كانت من "فاعلى" مضمومة ألبته، وذلك نحو قولهم: ضاربني فضرِبته أضربه، وعالمى فعلته أعلمه، وعاقلى - من العقل - فعقلته أعله"^(٢)، وعلة هذا عند ابن جنى " أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي لا تغلب، وتلازم ولا تفارق، وتلك الأفعال بابها فعل يفعل، نحو فقه يفقه إذا أجاد الفقه.."^(٣).

وأشار السيوطى إلى هذا النوع من الإجماع، وجعله قسماً من أقسامه، فقال: "وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صورته أن يتكلم العربى بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك .. استدل على جواز توسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه بقول الفرزدق^(٤):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمى، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب: بأن الفرزدق كان له أصداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعى على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"^(٥).

(١) كتاب سيبويه ٣٩٠/٢، وينظر الإنصاف ٧٠٦/٢، فقد ذكر الخلاف بين النحاة فى هذه المسألة.

(٢) الخصائص ٢٢٣/٢.

(٣) السابق ٢٢٥/٢.

(٤) البيت من البسيط، وفى ديوانه ١٣٣، ومن شواهد كتاب سيبويه ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وخزانة الأدب

١٣٣/٤، والتصريح ١٩٨/١. والشاهد: "ما مثلهم بشر" حيث عملت "ما" الحجازية مع تقدم خبرها "مثلهم" على اسمها "بشر".

(٥) الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٦٧.

وأشار السيوطي في كلامه إلى "الإجماع السكوتي"، وذلك بأن يتكلم العربي بشيء أمام العرب، ويبلغهم ويسكتون عليه، ومثل له العكبري بقوله: " جاء في الشعر: لولاي ولولاك، فقال معظم البصريين الياء والكاف في موضع جرّ، وقال الأخفش والكوفيون في موضع رفع، قال أبو البقاء: وعندي أنه يمكن أمران: أحدهما: ألا يكون للضمير موضع لتعذر العامل ..، وممكن أن يقال: موضعه نصب، لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ... ومثل ذلك في لولاي، وهو أن يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر المنصوب، فإن قيل: فإن الحكم بأنه لا موضع له، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

والثاني: أن من أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة، وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي، فإن له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم، وأثبت فيها حكماً آخر^(١).

ومن أمثلة إجماع نحاة البلدين، ما ذكره الزجاجي من "اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات، ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم، مع كثرة علماء الفريقين، وفحصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل.."^(٢).

ومن الأمثلة على إجماع الفريقين كذلك ما ذكره: " أبو إسحاق في قوله جل ثناؤه: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٣) إلى أن التقدير: يدعو من لضره أقرب

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٦٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ص ١١٩ تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٦-١٩٨٦.

(٣) سورة الحج آية ١٣. وتام الآية: "ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ".

من نفعه، قال فقدمت اللام عن موضعها، وحكي هذا القول عن البصريين والكوفيين جميعاً^(١).

وعلق ابن جنى على قول أبي إسحاق بقوله: "وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه، في ما حكاه أبو إسحاق، غير جائز ولا مرضي، وقد أنكروه أبو علي، وذهب في فسادته إلى أن اللام على هذا التقدير من صلة "من"، ومحال أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول، فإن قلت: فما تقول في هذه اللام، وكيف موقع الكلام، فالجواب، أن فيه أربعة أوجه غير ما حكاه أبو إسحاق..."^(٢).

وقد يرد أيضا نوع آخر للإجماع المتعلق باللغة والنحو، وهو إجماع الرواة، وذلك حين يتفق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد، وقد ذكر الأنباري هذا النوع من الإجماع في رده على الكوفيين حين ذهبوا إلى أن "كما" تكون بمعنى "كيما" وتتصب المضارع بعدها، فقرر أن لا حجة في البيت الذي استدلوا به، لأنه لم يروه أحد" بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوبا، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية"^(٣).

والأمثلة السابقة تدل على إجماع نحاة البلدين على مسألة من مسائل النحو، لأنه صرح فيها بذكر نحاة البصرة والكوفة، وإذا أطلق مصطلح الإجماع دون تقييد، فإنه يقصد به في الغالب نحاة البصرة والكوفة، وأما إذا قيد الإجماع بفريق من الفريقين: البصرة والكوفة، كأن يقول النحوي أجمع البصريون، أو أجمع الكوفيون فإن هذا الإجماع يخص فريقا دون آخر.

(١) سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

(٢) السابق ٤٠١/١، والوجه الأول: أن تجعل يدعو تكرارا لـ"يدعو" الأولى وترك إعمالها لأنها قد أعملت متقدمة فاستغني فيها عن إعادة العمل، والثاني: أن تكون هناك هاء محذوفة منصوبة بـ"يدعو" وتكون الجملة في موضع نصب على الحال، الثالث: أن تجعل "ذلك" بمنزلة "الذي" وتجعل جملة "هو الضلال البعيد" صلة له، وتتصب ذلك الذي بمعنى الذي بـ"يدعو" فيصير التقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد، ثم يقدم المفعول الذي هو الذي فيصير التقدير الذي هو الضلال البعيد يدعو كما تقول زيذا يضرب، الرابع: أن يكون "يدعو" بمنزلة "يقول" أي: يقول لمن ضره أقرب من نفعه إله أو رب، فتكون "من" مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف مقدر.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٢/٢.

ومعنى هذا أن هناك إجماعاً عاماً، وهو ما كان عاماً لجميع النحاة على اختلاف مذاهبهم، وهناك إجماع خاص يختص بمذهب من المذاهب، كالمذهب البصري أو الكوفي أو البغدادي أو غيره من المذاهب المتعاقبة.

والإجماع العام في غالبه ينعقد باتفاق البصريين والكوفيين، لأن نشأة النحو وأصوله كانت قائمة على يديهما، وإن كان المذهب البصري أسبق في الظهور.

ويرى الدكتور حسين رفعت أن الإجماع نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة، يقول: "إن الإجماع... نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة، ووضعها لأصولها ومنهجها، فالمعنى اللغوي له وهو الاتفاق، يقتضي وجود فريقين يتفقان، والمعنى الاصطلاحي، يقتضي وجود مدرستين توافق المتأخرة السابقة، فنحن في الفترة قبل ظهور مدرسة الكوفة، لا نستطيع أن نقول: إن هذه المسألة فيها إجماع بالمعنى الاصطلاحي، في حين أننا نقول ذلك باطمئنان بعد ظهور مدرسة الكوفة"^(١).

فإذا اتفق نحاة البلدين على مسألة نحوية، ولم يكن فيها خلاف بينهما فينبغي جعلها أصلاً من الأصول المعتمد عليها، ولا يصح أن تخالف، لأنها صدرت عن جميع النحاة، وبذلك يكون الإجماع مقدماً على بعض الأصول الأخرى في النحو.

الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين:

إن لنحاة البلدين من البصريين والكوفيين أصولاً مشتركة يتفق عليها كلا الفريقين، وقد استخرج بعضاً من هذه الأصول المشتركة الدكتور عبد الرحمن السيد، ومن هذه الأصول:

١. لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.
٢. الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً^(٢).
٣. الفروع تتحط دائماً عن درجة الأصول.

(١) الإجماع في الدراسات النحوية، تأليف د.حسين رفعت حسين ص ٢٥، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥.

(٢) غالباً، فلا النافية غير مختصة وتعمل في الاسم دون الفعل، قال الله تعالى: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ سورة النساء آية ١٤٨، فـ"لا" هنا دخلت على الفعل ولم تعمل، ويقال: لا رجل في الدار، ولا رجل قائماً، فعملت تارة عمل "إن" وأخرى عمل "ليس".

٤. الأضعف لا يعمل على الأقوى.

٥. اجتماع عاملين على معمول واحد محال^(١).

وذكر الدكتور حسين رفعت أنه إن كانت هناك نقاط اختلاف بين الفريقين في الأصول والمنهج، فإن هناك نقاط اتفاق في الأصول والمنهج، ومثل لهذه الأصول بأن الفريقين يشتركان في القياس.

قال: "وعلى سبيل التمثيل: فإذا قال السيوطي: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"^(٢)، وقال الشيخ محمد الطنطاوي: "أما الكوفيون فعلى عكسهم، فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم"^(٣) فهما متفقان على إثبات أن للفريقين قياساً، وإن صح النحاة قياس البصريين إلا أن الكوفيين لهم أيضاً قياس، هذا القاسم المشترك بينهما في أصل القياس..نشأ عنه اتفاق وإجماع في المسائل.."^(٤).

(١) مدرسة البصرة ص ١٧٧، وما بعدها، وينظر أصول النحو العربي، د. محمود نحلة ص ٩١ دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.

(٢) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٢٨.

(٣) ينظر نشأة النحو ص ١٤٢.

(٤) الإجماع في الدراسات النحوية ص ٢٥.

الفصل الثاني

إجماع أصحاب المذهب

الفصل الثاني إجماع أصحاب المذهب

ويقصد به إجماع أصحاب المذهب الواحد، كاتفاق جميع البصريين، أو جميع الكوفيين، وذلك كأن يقول النحوي: أجمع البصريون ... ، أو أن يقول أجمع الكوفيون...

ومن الأمثلة على ذلك قول ابن جني: "وكلتا اسم مفرد، يفيد معنى التثنية، بإجماع من البصريين"^(١).

يقول الدكتور حسين رفعت: "أما عن مصطلحات " البصريين، والكوفيين، وأصحابنا، فالبصريون "نحاة البصرة" والكوفيون "نحاة الكوفة" ، فإذا أطلق المصطلحان فالمقصود نحاة المدرسة كلهم، إلا إذا قيد بقيد مما سبق، نحو: أكثر الكوفيين، أو جمهور البصريين وهكذا، ومصطلح أصحابنا إذا أطلق، فالمقصود به المدرسة التي منها النحوي الذي ساقه، فإذا قال المبرد: أصحابنا يقولون كذا، فالمقصود هنا البصريون، وإذا قال ثعلب: أصحابنا يرفضون كذا، فالمقصود الكوفيون، وقد يقيد مصطلح أصحابنا بقيد، كأن يقول: أكثر أصحابنا"^(٢).

فإذا قال النحوي: "أجمع أصحابنا" فالمقصود بكلمة "أصحابنا" المذهب النحوي الذي ينتمي له هذا النحوي، فإذا كان بصريا فأصحابه هم البصريون، وإذا كان كوفيا فأصحابه هم الكوفيون.

وقد يعين النحوي مذهبه فيقول: قال أصحابنا البصريون، أو أجمع أصحابنا الكوفيون، ومن ذلك قول ابن السراج: "قالت العرب: حَاحَيْتُ وَهَاهَيْتُ وَعَاعَيْتُ"^(٣)، وأجمع أصحابنا على أن الألف بدل من ياء"^(٤).

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٥٢.

(٢) الإجماع في الدراسات النحوية ص ١٦.

(٣) يقال في " زجر الإبل وغيرها: حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ وَهَاهَيْتُ إذا صحت بها: حاء وعاء وهاء" ينظر سر صناعة الإعراب ١/٢٣٤.

(٤) الأصول في النحو ٣/٣١٦.

وقال في موضع آخر: "وقال جميع أصحابنا: إذا بنيت من "ضَرَبَ" نحو "دَحْرَجَ" قلت: ضَرَبَ" (١).

وقال ابن جني: "وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه" (٢).

وقال: "ليس "ثَرَّة" عند النحويين من لفظ "ثَرْتارة" وإن كانت من معناها، هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا" (٣)، وقال عن الألف في كلا: "هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا" (٤).

وقد وردت كلمة الإجماع في كتب النحاة المتقدمين، واستعمل سيبويه هذه الكلمة في كتابه، فذكر ما أجمع عليه النحاة قبله، وما أجمع العرب على روايته، قال: "... ويدخل عليهم: "إن كان زيد لهو الظريف" و"إن كنا لنحن الصالحين" فالعرب تتصب هذا، والنحويون أجمعون" (٥).

وقال في موضع آخر من كتابه: "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رَدَدْتُ ووَدِدْتُ ... واطْمَأَنَّتْ، فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام" (٦).

وكان الفراء كثيرا ما يقول: "وكان النحويون يقولون كذا" (٧)، وهو يدل على إجماعهم، وربما قصد بقوله هذا إجماع نحاة الكوفة دون غيرهم (٨).

(١) السابق ٣/٣٥٣.

(٢) الخصائص ٢/٣٨٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٨١.

(٤) علل التنبيه، لابن جني ص ٥٤ تحقيق د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ١٤١٣.

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٩٠.

(٦) السابق ٣/٥٣٠.

(٧) معاني القرآن ١/١٠٧.

(٨) دراسة في النحو الكوفي ص ١٩٥.

وأما كلمة الإجماع كمصطلح نحوي فقد ظهرت على ألسنة نحاة البلدين من خلال المناظرات والمجالس التي كانت بينهم، وذلك نحو قول المبرد في مناظرة له مع ثعلب: "قلت لا ينسخ القرآن إلا مثله، ولا الإجماع إلا مثله"^(١).

واستعمل هذا المصطلح ابن جني في كتابه الخصائص كثيرا، وعقد فيه بابا سماه "القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"^(٢).

والمتتبع لكتب النحو وخاصة كتب الخلاف النحوي يجد كثرة دوران هذا المصطلح في معالجة المسائل النحوية، مما يدل على اهتمام النحاة بهذا الأصل، واعتباره دليلا من أدلة الاحتجاج.

من المسائل التي أجمع عليها نحاة البصرة:

في مسألة عامل النصب في المفعول يقول أبو البركات الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"^(٣).

وفي مسألة وقوع "من" لابتداء الغاية في الزمان يقول أبو البركات الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان، لأن "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان"^(٤).

وقال في مسألة عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما

(١) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٢٠.

(٢) الخصائص ١/١٨٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٠.

(٤) السابق ١/٣٧١، وينظر ائتلاف النصرة ص ١٤٢.

تعمل مع الحذف في بعض المواضع، إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل" (١).

وقال في مسألة العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر: ".. أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر، لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن "إن" لا تعمل في الخبر لضعفها" (٢).

وقال في مسألة الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا: "أجمعنا أن الأصل يا الله، إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا يا ووجدنا الميم حرفين ويا حرفين ويستفاد من قولك: اللهم ما يستفاد من قولك: يا الله دلنا ذلك على أن الميم عوض من "يا" لأن العوض ما قام مقام المعوض" (٣).

وأبو البركات الأنباري يعتد كثيرا بالإجماع من الناحية التطبيقية، وهو يستخدم هذه الكلمة كثيرا في مسائل الخلاف، ويرى الإجماع أصلا يعتد به فلا تجوز مخالفته أو الخروج عليه، ومما يشير إلى ذلك قوله في الرد على الكوفيين: "فلما أدي قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا" (٤).

ويقول في موضع آخر: "وأما قراءة من قرأ من القراء: ﴿وَكذلكَ زَيْنَ لِكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (٥) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها، لأنكم لا تقولون بموجبها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار... والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٦.

(٢) السابق ١/١٨٦، وينظر ائتلاف النصره ص ١٦٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٣، وينظر ائتلاف النصره ص ٤٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٣.

(٥) سورة الأنعام آية ١٣٧، وهذه قراءة ابن عامر، ينظر الكشف ٢/٥٣٠، وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٩٣، والبحر المحيط ٤/٢٢٩، واستدل بها الكوفيون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة.

"شركائهم" مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو، فدل على صحة ما ذهبنا إليه"^(١).

من المسائل التي أجمع عليها نحاة الكوفة:

قال أبو البركات الأنباري في مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: **أجمعنا** على أن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبُّ لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأبِّ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أبو، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو، فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجبر"^(٢).

وقال في مسألة رافع الخبر بعد "إن" المؤكدة: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: **أجمعنا** على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل"^(٣).

وقال في مسألة إضافة العدد المركب إلى مثله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: **أجمعنا** على أنه لا يمكن أن يبني من لفظ ثلاثة عشر فاعل، وإنما يمكن أن يبني من لفظ أحدهما، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة، ولا يمكن أن يبني من لفظ العدد الثاني وهو العشر، فذكر العشر مع ثالث لا وجه له"^(٤).

وقال الزبيدي في المسألة نفسها: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، لإجماعهم على أنه لا يجوز أن يبني من ثلاثة عشر فاعل"^(٥).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٣٥ - ٤٣٦

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩.

(٣) السابق ١/١٧٦.

(٤) السابق ١/٣٢٢.

(٥) اقتتلاف النصره ص ٤٥.

وذكر الزبيدي أن مما أجمع عليه الكوفيون أن ألفاظ الإغراء " عليك، وعندك ،
ودونك" يجوز تقديم معمولاتها عليها، لإجماعهم أنها قامت مقام الفعل، والفعل يجوز
تقديم معموله عليه"^(١).

(١) ائتلاف النصره ص ٣٥، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٩/١ يقول: " قال الكوفيون إن هذه الألفاظ
قامت مقام الفعل، فإذا قلت: عليك زيدا أي ألزم زيدا، وإذا قلت: عندك عمرا، أي تناول عمرا، وإذا قلت: دونك
بكرا، أي خذ بكرا. ولو قلت: زيدا ألزم، وعمرا تناول، وبكرا خذ، فقدمت المفعول لكان جائزا فكذا مع ما قام
مقامه.

الفصل الثالث

آراء فردية

الفصل الثالث

آراء فردية

يقصد بالآراء الفردية، الآراء النحوية التي انفرد بها نحوي من النحاة، مخالفا مذهب الجماعة التي ينتمي إليها، أو مخالفا جمهور النحاة، وذلك عندما ينفرد النحوي بمذهب يختص به وحده.

وقد أشار ابن جنبي في خصائصه على تفرد النحاة بآراء خاصة بهم، وذلك عندما عرض إجماع النحاة في قول العرب: " هذا جُرُّ ضَبِّ خَرَبٍ " (١) على أنه شاذ لا يقاس عليه وخالفهم الرأي فقال: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: " هذا جُرُّ ضَبِّ خَرَبٍ " فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر، ساغ وسلس وشاع وقبل، وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُرُّ ضَبِّ خَرَبٍ جَرُّهُ، فيجرى "خرب" على "ضب" وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري "قائما" وصفا على "رجل" وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن ذكره" (٢).

فـ"خرب" عنده وصف لـ"ضب"، وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول: مررت برجل قائم أبوه في النعت السببي، فلما كان الأصل كذلك حذف "الحجر" المضاف إلى الهاء، ثم أقيمت الهاء مقامه فارتفعت، ثم استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب" فجرى وصفا على "ضب" على تقدير حذف المضاف، وهذا كثير شائع، فحمل هذا القول عليه أولى من حمله على الغلط الذي أطبق عليه النحويون.

(١) ينظر ص ١٤٧ حاشية رقم (١).

(٢) الخصائص ١/١٩١.

وقال في موضع آخر، متفرداً برأى خاص، ومخالفاً أصحابه في بيت الأغلب العجلي^(١):

جارية من قيسِ ابنِ ثعلبة كأنها حليّةُ سيفٍ مُذهبةُ

"واعلم أن الشاعر ربما اضطر، فأثبت التتوين في هذه المواضع التي ذكرناها، لأن ذلك هو الأصل... إلى هذا رأيت جميع أصحابنا يذهبون، والذي أرى أنا، أنه لم يرد في هذين البيتين^(٢) وما جرى مجراهما أن يجري ابنا وصفا على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التتوين، فقال: من قيس بن ثعلبة وزيد بن مهلهل، ولكن الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا منه، وإذا كان بدلا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد، وجب أن يُنوى انفصال "ابن" مما قبله، وإذا قدر ذلك فيه، فقد قام بنفسه، ووجب أن يبتدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك تقول: "كلمت زيدا ابن بكر" كأنك تقول: "كلمت ابن بكر"^(٣).

ومما انفرد به الفراء ما أشار إليه الزجاجي من قوله في علة فتح "الآن": "وللفراء^(٤) فيه قول انفرد به، قال يجوز أن يكون محلى، تُرك على فتحه..^(٥)

ومما انفرد به المبرد مخالفا للجماعة، عدم عد الهاء من حروف الزيادة، قال ابن جني في ذلك: "أما أبو العباس فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة^(٦)، ويذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف، في نحو: اخشاه، وارمه، وهنه، ولكنه، وتأتي بعد تمام الكلمة، وهذا مخالفة منه للجماعة"^(٧).

(١) الرجز في ديوانه ١٤٨، ومن شواهد الكتاب ٥٠٦/٣، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦/٢، وخزانة الأدب ٢٣٦/٢، والشاهد: تتوين "قيس" ضرورة.

(٢) البيت الثاني هو قول الحطيئة من الطويل:

إلا يكن مالٌ يُنَّابُ فإنَّهُ سيأتي ثنائي زيدا ابنَ مُهْلَهْلِ

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٦٨/٢.

(٥) اللامات ص ٥٦.

(٦) أفصح المبرد في كتابه المقتضب عن رأيه في زيادة الهاء، فحكم عليها بالزيادة، ومثل لذلك بقولهم "أمهات" فهي عنده زائدة لأنها من حروف الزوائد ينظر المقتضب ١٦٩/٣، وينظر المغني في تصريف الأفعال ص ٨٧، د. عبد الخالق عزيمة، دار الحديث.

(٧) سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢.

وقد وضع السيوطي في الأشباه والنظائر باباً سماه "التبر الذائب في الأفراد والغرائب" وهو بمثابة تلخيص لخرق النحاة في أبواب النحو المختلفة.

ومما جاء فيه قوله في باب الابتداء: "قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح: لا أعلم خلافاً بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثث والمصدر، إلا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال: هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر^(١).

ومن الأمثلة التي ذكرها السيوطي في باب الأفراد والغرائب قوله في باب التصغير: قال ابن مكتوم في "تذكرته": نقلت من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي النحوي المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللتيا بالضم^(٢).

وذكر السيوطي في باب النسب قول أبي حيان: "لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو: نمر ودئل وإيل عند النسب، إلا ما ذكره طاهر القزويني في "مقدمة" له من أن ذلك على جهة الجواز وأنه يجوز فيه الوجهان"^(٣).

والآراء التي انفرد بها النحاة كثيرة، وهي تبين تنوع الآراء واختلافها بين النحاة، كما أنها تدل على أن علم النحو تنتوع فيه الآراء باختلاف نظر النحاة وتأملهم، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله: "أن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة، ولا قديم ملة، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة، لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع، لا إلى التبعية والشرع"^(٤).

(١) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ٧٧/٣ تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩، ومذهب جمهور النحاة أنه لا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يجوز أن يقال: زيد اليوم، ولا الليلة الهلال إلا بتأويل، وذلك جائز عند ابن الطراوة.

(٢) الأشباه والنظائر ٨٧/٣.

(٣) السابق ٨٧/٣.

(٤) الخصائص ٣٢٦/٢.

وفي مسائل الخلاف النحوي ترجح الأصول المجمع عليها، ويؤخذ بالآراء التي اتفق وأجمع عليها نحاة البلدين، لأن إجماع النحاة في مسألة من مسائل النحو حجة، وشرط ابن جني لذلك شرطا، وهو إذا أعطاك خصمك يده، أما إن خالفك فلا يكون الإجماع حجة عليه ثم قال: "إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازا على كلال" (١).

وقال الرماني في الرد على من زعم أن همزة "أفكَل" (٢) أصلية: "فإن التزم هذا خالف جميع النحويين، وكفى بذلك عيبا لمخالفته جميع أهل الصناعة .. ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وادعى أن عقله فوق جميع العقول، وكفى بذلك عيبا وخزيا" (٣).

وعلى ذلك فإن "إتقال كاهل القواعد النحوية بكل هذه الاستثناءات والأقوال الفردية، وبهذه الجزئيات القليلة أو النادرة، كل هذا مما يزيد أعباءها ويبعد بها عن القصد، هذا إلى أن أغلب هذه الأقوال إنما هي جزئيات بعضها مقرون بالشك في صحة نسبه، أو في طريقة ضبطه، فكان الأجدى ألا تتخذ أساسا لاستنباط قياس أو لزعة أركان القاعدة العامة التي يقصدها الدارسون لتحقيق الغاية من النحو، وهي احتذاء الصواب، وصيانة اللسان عن الخطأ" (٤).

وفي **الخلاف النحوي** توجيه إلى الأخذ بقول الجماعة وترك الآراء المنفردة، يقول أبو البركات الأنباري: "وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التنثية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع" (٥)، وقال في موضع آخر: "فلما لم يجز ذلك بالإجماع، دل على فساده" (٦).

(١) الخصائص ١/١٨٩.

(٢) الأفكل: الرعدة . لسان العرب (ف ك ل).

(٣) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ١/٢٧٧ تأليف د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤.

(٤) المعنى والإعراب ١/٢٣٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣.

(٦) السابق ٢/٥٧٦.

فموافقة الجماعة تؤدي إلى ضبط القواعد النحوية والتقليل من الجزئيات والتفريعات الكثيرة، التي لا يحتاج إليها علم النحو، وهذا لا يعني عدم الاجتهاد والتجديد، فبعض الآراء الفردية قد تكون أصوب وأقوم من الآراء التي أجمع عليها الجميع.

وقد علق د. فاضل السامرائي على قول أبي البركات الأنباري في رده على الكوفيين: " فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا"^(١). يقول: " لماذا يكون الكلام فاسدا إذا أدى إلى خلاف الإجماع؟ ألا ترى أن كثيرا من المسلمات المجمع عليها قد تنقض ويقف الإجماع الذي انعقد صاغرا أمام الحقيقة الجديدة؟ وهذا نظير من ينقض القول بكروية الأرض – ولا شك أن أول شخص قال به إنما خالف إجماع أهل الدنيا – بقوله: " لما كان قولك مخالفا لإجماع أهل الأرض وجب أن يكون باطلا" وليس بمثل هذا ترد الآراء وتترجح"^(٢).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٣/٢.

(٢) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ص ٨٤.

الفصل الرابع

تعليق النحاة

الفصل الرابع تعلييل النحاة

التعلييل لغة: التشاغل والتلهي، يقال: تَعَلَّلَ بالأمر واعتَلَّ: تشاغل^(١). وله معنى آخر، وهو السبب، ومنه المُعَلَّل: وهو "دافع جاببي الخراج بالعلل، .. وهذا علّة لهذا: أي سبب"^(٢).

والتعلييل في النحو: "تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية"^(٣).

والتعلييل في مراحلها المبكرة كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية، وله عند النحاة صور مختلفة، يجمع بينها معنى السببية، فلا يوجد حكم نحوي ولا قاعدة من القواعد، إلا ولها تعلييل نحوي، ومن ذلك قول النحاة: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب.. ثم تجد النحاة يعللون الرفع والنصب وغيرهما من مسائل وأحكام النحو، فيقولون لماذا ارتفع الفاعل وانتصب المفعول وهكذا. وأخذ النحاة يلتمسون تعلييلا لجميع الظواهر اللغوية، وكانت الدراسات المنطقية والفلسفية قد ظهرت في محيط الثقافة الإسلامية، وأقبل عليها العلماء بشغف كبير، وتأثروا بها تأثرا كبيرا، مما شجع على المضي في طريق التعلييل^(٤).

وبين ابن جني صورة العلة النحوية، ووازن بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين، فقال: "اعلم أن علل النحويين .. أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام

(١) لسان العرب (ع ل ل).

(٢) السابق (ع ل ل).

(٣) أسلوب التعلييل في اللغة العربية ص ٢٠، تأليف أحمد خضير عباس دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧، وأصول النحو العربي ص ١٠٨.

(٤) الخلاف بين النحويين ص ١٨٧.

ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا، ... وليس كذلك علل النحويين^(١).

فذكر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، لأن الأحكام النحوية في غالبها مما تدرك علتها وتظهر حكمتها، لأنهم يحيلون على الحس، بخلاف العلل الفقهية، فإن كثيرا منها لا يظهر وجه الحكمة فيه، كالأحكام التعبدية، مثل ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله.

لقد بدأ التعليل النحوي منذ وقت مبكر، ففي البصرة كان عبد الله بن أبي إسحاق مهتما بالتعليل، فهو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل^(٢).
وأما الخليل بن أحمد فقد كان ممن أكثر من ذكر العلل، وقد "بلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليه"^(٣).

وذكر الزجاجي حكاية الخليل في تعليلاته النحوية فقال: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعنل بها في النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، ولم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا

(١) الخصائص ٤٨/١.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

(٣) نزهة الألباء ص ٤٥.

الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإذا سنج لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"^(١).

فالخليل يبين أن العرب تنطق على سجيته وطباعها، ثم يأتي النحويون ويحاولون تعليل ما يرد من لغة العرب.

وكان سيبويه يعرض في كتابه كثيرا من تعليلاته وتعليلات النحاة قبله، ويبين أن لكل شيء تعليلا ووجها في كلام العرب، يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"^(٢).

ومن العلل التي ذكرها سيبويه في كتابه من كلام العرب قوله: "واعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الهاء [نحو"له"] ولا الياء [نحو"به"] في الوقف، ولكنهما محذوفتان، [فتقول: له، وبه] لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل على حال نحو "ياء" غلامي وضربني إلا أن يحذف شيء ليس من أصل كلامهم كالتقاء الساكنين ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يحذف في الوصل ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم فلم يكن فيه في الوقف إلا الحذف حيث كان في الوصل أضعف"^(٣).

والأمثلة في كتاب سيبويه كثيرة، فقد التمس هو بعض العلل، وذكر عللا أخرى ذكرها النحاة قبله، حتى امتلأ كتابه بالكثير من التعليلات، وهذا يدل على أن التعليل بصري النشأة، بدأ عند قدامى نحاة البصرة، كأبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، ويونس بن حبيب.

ثم أخذ التعليل يأخذ طريقه إلى نحاة الكوفة شيئا فشيئا، فنحاة الكوفة الأوائل مثل الكسائي وغيره لم يكتروا من التعليل، وقد "سئل الكسائي في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيهم يقوم؛ لم لا يقال: لأضربن أيهم؟ فقال: أي هكذا خلقت"^(٤).

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥.

(٢) كتاب سيبويه ٣٢/١.

(٣) السابق ١٩١/٤.

(٤) الخصائص ٢٩٢/٣، وفي التصريح بمضمون التوضيح ١٣٥/١ يقول: "وسأل الكسائي في حلقة يونس، لم لا يجوز: أعجبنى أيهم قام، فمنع من ذلك. فقيل له: لمه؟ فلم يلح له وجه المنع فقال: "أي كذا خلقت" أي كذا وضعت، قال ابن السراج موجهها قول الكسائي بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت:

وظهر التعليل بصورة أوضح عند النحاة بعد الكسائي، فقد كان الفراء يلتمس العلل لما ورد من كلام العرب، وكانت "تعليلاته جميعها تفسيرات وتوجيهات لما سمع أو روي"^(١).

يقول الدكتور شوقي ضيف: "وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي وثعلب بدون علل، حتى جاء ابن كيسان وخالفوه، فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج، وغمسوا فيهما النحو الكوفي"^(٢).

واهتمام الكوفيين بالتعليل لم يبلغ درجة اهتمام البصريين به، وأكثر عللهم يمكن عدها من باب العلل التعليمية أو العلل الأولى، البعيدة عن أساليب الفلسفة والمنطق، لأنها تنتزع من روح اللغة، أو الكلام العربي المسموع الذي بنوا عليه قواعدهم وأصولهم^(٣).

وأما ابن السراج الذي يعد من النحاة الذين ساروا على المنهج البصري فقد جعل تعليل النحاة على قسمين فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"^(٤).

واعترض ابن جني على تسمية ابن السراج القسم الثاني بعلة العلة فقال: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة، إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتنميط للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لا ابتدأ هذا، فقال في جواب رفع زيد من

يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان، ولو قلت: أعجبني أيهم قام، لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم"، يريد الكسائي أن أصل وضعها هكذا.

(١) دراسة في النحو الكوفي ٢٩٨.

(٢) المدارس النحوية ٢٥٢.

(٣) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ص ١٣٧ تأليف د. عبد الفتاح الحموز، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٩٩٧.

(٤) الأصول في النحو ٣٥/١.

قولنا: قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه^(١).

ومن النحاة الذين عنوا بالعلة كذلك أبو القاسم الزجاجي، وقد صنف كتاب الإيضاح في علل النحو، استقصى فيه علل النحو البصري والكوفي، وبين أن ما ذكره من احتجاجات الكوفيين إنما يعبر عنه بألفاظ البصريين^(٢)، وقسم العلة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العلة التعليمية.

القسم الثاني: العلة القياسية.

القسم الثالث: العلة الجدلية.

فالعلة التعليمية: هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً، وفي الإيماء كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بـ"إن" لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه.. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب^(٣).

والعلة القياسية: " أن يقال لمن قال نصبت زيدا بـ"إن" في قوله: إن زيدا قائم: ولم يجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: "ضرب أخاك محمد" وما أشبه ذلك^(٤).

(١) الخصائص ١/١٧٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٥.

(٣) السابق ص ٦٤.

(٤) السابق ص ٦٤.

والعلة الجدلية النظرية: " كل ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المتقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله عن فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله، لأنه الأصل وذاك فرع ثان؟ فأبي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك... ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إن زيدا يركب، وإن عبد الله ركب، أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا"^(١).

ويظهر مما سبق أن العلل التعليمية تهدف إلى تعليم كلام العرب، كمعرفة أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب.. وهذه العلل مهمة في النحو، ويحتاج إليها المتعلم، لأنها قائمة على قواعد مطردة، أما العلل القياسية فتهدف إلى إظهار المعرفة بقدرة العرب على وضع كلامهم، وأما العلل الجدلية فهي عبارة عن رياضة ذهنية، قائمة على الجدل والتمحل.

والعلة النحوية عند أبي علي الفارسي تأخذ شوطا بعيدا، فقد أكثر من التماس العلل، وتعجب ابن جني من قدرته على التعليل في مسائل النحو والصرف، فقال: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"^(٢).

وأما أبو الحسن الرماني فقد بالغ في مزج مسائل النحو بالمنطق والفلسفة، وقسم العلل أقساما مختلفة، منها العلة القياسية: وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع والنصب والجر، والعلة الحكمية: وهي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول، ولأنه أحق بالحركة القوية، والعلة الضرورية: وهي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل، والعلة الوضعية: ويجب لها الحكم بجعل جاعل، نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا، والعلة

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٥.

(٢) الخصائص ٢٠٨/١.

الصحيحة: وهي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة،
والعلة الفاسدة: هي التي بخلاف هذه الصفة^(١).

وتأثر ابن جنى بآراء أستاذه الفارسي، وأضاف إليها كثيرا من آرائه في بيان
العلل النحوية، ومنها أن العلل مقسمة إلى علل موجبة وعلل مجوزة^(٢)، ومنها
اعتراضه على تقسيم ابن السراج إلى علة وعلة العلة، وغير ذلك من الآراء المبتوثة
في كتابه الخصائص.

ومن الكتب التي تناولت العلل النحوية كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات
الأنباري، وهذا الكتاب في غالبه إجابات عن أسئلة يثيرها أبو البركات من مثل لم
سمي الاسم اسما، ولم سمي الفعل فعلا، ولم سمي الحرف حرفا وغيرها يقول: "إن
قال قائل لم سمي جمع التكسير؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية،
لأن تكسيرها إنما هو إزالة التثام أجزاءها، فلما أزيل نظم الواحد وفك نضده في هذا
الجمع سمي جمع التكسير"^(٣).

ويحوي كتابه كذلك الإنصاف في مسائل الخلاف الكثير من العلل النحوية،
وغالبا ما يوردها في أدلة البصريين والكوفيين .

ويظهر التعليل بوضوح عند ابن يعيش، وقد أورد في شرحه على المفصل
الكثير من العلل، ومن ذلك قوله: " اعلم أن ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو
قولك: غلامي وصاحبي ودلوي، وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من
التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكسر ما قبلها
لكانت تنقلب في الرفع واوا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع : هذا غلامو،
فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها، فكانت تقول:
رأيت غلاما، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها،
رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها ألبتة.." ^(٤).

(١) الحدود ص ٨٤.

(٢) الخصائص ١/١٦٤.

(٣) أسرار العربية ص ٦٣.

(٤) شرح المفصل ٣/٣١.

والعلة النحوية عند البصريين ومن سار على دربهم تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام النحاة، وتصبح أسلوبا ينتهجونه في دراسة المسائل النحوية والصرفية، وبعض النحاة يبالغ في استعمال العلل النحوية، ويخضع الكلام العربي إلى علل مفترضة، ويجعل لتلك العلل تأثيرا على الكلام الفصيح، وقد تؤدي تلك العلل الجدلية المفترضة إلى خلق الإشكالات والخلافات النحوية بين النحاة.

وقد ثار ابن سنان الخفاجي على هذا النوع من التعليل عند النحويين فقال: "فأما طريقة التعليل، فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون، لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك. وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فإما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم فذلك بعيد، لا يكاد يذهب إليه محصل"^(١).

أما ابن مضاء القرطبي فدعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: "قام زيد" رفع فيقال: لأنه فاعل.. فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: هكذا نطق به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر..."^(٢).

فالتعليل في رأي ابن مضاء ينقسم إلى نوعين: النوع الأول أسماه "العلل الأول" والثاني أطلق عليه "العلل الثواني والثالث" والفرق بينهما أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني والثالث هي المستغنى عنها في ذلك.

ونقل السيوطي عن الحسين بن موسى الدينوري: "أن اعتلالات النحويين على قسمين: علة تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، والعلة الأولى أكثر استعمالا وأشد تداولاً، والمشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا هي علة سماع،

(١) سر الفصاحة ص ٣٨ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢.

(٢) الرد على النحاة ص ١٣٠.

وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى^(١).

وشرح التاج ابن مكتوم هذه العلل في "تذكرته" ونقلها عنه السيوطي في الاقتراح فقال: قوله:

- **علة سماع:** مثل قولهم: "امرأة ثدياء" ولا يقال: "رجل أئدى" ليس لذلك علة سوى السماع.

- **علة تشبيه:** مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

- **علة استغناء:** كاستغنائهم بـ"ترك" عن "ودع".

- **علة استئقال:** كاستئقالهم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسر [فحذفوها].

- **علة فرق:** وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثني.

- **علة توكيد:** مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

- **علة تعويض:** مثل تعويضهم الميم في "اللهم" من حرف النداء.

- **علة نظير:** مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر، [نحو: لم يذهب الرجل] إذ هو نظيره.

- **علة نقيض:** مثل نصبهم النكرة بـ"لا" حملا على نقيضها "إن"، [فالأولى للنفي والثانية للإثبات].

- **علة حمل على المعنى:** مثل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(٢) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة، حملا لها على المعنى وهو الوعظ.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٨٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥.

- **علة مشاكلة:** مثل قوله : ﴿ سَلَسِيلاً وَأَعْلَالاً ﴾^(١)، [ونحو رفع المستثنى في الجملة المنفية التامة مثل: لم ينجح الطلاب إلا المجتهد، فرفع المستثنى أرجح من نصبه للمشاكلة].
- **علة معادلة:** مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
- **علة مجاورة:** مثل الجر بالمجاورة في قولهم: " جُرُ ضَبُّ خَرَبٍ " ^(٢)، وضم لام الله في ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٣) لمجاورتها الدال [المضمومة].
- **علة وجوب:** وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه.
- **علة جواز:** وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.
- **علة تغليب:** مثل : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾^(٤).
- **علة اختصار:** مثل باب الترخيم، و"لم يك".
- **علة تخفيف:** كالإدغام.
- **علة أصل:** كـ"استحوذ" و"يؤكرم" و"صرف ما لا ينصرف".
- **علة أولى:** كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
- **علة دلالة حال:** كقول المستهلّ: "الهلالُ" أي: "هذا الهلال" فحذف [المبتدأ] لدلالة الحال عليه.
- **علة إشعار:** كقولهم في جمع "موسى" "موسون" بفتح ما قبل الواو إشعارا بأن المحذوف ألف.
- **علة تضاد:** مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد، [نحو: ظننت ظنا زيدا ناجحا].

(١) سورة الإنسان آية ٤ .

(٢) ينظر ص ١٤٧ حاشية رقم (١).

(٣) سورة الفاتحة آية ٢ .

(٤) سورة التحريم آية ١٢ .

قال ابن مكتوم فيما نقله عنه السيوطي: "وأما علة التحليل^(١): فقد اعتاص علي شرحها، وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيه شيء. وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ: قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبهه خلاف المدعي"^(٢).

مسالك العلة:

لقد جعل النحاة للعلة مسالك ومآخذ، وقد ذكرها السيوطي وهي^(٣):

١. الإجماع: ومثاله أن يجمع النحاة على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستتقال.

٢. النص: ومثاله قول الأعرابي: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فلما سئل: أتقول جاءته كتابي؟ أجاب: أليس بصحيفة؟^(٤).

٣. الإيماء: ومثاله ما روي أن قوما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان، وفيه إيماء إلى أن الألف والنون زائدتان^(٥).

٤. السبر والتقسيم: ومعناه أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه، وقد جعل الأنباري السبر والتقسيم أحد الاستدلالات الملحقة بالقياس، لا مسلكا من مسالك العلة، وسيأتي تفصيله في فصل الحجج العقلية.

(١) يظهر أنها هي علة السبر والتقسيم، ومثالها كما ذكر الدليل على أن "كيف" اسم.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٨٣.

(٣) ينظر السابق ص ٩٥.

(٤) ينظر الخصائص ١/٢٤٩.

(٥) جاء في لسان العرب مادة (غ ي ا) " وبنو غيان .. هم الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا بنو غيَّان، قال لهم بنو رشدان، فبناه على فعلان، علما منه أن غيَّان فعلان، وأن فعلان في كلامهم مما في آخره الألف والنون أكثر من فعال، مما في آخره الألف والنون".

٥. **المناسبة:** وتسمى الإخالة، لأن بها يخال أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد^(١).

٦. **الشبه:** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع المحتمل للحال والاستقبال بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم النكرة يتخصص بعد شياعه فكان المضارع معربا كالاسم...

٧. **الطرد:** وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، بمعنى أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة، كرفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول لوجود علة وقوع الفعل عليه.

٨. **إلغاء الفارق:** وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما.

قواعد العلة:

جعل العلماء للعلة قواعد تبطلها هي:

١. **النقض:** وهو ألا يطرد وجود الحكم بوجود العلة، وهو ما يسمى عند بعض الأصوليين بتخصيص العلة^(٢).

ومثاله أن يقال: إنما بنيت "حذام" و"قطام" و"رقاش" لاجتماع ثلاث علل هي التعريف والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة وراقشة، فيقال له: هذا ينتقض بـ"أذربيجان" فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني بل هو معرب غير منصرف^(٣).

٢. **تخلف العكس:** وهو انتفاء الحكم عند عدم وجود العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا، ومثاله قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ،

(١) ينظر لمع الأدلة ص ١٢٣.

(٢) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٠٢.

(٣) الإعراب في جدل الإعراب ص ٦٠.

نحو "زيد أملك" إنه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه قبل لحذف الفعل^(١)، وقال بعضهم: إن العكس ليس بشرط في العلة، فهذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه.

٣. **عدم التأثير:** وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، أي أن العلة المذكورة غير مؤثرة في الحكم. كالقول في رفع طلحة من نحو "جاءني طلحة" إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو علم، فذكر التأنيث والعلمية لا فائدة له.

قال ابن جني: "الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط... كقولك في همز أوائل أصله "أو أول" فلما اكتتفت الألف واوان، وقربت [الواو] الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيها على غيره من المغيرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة [يعني أو اويل]، وكانت الكلمة جمعا تُقَلُّ ذلك، فأبدلت الواو همزة فصار أوائل"^(٢).

٤. **القول الموجب:** وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعا، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا، مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: راكبا جاء زيد، فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال، فيقول الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا^(٣).

٥. **فساد الاعتبار:** وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٠٣.

(٢) الخصائص ١/١٩٤.

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ص ٥٧.

نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور، فيقول المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب وهو لا يجوز^(١).

٦. **فساد الوضع:** وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان، فيقول له البصري: قد علق على العلة ضد المقتضي، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى. يقول أبو البركات الأنباري: "والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه^(٢)."

٧. **المنع للعلة:** وهو نوعان، فقد يكون المنع لعلة الأصل أو لعلة الفرع، فأما المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري: إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ. والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني أن دراك ونزال وتراك مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني لما بني ما قام مقامه، فيقول الكوفي: لا أسلم أن نحو دراك ونزال وتراك إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر، وإنما بني لتضمنه لام الأمر.

يقول أبو البركات الأنباري: "والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع"^(٣).

٨. **المطالبة بتصحيح العلة:** وهو أن يطالب المستدل بتصحيح العلة، فيعجز عن التدليل على صحتها، والجواب عن ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول، **فالأول:** وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، كأن يقول: إنما بنيت قبل وبعد على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، **والثاني:** كأن يقول: إنما بنيت

(١) الإعراب في جمل الإعراب ص ٥٥، وينظر الاقتراح ص ١٠٥.

(٢) الإعراب في جمل الإعراب ص ٥٦.

(٣) السابق ص ٥٨.

"كيف، وأين، ومتى" لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً^(١).

٩. **المعارضة:** وهو أن يعارض المستدل بعلّة مبتدأة، ومثالها أن يقول الكوفي في باب الأعمال: إنما كان إعمال الأول أولى لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به، فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أولى^(٢)، نحو أكرمت وضربني زيد.

إن العلة في النحو لها أثر كبير في توجيه المسائل، وتزخر كتب **الخلافا** **النحوي** بالكثير من العلل النحوية، وقد تبين فيما سبق أن نحاة البصرة كانوا مولعين بالعلّة، وأن نحاة الكوفة الأوائل لم يحتفلوا بها كثيراً، بل كانوا يأخذون اللغة عن أصحابها كما هي، حتى جاء من بعدهم والتمسها في كلام العرب، ومع ذلك فإن التعليل الكوفي في كتب الخلافا النحوي لم يكن في غالبه بألسنة الكوفيين، وإنما سمع من السنة غيرهم كما أشار إلى ذلك الزجاجي^(٣).

ففي مسألة علة بناء الآن يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الآن مبنى، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: أن يئين، أي حان، وبقي الفعل على فتحته، وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه اسم الإشارة"^(٤).

وفي مسألة علة إعراب الفعل المضارع يقول: "أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص...

(١) الإعراب في جدل الإعراب ص ٥٩، وينظر الاقتراح ص ١٠٨.

(٢) الاقتراح ص ١٠٨.

(٣) ينظر الإيضاح في علل النحو ص ٦٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلافا ٥٢٠/٢.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، تقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول إن زيدا لقائم...

والوجه الثالث: أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: يضرب كضارب في حركاته وسكونه^(١).

وفي مسألة علة حذف الواو من يعد ونحوه، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو يعد ويزن إنما حذف للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، وذهب البصريون إلى أنها حذف لوقوعها بين ياء وكسرة"^(٢).

وفي هذه المسائل الثلاث يرجح أبو البركات الأنباري مذهب البصريين استنادا إلى تعليلهم.

وفي مسألة علة الإعراب يقول العكبري: "وحجة الأولين^(٣): أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني، ألا ترى أنك إذا قلت ضرب زيد عمرو وكلم أبوك أخوك لم يعلم الفاعل من المفعول، وكذلك قولهم ما أحسن زيد ولو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه لأن الصيغة تحتل التعجب والاستفهام والنفى والفرق بينها هو الحركات... واحتج الآخرون من وجهين:

أحدهما: أن الفعل المضارع معرب لا يحصل بإعرابه فرق فكذلك الأسماء.

والثاني: أن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون؛ لأن الحرف يقطع عن حركاته فيشق على اللسان"^(٤).

وهو هنا يرجح المذهب البصري.

ويقول في مسألة علة زيادة تنوين الصرف: "علة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل، وقال الفراء المراد به الفرق بين

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢.

(٢) السابق ٧٨٢/٢.

(٣) يقصد البصريين.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٥٦.

المنصرف وغير المنصرف، وقال آخرون المراد به الفرق بين الاسم والفعل، وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمضاف^(١)

وبعد عرض هذه الآراء يبدأ في التفصيل والمفاضلة بينها، يقول: "والدلالة على المذهب الأول أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة "رجل" فان معناها ومسامها الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك، فإذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ، والتتوين صالح لذلك لأنه زيادة على اللفظ، والزيادة ثقل في المزيد عليه والاسم يحتمل الثقل لأنه في نفسه خفيف، والفعل في نفسه ثقيل فلا يحتمل التثقل وهذا معنى ظاهر فكان الحكمة في الزيادة.

وقول الفراء إن حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا ولكن العبارة ركيكة وإن حمل على ظاهر اللفظ كان تعليل الشيء بنفسه لأنه يصير إلى قولك التتوين يفرق به بين ما ينون وبين ما لا ينون، وذا تعليل الشيء بنفسه.

وأما من قال فرق بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه:

أحدها: أن الفرق بينهما من طريق المعنى وذلك أن الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين ..

والثاني: أن العلامات اللفظية بينهما كثيرة مثل قد والسين وسوف والتصرف^(٢) مثل كونه ماضيا ومستقبلا وأمرا والاسم يعرف بالألف واللام وغيرهما^(٣).

والثالث: أن الاسم الذي لا ينصرف لا تتوين فيه وهو مباين للفعل.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٧٣.

(٢) هذه علامات الفعل فلا تدخل على الأسماء.

(٣) يقول ابن مالك في ألفيته ص ٨، دار ابن حزم، الطبعة الأولى هـ ١٤٢١-٢٠٠٠م:

بالجر والتتوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وأما من قال يفرق بين المفرد والمضاف فقولُه باطل أيضا، من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده، وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمة فيكون مفردا مع أنه لا ينون فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتثوين لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفا^(١).

وهو في هذه المسألة يرجح المذهب الأول، كما هو ظاهر من كلامه.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٧٣.

الفصل الخامس

الحجج العقلية

الفصل الخامس الحجج العقلية

الحجج جمع حجة، وهي في اللغة: من الحجَّ بمعنى القصد، يقال: "حجَّ إلينا فلان، أي قَدِمَ؛ وحجَّه يحجُّه حجًّا: قصده، وحجبتُ فلاناً واعتمدتُهُ أي قصدته، ورجلٌ محجوجٌ أي مقصود" (١).

وفسرت الحجة بالبرهان، جاء في لسان العرب: "الحُجَّة: البرهان؛ وقيل: الحُجَّة ما دُوْفِعَ به الخصم؛ وقال الأزهري: الحُجَّة الوجه الذي يكون به الظفرُ عند الخصومة، وهو رجلٌ مِحْجَاجٌ أي جِدَلٌ من حاجه فحجه من باب رد..غلبه بالحجة" (٢).

وفسرت الحجة بالدليل، جاء في كتاب التعريفات: "الحجة والدليل واحد" (٣).
والحجة: "ما دل به على صحة الدعوى" (٤)، وهي الدليل القاطع الذي يفحم الخصم فلا يحير جواباً" (٥).

والحجة في الاصطلاح النحوي:

هي الدليل العقلي أو النقلی الذي وضعه علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه (٦).
والحجة ترادف الدليل، ولكن بعض العلماء يفرقون بين الحجة والدليل، جاء في كتاب الفروق اللغوية: "قال بعض المتكلمين الأدلة تنقسم أقساماً: وهي دلالة العقل، ودلالة الكتاب، ودلالة السنة، ودلالة الإجماع، ودلالة القياس، فدلالة العقل ضربان:

(١) لسان العرب (ح ج ج).

(٢) السابق.

(٣) التعريفات، للجرجاني ص ١١٢ تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨-١٩٩٨.

(٤) السابق ص ١١٢.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية ٣٦٩/١٣ تأليف إبراهيم زكي خورشيد وصاحبيه، الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٣.

(٦) الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث، تأليف محمد فاضل السامرائي ص ١٠ دار عمار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤٢٤-٢٠٠٤.

أحدهما: ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره، والآخر: ما يستدل به على صفة له أخرى، وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة، لأنه يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه، فلا يبعد أن يكون يدل على غيره، وكل ذلك يسمى حجة، فافتزقت الحجة والدلالة من هذا الوجه، وقال قوم لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما، وإذا قلنا: حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما، وإذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيهما يفضي إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب، وقال غيره: الحجة هي الاستقامة في النظر والمضي فيه على سنن مستقيم من رد الفرع إلى الأصل وهي مأخوذة من الحجة وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة في شيء^(١). وعلى ذلك فالحجة العقلية هي التي تعتمد على إعمال الفكر والنظر، للوصول إلى الحكم.

ومن أمثلة الحجج العقلية ما ذكره سيبويه في "لبيك" فقال: "زعم يونس أن 'لبيك' اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك، لأننا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض العرب يقول: 'لب' فيجريه مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب، وحوالك بمنزلة حنائك. ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لبي زيد وسعدى زيد، وقد قالوا: حوالك 'فأفردوا'، كما قالوا: حنان... وقال^(٢):

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى قَلْبِي يَدَى مِسُورِ

فلو كان بمنزلة "على" لقال: فلبي يدي مسور، لأنك تقول: على زيد، إذا أظهرت الاسم^(٣)، يعني بدون الياء الساكنة التي مع الضمير في عليك وإليك.

(١) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري ص ٢٣٤ تحقيق بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ١٤١٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد، ومن شواهد سر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، وخزانة الأدب ٩٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣٥١/١. وانظر الحجج النحوية ١١.

ووجوه الاستدلال بالحجج العقلية كثيرة، وأهمها: القياس، ومن ثمَّ جعل النحويون بقية الأدلة النحوية ملحقّة به، وتابعة له. وقد ذكر أبو البركات الأنباري منها أربعة أدلة هي: التقسيم، والأولى، وبيان العلة، والأصول^(١).

وساق السيوطي منها ثمانية أدلة تحت عنوان " في أدلة شتى " هي الاستدلال بالعكس، وبيان العلة، وعدم الدليل في الشيء على نفيه، والأصول، وعدم النظر، والاستحسان، والاستقراء، والباقي^(٢).

فاستعاض السيوطي عن الاستدلال بالتقسيم والأولى اللذين ذكرهما الأنباري بالاستقراء والباقي" والاستقراء في الحقيقة ملحق بالسماع، وهو من أدلة النحو، وليس من الأدلة العقلية، وأما الاستدلال بالباقي فيمكن عده نوعاً من أنواع الاستدلال بالسبر والتقسيم، لأن المقصود به أن تتعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصي على النقض، فيصلح ليثبت به الحكم ويسمى الدليل الباقي^(٣).

والأدلة العقلية "الجدلية" عند الدكتور تمام حسان ترتبط بالأدلة النحوية الثلاث "السماع، والاستصحاب، والقياس" وهي: بيان العلة، والاستحسان، والعكس، وعدم النظر، وعدم دليل النفي، والباقي، وجميع هذه الأدلة ترتبط بالقياس، وأما الاستقراء فهو ملحق بالسماع، وأما الأصل واستصحاب الحال فهما ملحقان بالاستصحاب^(٤).

والحجج النحوية عند الدكتور محمد فاضل السامرائي، في قسمين: القسم الأول: الحجج النقلية، والقسم الثاني: الحجج العقلية^(٥).

وقد حصر الحجج العقلية في خمس وعشرين حجة: هي القياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والسبر والتقسيم، والاستدلال بالأولى، والمشابهة، وعدم

(١) الإغراب في جدل الإغراب ص ١٢٧.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١١٥ وما بعدها.

(٣) الأصول ص ١٨٧.

(٤) السابق ص ١٨٤.

(٥) ينظر الحجج النحوية.

المشابهة "المخالفة"، ومراعاة النظر، وعدم النظر، والمعنى، والحكم النحوي، والإلزام بالمؤدي، والاستغناء، وأمن اللبس، والخصائص، والثقل والخفة، والتضمين، والمؤثر، والرجوع إلى الأصل، وتعدد الموجب الحكم، وتنزيل الشئيين المتلازمين منزلة الشيء الواحد، والتأويل، ومراعاة الأصل، والتركيب، والنيابة.

وبعض هذه الحجج العقلية تم تناولها في فصول سابقة مثل القياس والإجماع، وبعضها سيتم تناولها — بإذن الله — في فصول أخرى لاحقة وهي المعنى، والتأويل، وسأتناول الحجج المتبقية وهي:

حجة بيان العلة:

الاستدلال ببيان العلة يأتي على وجهين:

أحدهما: أن تبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوحد بها الحكم. ومثال ذلك أن يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول: "إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه، وهذا جار على حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملا.

والثاني: أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم. ومثاله أن يستدل من أبطل عمل "إن" المخففة من الثقيلة فيقول: "إنما أعملت "إن" الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل^(١).

حجة العكس:

قال السيوطي: "الاستدلال بالعكس كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوبا، لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الأول، فلما لم يكن منصوبا دل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني"^(٢).

واستدل الأنباري بهذا الدليل في الجواب على الكوفيين في قولهم إن الظرف الواقع خبرا منصوب على الخلاف، يقول: "أما قولهم إن خبر المبتدأ في المعنى هو

(١) لمع الأدلة ص ١٣١ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١١٥ .

المبتدأ، وإذا قلت: "زيد أمامك وعمرو وراءك" فأمامك ليس هو زيد، ووراءك ليس هو عمرو، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا، لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا، فكان ينبغي أن يقال: زيدا أمامك وعمرا وراءك وما أشبه ذلك، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه^(١).

حجة الاستحسان:

الاستحسان هو حكم عدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه^(٢)، وقيل: هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلة^(٣).

ومثال ترك قياس الأصول لدليل "الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، وكذلك أيضا مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضا مخالف لقياس الأصول، لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع، وإذا كان الزائد جزءا منه، فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وألا يكون جزءا منه"^(٤).

ومثال تخصيص العلة أن تقول: "إنما جمعت "أرض" بالواو والنون فقيل: "أرضون" عوضا من حذف تاء التانيث، لأن الأصل أن يقال في "أرض": "أرضة"، فلما حذف التاء جمعت بالواو والنون عوضا من تاء التانيث المحذوفة. وهذه العلة غير مطردة لأنها تنتقض بـ "شمس، ودار، وقدر" فإن الأصل: "شمسة، ودارة،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٧.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ١/٦.

(٣) لمع الأدلة ص ١٣٣.

(٤) السابق ص ١٣٤.

وقدرة" ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون، فلا يقال: "شمسون، ولا دارون، ولا قدرون"^(١).

وقد عقد ابن جني بابا للاستحسان قال فيه: "وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف، من ذلك ترك الأَخْف إلى الأَثْقَل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى، والبقوى، والتقوى، والشروى، ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتدة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها"^(٢).

يقول: "ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه نحو استحوذ وأغيلت المرأة .. وقالوا: هذا شراب مبولة، وهو مطيبة للنفس .. ونظائره كثيرة، غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل "استقام" استقوم، وأصل "مقامة" مقومة، وأصل "يحسن" يؤحسن، ولا يقاس هذا ولا ما قبله، لأنه لم تستحك علته، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا"^(٣).

وقد اختلف العلماء في الأخذ بالاستحسان " فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به، لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به"^(٤).

وأبو البركات الأنباري لا يعتد بالاستحسان كثيرا، لأنه لا يرى ترك قياس الأصول ولا تخصيص العلة، ولذلك لا يستدل بهذا الدليل إلا في مسائل قليلة يربط فيها الاستحسان بالاتساع والتصرف، ومن ذلك ما ذكره في مسألة نعم وبئس، واستدلال الكوفيين على اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما، يقول: "وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول،

(١) لمع الأدلة ص ١٣٤.

(٢) الخصائص ١/١٣٣.

(٣) الخصائص ١/١٤٣، وينظر الاقتراح ص ١١٧.

(٤) لمع الأدلة ص ١٣٣.

فدل على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها ولا يعتمد عليها"^(١).

في مسألة "أفعل" في التعجب اسم أو فعل يعترض الكوفيون على احتجاج البصريين بفعلية أفعل التعجب بأن نون الوقاية قد تدخل على الاسم ولا يدل ذلك على الفعلية، ويرد عليهم الأنباري بقوله: "وما اعترضوا فيه ليس بصحيح، لأن "قَدْنِي" و"قَطْنِي" من الشاذ الذي لا يعرج عليه، فهو في الشذوذ بمنزلة "مَنِي" و"عَنِي"، وإنما حسن دخول هذه النون على "قد" و"قط" لأنك تقول قدك من كذا وقطك من كذا، أي اکتف به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل، فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قالوا: قطي وقدي من غير نون، كما قالوا: قطني وقدني بالنون"^(٢).

حجة عدم الدليل في الشيء على نفيه:

ويكون ذلك فيما إذا ثبت لم يَخَفَ دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه. ومثل الأنباري لهذا الدليل بقوله: "وذلك مثل أن يستدل على نفي أن أقسام الكلم أربعة، أو نفي أن أنواع الإعراب خمسة فيقول: لو كان أقسام الكلم أربعة، أو أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل، فوجب ألا يكون أقسام الكلم أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة"^(٣).

حجة الأصول:

يقول الدكتور تمام حسان: الأصل هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة. فإذا أصلوا أصلاً جعلوه مقيساً عليه ما ظل مطرداً، وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم. فإذا نص أصل القاعدة على أن رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، فلا ينبغي أن يستدل النحوي على غير ذلك بوجوب تقدم المفعول في نحو "حياك الله"، وإذا قال: الأصل الرفع سابق على النصب فمن قال: إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٧.

(٢) السابق ١/١٣١.

(٣) لمع الأدلة ص ١٤٢.

والجازم فقد خالف أصلا نحويا، لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب على الرفع، وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند المحاجة والجدل^(١).

ويوضح أبو البركات الأنباري هذا الاستدلال، ويمثل له "على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول، لأن الأصول تدل على أن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم. فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فلم قلت إن الرفع في الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع، لأن الفرع تبع للأصل"^(٢).

يقول الدكتور محمد سالم: "والحق أن استدلال الأنباري السابق يبدو عليه التكلف، إذ يمكن الاعتراض عليه من عدة أوجه، فمن الممكن أن نقول: إن التعري أسبق من التقييد، فالتعري أولا، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازما للتعري، كما يمكن أن يقال: إن الفعل المضارع رفع لأنه لم يدخل عليه ناصب فينصبه ولا جازم فيجزمه دون أن نمس أسبقية الرفع للنصب والجزم، يضاف إلى ذلك أن عوامل النصب والجزم في المضارع عارضة، وعندما لا تأتي هذه العوارض فإن المضارع يأخذ الحكم الأول، ولما كان الرفع الأول أخذ المضارع الرفع"^(٣).

حجة استصحاب الحال:

ويراد به إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كالقول في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما

(١) الأصول ص ١٨٤.

(٢) لمع الأدلة ص ١٣٢.

(٣) أصول النحو ص ٤١٦.

يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء^(١).

واستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو "الذي" وتضمن معنى الحرف في نحو "كيف". وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب، ويكتب، ويركب، وما أشبه ذلك^(٢).

ومن الأمثلة على "التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقيا على أصله في الإعراب^(٣).

ومن أمثلة استصحاب الحال في الخلاف النحوي ترجيح مذهب البصريين في مسألة عدم تركيب "كم" يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة"^(٤).

واختيار مذهب البصريين في منع عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض، يقول: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع، إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك

(١) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) لمع الأدلة ص ١٤١.

(٣) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠٠.

باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة^(١)، والأمثلة على استصحاب الحال في مسائل الخلاف كثيرة^(٢).

ويشترط لصحة الاحتجاج باستصحاب الحال ألا يجد المستدل دليلاً غيره، يقول الأنباري: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعه للاسم"^(٣).

ويدل على أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ما جاء في مسألة نعم وبئس، حيث احتج البصريون على أنهما فعلا ماضيان باستصحاب الحال، يقول أبو البركات الأنباري: "ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلا ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة"^(٤).

حجة السبر والتقسيم:

وهو أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه^(٥). ويستخدم السبر والتقسيم إما في النفي والإبطال، وإما في الإثبات والتصحيح، يقول أبو البركات الأنباري: "فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين: أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله ...

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله"^(٦).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٦.

(٢) السابق ينظر على سبيل المثال ١/١١١، ٢/٧١٩.

(٣) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١١.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٩.

(٦) لمع الأدلة ص ١٢٧-١٢٨.

ويضرب أبو البركات الأمثلة للنوعين، فيمثل للنوع الأول بقوله: "وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر" لكن" لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم، فبطل أن تكون لام التوكيد، لأن لام التوكيد إنما حسنت مع "إن" لاتفاقهما في المعنى، لأن كل واحد منهما للتوكيد، وأما "لكن" فمخالفة لها في المعنى، وبطل أن تكون لام القسم، لأن لام القسم إنما حسنت مع "إن" لأن "إن" تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما "لكن" فمخالفة لها في ذلك، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد، وبطل أن تكون لام القسم، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها"^(١).

ويمثل للنوع الثاني بقوله: "وذلك مثل أن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: قام القوم إلا زيدا، إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية "إلا"، وإما أن يكون بـ"إلا" لأنه بمعنى أستثني، وإما أن يكون لأنها مركبة من "إن" المخففة و"لا"، وإما أن يكون لأن التقدير فيه: إلا زيدا لم يقم، بطل أن يكون العامل إلا بمعنى استثني، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يبطل بقولهم: "قام القوم غير زيد"، فإن نصب "غير" لا يخلوا إما أن يكون بنفسه أو بتقدير "إلا"، أو بالفعل المتقدم، بطل أن يكون منصوبا بنفسه، لأن الشيء لا يعمل في نفسه، وبطل أن يكون منصوبا بتقدير "إلا" لأنك لو قدرت "إلا" لصار التقدير "إلا غير زيد" وهذا يفسد المعنى. وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلا، وإذا بطل أن يكون منصوبا بنفسه وبطل أن يكون منصوبا بتقدير "إلا" وجب أن يكون منصوبا بالفعل المتقدم.

والوجه الثاني: أنه لو كان "إلا" هو العامل بمعنى استثني، لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب، لأنه في النفي بمعنى "أستثني" كما هو في الإيجاب.

والوجه الثالث: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "ما زيدا قائما" على معنى "نفيت زيدا قائما" على إعمال معنى الحرف، فكذلك ها هنا.

(١) لمع الأدلة ص ١٢٧ .

والوجه الرابع: أنه لو جاز النصب بتقدير "أستثني" لجاز الرفع بتقدير "امتنع" لاستوائهما في حسن التقدير...

وبطل أيضا أن يكون العامل فيه "إلا" لأنها مركبة من "إن" و"لا" فخفت "إن" وركبت مع "لا" وذلك من وجهين:

أحدهما: أن "إن" إذا خفت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول.

والثاني: أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحد منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الإفراد، وهو لا يقول في "إلا" كذلك، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب، فينصب باعتبار "إن" ويرفع باعتبار "لا" ويعمل عملين كـ"حتى" فإنها تعطف تارة وتجر أخرى. وحتى يخرج على ما ذكرنا فإنه ليس بمركب، وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين، فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره، وإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره، بخلاف "إلا" فإنها مركبة عنده من "إن" و"لا" وهما منطوق بهما، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر، وهو منطوق به فبان الفرق بينهما.

وبطل أيضا أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله "إلا أن زيدا لم يقم" لأنه لا يخلوا إما أن يكون الموجب للنصب هو "أنه لم يفعل" أو "أن" فإن أراد أن الموجب للنصب "أنه لم يفعل" فيبطل بقولهم: قام زيد لا عمرو، وإن أراد أن "إن" هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف. وإذا بطل أن يكون العامل للنصب "إلا" لأنها بمعنى "أستثني" أو لأنها مركبة من "أن" و"لا" أو لأن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية إلا^(١).

ويرد الاستدلال بالسبر والتقسيم في كتب الخلاف النحوي، ويرجح به مذهب على آخر، ومن ذلك الاحتجاج على اسمية "كيف" "وذلك أن يقال: لا تخلو "كيف" من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فكونها حرفا باطلا، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة

(١) لمع الأدلة ص ١٢٨-١٣٠.

تامة كقولك: كيف زيد؟ والحرف لا ينعقد به وبالإسم جملة مفيدة .. وكونها فعلا باطل أيضا لوجهين:

أحدهما: أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده.

والثاني: أن الفعل يليها بلا فصل كقولك: كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال ..

وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسما، لأن الأسماء هي الأصول، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل^(١).

وقد اعتمد الأنباري على هذا الدليل في الرد على من قال إن الألف والواو والياء من المثني والجمع دلالة إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب فقال: " وهذا القول فاسد، وذلك لأن قولهم: إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان"^(٢).

حجة الأولى:

ومعناه "أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة"^(٣). ومثل له الأنباري بقوله: " وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و"ما" التعجبية فيقول: " أجمعنا على أن الاسم يبني إذا تضمن معنى حرف منطوق به، وإذا بني لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تبني أسماء الإشارة و"ما" التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى. وبيان ذلك هو أن الحرف إذا كان منطوقا به أمكن أن يستغنى به عن الاسم. ألا ترى أن همزة الاستفهام التي

(١) مسائل خلافية في النحو لأبي النقاء العكبري ص ٥٥-٥٧ تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار الشرق

العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٩٩٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥.

(٣) لمع الأدلة ص ١٣١.

بنيت "أين وكيف ومتى" وما أشبهها لتضمنها معناها، قد يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقا به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى^(١).

ومن الأمثلة على ذلك الاحتجاج بأن "تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه"، في ترجيح ما ذهب إليه بعض البصريين من أن عامل النصب في الظرف الواقع خبرا فعل مقدر وليس اسم فاعل، لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل^(٢).

ومنها الاستدلال بأن الأصل أولى بالأصل والفرع أولى بالفرع، على جعل "كلا" و"كلتا" مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد، لأن المظهر هو الأصل، والمفرد هو الأصل، فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمرة بمنزلة التثنية، لأن المضمرة فرع والتثنية فرع، فكان الفرع أولى بالفرع^(٣).

ومنها الاستدلال بما لا يحتاج إلى تقدير، لأنه أولى مما يحتاج إلى تقدير، وذلك في الرد على مذهب الزجاج الذي يرى أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل، وما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير^(٤)، والأمثلة كثيرة^(٥).

حجة المشابهة:

ومن أمثلتها بناء "من" لأنها شابهت وضارعت "في الجزاء" إن التي هي حرف الجزاء، وفي الاستفهام، تضارع "الألف" و "هل" ^(٦).

(١) لمع الأدلة ص ١٣١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦/١.

(٣) السابق ٤٥٠/١.

(٤) السابق ٢٤٩/١.

(٥) ينظر على سبيل المثال: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢/١، ٤١/١، ٨١/١، ١٣٠/١، ٢١٣/١ وغيرها.

(٦) المقتضب ١٧٢/٣.

وإعمال "أن ولن وإذن وكى" النصب لشبهها بـ"أن"، يقول أبو البركات: "وحملت لن وإذن وكى على "أن"، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أن "أن" الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها^(١).

حجة عدم المشابهة (المخالفة):

ومن أمثلتها احتجاج النحاة على بناء فعل الأمر على السكون لعدم مضارعتة للاسم ولا للفعل المضارع، يقول ابن السراج: " فلما لم يكن مضارعا للاسم ولا مضارعا للمضارع ترك على سكونه، لأن أصل الأفعال السكون والبناء، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعا وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع وما خلا من ذلك أسكنوه"^(٢).

حجة مراعاة النظير:

ومن أمثلته أن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة، لأن جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء فجعلوها نظيرته^(٣).

يقول ابن جني: " إذا دل الدليل فلا يجب إيجاد النظير .. فأما إن لم يقد دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى "عزويت"^(٤) لما لم يقد الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير، فمنعت من أن يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على "فعليت" لوجود النظير وهو عفریت ونفريت^(٥) .. " ^(٦).

(١) أسرار العربية ص ٣٢٨.

(٢) الأصول في النحو ١٤٥/٢.

(٣) المقتضب ٧/١ .

(٤) جاء في لسان العرب مادة (ع ز ا) " وعزويت فعليت، قال ابن سيده: وإنما حكمنا عليه بأنه فعليت لوجود نظيره وهو عفریت ونفريت، ولا يكون "فعويلا" لأنه لا نظير له، قال ابن بري: جعله سيبيويه صفة، وفسره ثعلب بأنه القصير، وقال ابن دريد هو اسم موضع."

(٥) جاء في لسان العرب مادة (ن ف ر) ورجل عفریت نفريت إذا كان خبيثا ماردا.. ، والنفريت إتباع للعفریت وتوكيد .

(٦) الخصائص ١٩٧/١.

حجة عدم النظير:

إذا وجد الدليل فلا حاجة تدعو لهذه الحجة، وإما إن لم يقد الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، ومن أمثله عدم النظير الاحتجاج على كون المثى وجمع المذكر السالم مع "لا" النافية للجنس معربين لعدم وجود النظير، لأن "الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"^(١).

ويقول ابن جنى: "وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن "السين" و"سوف" ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله"^(٣).

حجة الحكم النحوي:

من الأحكام النحوية التي احتج بها النحاة قولهم: "لا يدخل تعريف على تعريف"، واحتجوا بهذا الحكم على عدم جواز نداء ما فيه "أل" مباشرة، يقول المبرد: "ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: يا الرجل تعال"^(٤).

حجة الإلزام بالموءدي:

"وهو أن يؤدي قول المعارض إلى ما لا يؤمن به، فيبطل قوله"^(٥). ومثاله ما جاء في مذهب أبي عمر الجرمي من أن انقلاب الألف والواو والياء في المثى وجمع المذكر السالم هو الإعراب قال أبو البركات: "وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين:

أحدهما: أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف [في حالة الرفع] وهذا لا نظير له في كلامهم.

(١) المقتضب ٤/٣٦٦.

(٢) سورة الشعراء آية ٤٩، ونحو قوله تعالى: "ولسوف يعطيك ربك فترضى" سورة الضحى آية ٥.

(٣) الخصائص ١/١٩٧.

(٤) المقتضب ٤/٢٣٩. والمبرد يرى أن ما فيه "أل" لا يجوز نداءه لأنك إذا ناديته صار معرفة بالإشارة، بمنزلة "هذا" و"ذاك" ولا يدخل تعريف على تعريف.

(٥) ينظر الحجج النحوية ص ١٦٢، وأبو البركات الأنباري ص ١٧٣.

والوجه الثاني: أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما، وليس من مذهب أبي عمر أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال^(١).

حجة الاستغناء:

وهو أن يعتاض بشيء عن شيء، ومن أمثله قول سيبويه في فصل الضمير المتصل: "واعلم أنه قبيح أن تقول: "رأيت فيها إياك" و"رأيت اليوم إياه" من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى "إيا" وهو الكاف التي في "رأيتك فيها" والهاء التي في "رأيتك اليوم" فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ"أياك" استغنوا بهذا عن "إياك" و"إياه"..^(٢).

حجة أمن اللبس:

راعت العرب في كلامها الوضوح، وابتعدت عما يجلب الغموض واللبس، لأن غرض المتكلم الإفهام، ومن ذلك ما ذكره النحاة من أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة، ونون التثنية مكسورة، ليفرقوا بينهما، يقول أبو البركات: "لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح"^(٣).

حجة الخصائص:

ومن ذلك الاحتجاج بأن سبب بناء الفعل الماضي على الفتح لأن فيه بعض خصائص الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع، وأنه يقع موقع المضارعة في الجزاء^(٤).

والاحتجاج على فعلية "أفعل" في التعجب بدخول نون الوقاية عليه، يقول ابن هشام: "وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ.. ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١.

(٢) كتاب سيبويه ٣٦١/٢.

(٣) أسرار العربية ص ٥٥، وينظر المقتضب ٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢.

(٤) المقتضب ٢/٢.

ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يقال: ما أفقرني^(١).

حجة الثقل والخفة:

الخفة أمر مطلوب، ولذلك راعتها العرب كثيرا في كلامها وتجنبت الثقل، ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء من أن ميم "اللهم" ليست عوضا من حرف النداء كما ذهب إليه البصريون، و" أن الأصل فيه "يا الله أمانا بخير" إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة^(٢).

وأن سبب إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل هو طلب التخفيف، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال، واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف^(٣)، نحو عليك زيدا، وعندك الكتاب، ودونك القلم.

حجة التضمين:

وهو أن تشرب الكلمة معنى كلمة أخرى^(٤)، ومن الأمثلة على ذلك ما ذهب إليه الزجاج من أن ما يسميه النحاة مفعولا له إنما هو مفعول مطلق بالتضمين، لأن عامل النصب يتضمن فعلا من لفظ المصدر.

يقول الرضي موضحا مذهب الزجاج: "مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولا له، هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له، تفصيلا وبيانا له، كما في: ضربته تأديبا، فان معناه: أدبته بالضرب، والتأديب مجمل، والضرب بيان له، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديبا، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضربا، في كون مضمون العامل هو المعمول"^(٥).

(١) شرح قطر الندى ص ٣٢٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١.

(٣) أسرار العربية ص ١٦٣.

(٤) ينظر الخصائص ٣٠٨/٢، وفي شذا العرف ص ٤٩: "أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية لتتعدى تعديتها.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٠٨، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٧.

حجة الرجوع إلى الأصل:

ومن أمثلته القول بأن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، بحجة " أن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم.. وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع"^(١).

حجة المؤثر:

وهو وجود عامل يؤثر فيما بعده، ومن أمثلته الاحتجاج بأن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله، فإن الفعل " قبلها كان مبنيا [ماضيا] ، وبها صار مرفوعا، فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها"^(٢).

حجة تعدد الموجب الحكم:

ومن أمثلته الاحتجاج بأن اسم الإشارة أعرف المعارف، والعلة في ذلك أنه يتعرف بشيئين: العين والقلب، بخلاف باقي المعارف، فإنها تتعرف بالقلب فقط، وما يتعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يتعرف بشيء واحد^(٣).

حجة تنزيل الشيين المتلازمين منزلة الشيء الواحد:

ومن ذلك الاحتجاج بأن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معا، بحجة أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، يقول أبو البركات الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل، وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.. وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما"^(٤).

(١) الإنصاف ٥٥١/٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٥٣/١.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ١٢/٧، وهذا مذهب الكسائي.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٥٦/٣، و٨٧/٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠-٧٩/١، وينظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٩/١.

حجة مراعاة الأصل:

ومن ذلك ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز تقديم التمييز على عامله، فلا يقال: "أباً حسنُ زيدٌ"، لأن التمييز هنا فاعل في المعنى، حيث إن الأصل فيه "حسنتُ أبوة زيد" أو "حسنُ أبو زيد"، يقول أبو البركات الأنباري "لو قلت: حسن زيد غلاماً ودابة لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً"^(١).

حجة التركيب:

ومن أمثله قول النحاة: إن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو "إلا"، بدليل أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" ثم خفت "إن" وأدغمت في "لا"، فلما ركبت "إن" مع "لا" عملت عملين^(٢): عمل "إن" فنصب بها في الإيجاب، نحو: نجح الطلاب إلا زيدا، وعمل "لا" فجعلت عطفاً على النفي نحو: لم ينجح الطلاب إلا زيدا، وعطف بها في النفي اعتباراً بـ"لا" نحو جاء الرجال إلا رجلاً، وما جاء الرجال إلا رجلاً، أي لكن رجل جاء .

حجة النيابة:

ومن أمثلتها قول النحاة إن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو "إلا"، حيث قامت "إلا" مقام "أستثنى"، يقول أبو البركات الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن "إلا" هي العامل وذلك لأن "إلا" قامت مقام "أستثنى"، ألا ترى أنك إذا قلت قام القوم إلا زيدا كان المعنى فيه أستثنى زيدا، ولو قلت أستثنى زيدا لوجب أن تنصب فكذلك مع ما قام مقامه"^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن للحجج العقلية علاقة وثيقة بالعلل النحوية، فما من حجة عقلية إلا ولها تحليل نحوي، ويظهر في المسائل السابقة ميل كتب الخلاف النحوي في الغالب إلى الحجج العقلية للبصريين .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨٣٠.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧، والإنصاف ١/٢٦١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦١، وينظر المقتضب ٤/٣٩٦.

الباب الرابع التوجيه النحوي

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: المعنى
 - الفصل الثاني: التأويل
 - الفصل الثالث: التقدير
- "قيمه المعنوية واللفظية"

الفصل الأول المعنى

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: حقيقة المعنى
- المبحث الثاني: أثر المعنى في تفسير الظاهرة اللغوية

المبحث الأول حقيقة المعنى

المعنى أي: القصد، يقال: "عَنَيْتُ بالقول كذا: أردت، و معنى كل كلام ومَعْنَاتُهُ وَمَعْنِيَّتُهُ: مَقْصِدُهُ، يقال: عرفت ذلك في مَعْنَى كَلَامِهِ و مَعْنَاةَ كَلَامِهِ و فِى مَعْنَى كَلَامِهِ.. و المَعْنَى و التفسيرُ و التأويلُ واحدٌ"^(١).

وفي تاج العروس "معنى الكلام ومعنيته بكسر النون مع تشديد الياء، ومعناته ومعنيته واحد: أي فحواه ومقصده"^(٢).

ويورد صاحب الفروق في اللغة تعريفا للمعنى يربطه بالحقيقة إذ " أن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد، والحقيقة ما وضع من القول موضعه منها .. يقال عنيته أعنيه معنى، ولهذا قال أبو علي رحمة الله عليه: إن المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول، فجعل المعنى القصد لأنه مصدر"^(٣).

ويرى السيوطي أن الدلالات النحوية ثلاث: لفظية وصناعية ومعنوية، وهي في القوة على هذا الترتيب، وإنما كانت الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة.

وأما المعنى فدلالته لاحقة بعلم الاستدلال وليست في حيز الضروريات، مثال ذلك الأفعال، ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث، فإنه يدل بلفظه على مصدره، وبنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأولان مسموعان والثالث إنما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لا بد له من فاعل، لأن وجود فعل

(١) لسان العرب (ع ن ا).

(٢) تاج العروس (ع ن ا).

(٣) الفروق في اللغة ص ٢٥.

من غير فاعل محال، ودلالة الصيغة هي المسمأة دلالة التضمين، والدلالة المعنوية هي المسمأة دلالة اللزوم^(١).

مراعاة المعنى:

العرب في كلامهم يهتمون بالمعنى بقدر اهتمامهم باللفظ ، فكل كلمة ينطقونها لا بد لها من معنى مقصود، ولا بد لها من ترتيب في الجملة، وإلا لكان الكلام ضرباً من العبث، والعرب " وإن كانت تعني بالألفاظ فتصلحها وتهذبها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأشرف قدراً في نفوسها، ولما كانت الألفاظ عنوان المعاني، وطريقها إلى إظهار أغراضها، أصلحوها وزينوها، وبالغوا في تحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في النفس، وأذهب بها في الدلالة على القصد"^(٢).

والنحاة يراعون المعنى، وهم في ذلك يراعون المفرد، والمعنى النحوي، ومعنى تركيب الجملة، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "ومراعاة المعنى نعني بها ما يدل عليه الاسم وذلك نحو أعط من سألتك، وأعط من سألاك، وأعط من سألك، فهذا من مراعاة المعنى"^(٣).

وقد يكون للكلمة المفردة أكثر من معنى، وليس في العبارة ما ينص على أحدها، فتكون دلالة الجملة احتمالية، ومن ذلك الاشتراك في الأدوات نحو "ما" ، فقد تشترك "ما" في معاني النفي والاستفهام والمصدرية والموصولية الاسمية وغيرها، فإذا كان في الكلام ما يبين أحد المعاني كانت الدلالة قطعية، وإلا كانت احتمالية، وذلك نحو: ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾^(٤) فإن "ما" تحتل أن تكون مصدرية، أي صدقوا عهد الله، وتحتل أن تكون اسماً موصولاً، أي صدقوا الذي عاهدوا الله عليه. فإن جئت بالعائد وقلت: ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ تعينت اسميتها وصارت الدلالة قطعية^(٥).

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ٢٨.

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٢/٢٠٣.

(٣) الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي ص ١٠٨ دار الفكر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧-١٤٢٨

(٤) سورة الأحزاب آية ٢٣.

(٥) الجملة العربية والمعنى ص ١٢.

ومن مراعاة المعنى اشتراط النحاة أن يكون للجملة معنى أو فائدة، فلو رتبنا كلمات ليس بينها ترابط في المعنى لم يكن ذلك كلاماً، فالنحاة يهتمون بمعنى تركيب الجملة، يقول سيبويه: " ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً"^(١).

ويقول الجرجاني: " في ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كان هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة"^(٢).

والنحاة كذلك يراعون المعاني النحوية كالفاعلية والوصفية والإسناد وغيرها، يقول الدكتور محمود الجاسم: " أما معاني العناصر النحوية مثل الإسناد والوصفية والحالية والإضافة نحوها فلا يعرف إلا بالاستخدام الحي للغة في جمل .. كما أن الأنماط التركيبية المجردة في قواعد استخلصت في مراعاة المعنى، لذلك كانت قضايا المعاني النحوية بعمومها لا بخصوصها جزءاً من المقولات النظرية التي تمثل القواعد"^(٣).

ومن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، والتي لها ارتباط بالمعنى اختلافهم في أصل اشتقاق الاسم، أهو من الوسم أو من السمو، فالبصريون قالوا إنه مشتق من السمو لأن السمو في اللغة هو العلو، يقال: سما يسمو سموا إذا علا، ومنه سميت السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من

(١) كتاب سيبويه ١٤/١.

(٢) أسرار البلاغة للجرجاني ١/١ دار المنار، ١٣٦٧-١٩٤٧.

(٣) المعنى والقاعدة النحوية ص ٥١٤-٥١٥ تأليف د. محمود حسن الجاسم، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، ج ١٧، عدد ٣٢، ذو الحجة ١٤٢٥.

المعنى، وأما الكوفيون فقالوا إنه مشتق من الوسم، لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به"^(١).

ورجحت كتب الخلاف النحوي مذهب البصريين، يقول أبو البقاء العكبري: "لنا فيه ثلاثة مسالك المعتمد منها أن المحذوف يعود في التصريف إلى موضع اللام فكان المحذوف هو اللام كالمحذوف من ابن، والدليل على عوده إلى موضع اللام أنك تقول سميت وأسميت وفي التصغير سمي وفي الجمع أسماء وأسام وفي فعيل منه "سمي" أي اسمك مثل اسمه ولو كان المحذوف من أوله لعاد في التصريف إلى أوله وكان يقال أوسمت ووسمت ووسيم ووسيم وأوسام وهذا التصريف قاطع على أن المحذوف هو اللام"^(٢)

ويقول: "إن اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى، فكان المحذوف الواو كسائر المواضع، وبيانه أن الاسم احد أقسام الكلم وهو أعلى من صاحبيه، إذ كان يخبر به وعنه، وليس كذلك صاحباه فقد سما عليهما، ولأن الاسم ينوّه بالمسمى ويرفعه للأذهان بعد خفائه، وهو معنى السمو، فإن قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم، فإن المعنى صحيح كما أن المعنى فيما ذكرتموه صحيح فيماذا يثبت الترجيح، قيل الترجيح معنا لوجهين:

أحدهما: أن تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاح من أرباب هذه الصناعة، وقد ثبت من صناعتهم علو هذا اللفظ على الآخرين، ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم.

والثاني: انه يتخرج بما ذكرنا من المسالك المتقدمة"^(٣).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١.

(٢) التبيين ص ١٣٣.

(٣) السابق ص ١٣٦.

المبحث الثاني

أثر المعنى في تفسير الظاهرة اللغوية

اهتم نحاة العربية بتفسير الألفاظ المفردة، وتوضيح المعنى المراد من الكلام المركب، وقد "كان سيبويه يحرص الحرص كله على أن يصحح المعنى قبل أن يصحح الإعراب، وعنايته به قبل عنايته باللفظ، ولو تعارض أقوى الرأيين إعرابا مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع إلى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطرد معه"^(١).

ومن أمثلة اهتمام النحاة بالمعنى ما ذكروه من عدم جواز مجيء اسم "كان" وخبرها نكرتين، يقول سيبويه: " وإذا قلت: "كان رجلٌ ذاهباً" فليس في هذا شيءٌ تُعَلِّمُهُ كانَ جَهْلَهُ، ولو قلت: " كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حَسُنَ، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعَلِّمَهُ أن ذلك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت: "كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً" لم يحسنَ لأنه لا يُسْتَكْرَرُ أن يكونَ في الدنيا عاقل، وأن يكونَ من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"^(٢).

ويقول المبرد: "ألا ترى أنك لو قلت: "كان رجل قائماً" و"كان إنسان ظريفاً" لم تفد بهذا معنى، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان وأنه مما يكون، وإنما وضع الخبر للفائدة"^(٣).

الحمل على المعنى:

اعتمد النحاة كثيراً على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصح فيها حمل النص على ظاهره، لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى، والحمل على المعنى في اللغة العربية له صور كثيرة منها "تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى

(١) المعنى والإعراب ١ / ٣٠٦ .

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٥٤ .

(٣) المقتضب ٤ / ٨٨ .

الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك" (١).

ومن تذكير المؤنث قول الله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَهُ هَذَا رَبِّي ﴾ (٢) أي: هذا الشخص أو هذا المرئي (٣).

ومن ذلك " ما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له أين فلانة وهي قريبة؟: ها هو ذه. قال فأنكرت ذلك عليه فقال: قد سمعته من أكثر من مائة [من] الأعراب، وقال قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، فهذا يكون محمولاً مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف ها هي ذه، والمذكر ها هو ذا" (٤).

ومن تأنيث المذكر قول العرب: ذهبت بعض أصابعه، أنت لما كان بعض الأصابع إصبعا (٥).

ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو أحسن فتى في الناس (٦).

ومن الحمل على المعنى ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (٧) " خصمان هو في الأصل مصدر، وقد وصف به، وأكثر الاستعمال توحيداً، فمن ثناه وجمعه حمله على الصفات والأسماء، و"اختصموا" إنما جمع حملاً على المعنى لأن كل خصم فريق فيه أشخاص" (٨).

(١) الخصائص ٤١١/٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٧٨.

(٣) الخصائص ٤١٢/٢.

(٤) العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده ص ٥٣ تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣-١٩٩٣.

(٥) الخصائص ٤١٥/٢.

(٦) السابق ٤١٩/٢.

(٧) سورة الحج آية ١٩.

(٨) التبيين في إعراب القرآن ٩٣٧/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(١) يقول العكبري: "طائفتان فاعل فعل محذوف، و"اقتتلوا" جمع على آحاد الطائفتين، قوله تعالى: ﴿بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾^(٢) بالثنائية والجمع، والمعنى مفهوم"^(٣).

ويقول أبو البركات الأنباري: "والحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل"، فإنه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم: كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(٤) فقال: "أتى" بالإفراد حملا على اللفظ، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾^(٥) فقال: "أتوه" بالجمع حملا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلتا"^(٦).

المعنى والإعراب:

للإعراب علاقة وثيقة بالمعنى، وقد أدرك النحاة هذه العلاقة، وتناولوها في مؤلفاتهم، فيرى ثعلب أن "الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"^(٧).

ويقول ابن فارس: "إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: " ما أحسن زيد " لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالأعراب"^(٨).

ويقول ابن فارس كذلك: "الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا

(١) سورة الحجرات آية ٩.

(٢) سورة الحجرات آية ١٠.

(٣) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/٢٤٠.

(٤) سورة مريم آية ٩٣.

(٥) سورة النمل آية ٨٧.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٤٨.

(٧) ينظر قوله في طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١.

(٨) الصحابي في فقه اللغة ص ٦٥، ولعله يقصد بالذم: النفي.

مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد^(١).

ويقول الزجاجي: " إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: "ضرب زيد عمرا" فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"^(٢).

ويقول أبو البقاء العكبري: " الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك"^(٣).

فالإعراب هو الذي يفرق بين المعاني المختلفة، وحركات الإعراب " الفتحة والكسرة والضمة والسكون" هي التي تدل على الحالات الإعرابية " الرفع والنصب والجر والجزم".

وقد عقد ابن جني في خصائصه بابا في "تجاذب المعاني والإعراب" قال فيه: "هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"^(٤).

(١) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٧٥.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص ٦٩.

(٣) مسائل خلافية فى النحو ص ٩٣.

(٤) الخصائص ٢٥٥/٣.

وابن جني يبين أن المعنى والإعراب قد يتجاذبان الكلام العربي، ويرى أن الأولى تقديم المعنى ثم تصحيح الإعراب، وقد مثل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ. يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(١).

يقول ابن جني: "فمعنى هذا إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى" وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع، والظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا منه احتلت له بأن تضرر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد يرجعه يوم تبلى السرائر ودل "رجعه" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله"^(٢).

وعقد بابا في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ونبه في هذا الباب على ما يجب إتباعه عند اختلاف المعنى والإعراب، وقال: "ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب"^(٣).

ويقول الدكتور عبد العزيز أبو عبد الله: "فالإعراب وثيق الصلة بالمعنى من

وجهين:

الأول: القراءات المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم، وكان لكل منها توجيه في

معاني الآيات التي قرئت بها.

والثاني: وجود أساليب لا يتضح معناها إلا بالإعراب مثل: أعان الصديق صديقه

واستشار الرئيس مرؤوسه، وأنقذ الوالد الولد، وهكذا من كل جملة فعلية بنيت على

(١) سورة الطارق الآيتان ٨،٩.

(٢) الخصائص ٢٥٦/٣.

(٣) السابق ٢٨٣/١.

فعل متعد يصح أن يباشره الفعل والمفعول، ولا سبيل إلى التفريق بينهما إلا بالإعراب"^(١).

فالإعراب ركن أساسي في فهم المعنى، ولهذا قيل: "إن الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام، فيقدم ويؤخر من دون لبس إذ يبقى الكلام مفهوماً، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية.. وهذا يتضح في العربية فيما لا يتبين فيه إعراب، وليس ثمة قرينة تدل على المعنى الذي يقصد، فلا بد أن تسير على ترتيب معين لا تحيد عنه وذلك نحو: "ضرب موسى عيسى" فلا بد أن تقدم الفاعل على المفعول وإلا التبس الكلام"^(٢).

والصناعة النحوية يجب أن تخضع للمعاني لا أن تخضع المعاني لها، لأن مقصود المتكلم واحد لا يختلف، وأما وجوه الإعراب فتحمل معاني متعددة، وهو عمل النحوي، ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده المعرب"^(٣).

العامل النحوي:

من العلماء من يميل أحيانا إلى اعتبار المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي يقوم به المعنى، فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية، وفي المفعول المفعولية وهكذا، والأكثر يرون أن العامل هو اللفظ، وإن كان المعنى هو السبب المباشر للتأثير"^(٤).

والعامل النحوي في نظر النحاة ينقسم قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي، وبين ابن جني علة تسمية العامل لفظيا أو معنويا، فقال: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ"مررت بزيد" و"ليت عمرا قائم"، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع

(١) المعنى والإعراب ١/ ٢٥.

(٢) الجملة العربية والمعنى ص ٤٧.

(٣) المعنى والإعراب ١/ ٣١٣.

(٤) السابق ١/ ٣٠.

المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره^(١).

واختلف النحاة في العامل النحوي، فبعضهم يقر بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف عدد العوامل المعنوية، وبعضهم لا يقر بالعامل المعنوي، فلذلك يعجب من أن يكون العامل تجريدياً، وهو مع ذلك يقدر على إحداث حركات ملموسة، وبعضهم لا يرى في التعبير بالعامل اللفظي إلا توسعا في الإطلاق وتنوعا في التعبير^(٢).

وقسم علماء النحو العوامل اللفظية ثلاثة أقسام هي : الأفعال ، والأسماء " جامدة ومشتقة" ، والأدوات، وهذه العوامل ليست هي مجال الحديث في هذا المبحث، وإنما الحديث عن العوامل المعنوية لما لها من ارتباط بالمعنى.

وأما العوامل المعنوية فهي التي يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل دون أن يكون لها وجود في الكلام، يقول الجرجاني: " والعامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"^(٣).

والعوامل المعنوية كثيرة أذكر بعضها منها وهي :

١. رافع المبتدأ:

يرى البصريون أن العامل فيه الابتداء، والابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل زيد منطلق، وأهل الكوفة يرفضون هذا العامل ويرون أنهما يترافعا^(٤).

وحكي في ذلك " أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد منطلق، لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء، قال: تعريته من العوامل، قال

(١) الخصائص ١/١٠٩.

(٢) ينظر نظرية العامل في النحو العربي ص ١٧٢ تأليف د. مصطفى بن حمزة، مطابع النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤.

(٣) التعريفات ص ١٨٩.

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٢/١٢٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧/٨٤.

له الفراء: فأظهره؟ قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله إذا؟ فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كالיום عاملا لا يظهر ولا يتمثل. فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد ضربته، لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت زيد منطلق رافعا لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق، لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد، قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره؟ قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه^(١).

٢. رافع الفعل المضارع:

يرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي، وهو وقوعه موقعا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء. والكوفيون يرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضا ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم، أو أن معنى المضارعة هو الرفع له، ويرى بعضهم أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب وجازم^(٢).

٣. الخلاف:

يرى الكوفيون أن العامل في الظرف الواقع خبرا النصب هو الخلاف نحو: زيد أمامك، لأن الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة زيد قائم لأن القائم هو زيد، والبصريون يرفضون هذا العامل^(٣).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١.

(٢) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٩/٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١.

٤. الصرف:

وهذا العامل شبيه بالخلاف، وقال به الكوفيون في الاسم المنصوب بعد واو المعية مثل استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف^(١).

٥. الفاعلية أو الإسناد:

يرى بعض الكوفيين أن الفاعل مرفوع بإحداثه الفعل أو بمعنى الفاعلية أو الإسناد^(٢).

هذه بعض العوامل المعنوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون وكل فريق منهم متمسك بما يراه صوابا في نظره وقد كان ذلك سببا في اتساع هوة الخلاف بينهم.

التضمين:

للتضمين علاقة بالمعنى، حيث تشرب الكلمة اللازمة معنى الكلمة المتعدية^(٣)، يقول ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"^(٥).

ويقول: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاؤ كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأناجى بها والفقاهة فيها"^(٦).

(١) قال الفراء في معانيه ٣٣/١: "وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف،... أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف..".

(٢) همع الهوامع ٥١٠/١.

(٣) ينظر ص ٢٣٥ من هذا البحث.

(٥) الخصائص ٣٠٨/٢.

(٦) السابق ٣١٠/٢.

وقد مثل ابن جني بقوله: "ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو
مما ذكرنا قوله^(١):"

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا
أراد: عني، ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على"
بمعنى "عن" .. "ع"^(٢).

وذكر ابن هشام أن فائدته أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، ومثل على
ذلك بأسماء الشرط والاستفهام^(٣).

والنحاة مختلفون في التضمين، فحين يرى الكوفيون أن حروف الجر ينوب
بعضها مناب البعض الآخر، يرى البصريون أن حروف الجر لا ينوب بعضها
مناب بعض.

يقول ابن هشام: "قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضا مما
يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال "قد" على قولهم "ينوب" وحينئذ فيتعذر
استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت
فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو،
وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها
النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك
الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف"^(٤).

ومن الشواهد على التضمين في الفعل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ
حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(٥) ضُمَّنَ تَعْرَمُوا مَعْنَى تَتَوَّأ فَعَدِّي تَعْدِيَّتِهِ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿فَلْيُخَذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٦)، أَي يَخْرِجُونَ عَنْ أَمْرِهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، ومن شواهد الأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، والتصريح
بمضمون التوضيح ١٤/٢، والشاهد: "رضيت علي"، وبين ابن جني وجه الاستشهاد.

(٢) الخصائص ٣١٠/٢

(٣) مغني اللبيب ٦٨٧/١

(٤) السابق ٧٥٥/٢

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٥

(٦) سورة النور آية ٦٣

ويقول د. عبد العزيز عبده معلقاً على المذهبيين: " لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأبهم، فلا غرابة أن يؤدي الحرف عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشترك اللفظي، وهناك سبب آخر يؤيدهم هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية.. ولكن رأي البصريين أقوى، لأن أصل معنى اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الجر الخاصة، فلا تتجاوزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض إلا بتحوطات .." (١).

وكتب **الخلافاً النحوي** تعتمد على المعنى في الترجيح، ففي مسألة التنازع في العمل، الكوفيون يعملون الأول لسبقه، والبصريون يعملون الثاني لقربه، ومن أدلة الكوفيين قول امرئ القيس (٢):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وقد رد البصريون على هذا الشاهد، وأورد أبو البركات الأنباري ردهم هذا بقوله: "إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين: أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه كفاني قليل ولم أطلب من المال، وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض، والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍّ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أُمَّثَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني" (٣).

(١) المعنى والإعراب ٤٥٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٣٩، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ومن شواهد الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢١١/١، وقطر الندى ٢٢٤، وخزانة الأدب ٣٢٧/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٣/١.

الفصل الثاني

التأويل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: علاقة التأويل بالمعنى

المبحث الثاني: الحاجة إلى التأويل

المبحث الأول علاقة التأويل بالمعنى

التأويل في اللغة: من آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجع وصار إليه^(١)،
والتأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء^(٢)، نقول: أوّل الكلام تأويلاً وتأوله: دبره وقدره
وفسّره^(٣).

والتدبير والتأويل يكونان في الشيء الذي يحتاج إلى التأمل والتفكير، أما التفسير
فهو توضيح للشيء وإبانة له، يقول الدكتور محمد عيد: "والمعنيان الأول والثاني
نصّان في رؤية الجانب الخفي للأمر، فالتدبير والتقدير في حاجة إلى النظر والفكر،
وكلها مما يحتاجه الجانب الخفي من الأمر لا ظاهره، وأما المعنى الثالث فعام، لأن
التفسير توضيح وإبانة، سواء لما هو ظاهر أو ما هو خفي"^(٤).

وذكر الجوهري في الصحاح أن "المعنى والتفسير والتأويل واحد"^(٥)، والتأويل
الذي أراده الجوهري هنا هو توضيح آيات القرآن الكريم وبيان معناها، ومن ثم
أصبح التأويل في بيان معاني القرآن، فكأنه صرف الآية لما تحتمله من المعاني.

التأويل في الاصطلاح النحوي:

صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر^(٦).
ومن وجوه التأويل رد الفعل أو غيره مما يسبق بموصول حرفي إلى مصدر
يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً، أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة^(٧).

(١) لسان العرب (أ و ل).

(٢) لسان العرب (أ و ل)، ومختار الصحاح (أ و ل).

(٣) مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦
مادة (أ و ل).

(٤) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد ص ١٥٥
عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٠-١٩٨٩.

(٥) الصحاح (أ و ل).

(٦) أصول النحو العربي ص ١٥٧.

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٥ تأليف د. محمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت،
دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.

شروط التأويل:

اشترط الأصوليون شروطا للتأويل الصحيح، أهمها:

١. أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلا للتأويل، بأن يكون محتملا لما صرف إليه.
٢. أن يوجد مستند للتأويل، بأن يقوم الدليل على أن المراد باللفظ هو المعنى الذي صرف إليه، ويعرف ذلك بمخالفة ظاهر اللفظ لما هو أقوى منه سندا أو دلالة، كأن يكون اللفظ محتملا، وما يخالفه نص في الموضوع، فيؤول المحتمل عوضا عن رده^(١).

وتعارف النحويون على شروط ينبغي الالتفات إليها عند التأويل:

١. أن لا يكون المراد تأويله لغة فصيحة اختصت بها قبيلة أو طائفة من العرب لم يتكلموا إلا بها وخالفوا ما عليه الأكثرون.
٢. أن يكون الكلام المراد تأويله مما يحتج به، فإن كان خارجا عن عصر الفصاحة أو عن القبائل المحتج بكلامها فلا ينبغي الاشتغال بتأويله، ويكتفى بوصفه باللحن والخطأ.
٣. ألا يبلغ التأويل من التكلف حدا يخرج به عن المستساغ، وإلا فهو مردود غير مقبول^(٢).

علاقة التأويل بالمعنى:

الأصل في الكلام أن يدل على ما وضع له من معان بصورة واضحة وجلية، والكلام العربي كثير، وأساليبه متنوعة، وعباراته مختلفة، وقد وضع النحاة قواعد النحو عن طريق استقراء كلام العرب، لتكون قانونا يضبط كلام من يأتي بعدهم، وكانت تلك القواعد في قوالب ثابتة، أراد النحاة اطرادها على كل كلام العرب. ولكن بعض ما كان يسمع عن العرب لم يتفق مع تلك القواعد التي وضعها النحاة، لأن المعنى قد يصبح بها بعيدا أو غامضا، ومن ثم لجأ النحاة إلى استجلاء معاني ما سمعوه عن العرب دون مخالفة قواعدهم، ولجأوا إلى التأويل ليوفقوا بين الكلام المسموع من العرب وقواعدهم.

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ٤٢٤.

(٢) السابق ص ٤٢٤.

يقول عمارة ناصر في كتابه اللغة والتأويل: " والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد، ألا ترى أنك تقول: معنى قولك كذا، ولا تقول: معنى حركتك كذا، ثم توسع فيه فقيل: ليس لدخولك إلى فلان معنى، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول، ولهذا ارتبط التأويل بالمعنى لارتباطه بالقول .. والتأويل في علاقته بالمعنى ليس محاولة لاستعادة معنى قديم، لأنه لا توجد استعادة مطلقة، كما لا يوجد معنى يحافظ على مصادره الزمنية، فالتأويل هو ترميم وإصلاح وإعادة تجميع للمعنى، لكن هذا التحديد لمهمة التأويل .. يوحي بانتهاء مجال اللغة المرتبط بإنتاج المعاني، وأن التأويل حالة معرفية طارئة يمثل استدعاء لمعاني مضادة لما يمكن أن يحور الحقيقة"^(١).

ويقول ابن جني: " ..أن يتفق اللفظ ألبتة ويختلف في تأويله، وعليه عامة الخلاف نحو قولهم: "هذا أمر لا ينادى وليده" فاللفظ غير مختلف فيه، لكن يختلف في تفسيره، فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته، فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٢) .. والآي في هذا المعنى كثيرة. وقال قوم: أي هو أمر عظيم، فإنما ينادى فيه الرجال والجلة، لا الإماء والصبيية. وقال آخرون: الصبيان إذا ورد الحي كاهن أو حواء أو رقاء^(٣) حشدوا عليه واجتمعوا له، أي ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو، إنما هو يوم تجرد وجد. وقال آخرون: وهم أصحاب المعاني، أي لا وليد فيه فينادى، وإنما فيه الكفاة والنهضة"^(٤).
فهنا اللفظ متفق، ولكن المعاني مختلفة باختلاف التوجيه والتأويل، فكل واحد من متاولي النص يذكر معنى يراه مناسباً ولائقاً لحال المخاطب، أو موافقاً لمقصوده هو، يقول ابن الأثير: " فالمعنى المحمول على ظاهره لا يقع في تفسيره خلاف، والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف، إذ باب التأويل غير

(١) اللغة والتأويل ص ٣٩ تأليف عمارة ناصر، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

(٢) سورة الحج آية ٢.

(٣) رقاء: صيغة مبالغة بمعنى صعاد من الصعود والارتفاع، وقد يكون المعنى من الرقية بمعنى صاحب

الرقى، لسان العرب (ر ق ا).

(٤) الخصائص ٣/١٦٤.

محصور، والعلماء متفاوتون في هذا، فإنه قد يأخذ بعضهم وجها ضعيفا من التأويل، فيكسوه بعبارة قوة تميزه على غيره من الوجوه القوية" (١).

وقال ابن جني في قول الخنساء (٢):

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

" وأقوى التأويلين في قولها ... أن يكون من هذا (٣) أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات إدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (٤) وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل من الإنسان، لأنه أمر قد اطرده واتسع، فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى، وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله: إن العجل هنا الطين، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة، ألا تراه عز اسمه كيف قال عقبه: ﴿ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ (٥) .." (٦).

فالتأويل أداة لتفسير المعنى، ووسيلة لتيسير فهم النص إذا كان ظاهر الكلام لا يتناسب مع المعنى المراد، لذلك أول النحاة الكلام وصرفوه عن ظاهره ليتفق مع المعنى، يقول سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" (٧).

-
- (١) المثل السائر، لابن الأثير ٤٩/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.
(٢) البيت من البسيط، وفي ديوانها ص ٣٨٣، تحقيق أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ومن شواهد كتاب سيبويه ٣٣٧/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، وشرح المفصل ١١٥/١، وخزانة الأدب ٤٣١/١، والشاهد فيه: رفع "إقبال" و "إدبار" وهما مصدران قد أخبر بهما .
(٣) يقصد أنها موصوفة بالمصدر وهو الإقبال والإدبار .
(٤) سورة الأنبياء آية ٣٧ .
(٥) سورة الأنبياء آية ٣٧ .
(٦) الخصائص ٢٠٤/٢ .
(٧) كتاب سيبويه ٣٢/١ .

لقد جعل النحاة علمهم وعملهم حول المعنى، فإذا شعر العربي بأن المعنى واضح نظر إلى صنوه وهو اللفظ، فقد يقوم بإحداث بعض التغييرات في التراكيب بشرط ألا يتعارض ذلك مع وضوح المعنى والتأكيد على عدم غموضه أو فساده^(١). وقد جعل النحاة للكلام العربي أصلاً ثم يتسع فيه على صور مختلفة، واتفقوا على أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ففي الجملة الاسمية يكون المبتدأ هو المسند إليه والخبر مسند، وفي الجملة الفعلية الفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند، فكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين في الجملة يمكن الاستغناء عنه، هذا هو أصل الوضع في الجملة العربية.

ومن الأصول المتفق عليها في الجملة "الإفادة"، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا تكون جملة مفيدة، ومنها "الذكر" فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف، ومنها "الإظهار" فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره، ومنها "الوصل" وقد يعدل عنه إلى الفصل، ومنها "الرتبة بين عناصر الجملة" وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير^(٢). وأما "الفصل" الذي ذكره النحاة فيكون بين المتلازمين، أو بين أجزاء الجملة التي يجب أن تكون متوالية دون فاصل أو اعتراض، وأما "الزيادة" فتكون بالحرف أو الناسخ، ويكون التقديم والتأخير حين لا تكون الرتبة محفوظة، ويكون الإضمار عند وجود العمل دون العامل، ويكون "التضمين" إما في أحد أجزاء الجملة أو في ضرب أسلوبها^(٣).

وذكر ابن هشام أن الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، وذكر أن من شروط الحذف ما يأتي:

(١) المعنى والنحو ٧٠. تأليف د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠٢.

(٢) الأصول ص ١٤٤.

(٣) السابق.

الشرط الأول: وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً "زيداً" بإضمار اضرب، أو مقال كقولك لمن قال: من أضرب؟ "زيداً"، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها أو أحد ركنيها.

والشرط الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجاء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.

والشرط الثالث: أن لا يكون مؤكداً.

والشرط الرابع: أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

والشرط الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

والشرط السادس: أن لا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف "ما" في "أما أنت منطلقاً انطلقت" ولا كلمة "لا" من قولهم: "أفعل هذا أما لا"، ولا التاء من عدة وإقامة واستقامة.

والسابع والثامن: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي^(١).

والإضمار أو الاستتار يكون في ضمائر الرفع، والحذف يكون في أي جزء من أجزاء الجملة، وذكر ابن مضاء أن النحاة يفرقون بين الإضمار والحذف، يقول: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون - أعني حذاقهم - : إن الفاعل يضمّر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون : هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمّر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت

(١) مغني اللبيب ٢/٦٩٢.

زيد، إن المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد، وما يظن أن المتكلم أراد، ويجوز ألا يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق" (١).

ويقول الدكتور عبد العزيز عبده: "يفضّل في كل مقام فيه إعرابان: الإعراب الذي لا يجنح إلى تقدير محذوف في جملة المدح" نعم القائد خالد" يجعل البصريون "خالدا" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، أو الممدوح، فيكون التركيب جملتين، جملة نعم الرجل، وجملة هو خالد، أما الكوفيون فيجعلون " خالدا" مبتدأ مؤخرًا، وجملة "نعم الرجل" خبرا مقدما من غير تقدير محذوف، وهذا القول صواب لإغنائنا عن تقدير محذوف أولا، ولأن العرب تقول: خالد نعم القائد ثانيا" (٢)، ولكن المدح بجملتين أبلغ.

وأما التقديم والتأخير فقد ذكر ابن السراج أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها على ما قبلها ثلاثة عشر وهي: " الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل" (٣).

(١) الرد على النحاة ص ٩٢.

(٢) المعنى والإعراب ١/٢٤٣.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٢٢.

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثناه النحاة.

وقد أحدث التأويل خلافات متنوعة بين النحاة، وانقسام النحاة إلى بصريين وكوفيين يشير إلى اختلافهما في المنهج والطريقة، فالبصريون وضعوا قواعد يحتكمون إليها، وطوعوا ما خرج عن تلك الأحكام إلى القواعد التي وضعوها، لذلك كثر التأويل في أحكامهم النحوية.

أما الكوفيون فإنهم في الغالب يحتكمون إلى السماع، ويقفون عند حدود المروي دون تأويله أو إخراجها عن ظاهره الذي ورد به، لذلك يقل التأويل عندهم.

وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك حين قال: "طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وكثر الخلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد"^(١).

ويقول الدكتور السيد أحمد عبد الغفار: "والتأويل في البيئة النحوية عمل على إثراء تلك البيئة بالقواعد والشواهد، إذ يأتون بالقاعدة من أجل الشاهد وهم الكوفيون لاحتكامهم إلى السماع أكثر، أو يطوعون الشاهد من أجل القاعدة وهم البصريون، وكلا المدرستين كان التأويل وسيلتهما إلى ذلك"^(٢).

ويؤكد الدكتور السيد رزق الطويل هذا المعنى فيقول: "والتأويل أسلوب بصري يضطرون إليه من أجل الحفاظ على أقيستهم التي يولونها احتراماً كبيراً، ومن هنا كثرت في النحو البصري التقديرات والتأويلات بقدر كثرة الروايات والنصوص العربية المخالفة لأقيستهم، ومن الظواهر المألوفة في النحو أن ترى البصريين بعد أن يقرروا قاعدتهم يقولون وأما كذا فتأويله كذا أو هو محمول على كذا أو هو في تقدير كذا.. والتأويل والتقدير في نحو الكوفيين قليل، ذلك لأن منهجهم في القياس لا

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٧ تشكيل رشيد عطية، وتدقيق عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص ١٩٦ تأليف د. السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠-١٩٨٠.

يضطرهم إلى ذلك، ومن هنا نراهم كثيرا ما يفسرون الظواهر اللغوية تفسيراً يتمشى مع طبيعة اللغة^(١).

ومن الأمثلة على التأويل ما مثل له الأنباري بقوله: " .. أن يقول الكوفي: الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر^(٢):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـرَ رُذُومَ الطُّولِ وَذُومَ العَرَضِ

فترك صرف عامر وهو منصرف فدل على جوازه. فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة^(٣).

(١) الخلاف بين النحويين ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) البيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العدوانى ، وفي ديوانه ٤٨، ومن شواهد الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، واللسان (ع ر ب- ع م ر)، وشرح ابن عقيل ٣١٢/٢، والشاهد فيه: عدم صرف "عامر" للضرورة.

(٣) الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٩.

المبحث الثاني الحاجة إلى التأويل

امتدح الجرجاني الأسلوب الذي يحتمل وجها من المعنى غير الوجه الذي هو عليه، وذكر أنه مزية من مزايا اللغة، يقول: "واعلم أنه إذا كان بينا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ورأيت للذي جاء عليه حسنا وقبولا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني" (١).

ولكن هذا الأسلوب الذي يحتمل أوجها من المعاني متعددة قد يلجئ إلى التأويل لاستجلائه والإفصاح عنه عند النحاة، ففي الكلام العربي مواضع لا يصح معناها إلا بالتأويل، لأن الكلام فيها لو حمل على ظاهره لفسد المعنى، ومن ذلك ما قرره النحاة من أن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، قال ابن هشام: "ولا يجوز زيد اليوم" فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم: "الليلة الهلال" فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال" (٢).

فالحامل على التأويل اطراد قواعد النحو، ومعنى هذا أن النحاة لم يعتمدوا التأويل، ولكنهم اعتمدوا على أصول مقررة وشواهد صحيحة لتقنين القواعد التي أرادوا إثباتها، وإنما حملهم على التأويل حرصهم على اطراد قواعد النحو. يقول الدكتور محمد حماسة: "إن اللجوء إلى التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، والتشبيه، والحمل على المعنى كان ضروريا للنحاة، لأنهم نظروا إلى

(١) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني ص ٢٨٦ تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣-١٩٩٢.

(٢) شرح قطر الندى ص ١٢٠.

القواعد على أنها قوانين، لا بد أن تفرض على المتكلمين، ولذلك أرادوا أن يظهروا هذه القواعد في صورة محكمة، حتى لا يتطرق إليها شك^(١).

وتظهر أهمية التأويل في النحو العربي، لأن تعدد احتمالات العلاقات النحوية في الجملة الواحدة، قد يؤدي إلى تعدد احتمالات المعنى دون وجود القرينة التي ترجح إحدى الاحتمالات على ما سواها، ويأتي دور التأويل في أنه إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول^(٢).

ونقل السيوطي قول أبي حيان الأندلسي في ذلك، يقول: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"^(٣).

ويشير قول السيوطي إلى مجال التأويل عند النحاة، وذلك إذا خالفت ظاهرة لغوية المتعارف عليه من كلام العرب وما ورد عنهم لزم التأويل، وأما إن جاء كثيرا في كلام العرب فتأويله ضعيف لا يسوغ، وإن كان القياس قابلا له، ولذلك يرى أبو حيان أن "تأويل الشيء الكثير ضعيف جدا، لأننا نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"^(٤).

فالتأويل لا يحتاج إليه في بعض المواضع، لأنه يخرج النص اللغوي عن طبيعته، وخاصة إذا كان النص المراد تأويله يخص قبيلة أو طائفة من العرب، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد من تأويل أبي علي الفارسي قول العرب: "ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ" على أن فيه ضمير الشأن محذوفاً، لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة لبني تميم^(٥).

(١) لغة الشعر ص ١٣٣.

(٢) المعنى والنحو ص ٣٠.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٨.

(٤) منهج السالك ص ٢١٤، وانظر مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ٤٢٣.

(٥) مغني اللبيب ١/٣٢٤.

ففي بيئة أصحاب اللغة مآثرات مرعية ترد إليها المخالفات اللفظية، وذلك عندما ترد قاعدة نحوية في أسلوب ما وتخالف المآثور من كلام العرب ، فلغة أي قبيلة تعتبر حجة في الأخذ بها^(١).

وتظهر أهمية التأويل إذا كان الكلام في حاجة ماسة له، أما إذا كان الكلام واضحا ومفهوما بدونه فلا يلزم استعماله، ومن الأصول المقررة عند النحاة: أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التأويل ضرورة يحتاج إليها النحو في بعض أبوابه، وقد يكون ذلك مفيدا في تفسير بعض المسائل، لأن المعنى في بعض المسائل لا يتضح أو يفهم مضمونه إلا بالتأويل.

لقد لجأ بعض علماء النحو إلى التأويل لأجل اطراد القواعد وإدخال جميع ظواهر اللغة في إطار واحد، وأما الكلام الشاذ والخارج عن القياس فلم يهتم العلماء بتأويله، وقد صرح ابن السراج بذلك فقال: "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ... وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه"^(٢).

ومعنى قول ابن السراج أن التأويل قد لا يحتاج إليه في بعض أبواب النحو، لأنه يؤدي إلى غموض المعنى وخروجه عن المألوف، وخاصة إذا كان الكلام شاذا وخارجا عن القياس.

ويرى بعض الباحثين أن النحاة أجهدوا " النصوص بالتأويل، لأنهم خلطوا بين أمرين من الحق أن يفرق بينهما، وهما "المعنى الشكلي والمعنى الفلسفي" فقد جعلوا الأخير أساسا لما يجب أن تؤديه النصوص، فإذا استكملت بالفروض والظنون، فالحدث لا بد له من محدث في الواقع، فإذا وجد الفعل في اللفظ فلا بد أن يستكمل

(١) ظاهرة التأويل ص ١١٢.

(٢) الأصول في النحو ١/١٠٥.

بالفاعل وهنا يأتي التقدير، والإسناد لا يكمل في الواقع إلا بوجود مسند ومسند إليه، فإذا غاب أحدهما من الجملة فلا بد من تقديره^(١).

وقد تبين فيما سبق أن مظاهر التأويل كثيرة، منها الحذف والإضمار، والفصل والتقديم والتأخير، وأهم مظاهره التقدير، يقول الدكتور السيد أحمد عبد الغفار: "ونجد هنا عاملاً مساعداً يمهد الطريق للتأويل وهو "التقدير" الذي يتميز به الدرس النحوي، فقد أحدث التأويل بتقدير العامل تخريجات كثيرة القواعد النحوية، وخلافات متنوعة"^(٢).

وفي كتب **الخلاص النحوي** الكثير من المسائل التي لجأ فيها بعض النحاة إلى التأويل منها ما اختلف فيه النحاة من إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهذه المسألة أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، واحتج الكوفيون بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣)، فالقائم مقام الفاعل المحذوف الجار والمجرور "بما"، وقال جرير^(٤):

وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْا كَلْبًا لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكِلَابًا

على أن الجار والمجرور "بذلك" قائم مقام الفاعل.

يقول العكبري: "قراءة أبي جعفر على تقدير: ليجزي الله الخير قوماً، فالخير مفعول به وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه وبني الفعل للمجهول، وأما البيت فقد حمل على ما قالوا وحمل على وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: فلو ولدت قفيرة الكلاب ياجرو كلب لسب أي جنس الكلاب"^(٥).

(١) أصول النحو العربي ص ٢١٤.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص ٥٦.

(٣) سورة الجاثية آية ١٤، وهذه القراءة في البحر المحيط ٤٥/٨، وقراءة الجمهور: "لِيُجْزَى قَوْمًا"

(٤) البيت من الوافر، ولم أجده في ديوانه، شرح تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٣ ومن شواهد الخصائص ٣٩٧/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٥/٧، وخزانة الأدب ٣٣٧/١.

(٥) اللباب، لأبي البقاء العكبري ١٦١/١ تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦-١٩٩٥.

وفي مسألة إضافة الاسم إلى مرادفه استدلت الكوفيون بشواهد تؤيد ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(٣).

ومنع ذلك البصريون وأولوا شواهد الكوفيين بأن كل ذلك محمول على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه، والتقدير عندهم: حق الأمر اليقين، ولدار الساعة الآخرة، وما كنت بجانب المكان الغربي^(٤).

وفي مسألة تقديم خبر "ليس" عليها، استدلت البصريون على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٥) فنصب "يوم" بـ"مصروف"، ومصروف خبر "ليس" وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه، لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع، واعترض الكوفيون على هذا الشاهد، وذكروا أوجها أخرى له منها: أن "يوم" في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، ومنها أن "يوم" منصوب بفعل دل عليه الكلام، تقديره "يلازمهم يوم يأتيهم، ومنها أن "يوم" ظرف، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب^(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(٧)، وقول مسكين الدارمي^(٨):
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوْطُ نَفَانِفُ

(١) سورة الواقعة آية ٩٥.

(٢) سورة يوسف آية ١٠٩.

(٣) سورة القصص آية ٤٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٨/٢.

(٥) سورة هود آية ٨.

(٦) التبيين ص ٣١٥.

(٧) سورة النساء آية ١٦٢.

(٨) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٥٣، تحقيق خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، بغداد ١٣٨٩، وروايته "تتائف" بدل "نفانف"، وفي الحيوان ٤٩٤/٦، وهو من شواهد معاني الفراء ٢٥٣/١، وروايته "تُعَلَّقُ" وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك ٦٦٣/١ تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧ - ١٩٧٧، ولسان العرب (غ و ط) .

استدل الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، واعترض البصريون بتقدير فعل ناصب لقوله "المقيمين" والتقدير: أعني المقيمين، وبتقدير تكرير "بين" في البيت، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها^(١).

وفي مسألة تقديم خبر "ما زال" عليها أجاز الكوفيون تقديم الخبر، ومنع ذلك البصريون، ولا يجوز عند الجميع أن يقال: ما زال زيد إلا قائماً، لأن "إلا" يوتى بها لنقض النفي، وأما قول ذي الرمة^(٢):

حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

فقد أوله الكوفيون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنه يروى ما تنفك آلا مناخه والآل الشخص يقال: هذا آل قد بدا، أي شخص، وبه سمي الآل لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره.

والوجه الثاني: أنه يروى ما تنفك إلا مناخة بالرفع فلا يكون فيه حجة.

والوجه الثالث: أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر "ما تنفك" وإنما خبرها "على الخسف" فكأنه قال: ما تنفك على الخسف أي تظلم إلا أن تتاخ.

والوجه الرابع: أنه جعل "ما تنفك" كلمة تامة لأنك تقول انفكت يده فتوهم فيها

التمام ثم استثنى^(٣)، وهنا صدر التأويل عن الكوفيين، وإن كان تعاطيهم له قليلاً.

والتأويل في المسائل الخلافية يأتي في الغالب على السنة مؤلفي كتب الخلاف النحوي، وعلى كل حال فتأويل الشواهد الكثيرة لا يصح، لأن التأويل خلاف الأصل، كما أن "الحمل على الظاهر أولى، لتمام المعنى معه دون غموض أو إلباس"^(٤).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٤١٩، ومن شواهد كتاب سيبويه ٤٨/٣، والمحتسب ٣٢٩/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٨/١.

(٤) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ٤٣٨.

الفصل الثالث
قيمة التقدير
المعنوية واللفظية

الفصل الثالث

قيمة التقدير المعنوية واللفظية

للتقدير في العربية منزلة مهمة، لكثرة الإيجاز والحذف في لغة العرب، وقد حمدوا الإيجاز والاختصار في الكلام وأوصوا به، فإذا كان الكلام موجزا وبدل على المعنى المقصود في وضوح فهو المطلوب، إذ الغاية من الكلام هي فهم المعنى، ولا يكون ذلك إلا باختيار الألفاظ المناسبة له دون زيادة أو نقصان.

والتقدير في الجملة العربية مرتبط بالمعنى الذي تؤول إليه الجملة حين يعاد ترتيبها، أو حين ينظر في الزيادة وما يمكن أن تؤديه من وضوح المعنى، أو حين ينظر في الحذف وما يؤديه من إيجاز واختصار، أو حين ينظر في العامل وما يؤدي من تأثير في الجملة .

يقول الدكتور عبد العزيز عبده: " إن تقديرات النحويين الوعاة لم تكن خبط عشواء، وإنما كان هدفها المعنى أيا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه، كما أنهم في سبيل هذه الغاية لا يفسدون صناعتهم اللفظية، بل يحرصون على اطراد القواعد، [فهم] حريصون على ألا يكون المعنى على حساب الإعراب والعكس صحيح، فإن تعارضا كان الجنوح إلى المعنى مع التخريج على ضرورة أجازها العرب"^(١).

وتظهر أهمية التقدير إذا كان موافقا للمعنى، أما إذا كان مخالفا للمعنى فينبغي ترك الكلام على ظاهره دون تقدير، يقول ابن جني: " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"^(٢).

(١) المعنى والإعراب / ١ / ٥١١.

(٢) الخصائص / ١ / ٢٨٣.

وإذا ألجأت " أحكام الصناعة إلى تقدير محذوف .. فالواجب أن يكون بشرطين:

١. ألا يلجأ إلى الإخلال بالمعنى.

٢. أن يسوغ التلفظ به دون..الخروج على الأسلوب العربي المشهور^(١).

وذكر ابن هشام بعض الأمور المتعلقة بالتقدير، ومنها بيان مكان المقدر، وبيان

مقداره وبيان كيفية التقدير، وغيرها من الأمور، ولخصها السيوطي فيما يأتي^(٢):

أولاً: القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي.

وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله،

فيجب أن يقدر المفسر في نحو "زيدا رأيت" مقدما عليه، إلا إذا تعذر الأصل أو اقتضى أمر معنوي لذلك.

فالأول: نحو "أيهم رأيت" إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٣) فيمن نصب، إذ لا يلي "أما" فعل.

والثاني: نحو متعلق بآء البسمة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخرا عنها، لأن

قريشا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفع كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك.

ثانياً: تقليل المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل.

ولذلك كان تقدير الأخفش في: "ضربي زيدا قائماً" "ضربُهُ قائماً" أولى من تقدير

باقي البصريين: "حاصل إذ كان" أو "إذا كان قائماً" ، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى، حيث قدره من لفظ المبتدأ فقال: ضربُهُ حاصل قائماً.

وكان تقديره في "أنت مني فرسخان، بعدك مني فرسخان، أولى من تقدير

الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير

شيء آخر يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

(١) المعنى والإعراب ١/٢٤٤.

(٢) مغني اللبيب ٢/٧٠٣-٧٩٩، والأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(٣) سورة فصلت آية ١٧.

وَضَعَّفَ قَوْلَ بَعْضِهِمْ فِي: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ﴾^(١) أَنْ التَّقْدِيرَ: حُبَّ عِبَادَةِ الْعَجَلِ، وَالْأَوْلَى تَقْدِيرُ الْحُبِّ فَقَطْ. وَضَعَّفَ قَوْلَ الْفَارْسِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي: ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ﴾^(٢) أَنْ الْأَصْلَ: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ فَعَدْتَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، الْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ كَذَلِكَ تَقْلِيلًا لِلْمَحْذُوفِ.

ثالثًا: [بيان كيفية التقدير]:

إِذَا اسْتَدْعَى الْكَلَامُ تَقْدِيرَ أَسْمَاءٍ مُتَضَايِفَةٍ أَوْ مُوصُوفٍ وَصِفَةٍ مُضَافَةٍ، أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُضْمَرٍ عَائِدٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ، فَلَا يَقْدَرُ أَنْ ذَلِكَ حَذْفُ دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾^(٣) أَي كَدُورَانَ عَيْنِ الذِّي، وَالثَّانِي نَحْوُ^(٤):

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرَنْفُلِ

أَي تَضَوَّعًا مِثْلَ تَضَوَّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

وَالثَّلَاثُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٥) أَي لَا

تَجْزِي فِيهِ، ثُمَّ حَذْفُ "فِي" فَصَارَ لَا تَجْزِيهِ، ثُمَّ حَذْفُ الضَّمِيرِ مَنْصُوبًا لَا مَخْفُوضًا.

رابعًا: ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما أمكن.

فَيَقْدَرُ فِي "ضَرْبِي زِيدًا قَائِمًا" ضَرْبَهُ قَائِمًا، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْمَبْتَدَأِ دُونَ إِذْ كَانَ أَوْ إِذَا كَانَ، وَيَقْدَرُ "اضْرِبْ" دُونَ "أَهْنُ" فِي زِيدًا اضْرِبْهُ، فَإِنْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مَانِعٌ مَعْنَوِيٌّ أَوْ صِنَاعِيٌّ، قَدَرَ مَا لَا مَانِعَ لَهُ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: زِيدًا اضْرِبْ أَخَاهُ، يَقْدَرُ فِيهِ: "أَهْنُ" دُونَ اضْرِبْ، وَالثَّانِي نَحْوُ: زِيدًا امْرُرْ بِهِ، يَقْدَرُ فِيهِ: جَاوَزْ دُونَ امْرُرْ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَى بِنَفْسِهِ، نَعَمَ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّا يَتَعَدَى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ

(١) سورة البقرة آية ٩٣.

(٢) سورة الطلاق آية ٤.

(٣) سورة الأحزاب ١٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس وفي ديوانه ١٠، ومن شواهد الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي ص ١٥٨ تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٩٠، ومغني اللبيب ٧٠٧/٢، ورواية الديوان:

إِذَا التَّقَنَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرَنْفُلِ

(٥) سورة البقرة ٤٨.

"نصح" في قولك: زيدا نصحت له، جاز أن نقدر: نصحت زيدا، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به. ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قول الراجز^(١):

يا أيُّها المائِحُ دَلُوي دُونَكَا

إذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر: خذ، لا دونك، لأن أسماء الأفعال لا يتقدم معمولها عليها خلافا للكوفيين.

خامسا: قد يكون اللفظ على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر.

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٢) فإن "يفترى" مؤول بـ"الافتراء"، والافتراء مؤول بـ"مفترى"، ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^(٣) قيل: ما قالوا بمعنى القول، والقول بتأويل المقول.

سادسا: قال أبو البقاء في التبيين: ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ.

بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدر، وليس له لفظ يدل عليه، وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه، الإعراب مقدر في حروف المد منها، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه.

ومن أمثلة **الخلافا النحوي** في التقدير ما ذكره ابن السراج من اختلاف البصريين والكوفيين في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾^(٤) فقال: "والتأويل عند أصحابنا: وما منا أحد إلا له، والكوفيون يقولون: إن "من" تضم مع "من" وفي التأويل عندهم: إلا من له مقام"^(٥).

(١) الراجز لجارية من بني مازن، وهو من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ١/١١٧، والإنصاف ١/٢٣٤، والتصريح ٢/٢٠٠. والشاهد قولها: دلوي دونكا، وظاهر الكلام أن "دلوي" مفعول مقدم لاسم الفعل "دونك"، وهو مبتدأ خبره جملة "دونك"، وفي التقدير: هو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده .

(٢) سورة يونس آية ٣٧.

(٣) سورة المجادلة آية ٣.

(٤) سورة الصافات ١٦٤.

(٥) الأصول في النحو ١/٤١٢.

وقال ابن النحاس: "فيه تقديران عند أهل العربية، أحدهما: وما منا إلا من له، وحذفت "من" وهذا مذهب الكوفيين، وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول، والقول الآخر أن المعنى: وما منا ملك إلا له مقام معلوم، وهذا قول البصريين"^(١).

وفي الآية السابقة اختلف تقدير الكوفيين عن تقدير البصريين، فالبصريون يقدرون المحذوف قبل "إلا"، والكوفيون يقدرونه بعدها.

وفي مسألة رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور يرى الكوفيون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه لما فيه من معنى الفعل، ويرى البصريون أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء، وقد رد أبو البركات الأنباري على الكوفيين القائلين إن التقدير في أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف بقوله: "لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل، لأن الظرف معمول الفعل والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم"^(٢).

وفي مسألة نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان؟ يرى الكوفيون أنهما اسمان ويرى البصريون أنهما فعلان، ورد أبو البركات الأنباري على استدلال الكوفيين على اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما بقوله: "وقول بعض العرب: نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بئسَ العَيْرُ"^(٣)، وقول الآخر: والله ما هي بنعم المولودة"^(٤) فنقول: دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته، قال الراجز^(٥):

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٤٦/٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، شرح قطر الندى ص ٢٧.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، شرح قطر الندى ص ٢٧.

(٥) هو أبو خالد القناني، والرجز في الخصائص ٣٦٦/٢، وشرح المفصل ٦٢/٣، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩، والشاهد فيه أن حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير: بمقول فيه نام صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكي به.

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه^(١).

والتقدير في قول العرب: نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بئْسَ العَيْرُ: نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بئْسَ العَيْرُ، والتقدير في قول الآخر: وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعَمِ المَوْلُودَةِ: وَاللهِ مَا هِيَ بِمَوْلُودَةٍ مَقُولٍ فِيهَا نِعَمَ المَوْلُودَةِ، وهنا التقدير جاء أكثر من كلمة.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٢.

الباب الخامس

دراسة تطبيقية لبعض المسائل الخلافية

ويشمل المباحث الآتية:

- المبحث الأول: كلا وكتا بين الإفراد والتثنية.
- المبحث الثاني: الابتداء .
- المبحث الثالث: كان وأخواتها.
- المبحث الرابع: الحروف المشبهة بـ"ليس".
- المبحث الخامس: إن وأخواتها.
- المبحث السادس: التنازع في العمل.
- المبحث السابع: المفعول فيه.
- المبحث الثامن: المفعول معه.
- المبحث التاسع: الحال.
- المبحث العاشر: حروف الجر.
- المبحث الحادي عشر: الإضافة.
- المبحث الثاني عشر: التعجب.
- المبحث الثالث عشر: العطف.
- المبحث الرابع عشر: ما لا ينصرف.
- المبحث الخامس عشر: عوامل الجزم.
- المبحث السادس عشر: العدد.
- المبحث السابع عشر: مسائل خلافية عامة.

المبحث الأول

"كلا" و"كلتا" بين الإفراد والتثنية

"كلا" و"كلتا" بين الإفراد والتنثية

اختلف النحاة في "كلا" و"كلتا"، فذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان في اللفظ والمعنى، والألف فيهما للتنثية، وحذفت نونهما للإضافة، وأصلهما "كل"، فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التنثية في "كلا" للإحاطة في المثنى، وزيدت التاء في "كلتا" لا في الجمع، فلفظهما كلفظ الاثنين، وذهب البصريون إلى أنهما مثنيان في المعنى، ومفردان مقصوران في اللفظ، وليست الألف فيهما للتنثية^(١).

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢) أن "كلا" و"كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى، ولا يفرد واحدهما إلا في الضرورة.

واحتجوا بالسمع، ومن شواهدهم قول الشاعر^(٣):

فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدِهِ كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ

فقال: "كلت" وهذا دليل على أن "كلتا" مثنى لفظاً ومعنى، وقال الشاعر^(٤):

كَلْتٌ كَفَيْهِ تُوَالِي دَائِمًا بِجَبُوشٍ مِنْ عَقَابٍ وَنَعَمٍ

واستدلوا على أن الألف فيهما للتنثية أنها تتقلب إلى ياء في النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمرة، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كليهما، ومررت بالمرأتين كليهما، فانقلاب الألف فيهما إلى ياء دليل على تنثيتهما اللفظية والمعنوية ولو كانت ألف قصر لم تتقلب^(٥).

(١) ينظر الإنصاف ٤٣٩/٢، واللباب ٣٩٨/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، واللباب ٣٩٨/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١، والخزانة ١٣٠/١.

(٣) الرجز لم أعر على قائله، ومن شواهد معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ٢٨٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٩٣/١، والخزانة ١٢٩/١، والسلامي: عظام الأصابع في السيد والقدم. لسان العرب (س ل م)، والضمير في "رجليها" يعود على النعامة.

(٤) البيت من الرمل، ولم أعر على قائله، ومن شواهد شرح الرضي على الكافية ٩٣/١، والخزانة ١٣٣/١.

(٥) ينظر اللباب ٣٨٩/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١.

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن "كلا" اسم مفرد مقصور يفيد معنى التثنية، وألفه كألف عصا ورحا، فهي أصلية وليست زائدة، وأصل هذه الألف الواو، بدليل إبدالها إلى تاء في "كلتا"، و"كلتا" مثل "كلا" في الإفراد والانقلاب، والألف فيها للتأنيث وأصلها كلوى، والتاء بدل من لامها، ووزنها فعلى كذكرى وحفري، خلافا للجرمي من البصريين.

واستدلوا على أن لفظهما مفرد ومعناهما مثنى بأن الضمير يعود عليهما تارة مفردا مراعاة للفظ، وتارة مثنى حملا على المعنى، ومن الحمل على اللفظ قوله تعالى: ﴿كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾^(٢)، فقال: "آتت" بالإفراد، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال "آتتا"، وقال عمرو بن جابر^(٣):

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

فقال "حريص" بالإفراد ولم يقل حريصان.

وقال أبو الأخرز الحِماني^(٤):

فَكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفْ

فقال "خرت" بالإفراد، ولم يقل خرتا.

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣/٣٦٣، ٤/٣٨١، والمقتضب ٣/٢٤١، والأصول ٣/٧٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٤، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي ١/١٢٦ تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٥١، والخصائص ٣/٣٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٠، واللباب ١/٣٩٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٤.
(٢) سورة الكهف آية ٣٣.

(٣) البيت من الوافر، وفي حماسة البحرني ١٨، وفي الكتاب ٣/٧٤ نسب لعدي بن زيد، وليس في ديوانه، وهو من شواهد المقتضب ٣/٢٤١، والمسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي ١/٧٦ تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩١، والإنصاف ١/٢٠١، وشرح المفصل ١/٥٤، وأكاشره: أضاحكه، والكشُر: بُدُوُ الأسنان عند التبسم. لسان العرب (ك ش ر).

(٤) البيت من الطويل، ومن شواهد الكتاب ٣/٤١١، وكتاب الشعر ١/١٣١، والشيرازيات ٢/٤١٧، والإنصاف ٢/٤٤٥، واللسان (ن ص ر).

وقال الأعشى^(١):

كِلَا أَبُوَيْكُم كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُم زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا

فقال "كان" بالإفراد حملا على اللفظ ولم يقل كانا، والشواهد كثيرة^(٢).

ومن الحمل على المعنى قول الفرزدق^(٣):

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقال "أقلا" حملا على المعنى، و"رابي" حملا على اللفظ، وكذا قولهم: كلاهما

قائمان، وكلتاهما لقيتهما.

واستدلوا على أن فيهما إفرادا لفظيا، بإضافتهما إلى المثنى، ولو كانت التثنية

فيهما لفظية لم يجز إضافتهما إلى المثنى، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه^(٤).

وبأنهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا أضيفا إلى الظاهر، فنقول: جاءني كلا

أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وكذلك كلتا، وليس المثنى

كذلك، لأن الألف تتقلب ياء عند إضافتها في حالتها النصب والجر.

وأما مع المضمرة نحو: جاءني أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما

كليهما، فإن الألف فيهما تتقلب ياءً لأنهما يشبهان على وإلى ولدى، ولأنهما تابعان

للمثنى، فجعل لفظها كلفظ ما تتبعانه استحسانا^(٥).

(١) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ١٩٠ تقديم د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة

الأولى ١٤١٢، ١٩٩٢، ومن شواهد الخصائص ٣/٣٣٥، وكتاب الشعر ١/١٢٧، والإنصاف ٢/٤٤٢.

(٢) ينظر كتاب الشعر ١/١٢٦، والشيرازيات ١/٧٦، ٢/٤١٦، والإنصاف ٢/٤٤٢.

(٣) البيت من البسيط، ولم أجده في ديوانه، شرح د. سوزان عكاري، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى

٢٠٠٣، ومن شواهد كتاب الشعر ١/١٢٨، والشيرازيات ١/٧٧، والخصائص ٢/٤٢١، ٣/٣١٤، و المقتصد في

شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ١/١٠٥ تحقيق كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد

١٩٨٢، والإنصاف ٢/٤٤٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٤، وشرح أبيات المغني ٤/٢٦٠، والخزانة

١/١٣١.

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٣/٤١٣، والمقتضب ٣/٢٤١، وكتاب الشعر ١/١٢٨، وشرح ابن يعيش ١/٥٤.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٣/٤١٣، واللباب ١/٤٠١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٤.

واستدلوا كذلك بجواز إمالة الألف فيهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾^(٢)، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها^(٣).

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه البصريون، فـ"كلا" و"كلتا" مفردان لفظاً، ومثنيان معنى، والألف فيهما ليست للتثنية، بدليل أن الألف فيهما عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر لا تنقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر، ولجواز إضافتهما إلى المثنى، ولأنه يخبر عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً، ولو كانا مثنيين في اللفظ والمعنى، لما جاز الإخبار عنهما بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفرداً.

وليس "كلا" من لفظ "كل" كما ذكر الكوفيون، لأن "كل" للإحاطة والجمع، و"كلا" صيغت للدلالة على التثنية^(٤).

وما استدلوا به من ورود "كلتا" بلفظ "كلت" فلا حجة فيه، لأن الأصل "كلتا" ولكن الشاعر حذف الألف للضرورة.

(١) سورة الإسراء آية ٢٣، ينظر قراءة الكسائي، لرضي الدين الكرمانى ص ٢٦ تحقيق د. حاتم الضامن، دار نينوى، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥، والتيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني ص ٤٩ تحقيق أوتو تريبزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤-١٩٨٤، ونحو القراء الكوفيين ص ٢٧٣ تأليف د. خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة

(٢) سورة الكهف آية ٣٣، ينظر قراءة الكسائي ٢٦، وإبراز المعاني من حرز الأمانى، لعبد الرحمن بن إسماعيل ٢٢١/١ تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٤٠٢.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٤٨/٢، وإبراز المعاني ٢٢١/١.

(٤) ينظر العدد في اللغة ٧٦/١.

المبحث الثاني

الابتداء

وفيه أربع مسائل:

- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ
- حكم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه
- تقديم خبر المبتدأ عليه
- الاسم المرفوع بعد "لولا"

تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ

الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل ويتحمل ضميرا، أما الاسم الجامد فإنه اسم محض خالص للاسمية ولا يتضمن معنى الفعل ولا يحمل ضميرا، وقد اختلف النحاة في الخبر الجامد هل يتحمل ضمير المبتدأ أم لا، فذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما جامدا فإنه يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا، وأجمعوا على أنه إذا كان مشتقا فإنه يتضمن الضمير^(١)، وفيما يأتي بيان للمسألة.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢) أن خبر المبتدأ إذا كان مفردا فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ في جميع أحواله، سواء كان فيه معنى الفعل أم لم يكن فيه معنى الفعل، نحو هذا زيد، وزيد أنت.

ودليلهم على ذلك القياس على قول العرب: "مررت بقاع عرفج"^(٣) كـ"كله"^(٤)، و"مررت بقوم عرب أجمعون"^(٥)، فـ"كله" و"أجمعون" تأكيد للضمير في "عرفج" و"عرب"، ولا يجوز أن يكون تأكيدا لـ"عرفج" و"عرب" لأنهما نكرتان^(٦)، و"كله" و"أجمعون" معرفتان، فإذا احتمل "عرفج" و"عرب" الضمير، فإن الخبر الجامد يتحمل أيضا الضمير لتأويله بالمشتق^(٧).

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٨٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٥/٢، والتصريح ١٩٧/١.
(٢) ينظر الإنصاف ٥٦/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨٨/١ واللباب ١٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٠٧/١، والتذيل والتكميل ١٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٥/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني ١٩٧/١ مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٣) صفة جامدة تؤول بـ"خشن".

(٤) ينظر الإيضاح ٨٣، واللباب ١٣٧/١، والقاع: ما انبسط من الأرض. اللسان (ق و ع)، والعرفج: من شجر الصيف، لين أغبر له ثمرة خشناء كالحسك. اللسان (ع ر ف ج) .

(٥) ينظر الإيضاح ٨٢، والتذيل والتكميل ١٢/٤.

(٦) وهذا لا يجوز عند البصريين، وجائز عند الكوفيين.

(٧) ينظر الإيضاح ٨٣، حاشية رقم (٣).

واستدلوا كذلك بأنه إذا قيل: "زيد أخوك" و"جعفر غلامك" فإن القائل لم يرد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما أراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة، ومعنى الغلامية، وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني أفعال^(١).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٢) أن خبر المبتدأ إذا كان مفردا جامدا فإنه لا يتضمن ضميرا، نحو: أخوك وغلامك، وزيد وعمرو.

لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كالمشتقات، نحو: "ضارب" و"حسن" و"كريم"، وأما إذا لم يكن فيه دليل على الفعل فلا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في زيد وعمرو^(٣).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين، وهو أن خبر المبتدأ إذا كان مفردا جامدا فإنه لا يتضمن ضميرا، لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، أو في ما شابهه من المشتقات.

وأما قول الكوفيين بأن الخبر الجامد يتضمن الضمير لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك، وغلامك في معنى خادمك، فيرد عليه بأن "قريبك" و"خادمك" متحمل للضمير، لأنه يشابه الفعل لفظا ويتضمنه معنى، وهو الأصل في تحمل الضمائر، واسم الفاعل والصفة المشبهة تشبه الفعل.

أما "أخوك" و"غلامك" فلا تشبه الفعل لذلك لا يجوز أن تتحمل الضمير.

قال ابن مالك: "وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسامه معنى لازم لا انفكاك

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٨٨/١.

(٢) ينظر الإيضاح ٨٢، والإنصاف ٥٦/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨٧/١، واللباب ١/١٣٦، والتصريح ١٩٧/١.

(٣) ينظر المقتصد ٢٥٨/١، والإنصاف ٥٦/١، واللباب ١/١٣٦.

عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيّن، واجتنبه متعين" (١).

(١) شرح التسهيل ١/٣٠٧.

حكم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه

يقع اسم الفاعل خبراً لمن هو له نحو: "زيدٌ قائمٌ"، وفي "قائمٌ" ضمير يعود إلى "زيد"، فـ"قائمٌ" يحتمل الضمير ويستتر فيه لأنه خبر للمبتدأ، ويقع خبراً لغير من هو له نحو: "زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ"، و"ضاربُهُ" خبر عن المبتدأ الثاني عمرو، والضمير في ضاربهُ يعود إلى زيد. وقد اختلف النحاة في هذا الضمير، هل يجب إبرازه أو لا^(١).
مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢) أن الوصف إذا جرى على غير من هو له لا يجب إبراز الضمير.

ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾^(٣) يرى الفراء أن ﴿غَيْرٍ﴾ بقراءة النصب نعت للقوم، والقوم معرفة و﴿غَيْرٍ﴾ نكرة فنصبت على الحال، وأما ﴿غَيْرٍ﴾ بقراءة الجر، فهي نعت لـ"طعام" وقد جرت على غير صاحبها ولم يبرز الضمير^(٤).

والدليل على عدم وجوب إبراز الضمير عندهم السماع، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٥) فـ"خاضعين" صفة لأرباب الأعناق، وقد جرت على الأعناق ولم يبرز الضمير، ولو أبرز الضمير لقل: خاضعين هم.

(١) ينظر الإنصاف ٥٧/١، والتبيين ٢٥٩، وشرح التسهيل ٣٠٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٢.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢، ومجالس ثعلب ٣٠٩/١، وأمالى ابن السجري ٥٢/٢، والتنزيل والتكميل ١٩/٤.

(٣) سورة الأحزاب ٥٣، وقراءة الجر في معاني القرآن وإعرابه ٢٣٤/٤، والكشاف ٥٦٣/٣، والبحر المحيط ٢٤٦/٧، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٦٠/٢، وإعراب شواذ القراءات ١٥٥/٢، وفتح القدير ٢٩٧/٤، قال: "قرأ الجمهور: "غير ناظرين" بالنصب، وقرأ ابن أبي عبلة: "غير" بالجر صفة لطعام، وضعت النحاة هذه القراءة لعدم بروز الضمير لكونه جارياً على غير من هو له، فكان حقه أن يقال: "غير ناظرين" إناه أتم".

(٤) معاني القرآن ٣٤٦/٢.

(٥) سورة الشعراء آية ٤.

ومن شواهد الشعر قول الأعشى^(١):

وإنَّ امرأً أسرى إليك ودُونَه
فِيأفِ تتوفاتٌ وبيدًا خيفقُ
لمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعَلِّمِي أَنَّ المَعَانَ مَوْفَقُ

فـ"محقوقة" خبر لـ"إن" في أول البيتين، وهي صفة للمرأة، وقد جرت على "امرئ"، وهي ليست له، ولم يبرز الضمير، ولو أبرزه لقال: لمحقوقة أنت، وقال الشاعر^(٢):

تَرَى أرباقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا إِذَا حَمِيَ الحَديدُ عَلَى الكِمامَةِ

فـ"متقليديها" مفعول ثانٍ لـ"تري" وهي خبر المبتدأ، والمفعول الأول "أرباقهم" وهي مبتدأ، وقد جرى الخبر على غير مبتدئه، لأن "متقليديها" وصف لمتقليدي الأرباق، لا للأرباق نفسها، ولم يبرز الضمير، ولو أبرزه لقال: متقلدوها هم.

وحكى الفراء عن العرب: "كل ذي عين ناظرة إليك" و"رأيت زيدا مع امرأة محسن إليها"^(٣).

و"ناظرة" خبر عن "كل" وليس له ولم يبرز الضمير، و"محسن" صفة لـ"امرأة" وليست لها، ولم يبرز الضمير.

ومن الأدلة كذلك القياس، فالإضمار في اسم الفاعل جائز إذا جرى على غير من هو له لشبه الفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له^(٤).

(١) البيتان من الطويل، وفي ديوانه ٢٣٦، ومن شواهد أمالي ابن الشجري ٥٥/٢، والإنصاف ٥٨/١، والخزانة ٢٩١/٥. والخيفق: الفلاة الواسعة التي يخفق فيها السراب، اللسان (خ ف ق)، وللبيت الأول رواية أخرى وهي:

من الأرض مومئةً وبهائمًا سَمَلَقُ

(٢) البيت من الوافر، ولم أعثر على قائله، ومن شواهد معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٨٣/٤، واللسان (خ ض ع)، والتذييل والتكميل ٢١/٤، والخزانة ٢٩١/٥، والأرباق: جمع ربق وهو الحبلُ والحلقةُ تشدُّ بها الغنم الصغار لئلا ترضع. اللسان (ر ب ق).

(٣) ينظر معاني الفراء ٣٤٦/٢، و ٢٧٧، والتذييل والتكميل ٢١/٤.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٢/٢.

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن الوصف إذا جرى على غير صاحبه وجب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس أولم يؤمن، ليستقيم الباب على سنن واحد^(٢).

واحتجوا بأن الفعل هو الأصل في العمل، وهو يحتمل الضمير سواء جرى على من هو له أم على غير من هو له، واسم الفاعل فرع على الفعل فإذا جرى على من هو له احتمل الضمير، وإذا جرى على غير من هو له ضعف عن حمل الضمير ولم يستتر فيه لذلك يلزم إبرازه^(٣).

وأن الفعل فيه علامات تدل على الفاعل، وأما اسم الفاعل فليس فيه علامات تدل على الفاعل، لذلك وجب إبراز الضمير معه لكي يتبين من المقصود بالكلام^(٤).
وأن عدم إبراز الضمير في الفاعل يؤدي إلى اللبس، ولو أبرز الضمير لزال اللبس^(٥)، وذلك في نحو: زيد ضاربه عمرو.

واعترضوا على شواهد الكوفيين، وخرجوا قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٦) على إقحام الأعناق، أو على أن المراد بالأعناق جمع عنق وهي الجماعات، فكأنه قال: فطلت جماعاتهم لها خاضعين^(٧).

وقالوا في بيت الأعمش:

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْقُوقٌ

ليس في "لمحقوقة" ضمير، لأنه مسند إلى المصدر "أن تستجيبى" فالتقدير: لمحقوقة استجابتك، فجعل التانيث في "لمحقوقة" للاستجابة.

(١) ينظر كتاب سيبويه ٥٤/٢، والمقتضب ٩٣/٣، والإيضاح ٨٣، والخصائص ١٨٦/١، وأمالى ابن الشجري

٥٢/٢، والإنصاف ٥٧/١، والتبيين ٢٥٩، وشرح التسهيل ٣٠٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٢.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٣/٢.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٥٤/٢، والمقتضب ٢٦٢/٣.

(٤) ينظر الإيضاح ٨٣.

(٥) ينظر الإنصاف ٦٠/١، وفي هذا القول نظر، لأن الكوفيين أيضا إذا لم يؤمن اللبس فإنهم يوجبون إبراز الضمير، فلا خلاف بينهم وبين البصريين في ذلك، وهذه الحجة خارجة عن موضع النزاع.

(٦) سورة الشعراء آية ٤.

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٨٣/٤، التذييل والتكميل ٢٢/٤.

وقالوا: "لمحقوقة" خبر مقدم، و"أن تستجيبى" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر اسم "إن" والرابط الضمير في "لصوته" كأنه قال: لجدير بك استجابة دعائه^(١).

وفي بيت الشاعر:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا إِذَا حَمَى الْحَدِيدُ عَلَى الْكَمَاةِ

قالوا: إنه على حذف المضاف، والتقدير: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها، أو على إقحام "الأرباق" كأنه قال: تراهم متقلديها، أي متقلدي الأرباق^(٢).

وقالوا في كل ذي عين ناظرة إليك: ألحاظ أو أجفان كل ذي عين، فهو على حذف المضاف^(٣).

الترجيح :

المتأمل في أدلة الفريقين وحججهم يجد أن مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن اللبس، لا يكتنفه التأويل، وهو مذهب يعضده السماع، والسماع مقدم على القياس، ولذلك يرجح مذهبهم على البصريين فيما أحسب.

ومن الشواهد التي تؤيد مذهبهم قول الشاعر^(٤):

إِنَّ الَّذِي لِهَوَاكَ آسَفَ رَهْطُهُ لَجْدِيرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيهِ خَلِيلًا

فقوله: "لجديرة" وهو صفة للمرأة وقد جرت على "الذي آسف"، وهي في المعنى لغيره، ولم يبرز الضمير، ولو أبرزه لقال: لجديرة أنت.

(١) أمالي ابن الشجري ٥٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٢/٤، والخزانة ٢٩١/٥. قال البغدادي ردا على هذين التخريجين: "وأجاب صاحب اللباب بأن هذا لضرورة الشعر، ولم يرتض الجوابين .. قال: لمحقوقة إنما جرى على غير من هو له، لأن التقدير وإن امرأ محقوقة بالاستجابة. لا يقال: جاز أن يكون أن تستجيبى فاعل محقوقة، أو مبتدأ خبره محقوقة مقدما، لأنه يقال: زيد حقيق بالاستجابة، فيسند إلى الذات، ولا يقال: الاستجابة حقيقة بزيد". ينظر الخزانة ٢٩٢/١.

(٢) ينظر الإنصاف ٦١/١، والتبيين ٢٦٢، وشرح التسهيل ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٢/٤، والخزانة ٢٩١/٥. ويرد على هذا القول بأن الأصل في الكلام أن يكون تاما، دون حذف كلمة أو إدعاء أنها مزيدة ومقحمة في الكلام، والمعنى هنا صحيح دون تأويل.

(٣) التذييل والتكميل ٢٢/٤.

(٤) البيت من الكامل، ولم أعر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢١/٤، وآسف: أعضب أو أحزن (أ س ف).

وقول الشاعر^(١):

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

فـ "بانوها" خبر لـ "ذرا المجد بانوها" وهو جار على غير مبتدئه ولم يبرز الضمير، ولو أبرزه لقال بانوها هم، واعتراض البصريين على شواهد الكوفيين فيه تأويل متكلف والأصل عدم التأويل.

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائل له ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٠٨/١، والتذليل والتكميل ٢١/٤، وأوضح المسالك ١٧٧/١، وهمع الهوامع ٣١٤/١، وحاشية الصبان ١٩٩/١. نرى: جمع ذُروة: وهي أعالي الشيء. اللسان (ذرا) كنه : نهاية الشيء وحقيقته (ك ن هـ).

تقديم خبر المبتدأ عليه

الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ أولاً ثم يأتي الخبر، وقد يختلف ترتيب الجملة فيتقدم الخبر على المبتدأ، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة، فأجاز البصريون تقدم الخبر على المبتدأ، ومنعه الكوفيون^(١)، وفيما يلي دراسة هذه المسألة.

مذهب الكوفيين:

منع الكوفيون^(٢) تقديم خبر المبتدأ عليه، واحتجوا بحجج عقلية هي: أن تقديمه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره^(٣).

وأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تَعَقُّلُهُ، فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به كـ"زيد قائم"^(٤).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٥) جواز تقديم خبر المبتدأ عليه. واستدلوا على ذلك بالسماع، ومن شواهدهم قول العرب: "تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك"^(٦). وهنا تقدم الخبر على المبتدأ، لأن المتقدم نكرة، والنكرة لا يبدأ بها، وقد قدم الخبر للاهتمام والعناية به.

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩٢/١، والتصريح ١٧٠/١، وحاشية الصبان ٢٠٩/١
(٢) ينظر مجالس ثعلب ص ٣١٣، والإتصاف ٦٥/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٢/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٠/١، وهمع الهوامع ٣٣٣/١.

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٩٢/١.

(٤) التصريح ١٧٠/١.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١٢٨/٢، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول في النحو ٦٤/١، والجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي ص ٣٧ تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧-١٩٩٦، والإيضاح ٩٥، والخصائص ٣٨٢/٢، والمحتسب ٣٢١/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ٢١٣/١، والتصريح ١٧٣/١، وحاشية الصبان ٢٠٩/١.

(٦) كتاب سيبويه ١٢٧/٢.

ومن شواهد الشعر قول حسان رضي الله عنه^(١) :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

فـ" أُمُّ الْأَحْيَاءِ" خبر مقدم، و" أكرمها" مبتدأ مؤخر، و" أعدر الناس" خبر مقدم، و" وافيها" مبتدأ مؤخر، وقدم الخبر على المبتدأ في الموضعين مع تساويهما في التعريف لأن المعنى إنما يصح بذلك، والقياس في مثل هذا تقديم المبتدأ على الخبر، وقال الفرزدق^(٢):

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبِنَانًا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

و"بنونا" خبر مقدم، و"بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس، إلا للمبالغة، لأن الشاعر أراد أن بني الأبناء كالأبناء، فأخر المشبه وقدم المشبه به، وغير ذلك من الشواهد^(٣).

ومن أدلة البصريين العقلية على جواز التقديم، أن تقديم معمول الخبر على المبتدأ مؤذن بتقديم الخبر، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل^(٤)، ودليل ذلك قول الشماخ^(٥):

كِلَا يَوْمِي طُوَالَةٌ وَصَلُّ أَرَوَى ظُنُونٌ أَنْ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

وقوله" وصل أروى" مبتدأ، و"ظنون" خبره، وقد تقدم متعلق الخبر وهو الظرف" كلا يومي طوالة" على المبتدأ، وفي هذا دليل على أن خبر المبتدأ يجوز تقديمه عليه.

(١) البيت من البسيط، وفي ديوانه ص ٢٥٦ تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ ومن شواهد شرح التسهيل ٢٩٦/١، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٣، وهمع الهوامع ٣٢٩/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٩٩/١ - ١٣٢/٩، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١، وأوضح المسالك ١٨٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٤٤/٦، والخزانة ٤٤٤/١. قال: "ورأيت في شرح الكرمانى في شواهد شرح الكافية للخببى أنه قال: هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق"، ولم أجده في ديوانه.

(٣) ينظر دلائل الإعجاز ٣٧٣، وأمالى ابن الشجري ٣٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٠/١، وشرح التسهيل ٢٩٧/١ - ٢٩٨، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢١٤/١ - ٢١٥، والخزانة ٤٤٥/١.

(٤) ينظر الإيضاح ٩٥، والمحتسب ٣٢١/١.

(٥) البيت من الوافر، وفي ديوانه ٣١٩، وهو من شواهد المحتسب ٣٢١/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠١/٣، واللسان (ط و ل). وطوالة: موضع أو بئر. الظنون: كل مالا يوثق به. اللسان (ظ ن).

الترجيح:

بعد النظر في أدلة الفريقين، يتبين أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، لوروده في الكلام العربي الفصيح، ولصحة الشواهد الشعرية والنثرية، ولأن تقديم الخبر على المبتدأ كثير في السماع والاستعمال.

ومن الشواهد التي تؤيد مذهبهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ) ^(١)، وقول مالك بن خالد الهذلي ^(٢):

فَتَى ما ابنُ الأغرِّ إذا شتَوْنَا وحبُّ الزادُ في شهرَي قَمَاحِ
و"فتى" خبر مقدم، و"ابن الأغر" مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس، لأن "فتى" نكرة، و"ابن الأغر" معرفة، والنكرة لا يبدأ بها الكلام، وقول الفرزدق ^(٣):

إلى ملكٍ ما أمُّه من مُحَارِبٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهُ
أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أي ما أم أبيه من محارب، فقدم خبر الأب عليه وهو جملة.

أما ما ذكره الكوفيون من أن تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فيرد عليه بأن الخبر وإن كان متقدما في اللفظ فهو متأخر في الرتبة ^(٤).

وقد جاء تقديم الضمير على الظاهر في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ ^(٥)، فالهاء في "نفسه" عائدة إلى "موسى" وإن كان متأخرا لفظا، لأنه متقدم في الرتبة فهو فاعل.

(١) ينظر المعجم الأوسط، للطبراني ٣٤٨/٦ تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥، وشعب الإيمان، للبيهقي ٣٨٢/٤ تحقيق السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، ومجمع الزوائد، لعلي الهيتمي ٢٥٢/٤ دار الريان للتراث، دار القاهرة، بيروت.

(٢) البيت من الوافر، وفي ديوان الهذليين ٥/٣ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥-١٩٦٥، واللسان (ق م ح- ل و ح) والإنصاف ٦٦/١، والتبيين ٢٤٦، وقمّاح: شهر كانون، وسميا بشهري قمّاح، لأنهما يكره فيهما شرب الماء لشدة البرد. اللسان (ق م ح).

(٣) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٧٥، ومن شواهد الخصائص ٣٩٤/٢، ومغني اللبيب ١٣٥/١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٥٦٧/٢.

(٥) سورة طه آية ٧٦.

وجاء كذلك في الشعر، ومنه قول زهير^(١):

إِنْ تَلَّقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرْمًا تَلَّقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

والهاء في "علاته" عائدة إلى "هرما" وهو متأخر لفظًا، ولكنه متقدم في التقدير والرتبة، وقال الأعشى^(٢):

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ

والهاء في "بيته" عائدة إلى "ذا جدن"، وهو متأخر عن الضمير في اللفظ، وكذا المثل: "في بيته يؤتى الحكم"^(٣).

وفي هذه الشواهد دليل على أن العرب يرون أنه في بعض المواضع يجوز تقديم الضمير على مرجعه، وفي ذلك دليل على بطلان حجة الكوفيين.

(١) البيت من البسيط، وفي ديوانه ٣٨، وهو من شواهد المقتضب ١٠٣/٤، وأمالي ابن الشجري ٨٩/١، والإنصاف ٦٨/١.

(٢) البيت من المتقارب، وفي ديوانه ٣٦٠، وروايته "أفاد" بدل "أصاب" و"ذا حزن" بدل "ذا جدن"، ومن شواهد الإنصاف ٦٩/١، قال: "ويروى ذا يزن".

(٣) هذا المثل مما زعمت العرب عن أسنة البهائم ينظر مجمع الأمثال ٧٢/٢.

الاسم المرفوع بعد "لولا"

اختلف النحاة في توجيه الاسم المرفوع بعد "لولا"^(١) فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بها أو بفعل مقدر^(٢).
مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٣) أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بها، ونسب للكسائي أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بفعل مقدر، تقديره: لولا وُجِدَ زيد^(٤).

فالاسم المرفوع بعد "لولا" عندهم مرفوع بها، أو مرفوع بفعل مقدر، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾^(٥).

واحتجوا بأنها ترفع الاسم، لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، نحو: لولا زيد لجئت، والتقدير: لو لم يمنعني، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا "لا" على "لو" فصارا بمنزلة حرف، والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض والمعوض^(٦).

وأنها إذا وقع بعدها "أن" انفتحت، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٧)، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكسر، ووقوع المفرد بعد "لولا" دليل على ارتفاعه بفعل محذوف أو بها^(٨).

(١) لولا مركبة من "لو" و"لا"، و"لو" قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و"لا" للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار الكلام إيجاباً، ومعنى "لولا" امتناع الشيء لوجود غيره نحو: لولا زيد لأكرمتك. ينظر اللامات ١٢٩، وإملاء ما من به الرحمن ٤١/١، والجنى الداني ٥٩٧، و٦٠٢.

(٢) ينظر اللباب ١٣١/١، ومغني اللبيب ١٠٣/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠٤/١، و٨٥/٢، وشرح القوائد السبع ١٩٤، والإنصاف ٧٥/١، وشرح ديوان المتنبي ٢٤٨/١، ١١٥/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/١، والجنى الداني ٦٠١.

(٥) سورة الفتح آية ٢٥. قال الفراء في معانيه ٤٠٤/١: رفعهم بـ"لولا".

(٦) ينظر شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١١٥/٢.

(٧) سورة الصافات آية ١٤٣.

(٨) ينظر اللباب ١٣٤/١.

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن الاسم المرفوع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء. واستدلوا على ذلك بأن "لولا" حرف غير مختص، فهي تدخل على الاسم والفعل، ويعمل الحرف إذا كان مختصاً^(٢)، قال الجموح الظفري^(٣):
قَالَتْ أُمَامَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ
لِلَّهِ دَرْكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودِ
قال: لولا حددت، فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص.
وأن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة، تنصب كما ترفع نحو "ما" و"لات" و"إن"، وهذا لا منصوب له، فلا يصح قياس "لولا" عليها^(٤)، وأن "لولا" هذه تقتضي اسمين، الثاني منهما خبر، بدليل جواز ظهوره في اللفظ^(٥)، نحو لولا زيد جالس في متجره لسرقه اللص.

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة مذهب البصريين، وهو أن ما بعد "لولا" مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف هنا وجوبا إذا كان كونا عاما، لورود الشواهد بالتصريح بالخبر، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَاهَدُهُمْ ..)^(٦).

(١) ينظر كتاب سيبويه ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول في النحو ٦٨/١، واللامات ١٢٩، والإيضاح ٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٨٧/١، و٤٢٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، وإعراب لامية الشنفرى، لأبي البقاء العكبري، ص ٨٩ تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤-١٩٨٤، واللباب ١٣١/١.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٥١١/٢، واللباب ١٣٢/١.

(٣) البيتان من البسيط، ومن شواهد الأزهية ١٧٠، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٦/١، وخرزانه الأدب ٢٤٧/١١.

(٤) ينظر كتاب الشعر ٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٥١١/٢، والتبيين ٢٤٠.

(٥) ينظر اللباب ١٣٢/١.

(٦) صحيح البخاري ٥٩/١. كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه .. وللحديث رواية أخرى في المصدر نفسه ٥٧٣/٢، كتاب الحج " قال لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ".

وقول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة رضي الله عنهما: (إني ذاكِرٌ لك
أمرًا ولو لا مروانُ أقسمَ عليَّ فيه لم أذكرُهُ لك)^(١)، ومن الشعر قول الشاعر^(٢):
لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا
ومثله قول الشاعر^(٣):

لَوْلا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَيِّمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهَنْ وَلَا حَذَرَ
وأما قولهم إن وقوع أن المفتوحة بعد "لولا" دليل على أن ما بعدها ليس مبتدأ،
فيرد عليه من ثلاثة أوجه:

١. أن "أن" المفتوحة تكون في موضع المبتدأ في كل موضع لا يصح فيه دخول

"إن" المكسورة عليها لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد وقد أمن هذا في "لولا".

٢. أن خبر المبتدأ لما لم يظهر صار الكلام كالمفرد.

٣. أن الكلام لا يصح إلا بشيئين: أحدهما: جعل "لا" بمعنى "لم"، والثاني: تقدير

فعل رافع. والأول لا يصح، لأن "لا" لا يصح وضعها موضع "لم"، لأن "لم"

تختص بالأفعال المستقبلية لفظاً، و"لا" لا تختص، ولأن "لولا" هنا تختص

بالأسماء أو تكثر فيها و"لم" لا يقع بعدها الأسماء^(٤).

وأما تقدير الفعل فلا يصح أيضاً، لأن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلا إذا كان

هناك فعل يفسر المحذوف، ولأنه لو جاز ذلك لصح العطف عليه بإعادة "لا" نحو:

"لولا زيد ولا عمرو"، كقول: "لو لم يقم زيد ولا عمرو".

(١) صحيح البخاري ٦٧٩/٢ كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنباً، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح ص ٦٦ .

(٢) البيت من البسيط، ولم أعثر له على قائل، وهو من شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٦.

(٣) البيت من البسيط، ولم أعثر له على قائل، وهو من شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٦.

(٤) ينظر اللباب ١/١٣٤.

المبحث الثالث

كان وأخواتها

وفيه:

- تقديم خبر ليس عليها

تقديم خبر "ليس" عليها

اختلف النحاة في تقديم خبر "ليس" عليها^(١)، فمنع الكوفيون تقديم خبرها عليها، وأجاز البصريون ذلك^(٢)، وفيما يلي عرض هذه الآراء ومناقشتها.
مذهب البصريين:

أجاز البصريون^(٣) تقديم خبر "ليس" عليها.

واستدلوا بحجج عقلية هي:

١. أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤) فالآية فيها دليل على جواز تقديم الخبر، حيث تقدم معموله وهو الظرف "يوم"، وفي تقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر، إذ المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلا حيث يقع العامل.

٢. القياس على "كان"، فكما جاز تقديم خبر "كان" عليها، يجوز تقديم خبر "ليس" عليها.

٣. فعلية "ليس"، فالأصل في العمل للأفعال، و"ليس" فعل بدليل إحقاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والظاهرة

(١) ليس فعل غير متصرف عند الجمهور، ولها أربعة أقسام: الأول: أن تكون بمنزلة كان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، والثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء، فتنصب الاسم بعدها على أنه خبرها، وهي في الحقيقة كالقسم الأول، والثالث: أن تكون مهملة لا عمل لها نحو: ليس الطيب إلا المسك بمعنى ما الطيب إلا المسك، والرابع: أن تكون حرف عطف. ينظر الجنى الداني ٤٩٣، و٤٩٥. و"ليس" المراد دراستها هنا هي التي بمنزلة "كان".

(٢) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ١١٤/٧، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠١/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ٨٧/٢ تحقيق د.مصطفى النماس، مطبعة المدني، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩، والبحر المحيط ٢٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٨/١.

(٣) ينظر الإيضاح ١٣٨، وشرح اللمع ٥٨/١، والإنصاف ١٦٠/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١١٤/٧، والتصريح ١٨٨/١. يقول ابن يعيش: .. وهو قول سيويوه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي ..".

(٤) سورة هود آية ٨.

والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب تقديم معمولها عليها، وعلى هذا تخرج "نعم" و"بئس" وفعل التعجب و"عسى" حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها^(١).

مذهب الكوفيين:

منع الكوفيون^(٢) تقديم خبر "ليس" عليها.

واستندوا إلى أدلة عقلية هي:

١. قياس "ليس" على "ما"، في نفي الحال وعدم التصرف باعتبارها حرفاً.
٢. قياسها على الأفعال الجامدة، كفعل التعجب و"عسى" و"نعم" و"بئس" في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم معمول هذه الأفعال عليها كذلك لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها^(٣).

ورد الكوفيون على المجيزين استدلالهم بالآية الكريمة: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤) بالأمور الآتية:

١. أن الظرف يجوز فيه ما لا يجوز في غيره توسعاً.
٢. أنه قد يُقدّم المعمول حيث لا يتقدم العامل كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٥) فإن اليتيم والسائل مع كونهما منصوبين بالفعلين المجزومين قد تقدما على "لا" الناهية مع امتناع تقدم الفعلين عليها.

(١) ينظر المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي ص ٢٨٠ تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٩٨٧، والإيضاح ١١٧، وشرح اللمع ٥٩/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١١٤/٧، والتصريح ١٨٨/١.

(٢) ينظر الإنصاف ١٦٠/١، وشرح التسهيل ٣٥١/١، والارتشاف ٨٧/٢، والبحر المحيط ٢٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٨/١، ووافقهم ابن السراج في الأصول ٩٠/١، ٢٣٧/٢، والجرجاني في المقتصد ٤٠٨/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٥١/١، وأبو حيان في البحر المحيط ٢٠٦/٥، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٢٥٨/١، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٢٠/١.

(٣) ينظر الأصول ٩٠/١، والمقتصد ٤٠٨/١، وشرح القوائد السبع ٤٧٤، وشرح التسهيل ٣٥٤/١، والتصريح ١٨٨/١.

(٤) سورة هود آية ٨.

(٥) سورة الضحى الآيتان ٩، ١٠.

٣. أن "يوم" مبتدأ ولكنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١) بفتح الميم.

٤. أن "يوم" منصوب بفعل مضمر يدل عليه الكلام، وتقديره: يعرفون يوم يأتيهم أو: يلزمهم يوم يأتيهم، وليس منصوبا بـ"مصروف"^(٢).

واعترض المجيزون بأنه لو كان مبتدأ، والجمله بعده خبر عنه، للزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، فيكون الأصل: ليس مصروفا عنهم فيه، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة، وبأن "يوم" مضاف إلى فعل معرب، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف، ولم يقرأ أحد من القراء "يوم" بالرفع، بخلاف قوله: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾^(٣) على أن "يوم ينفع" معرب بالنصب، وهو ظرف لما دل عليه هذا؛ أي هذا واقع في يوم نفع الصادقين.

وأما نصبه بفعل مضمر فقد اعترضوا عليه بعدم الحاجة إليه مع صحة عمل مصروف فيه، لأن الإضمار على خلاف القياس، وأما كونه ظرفا فردوا بأنه ليس بعلّة، لجواز أعمال الخبر المتأخر فيه، وإن أحدا لم يفرق بين عمل خبر "ليس" فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره^(٤).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو رأي الكوفيين القائلين بمنع تقديم خبر ليس عليها فالحجج التي أوردوها عقلية، وقد أثبتوا من خلالها صحة مذهبهم، ويترجح مذهبهم لسببين:

(١) سورة المائدة آية ١١٩، هذه القراءة في السبعة في القراءات ٢٥٠، والحجة في القراءات السبع ١/١٣٦، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الدمياطي ١/٢٥٨ تحقيق أنس مهرة، دار الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١/٣٥٤، والبحر المحيط ٥/٢٠٦، وأوضح المسالك ١/٢٢١، وتفسير أبي السعود ٤/١٨٩.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩.

(٤) ينظر التبیین ٣١٧.

الأول: عدم السماع، فلا يوجد شاهد صريح تقدم فيه خبر "ليس" عليها، يقول أبو حيان: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر "ليس" عليها، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية^(١)، وقول الشاعر^(٢):

فِيَأْبَىٰ فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ"^(٣).

ويقول ابن عقيل: "ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها"^(٤).

الثاني: أن ظاهر السماع الذي ورد إنما هو في الظرف، والظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع. ويتبين من هذا أن القائلين بالجواز في هذه المسألة قد اعتمدوا على القياس كما هو واضح من أدلتهم، ثم إن السماع الذي استشهدوا به إنما هو في معمول الخبر وليس في الخبر، وقد دخله التأويل والاحتمال، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

(١) هي قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) آية ٨ من سورة هود.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وفي تفسير أبي السعود ١٨٩/٤ "في الخنا" بدل "في الخفا" وهي أصوب في المعنى، فالخنا: الفحش من الكلام، واللجاجة: التمادي في الخصومة، اللسان (خ ن ا، ل ج ج).

(٣) البحر المحيط ٢٠٦/٥.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٥٨/١.

المبحث الرابع الحروف المشبهة بـ"ليس"

وفيه:

- عامل النصب في خبر "ما"
- إعمال "إن" النافية عمل "ليس"

عامل النصب في خبر "ما"

اختلف النحاة في عامل النصب في خبر "ما" الحجازية^(١)، فذهب الكوفيون إلى أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر النصب، وإنما هو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ"ما"^(٢)، وفيما يأتي التفصيل.
مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٣) أن الخبر بعد "ما" منصوب بنزع الخافض.
يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٤) "الأمهات" في موضع نصب لما ألقيت منها الباء"^(٥).
والحجة في ذلك أن "ما" حرف غير مختص لدخوله على الاسم والفعل، فلا ينبغي أن يعمل غالباً^(٦)، أما الخبر فإن العامل فيه حرف الجر، ولكنه حذف تخفيفاً.
مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٧) أن الخبر بعد ما الحجازية ينتصب بها تشبيهاً بـ"ليس".
لأنها أشبهتها في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها^(٨)، ومن شواهدهم قول الله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿ مَا

(١) للعرب في "ما" النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: مذهب الحجازيين، ومذهب التميميين، فالحجازيون يلحقونها بـ"ليس" في العمل، فيرفعون بها الأول وينصبون بها الثاني، وعلى لغتهم نزل القرآن الكريم، والتميميون يجعلونها لمجرد النفي فلا يعملونها لعدم اختصاصها بالأسماء، ينظر شرح التسهيل ١/٣٦٩.

(٢) ينظر أسرار العربية ١٤٣، وحاشية الصبان ١/٢٤٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٢.

(٤) سورة المجادلة آية ٢.

(٥) معاني القرآن ٣/١٣٩، وينظر ٤٤/٢.

(٦) ينظر ص ١٨٣ من الرسالة حاشية رقم (٢).

(٧) ينظر كتاب سيبويه ١/٥٧، والمقتضب ٤/١٨٨، والأصول في النحو ١/٩٢، والمسائل المشككة ص ٢٨٣، والخصائص ١/١٦٧، واللمع ١/٣٩، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٥٥، والتبيين ص ٣٢٤، والبحر المحيط ١/٥٥.

(٨) ينظر أسرار العربية ص ١٤٣.

(٩) سورة المجادلة آية ٢.

هَذَا بَشْرًا ﴿١﴾ ، حيث عملت "ما" عمل "ليس" فرفعت الأول ونصبت الثاني، وقال الفرزدق (٢):

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيَسِّرٍ

وفي هذا البيت دخلت الباء في خبر "ما" توكيدا للنفي.

الترجيح:

بالتأمل في حجج الفريقين يتبين أن مذهب البصريين هو الراجح، فهم يرون أن "ما" تشبه ليس في النفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها، كما اعتمدوا على السماع.

أما القول بانتصاب الخبر بنزع الخافض، فإنه يدخله الاعتراض، لأن حرف الجر في هذا الموضع ليس بأصل، بل هو زائد لتأكيد النفي.

كما أن حذف حرف الجر الزائد لا يؤدي بالضرورة إلى انتصاب الاسم، وقد وُجِدَت مواضع حذف فيها حرف الجر ولم ينصب الاسم بعدها، وذلك في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ بَيِّنًا وَبَيِّنَاتٍ﴾ (٤)، فلو حذف حرف الجر لقليل: كفى الله، بالرفع لا النصب.

وفي قولهم: "حسبك قول السوء" (٥)، و"ما جاءني من أحد" (٦)، إذا حذف حرف الخفض لقليل: حسبك قول السوء، وما جاءني أحد، بالرفع لا بالنصب.

(١) سورة يوسف آية ٣١.

(٢) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٢١٢، ومن شواهد الكتاب ٦٣/١، وخزانة الأدب ٣٧٥/١.

(٣) سورة الرعد آية ٤٣، وسورة الإسراء آية ٩٦.

(٤) سورة العنكبوت آية ٥٢.

(٥) كتاب سيبويه ٢٩٣/٢، واللباب ١٧٥/١.

(٦) المقتضب ٤٥/١، والأصول في النحو ٧٨/١، وسر صناعة الإعراب ٣٠٢/١، واللباب ١٧٥/١.

إعمال "إن" النافية عمل "ليس"

استعملت العرب "إن" الخفيفة المكسورة الهمزة، شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة مؤكدة، واختلف النحويون في "إن" النافية، هل يجوز أن تعمل عمل "ليس" أو لا يجوز^(١)، ولكل فريق من النحويين حجته واستدلاله.

مذهب الكوفيين:

أجاز بعض الكوفيين^(٢) إعمال "إن" عمل "ليس" قياساً لها على "ما"، لأنهما لنفي ما في الحال، ولوقوع جملة الابتداء بعدهما كما تقع بعد "ليس"^(٣).

واحتجوا بالسماع، ومن شواهدهم قول الشاعر^(٤):

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى الْمَجَانِينِ

ف"هو" اسمها و"مستولياً" خبرها.

ونقل ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾^(٥) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب "عبادا" و"أمثالكم"^(٦) على إعمال "إن" عمل "ليس".

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، والتصريح ٢٥٥/١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ١١٧/١، تحقيق عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥-١٩٩٦.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، ومغني اللبيب ٣١/١، والخزانة ١٦٧/٤، ووافقهم ابن السراج والفارسي وابن جني، ينظر الأصول في النحو ٩٥/١، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٩/٢، والتصريح ٢٥٥/١، وخالفهم الفراء.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.

(٤) البيت من المنسرح، ولم أعثر له على قائل، وله روايات مختلفة، ومن شواهد الأزهية ٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، والمقرب ١١٦، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١، وأوضح المسالك ٢٦١/١، والخزانة ١٦٦/٤.

(٥) سورة الأعراف آية ١٩٤، وهذه القراءة في المحتسب ٢٧٠/١، وقراءة العامة: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ".

(٦) المحتسب ٢٧٠/١، وينظر خزانة الأدب ١٦٦/٤.

وسُمِعَ من أهل العالية^(١): "إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ"^(٢) و"إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ
وَلَا ضَارَّكَ"^(٣).

مذهب البصريين:

منع بعض البصريين^(٤) إعمال "إِنْ" عمل "ليس".
لأنها حرف نفي دخل على المبتدأ والخبر، كما تدخل ألف الاستفهام ولا يتغير
الكلام، وكما أن "ما" النافية في اللغة التميمية لا تعمل^(٥).

الترجيح:

الراجح مذهب القائلين بجواز إعمال "إِنْ" النافية عمل ليس، لورود السماع به
نثرا ونظما، لكنه قليل، ويؤيد هذا الرأي قول الشاعر^(٦):

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءَ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

حيث أعملت "إِنْ" في الاسم والخبر، فرفعت "المرء" ونصبت "ميتا"، وهنا عملت
"إِنْ" في الشعر، كما عملت في النثر، وهذا يدل على أن عملها ليس مخصوصا
بضرورة الشعر، وإذا ثبت أنه لغة لقوم فلا مجال لرده.

قال ابن هشام: "وأما "إِنْ" فأعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية"^(٧).

(١) العالية: اسم لكل ما كان من جهة نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، ينظر معجم البلدان ٣ /
١٩٠، والتصريح ٢٠١/١.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣١/١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري ص ١٩٩ ومعه كتاب منتهى الأرب
بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، وأوضح المسالك ٢٦١/١،
والخزانة ١٦٦/٤، والتصريح ٢٥٥/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣١/١، وشرح شذور الذهب ١٩٩، والخزانة ١٦٦/٤.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٢/٣، والمقرب ١١٦، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، والتصريح ٢٥٥/١،
ووافقهم الفراء في معاني القرآن ١٤٥/٢.

(٥) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.

(٦) البيت من الطويل، ولم أعر على قائل له، ومن شواهد شرح عمدة الحافظ ٢١٧/١، وشرح التسهيل
٣٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/١، وهمع الهوامع ٣٩٥/١.

(٧) أوضح المسالك ٢٦٠/١.

المبحث الخامس

إن وأخواتها

وفيه :

- العطف على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر
- زيادة لام الابتداء في خبر "لكن"

العطف على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر

اختلف النحاة في العطف على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر، نحو: "إنك وزيدٌ قائمان"، فأجاز الكوفيون العطف على موضع اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، ومنع البصريون ذلك^(١)، وفيما يأتي بيان وتفصيل للمسألة.

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) العطف على موضع اسم إن بالرفع في كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لا يظهر، لضعف "إن" نحو: "إن زيدا وعمرو قائمان".
وقيد الفراء الجواز بعدم ظهور عمل "إن" فقال: "ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في "عبد الله"، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن"..^(٣).

والشواهد التي استند إليها المجيزون هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾^(٤) حيث عطف "الصابئون" على موضع اسم "إن" وهو قوله: "الذين" قبل تمام الخبر وهو: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥).

(١) ينظر الإنصاف ١/١٨٥، وشرح التسهيل ٤٧/٢، والتصريح ١/٢٢٦.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣١١، ومجالس ثعلب ١/٢٦٢، والإنصاف ١/١٨٥.

(٣) معاني الفراء ١/٣١١، وانظر مجالس ثعلب ١/٢٦٢.

(٤) سورة المائدة آية ٦٩، قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥١: "ويقرأ بالهمزة والنصب عطفًا على الذين، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس وهو مثل الذي في البقرة، والمشهور في القراءة الرفع وفيها أقوال: أحدها: قول سيبويه وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن وتقديره ولا هم يحزنون والصابئون كذلك فهو مبتدأ والخبر محذوف... والثاني: أنه معطوف على موضع "إن" كقولك: "إن زيدا وعمرو قائمان"... والقول الثالث: أن "الصابئون" معطوف على الفاعل في هادوا... والقول الرابع: أن يكون خبر الصابئين محذوفًا من غير أن ينوي به التأخير... والقول الخامس أن "إن" بمعنى "نعم" فما بعدها في موضع رفع فـ"الصابئون" كذلك". وينظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٢.

(٥) سورة المائدة آية ٦٩.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١) بالرفع في "وملائكته" عطفًا على لفظ الجلالة، وعلق ثعلب على هذه القراءة بقوله: "يجوز، ولم نسمع من قرأ به"^(٢)، وقال ضابئ بن الحارث البرجمي^(٣):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

فعطف "قيار" بالرفع على اسم "إن" وهو ياء المتكلم قبل إيراد الخبر.
مذهب البصريين:

منع البصريون^(٤) العطف على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر.

يقول سيبويه: "واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك زائدٌ ذاهبان"، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم... وأما قوله عزَّ وجل: "وَالصَّابِئُونَ" فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداءً على قوله: "وَالصَّابِئُونَ" بعدما مضى الخبر..^(٥).

فـ"الصائبون" مرفوع بالابتداء، وليس معطوفاً على موضع اسم "إن"، ولكنه قدم والنية به التأخير بعد خبر إن، والتقدير: ولا هم يحزنون والصائبون كذلك.
ومثله قول الشاعر:

فَأِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

.....

أي: فإنني لغريب وقيار بها كذلك.

(١) سورة الأحزاب آية ٥٦. وهذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ ١٥٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٨/٧، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور "وملائكته" نصبًا، وابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعًا".

(٢) مجالس ثعلب ٢٦٢/١.

(٣) البيت من الطويل، وفي الأسمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي ص ١٨٤ تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٢٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٢/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٦، وأوضح المسالك ١/٣٢٠، وخزانة الأدب ١٠/٣١٢.

(٤) ينظر كتاب الجمل، للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٥٤ تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦-١٩٩٥، وكتاب سيبويه ١٥٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٣، وأمالي الزجاجي ص ٢٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٢، والإنصاف ١/١٨٥، واللباب ١/٢١٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٨١ تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٥٥.

(٥) كتاب سيبويه ١٥٥/٢.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١) على قراءة من رفع "ملائكته" فخير "إن" محذوف والتقدير: إن الله يصلي، وأغنى عنه خبر الثاني^(٢).

واستدلوا على منع ذلك بأنه لو عطف على اسم إن قبل تمام الخبر، لأدى ذلك إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد، أحدهما "إن" والآخر الابتداء، ولا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد^(٣).

الترجيح:

بعد النظر في أدلة الفريقين، يتبين أن الكوفيين قد اعتمدوا على السماع، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ وشعر العرب، واستدلوا بظاهر النصوص، حيث جاء الاسم المرفوع مسبقا بالواو بعد اسم "إن" وقبل خبرها، والشواهد التي استدلوا بها صريحة وفصيحة.

ويؤيد رأيهم ما ذكره أبو عبيدة، يقول: " .. سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون: "إنَّ الحمدَ والنعمةُ لك، والملكُ لا شريك لك"^(٤).

وهذا المذهب أولى بالإتباع لصحة الشواهد وفصاحتها، ولأنه لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

وأما البصريون فيرون أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ، وخبره محذوف والمذكور خبر "إن"، أو خبره مذكور وخبر "إن" هو المحذوف، أي أنهم لجأوا للتقدير والتأويل. واتخذ الفراء مذهباً وسطاً، فأجاز العطف على اسم "إن" بالرفع فيما لا يتبين فيه الإعراب، ومنعه فيما يتبين فيه الإعراب، أي أنه اشترط بناء الاسم، كما جاء في قول الشاعر^(٥):

خَلِيلِيَّ هَلْ طَبُّ فَايِنِي وَأَنْتَمَا
وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانَ

(١) سورة الأحزاب آية ٥٦.

(٢) ينظر مجاز القرآن ١/١٧٢، و٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٥.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٢.

(٤) مجاز القرآن ٢/٢٢.

(٥) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد مغني اللبيب ٢/٥٤٧، وأوضح المسالك ١/٣٢٣، والتصريح ١/٢٢٩، الدنف: المرض اللازم المخامر. اللسان (د ن ف).

ويردُ عليه بأن الأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع عليهما^(١).
يقول د. المختار أحمد ديره: "وبذلك يمكن القول بأن ما ذهب إليه الكوفيون يعتبر صحيحاً لوروده في القرآن الكريم – على الرغم من التأويل في الرفع – والشعر والنثر، وإذا كان البصريون لا يؤيدون المثال الواحد المسموع، فهذه أمثلة كثيرة تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون"^(٢).

(١) ينظر همع الهوامع ٢٠٦/٣.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ص ٤١٥.

زيادة لام الابتداء في خبر "لكن"

اختلف النحاة في دخول لام الابتداء في خبر "لكن" نحو: "ما قام زيد لكن عمرا لقائم" فذهب البصريون إلى عدم جواز دخول هذه اللام في خبر لكن، وأجاز ذلك الكوفيون^(١)، ولكل دليله وحجته.

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) دخول اللام في خبر "لكن" كما جاز في خبر "إن". يقول الفراء: "وإنما نصبت العرب بها^(٣) إذا شددت نونها، لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت على "إن" لام وكاف، فصارتا جميعا حرفا واحدا، ألا ترى أن الشاعر قال^(٤):

ولكنني من حُبِّها لَكَمِيدٌ

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها "إن" وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر^(٥):

لِهِنَّكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٦٢/٨، واللباب ٢١٧/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، والإنصاف ٢١٦/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٢/٨، واللباب ٢١٧/١.

(٣) يقصد لكن .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، ولا يعرف قائله، ومن شواهد اللامات ١٥٨، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٢/٨، والخزانة ٣٦١/١٠، ويروى: "لعميد"، وصدر البيت في شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ وهو:

يَلْمُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

وكميد: وصف من الكمد، وهو أشد الحزن. اللسان (ك م د) وعميد: فعيل في معنى مفعول وهو الذي هدده العشق. لسان العرب (ع م د).

(٥) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، ومن شواهد لسان العرب (ال هـ - هـ ا - ل هـ ن - ج ن ي - و س م)، والإنصاف ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ٣٤٠/١٠، وذكر النحاة عدا الفراء أن أصل "لهنك" "لإنك" بإبدال الهمزة هاء على لغة بعض العرب. ينظر كتاب سيبويه ١٥٠/٣، والأصول ٢٥٩/١، والخصائص ٣١٥/١، والإنصاف ٢١٦/١.

وصل "إن" ها هنا بلام وهاء، كما وصلها ثم بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره..^(١).

مذهب البصريين:

منع البصريون^(٢) دخول لام الابتداء في خبر "لكن".

واحتجوا بأن الأصل في هذه اللام أن تدخل في خبر "إن" مكسورة الهمزة، لأنها تدل على التأكيد كما أن "إن" تفيد التأكيد، و"لكن" مخالفة لها في المعنى فلا يصح دخول اللام في خبرها لأنها تدل على الاستدراك^(٣).

و" لو أدخلت اللام في خبر "لكن" لقدرت قبل "لكن"، فكانت تنقطع مما قبلها وذلك غير جائز وأما قول الشاعر:

ولكنني من حبها لكميدُ

فإنما أراد: ولكن إنني من حبها لكميد، فأدخل اللام في خبر إن، وهذا مثل قول الله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٤) على قراءة من قرأ بإثبات الألف وأصله.. على هذه القراءة: " لكن أنا هو الله ربي " ، فألقت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون الأولى في الثانية، وكذلك الشاعر لما قال: "لكن إنني" فحذف الهمزة، بقيت نون "لكن" ساكنة خفيفة وبعدها ساكن، فحذف نون "لكن" لالتقاء الساكنين وكان سبيله أن يكسرهما، ولكن حذفها في الشعر جائز^(٥).

(١) معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، وأبو البركات الأنباري نقل مذهب الكوفيين من كتاب الفراء، ينظر الإنصاف ٢٠٩/١.

(٢) ينظر اللامات ص ١٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٣/، وشرح التسهيل ٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٦٣، ومغني اللبيب ٣٢١/١، وخزانة الأدب ٣٦١/١.

(٣) ينظر اللباب ٢١٨/١.

(٤) سورة الكهف آية ٣٨. وهذه القراءة في السبعة في القراءات ٣٩١، وإعراب القراءات الشواذ ٤٣٦/١، والموضح ٧٨٢/٢.

(٥) اللامات ص ١٥٨.

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة مذهب البصريين، وهو أن لام الابتداء لا تدخل على خبر "لكن"، لأن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام، فكان ينبغي أن تكون مقدمة على "إن" الداخلة على خبرها، ولما كانت اللام للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفين بمعنى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر، لأنها أولى لعدم إعمالها، لذلك أدخلت على خبر إن^(١).

وأما دخولها على خبر "لكن" فلم يسمع إلا في بيت واحد استشهد به الفراء، لأن "لكن" عنده بمعنى "إن"^(٢).

يقول الشاطبي: "وأما السماع فقد قال الشاعر:

ولكنني من حُبِّها لعميدُ

ولا يقال: لو كان قياسا لوجد في السماع كثيرا، لكنه لم يوجد منه إلا هذا الشطر، فدل على أنه عند العرب مهجور، لأننا نقول: لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقله، واعتبر ذلك بمسألة أبي الحسن في شنوءة في باب النسب، حيث قال فيه "شئني" — ولم يسمع غيره، هو الباب كله — فكذلك مسألتنا قد تقدم وجه القياس فيها .."^(٣)

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٦٣/٨.

(٢) ينظر اللامات ص ١٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٦، ولسان العرب (ل ك ن).

(٣) المقاصد الشافية ٢/٣٤٦.

المبحث السادس التنازع في العمل

وفيه

■ أولى العاملين بالعمل في التنازع

أولى العاملين بالعمل في التنازع

اختلف النحاة في أولى العاملين بالعمل في التنازع^(١)، فذهب البصريون إلى أن العامل الثاني أولى في العمل، وذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول أولى بالعمل، ولا خلاف بينهم في جواز الإعمال، وإنما في الأولى بالعمل^(٢).

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٣) أن إعمال العامل الأول أولى.

واحتجوا بالسماع، ومن شواهدهم قول عمر بن أبي ربيعة^(٤):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكِّ بِعُودِ أَرَاكَةَ تَتَخَّلَّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ

هنا أعمل العامل الأول "تتخل" في المعمول "عود" ولم يعمل الثاني "فاستاكت" بدليل ارتفاع المعمول، وقال امرؤ القيس^(٥):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) التنازع لغة: التجاذب، وفي اصطلاح النحويين: أن يتقدم عاملان مذكوران أو أكثر على معمول واحد فأكثر، ومثال ذلك أن يقال: ضربت وضربني زيد. هنا تقدم الفعلان "ضربت" و"ضربني" وكل منهما صالح في العمل في المعمول "زيد". ينظر اللسان (ن ز ع)، وشرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي ص ١٥٢ تحقيق د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦، والتصريح ٣١٥/١، وحاشية الصبان ٩٧/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٧٤/١، والمقتضب ٧٢/٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٧/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢. (٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٠/٢، ومجالس ثعلب ١٦٤/١، ونسب هذا الرأي للكوفيين في الجمل ١١١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٧/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٩/١، وارتشاف الضرب ٩٠/٣، وهمع الهوامع ٩٤/٣، وحاشية الصبان ١٠٢/٢.

(٤) البيت من الطويل، وفي ملحق ديوانه ٣٠٥، وقيل الصحيح إنه لطفيل وفي ديوانه ص ٦٥، وهو من شواهد الكتاب ٧٨/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١. وتتخل: اختير. اللسان (ن خ ل)، الإسحل: بالكسر، شجر يستاك به يثبت بالحجاز بأعالي نجد. اللسان (س ح ل).

(٥) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ٣٩، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ومن شواهد الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢١١/١، وقطر الندى ٢٢٤، وخرزانة الأدب ٣٢٧/١. وهنا أعمل الأول من الفعلين مراعاة للمعنى، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا.

وهنا أعمل العامل " كفاني " في المعمول وهو "قليل"، ولو أعمل الثاني "لم أطلب" لنصب قليلا، وقال ذو الرمة^(١):

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَنَيْمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا

وهنا أعمل العامل الأول "لم أمدح" في المعمول "لنئيمًا"، ولم يعمل الثاني "أرضيه" فيه، بل أعمله في ضميره، وغيرها من الشواهد^(٢).

واستدلوا بأدلة عقلية، وهي أن العامل الأول أسبق في العمل^(٣) وهو موافق لما أجمعت عليه العرب في مراعاة السابق من وجوه هي:

١. قول العرب: " ثلاثٌ مِنَ البَطِّ ذكورٌ " و " ثلاثةٌ ذكورٌ مِنَ البَطِّ " فأثروا مقتضى

تأنيث البط لسبقه فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء^(٤).

٢. إعمال "ظنَّ" وأخواتها إن تقدمت، وإهمالها إن تأخرت أو توسطت^(٥).

٣. إعمال "إذن" إن تقدمت أو صدرت، وإهمالها إن وقعت حشوا أو أخرت^(٦).

٤. عند اجتماع القسم والشرط، فإن جواب السابق منهما مغم عن جواب الثاني^(٧).

واستدلوا بأن إعمال الأول فيه تخليص من تقديم مضمَر يعود على متأخر لفظا

ورتبة، كما في ضربوني وضربت قومك، ومن حذف الفاعل^(٨).

(١) البيت من الوافر، وفي ديوانه ٥٢٧، ومن شواهد دلائل الإعجاز ١٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢٦٩/١، وللبيت رواية أخرى وهي :

وَلَسْتُ بِمَادِحٍ أَبَدًا لَنَيْمًا بِشِعْرِي أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَا لَا

ولا شاهد على هذه الرواية، وذكر محقق الديوان أن هذه الرواية أعلى، وهي رواية ديوان مسلم، ينظر ديوان ذي الرمة ٥٢٧، تحقيق مطيع ببلي المكتب الإسلامي ط ٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، وينظر ديوان شعر ذي الرمة ص ٤٤١ تصحيح كارليل هنري هيس، عالم الكتب.

(٢) ينظر الكتاب ٧٨/١، وشرح التسهيل ١٦٥/٢، وارتشاف الضرب ٨٨/٣، وشذور الذهب ٥٤٤/١.

(٣) ينظر الجمل ١١١، والإنصاف ٩٢/١، وشرح ابن يعيش ٧٩/١، والتبيين ٢٥٦، وشرح التسهيل ١٦٩/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٦٩/٢.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٩٥ / ١، و٢٦٧.

(٦) ينظر أوضح المسالك ١٥٠/٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل ١٦٩/٢.

(٨) ينظر الجمل ١١٣، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/١، وشرح التسهيل ١٦٩/٢، وارتشاف الضرب ٩١/٣، والإضمار قبل الذكر جائز، لأن ما بعده يفسره، كما أنه كثير في كلام العرب. ينظر كتاب سيبويه

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن العامل الثاني هو الأولى بالعمل لقربه من المعمول. ومن أدلتهم كثرة الاستعمال والسماع، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٢)، وهنا أعمل العامل الثاني، ولو أعمل العامل الأول لقليل: آتوني أفرغه عليه قطرا، أي آتوني قطرا أفرغه عليه. وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾^(٣) ولو أعمل الأول لقليل: هآؤم اقرءوه كتابيه.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٤)، ولو أعمل الأول لقليل: الذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا

ومن الشواهد كذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبِطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ)^(٥)، وهنا أعمل العامل الثاني ولم يعمل الأول، ولو أعمل الأول لقليل: إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا. وقال ابن عمر رضي الله عنه: (لَمَّا فَتَحَ هَذِينَ الْمِصْرِينَ أَتَوْا عُمَرَ)^(٦)، ولو أعمل الأول لقليل: لما فتح هذين المصريين أتوه عمر.

٧٩/١، وأما حذف الفاعل فلم ينسب إلا للكسائي ومن تبعه، وهو مردود بجواز إضمار الفاعل، وقد ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٩١/٣: أن ما نقله البصريون عن الكسائي من حذف الفاعل لا يصح.

(١) ينظر كتاب سيبويه ٧٤/١، والمقتضب ٧٢/٤، والجمل ١١١، والإيضاح ١٠٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٤/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩٦/١.

(٢) سورة الكهف آية ٩٦.

(٣) سورة الحاقة آية ١٩.

(٤) سورة الروم آية ١٦.

(٥) ينظر مسند أحمد، مسند أبي سعيد الخدري ٦٢/٣، وصحيح مسلم، كتاب الصيد، باب إباحة الضب ١٥٤٦/٣.

(٦) ينظر صحيح البخاري ٥٥٦/٢ كتاب الحج، باب ذات عرق، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١١٩، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٤٤/٩ لبدر الدين العيني دار إحياء التراث، بيروت، ورواية البخاري: "لَمَّا فَتَحَ هَذَانَ الْمِصْرَانَ أَتَوْا عُمَرَ" قال العيني: "في رواية الأكثرين بضم الفاء على بناء ما لم يسم فاعله، وفي رواية الكشميهني بفتح الفاء على البناء للفاعل، وهذين المصريين مفعوله، وطوى ذكر الفاعل للعلم به، والتقدير: لما فتح الله هذين المصريين.

وقال أبو شريح العدوي: (سَمِعْتُ أُذْنَائِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَيَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(١)، ولو أعمل الأول لقليل: سمعت أذناي وأبصرته.

ومن شواهد الشعر قول الفرزدق^(٢):

وَلَكِنْ نَصَفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وفي هذا البيت تنازع العاملان "سببت" و"سبني" معمولا واحدا وهو "بنو عبد شمس"، وأعمل الشاعر العامل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير.

وقال وعلة الجرمي^(٣):

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً
تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

والعاملان المتنازعان هنا "أرى" و"تغنى" والمعمول "سيفانة" وقد أعمل الثاني منهما وهو يطلبه فاعلا، ولذلك رفعه، والشواهد على أعمال الثاني كثيرة^(٤).

والدليل الثاني للبصريين هو مراعاة القرب، فالأقرب أولى بالعمل^(٥)، ويدل

على مراعاة القرب والمجاورة شواهد كثيرة منها:

١. قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾^(٦)

بكسر النون في "المتين" على الإتياع والجوار.

٢. وقول امرئ القيس^(٧):

(١) ينظر صحيح البخاري ٥/ ٢٢٤٠ كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، وسنن البيهقي الكبرى بالرواية المذكورة ٩/ ١٩٦ كتاب الجزية، باب ما جاء في الضيافة ثلاثة تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤-١٩٩٤، وعمدة القاري ٢٢/ ١١١، ورواية البخاري: (سَمِعْتُ أُذْنَائِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَيَّ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ...) ولا شاهد.

(٢) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٤٧٥، وروايته: "ولكن عدلا" بدل نصفاء، وهو من شواهد الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٤/٤، والجمل ١٢٧، والإيضاح ١١٠، واللسان (ن ص ف)، والنصف: الإنصاف وهو العدل.

(٣) البيت من الكامل، ومن شواهد كتاب سيبويه ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، والإنصاف ٨٩/١. وتغنى: تقيم. اللسان (غ ن ي)، سيفانة: شطبة كأنها نصل سيف، بمعنى أنها مشوقة القوام. اللسان (س ي ف).

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٧٤/١، والإيضاح ١٠٩، وشرح التسهيل ١٧٠/٢، وأوضح المسالك ١٧٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٦٩/٢، وشرح شذور الذهب ٤٢٣.

(٦) سورة الذاريات آية ٥٨. وهذه القراءة في المحتسب ٢/ ٢٨٩، والكشاف ٤/ ٤٠٩، والبحر المحيط ١٠/ ١٤٤. قال الزمخشري: "قرئ بالرفع صفة لذو، وبالجر صفة للقوة على تأويل الاقتدار".

(٧) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ١٧٩، ومن شواهد الخصائص ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٢/ ٧٨٨، وخزانة الأدب ٥/ ٩٨. وأبان: اسم جبل. اللسان (أ ب ن)، وأفانين: ضروب. اللسان

كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدِقِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

- بكسر "المزمل" على الجوار لـ"بجاد" وحقه الرفع، لأنه صفة لـ"كبير".
٣. وقول العرب: "خَشَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدْرُ زَيْدٍ"^(١)، وهنا اجتمع عاملان هما الفعل "خَشَنَتْ" وحرف الجر الزائد الباء، وقد أعملوا حرف الجر الزائد في المعطوف وهو "صدر زيد" لقربه، لذلك جاء مجرورا بالكسر، ولم يعملوا الفعل في المعطوف لبعده وإن لم يكن زائدا .
٤. وقول العرب: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"^(٢) وهنا أجروا "خرب" على "ضب" فجروه بالكسر لقربه منه، وكان حقه الرفع لأنه صفة لـ"جحر" المرفوع.
٥. وقولهم: "مَاءٌ شَنٌّ"^(٣) بَارِدٌ"^(٤) حيث أجروا "بارد" على "شن" فجروه على الكسر، وحقه الرفع لأنه خبر لـ"ماء".
- ومن أدلتهم كذلك التزام الأعمال الأقرب إذا كان ثالثا أو فوق ذلك بالاستقراء^(٥)،

(ف ن ن)، والودق: المطر كله شديده وهينه. اللسان (و د ق)، والبجاد: الكساء المخطط من أكسية الأعراب. اللسان (ب ج د)، والمزمل: المغطى والمدثر. اللسان (ز م ل) ، وللبيت رواية أخرى وهي:
كأن ثبيراً في عرائن وبله
.....

وللجر في هذا البيت توجيه آخر غير الجوار ذكره ابن جنى في الخصائص في الموضوعين السابقين، وهو أن يكون الشاعر أراد مزمل فيه، فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

(١) ينظر كتاب سيبويه ٧٤/١، والمقتضب ٧٣/٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/١، وشرح التسهيل ١٦٩/٢، خَشَنَ صدره: أوغره، اللسان (خ ش ن) ويجوز في المعطوف وهو "صدر زيد" وجهان: أحدهما: النصب، والآخر: الجر، قال سيبويه: "حيث كان الجرُّ في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سووا بينهما في الجرِّ كما يستويان في النصب".

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤٣٦/١، والمقتضب ٧٣/٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٢، ومغني اللبيب ٧٨٨/٢، والخزانة ٨٨/٥، ولهذا الشاهد توجيهات آخر، ذكر منها سيبويه الرفع والجر، قال في الكتاب ٤٣٦/١ "... فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأصحهم وهو القياس، لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحْرُ رُفَعٌ ولكنَّ بعض العرب يجزُّه" وخرجه ابن جنى في الخصائص ٥٥/١ بحذف الجحر المضاف إلى الهاء، وذلك أن أصل الكلام : هذا جحر ضبٌّ خرب جحره، فحذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، وينظر ص ١٤٧ حاشية رقم (١).

(٣) الشن: الخلق من كل أنية صنعت من جلد. اللسان (ش ن ن).

(٤) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل ١٦٨/٢، وقد اعترض أبو حيان في الارتشاف ٩٢/٣ على استقراء ابن مالك، وقال بأنه استقراء ناقص، فقد جاء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث كقول أبي الأسود:

ومن الشواهد على إعمال الثالث قول الشاعر^(١):

جِيءَ ثُمَّ حَالِفٌ وَثِقٌ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لِمَنْ أَجَارُوا ذُوو عِزٍّ بِلَا هُؤُنٍ

وهنا تنازعت ثلاثة عوامل وهي "جِيءَ" و"حالف" و"ثق" وقد أعمل الأخير منها في المعمول وهو "بالقوم"، وتوجد شواهد أخر على إعمال الأقرب إذا كان ثالثاً^(٢).

واستدلوا بأن إعمال الثاني مخلص من أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول وهي:

١. كثرة الضمير في نحو: "صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَهُمْ وَبَارَكْتَ عَلَيْهِمْ"، وأصل الكلام:

"كما صليت ورحمت وباركت على آل إبراهيم".

٢. توالي حروف الجر في نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير، وأصل

الكلام: نبئت كما نبئت عن زيد بخير.

٣. الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله^(٣).

واستدلوا بأن إعمال الثاني فيه إعطاء لكل واحد من العاملين قسطاً من العناية،

فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما، لأن التقديم اعتناء، والإعمال اعتناء^(٤).

الترجيح:

بعد عرض آراء وأدلة الفريقين، يتبين أن مذهب البصريين القائلين بإعمال

الثاني هو الأرجح، لكثرة الاستعمال واستفاضة السماع، فقد جاء إعمال الثاني أكثر

من إعمال الأول، كما أن إعمال الثاني جاء في أفصح الكلام، وهو كلام الله عز

وجل، ولم يرد في القرآن الكريم إعمال الأول^(٥).

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٦٨/٢، و تذكرة النحاة، لأبي حيان

٣٣٨ تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، وشرح الأشموني ٧٥/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٦٨/٢، وشرح شذور الذهب ٤٢١، وشرح الحدود النحوية ص ١٥٢، ١٥٣،

والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني ٣٨/٣ بحاشية الخزانة، طبعة بولاق.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٦٨/٢.

(٤) السابق ١٦٩/٢.

(٥) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٢/٩ تأليف محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٥-

٢٠٠٤.

قال ابن مالك: " فدل نقل سيبويه مجردا عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة"^(١).

وقال الرضي: "ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"^(٢). ويرجح إعمال الثاني أنه الأقرب إلى المعمول، وهذا ما يقبله العقل والقياس، فالعامل الأول مفصول عن المعمول بالعامل الثاني، أما الثاني فإنه غير مفصول عن معموله، وهو أولى بالعمل فيه، لقربه منه واتصاله به. أما ما احتج به الكوفيون من الشواهد، فهو دليل على جواز إعمال الأول لا دليل على أولوية إعماله.

(١) شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٠٥/١.

المبحث السابع

المفعول فيه

وفيه:

▪ ناصب الظرف

ناصب الظرف

اختلف النحاة في عامل الظرف نحو: "زيدٌ أَمَامَكَ" و"عمروٌ خَلْفَكَ"^(١)، فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر أو باسم فاعل، والتقدير: زيد استقرَّ أمامك، أو مستقرَّ أمامك، وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف^(٢)، ولكل دليله وحجته.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٣) أن الظرف ينتصب على الخلاف أو المخالفة، نحو: "زيد أمامك"، و"عمرو وراءك".

والدليل على ذلك أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين، فإذا قيل: زيد قائم، وعمرو منطلق كان "قائم" في المعنى هو "زيد" و"منطلق" في المعنى هو "عمرو"، وإذا قيل: زيد أمامك وعمرو وراءك لم يكن "أمامك" في المعنى هو "زيد" ولا "وراءك" في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٤)، أن الظرف ينتصب بعامل محذوف، واختلفوا في هذا العامل على قولين:

فمنهم من قال إن العامل فيه فعل، تقديره: استقر^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الرضي ٢٤٣/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١، والتصريح ١٦٦/١.

(٢) بمعنى أن المبتدأ ليس هو عين الخبر، ولكنه مخالف له.

(٣) ينظر اللامات ٦٥/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٠/١، وشرح الرضي ٢٤٣/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١، والموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي ص ٣٠ شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، والتصريح ١٦٦/١.

(٤) ينظر الأصول ٦٣/١، الإيضاح ٨٧، واللمع ٧٥، والمقتصد ٢٧٤/١، والمفصل ٢٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٠/١، وشرح التسهيل ٣١٦/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١.

(٥) ينظر الإيضاح ٨٧، والمقتصد ٢٧٤/١، والمفصل ٢٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٠/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١. واحتجوا بأن الأصل أن يتعلق الظرف بالفعل، وتقدير الأصل الذي هو الفعل أولى، وبأن تقدير الفعل متعين في صلة الموصول، نحو: جاني الذي عندك، ولقيت الذي في الدار، وتقديره جاني الذي استقر عندك، ولقيت الذي استقر في الدار.

ومنهم من قال أنه منتصب باسم فاعل، وتقديره: مستقر أو كائن^(١). واحتجوا بأن أصل الجملة "زيد استقر في أمامك، أو زيد مستقر في ورائك" لأن الظرف يلاحظ فيه معنى "في"، و"في" حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به وهو الفعل أو ما شابهه، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف ونصبه^(٢).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو رأي البصريين، وهو أن الظرف ينتصب بعامل محذوف، فكل ظرف زماني أو مكاني فيه معنى "في"، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها رابطة، وتقدير الفعل أولى لأنه الأصل في العمل، وأما قول الكوفيين إن الظرف منصوب على الخلاف أو المخالفة، فيرد عليه بأربعة أوجه: أحدها: أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، ونهارك صائم، و﴿هُمُ دَرَجَاتٌ﴾^(٣) فلو صحت المخالفة للعمل في الظرف لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة لأنها غير مختصة، ولأنها معنى، والمعنى أضعف في العمل من اللفظ، فهي أحق بعدم العمل.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل، للزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق^(٤).

(١) ينظر الأصول في النحو ٦٣/١، والخصائص ١٨٦/١، وشرح التسهيل ٣١٦/١، وأوضح المسالك ١٨٢/١، واحتجوا بأن اسم الفاعل مفرد، وأصل الخبر أن يكون مفردا، وتقدير الفعل محوج لتقدير اسم الفاعل، وتقدير الأصل الذي هو المفرد أولى .

(٢) ينظر ائتلاف النصره ص ٣٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٦٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣١٣/١.

المبحث الثامن

المفعول معه

وفيه

■ العامل في المفعول معه

العامل في المفعول معه

اختلف النحاة في عامل المفعول معه نحو "استوى الماء والخشبة"، و"ما صنعت وأباك"، وللنحاة في هذه المسألة عدة آراء^(١) وهي على النحو الآتي:
الرأي الأول:

يرى الكوفيون^(٢) أن المفعول معه منصوب على الخلاف^(٣).
لأن الفعل لا يحسن تكريره في نحو قولهم: "لو تركت والأسد لأكلك، ولو خلّيت ورأيك لضللت، فلا يقال: لو تركت وترك الأسد لأكلك، ولو خلّيت وخلي رأيك لضللت، لأنهم لا يعطفون حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في ما قبله، فالاسم منصوب على الخلاف؛ لأن الفعل لم يعمل فيه^(٤).
الرأي الثاني:

يرى البصريون^(٥) أن العامل في المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل قوي بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، وذلك نحو: "استوى الماء والخشبة، وما صنعت وأباك، والمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أباك^(٦).
ومن شواهدهم قول أبي ذؤيب الهذلي^(٧):

(١) ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١/١٨٨، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/٤٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١٧، وحاشية الصبان ٢/١٣٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٣، والإنصاف ١/٢٤٨، والتبيين ٢٧٩، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/٥٤، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١٧.

(٣) ويسميه الفراء "الصرف"، قال في معانيه ١/٣٣: "وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف،... أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف..".

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٤.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١/٢٩٧، والأصول في النحو ١/٢٠٩، والجمل ص ٣١٧، والإيضاح ٢١٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤٠، والمقتصد ١/٦٦٠، وشرح ابن يعيش ٢/٤٨.

(٦) ينظر الإيضاح ٢١٥، والإنصاف ١/٢٤٨.

(٧) البيت من الطويل، وفي الأغاني ٦/٢٥٨، وشرح أشعار الهذليين ١/٢٩١، ومن شواهد الجمل ٣١٧، والإيضاح ٢١٦.

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُوا قَصِيدَةً أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

فنصب "إياها" على المفعول معه، وقال كعب بن جعيل التغلبي^(١):

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

فنصب "إياها" على أنه مفعول معه، أي كان معها، وقال شعبة بن قمير^(٢):

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

أي مع بني أبيكم.

الرأي الثالث:

نسب للأخفش^(٣) أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، فالواو في "قمت وزيدا" قامت مقام "مع"، والمعنى: قمت مع زيد، فلما حذف "مع" وأقيمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها انتصابها، وهو ضعيف لأن ما بعد الواو في استوى الماء والخشبة ليس ظرفا.

الرأي الرابع:

نسب للزجاج^(٤) أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف، ففي نحو: استوى الماء والخشبة، التقدير: استوى الماء ولابس الخشبة، وفي نحو: ما صنعت وزيدا، التقدير: ما صنعت ولابست زيدا، والفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه البصريون، وهو أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد فإنه يتعدى بالواو كما

(١) البيت من الطويل، ومن شواهد الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، والأزهية ٢٣٢، و الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٩٠/١.

(٢) البيت من الوافر، وفي نوادر أبي زيد ١٤١، وفي أمالي القالي ٢٧٨/٢ منسوب للأقرع القشيري، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٩٨/١، والأصول في النحو ٢١٠/١، واللمع ص ٦٠، وسر صناعة الإعراب ٦٤٠/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٨٢/٢، والتصريح ٣٤٥/١، و صدره: "وإنّا سوف نجعل مولينا"

(٣) ينظر الإنصاف ٢٤٨/١، والتبيين ص ٣٧٩، وشرح الرضي على الكافية ٣٩/٢.

(٤) ينظر الإنصاف ٢٤٨/١، والتبيين ص ٣٧٩.

يتعدى بالهمزة وحرف الجر، ونظير ذلك "إلا" في الاستثناء^(١)، فالحجة في الترجيح وجود النظير.

وأما قول الكوفيين أنه ينتصب بالخلاف، فيرد عليه بأن الخلاف لا يوجب النصب، يقول السيوطي: "الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ"^(٢).

وأما قول الأخفش بأن الاسم منتصب على الظرف، فيمتنع، لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف، لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذي يتم الحدث فيه ولا ثالث لهما، والخشبة والطيالسة في المثالين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية، لمجيء البرد أو استواء الماء، ولو كان الأمر كما قال، لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" مطردا نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته^(٣).

وأما قول الزجاج إن الاسم منصوب بتقدير عامل محذوف، فيرد عليه بأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف جر عمل مع وجوده وان كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد ظهر أن الفعل تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببا في عدمه^(٤).

وعلى تقدير الزجاج، فإن الاسم المنصوب بعد الواو صار مفعولا به لا مفعولا له، وقد ذكر بعض الباحثين أن نسبة هذا الرأي للزجاج غير صحيحة^(٥).

(١) ينظر التبيين ٣٨٠.

(٢) همع الهوامع ١٧٨/٢.

(٣) ينظر الحجج النحوية ص ١١٠.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤٩/٢.

(٥) ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات ص ٣٠، وص ١٦٥ تأليف منصور صالح الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

المبحث التاسع

الحال

وفيه

- وقوع الفعل الماضي حالا
- تقديم الحال على العامل فيها

وقوع الفعل الماضي حالا

اختلفت آراء النحاة في وقوع الفعل الماضي حالا، فذهب البصريون إلى منع وقوع الفعل الماضي حالا إلا إذا كانت معه "قد" ظاهرة أو مقدره، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا بدون قد^(١)، ولكل منهم دليله وحجته. **مذهب الكوفيين:**

أجاز الكوفيون^(٢) أن يقع الفعل الماضي حالا من غير تقدير "قد". واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ أَنْ يِقَاتِلُوكُمْ﴾^(٣) فـ"حصرت" فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: "حصرة صدورهم"، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةً صُدُورُهُمْ﴾^(٤). ومن شواهدهم الشعرية قول أبي صخر الهذلي^(٥):
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ
فـ"بلله" فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال من العصفور، وليس معه "قد"، وقال الفيند الزماني^(٦):

وَطَعْنِ كَفَمِ الزَّقِّ غَذَا وَ الزَّقُّ مَلَانُ

فقوله "غذا" فعل ماضٍ، وهو في موضع حال من طعن.

-
- (١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١، والمقتضب ١٢٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٦، واللباب ٢٩٣/١.
(٢) ينظر الأصول في النحو ٢٥٤/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، ومغني اللبيب ١٩٥/١، ووافقهم أبو حيان في البحر المحيط ٣١٧/٣.
(٣) سورة النساء آية ٩٠.
(٤) سورة النساء ٩٠، وهذه قراءة يعقوب، والحسن البصري، ينظر معاني الفراء ٢٤/١، والموضح ٤٢٤/١، والنشر ٢٥١/١.
(٥) البيت من الطويل، وفي الأغاني ١٦٩/٥، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥ / ٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١ / ١٥٧.
(٦) البيت من الهزج، وفي الحيوان ٤١٦/٦، وشرح الحماسة، للمرزوقي ص ٣٧ تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٧١-١٩٥١، وخزانة الأدب ٤٣٢/٣، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢، وغذا: سال، اللسان (غذا)، والزق: السقاء. اللسان (زق ق).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن الفعل الماضي إذا تصدر جملة الحال يشترط فيه أن تسبقه "قد" ظاهرة أو مقدره.

وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، لذلك لا يجوز أن يقوم مقامه، وإنما يقربه من الحال اقترانه بقد، ظاهرة أو مقدره، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾^(٢) والمعنى: وقد كنتم.

وتأولوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾^(٣) فقالوا: هو على معنى: قد حصرت صدوركم.

أو هو على تقدير: أو جاؤوكم رجالاً أو قوما حصرت صدورهم، فـ: "حصرت صدورهم" الآن في موضع نصب، لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال^(٤).

أو هي جملة دعائية، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، فاللفظ لفظ الماضي والمعنى دعاء، والمعنى من الله إيجاب عليهم^(٥).

وقيل: "حصرت صدورهم" لفظه ماض والمعنى على المضارعة أي جاؤوكم تحصر صدورهم، لأن الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال^(٦).

(١) ينظر المقتضب ١٢٤/٤، والأصول في النحو ٢٥٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٨٩/٢، وكتاب الشعر ٥٦/١، والإيضاح ٢٨٧، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وأمالى ابن الشجري ١٤٦/٢، و١٢/٣، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢، واللباب ٢٩٣/١، وشرح الرضي ٤٥/٢، ووافقهم الفراء في معانيه ٢٤/١، و٢٨٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨.

(٣) سورة النساء آية ٩٠.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٣٧٩/١.

(٥) ينظر المقتضب ١٢٤/٤، والأصول ٢٥٥/١.

(٦) ينظر اللباب ٢٩٤/١.

وقال المبرد: "القراءة الصحيحة، إنما هي: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾ (١) .." (٢).

الترجيح:

بعد النظر في أدلة الفريقين يتضح أن البصريين اعتمدوا على القياس، والكوفيين اعتمدوا على السماع، والسماع يترجح على القياس، والشواهد التي استدل بها الكوفيون تؤيد مذهبهم، وهي كثيرة، ولا تحتاج إلى تقدير ولا تأويل.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (٤)، وقول امرئ القيس (٥):

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنَفُلِ

وهذه الشواهد صريحة وفصيحة، وهي في كتاب الله تعالى وفي شعر العرب. قال أبو حيان: "ولا يحتاج إلى إضمار 'قد'، وهو الصحيح. ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً" (٦).

وقال في موضع آخر: "ولا يحتاج إلى إضمار 'قد' لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير 'قد' فساغ القياس عليه" (٧).

وأما اعتراض المانعين فيمكن أن يرد عليه، ففي قولهم إن جملة: "حصرت صدورهم" في موضع نصب لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال،

(١) سورة النساء ٩٠، وقول المبرد يشعر بأن قراءة "حصرت" ليست صحيحة، مع أن القراءة السبعة اتفقوا عليها، ينظر المقتضب ١٢٥/٤ حاشية رقم (١).

(٢) المقتضب ١٤٥/٤.

(٣) سورة الشعراء آية ١١١.

(٤) سورة يوسف ٦٥.

(٥) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٠، وهو من شواهد الفصول المفيدة في الواو المزيّدة ١٥٨، ومغني اللبيب ٧٠٧/٢، ورواية الديوان:

إِذَا التَّفَقَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنَفُلِ

(٦) البحر المحيط ٤٢٣/٨.

(٧) السابق ٣٥٥/٦.

فيرد عليه بأن فيه بعض الضعف، لإقامة الصفة مقام الموصوف، وهذا مما الشعر
وموضع الاضطرار أولى به من النثر وحال الاختيار^(١).
وقولهم: إن جملة "حصرت صدورهم" جملة دعائية يرد عليه بأنه لا يدعى عليهم
بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم^(٢).

(١) سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢.

(٢) ينظر الإيضاح ص ٢٨٨، و مغني اللبيب ٦١٦/٢.

تقديم الحال على العامل فيها

اختلف النحاة في تقديم الحال على عاملها المتصرف، فذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر، وجواز تقديمه مع المضمر^(١).
مذهب الكوفيين:

منع الكوفيون^(٢) تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً، نحو "راكبا جاء زيد" وأجازوا تقديمه مع المضمر.
واحتجوا بأن ذلك يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، فإذا قيل: راكباً جاء زيد" كان في "راكبا" ضمير زيد، أي أن التقدير فيه "راكبا هو" وقد تقدم هذا الضمير المقدر على زيد، وتقديم الضمير على الظاهر غير جائز^(٣).
مذهب البصريين:

أجاز البصريون^(٤) تقديم الحال على عاملها المتصرف.
واستدلوا بقوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٥)، فـ"خشعا" حال من الواو في "يخرجون" وقد تقدم على الفعل العامل فيه، وقالت العرب: "سَتَى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ"^(٦) فـ"سَتَى حال من الحلبة، وتقدمت على عاملها.

(١) ينظر الأصول ٢١٥/١، والتبيين ٣٨٣، والتصريح ٣٨١/١، وحاشية الصبان ١٨٠/٢.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، والأصول في النحو ٢٤٩/٢، واللباب ٢٨٩/١، والإنصاف ٢٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩/٢، وقال ابن السراج إنه مذهب الكسائي والفراء.
(٣) ينظر الأصول في النحو ٢٤٩/٢، والإنصاف ٢٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩/٢.
(٤) ينظر المقتضب ١٦٩/٤، والأصول في النحو ٢١٥/١، واللمع ٦٢/١، والخصائص ٣٨٤/٢، والتبيين ٣٨٥، وشرح ابن يعيش ٥٧/٢.

(٥) سورة القمر آية ٧، قال القرطبي في تفسيره ١٧ / ١٣٠: ﴿خشعا﴾ جمع خاشع، والنصب فيه على الحال من الهاء والميم في ﴿عنهم﴾ فيقبح الوقف على هذا التقدير على ﴿عنهم﴾، ويجوز أن يكون حالا من المضمر في ﴿يخرجون﴾.

(٦) ينظر جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري ص ٥٤١ دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨، والمستقصى ١٢٧/٢، شتى: جمع شتيت بمعنى متفرق، اللسان (ش ت ت)، والحلبة: جمع حالب، وهو الذي يستخرج ما في الضرع

وذكر المبرد شواهد على ذلك، منها قول سويد بن أبي كاهل^(١):
 مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ
 وهنا تقدم الحال "مزبدا" على عاملها "يخطر"، وقال الشاعر^(٢):
 ضاحِكًا مَا قَبَّلَتْهَا حِينَ قَالُوا نَقَضُوا صِكَّهَا وَرُدَّتْ عَلَيَّا
 وقد تقدم الحال "ضاحكا" على العامل فيها "قبلتها".

واحتجوا على جواز ذلك بقياسها على غيرها مما ينتصب بالفعل المتأخر، فيجوز أن تقول: "راكبا جاء زيد" كما تقول: "عمرا ضرب زيد"، فإذا كان الفعل متصرفا جاز تقديم معموله عليه، وكذلك يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان متصرفا^(٣).

الترجيح:

يتبين مما سبق أن البصريين يجيزون تقدم الحال على عاملها المتصرف، ومن أدلتهم السماع والقياس، ومن الشواهد التي استندوا إليها قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٤) وما روي عن العرب من قولهم: "شتى تؤوب الحلبة".

من اللين، اللسان (ح ل ب)، ومعنى المثل: أن القوم يجتمعون ثم يصير أمرهم إلى تفرق، وينظر التصريح ٣٨١/١.

(١) البيت من الرمل، وهو في الأغاني ٩٨/١٣، وخزانة الأدب ٥٥٤/٧، ولسان العرب (ر ت ع)، ومن شواهد المقتضب ١٧٠/٤، وروايته في غير المقتضب:

ويحييني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رتع

ينظر المراجع السابقة، وشرح ديوان المتنبي ٢٢٤/٤، وقبل هذا البيت بثلاثة أبيات:

مزبداً يخطر ما لم يرني فإذا أسمعته صوتي انقمع

روي "مزبداً" بالضم، ينظر المفضليات ١٩٨/١، ورواية أبي حيان التوحيدي في الصداقة والصديق، ص ٣٥٤ شرح وتعليق علي متولي صلاح، مكتبة الآداب ومطبعتها بالمحاسير، المطبعة النموذجية:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ الْحَيُّ رَتَعُ

ولا شاهد.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أعثر له على قائل، ومن شواهد المقتضب ١٧٠/٤.

(٣) ينظر المقتضب ١٦٩/٤، والأصول ٢١٥/١، واللمع ٦٢/١، وشرح الرضي ٢٩/٢.

(٤) سورة القمر آية ٧.

وأما الشواهد الشعرية التي استندوا إليها فلم تثبت حجةً في تقديم الحال على عاملها المتصرف، وبيت سويد بن أبي كاهل:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَنِ وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

فهو يروى بالرفع "مزبد" ويروى "مذ بدا" بمعنى منذ ظهر، وأما البيت الثاني:

ضاحِكًا مَا قَبَّلْتُهَا حِينَ قَالُوا نَقَّضُوا صِكِّهَا وَرُدَّتْ عَلَيَّا

فلم أجد في ما بين يدي من المصادر من استشهد به غير المبرد.

وأما الكوفيون فإنهم يمنعون تقديم الحال على العامل فيها بحجة أنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر، وهو ما احتجوا به في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، وهي حجة ضعيفة في نظري.

المبحث العاشر

حروف الجر

وفيه:

- زيادة اللام الأولى في "عل"
- مجيء " كما " بمعنى "كيما" الناصبة للمضارع

زيادة اللام الأولى في "لعل"

"لعل" لها معان متعددة، فقد تكون شكا وإيجابا واستفهاما، وتكون للترجي، وغير ذلك من المعاني^(١)، وقد اختلف النحاة في اللام الأولى منها، هل هي أصلية أم زائدة^(٢)، وفيما يأتي بيان للمسألة.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٣) أن اللام الأولى في "لعل" أصلية.

لأنها حرف، والحروف في الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة التي يجمعها قولك: "هويت السمان" تختص بالأسماء والأفعال، وأما الحرف فلا يدخله شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، ويدل على أنها أصلية أن اللام لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذًا، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا تجوز فيه الزيادة^(٤).

يقول ابن يعيش: "والكوفيون يزعمون أن اللام أصل وأنهما لغتان، وأن الذي يقول "لعل" غير الذي يقول "عل".." ^(٥).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٦) أن اللام الأولى في "لعل" زائدة.

واحتجوا على زيادتها بكثرة استعمال "لعل" بدونها في الشعر كثيرًا، والأصل عدم حذف الأصل، ومن شواهدهم قول نافع بن سعد الطائي^(٧):

ولستُ بلوأمٍ على الأمرِ بعدَمًا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ

(١) ينظر حروف المعاني ٣٠، والجنى الداني ٥٧٩.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٤،

(٣) ينظر شرح ديوان المتنبي ٢/١١٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٤، ووافقهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/٢٢٤، والزبيدي في ائتلاف النصرة ١٧٣.

(٤) ينظر شرح ديوان المتنبي ٢/١١٢، وانظر شرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٤.

(٥) شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٨.

(٦) ينظر المقتضب ٣/٧٣، و ٤/٣٢، واللامات ٣٢، و ١٣٥، و ١٤٩، والخصائص ١/٣١٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٩.

(٧) البيت من الطويل، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٦٢، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٧، والإنصاف ١/٢١٩، ولسان العرب (ل ع ل).

وقول جرير^(١):

عَلَّ الْهَوَى مِنْ بَعِيدٍ أَنْ يُقَرَّبَهُ
أَمْ النُّجُومُ وَمَنْ الْقَوْمُ بِالْعَيْسِ

والشواهد كثيرة^(٢).

واحتجوا كذلك بأن "عل" على ثلاثة أحرف، و"أن" و"إن" أصل الباب على ثلاثة أحرف، وهذا يؤنس بكون "عل" ثلاثية، وأن هذه الحروف مشبهة بالفعل في العمل، والفعل تلحقه الزوائد، فجاز أن تكون اللام زائدة كما تزداد في الفعل^(٣).

الترجيح:

بالنظر في أصل هذه المسألة يتبين أن القائلين بزيادة اللام في "عل" استندوا إلى كثرة الشواهد التي أتت فيها "عل" بدون اللام الأولى، وإلى أدلة عقلية أخرى، وأما القائلون بأن لامها أصلية استندوا إلى عدم التصرف في الحروف.

والراجح مذهب الكوفيين، وأنها لغتان، ويؤيد ذلك أن في "عل" لغات كثيرة منها: عْلٌ وَعَنٌّْ وَغَنٌَّّ وَأَنَّ وَلَأَنَّ وَلَوَنَّ وَرَعَلَّ وَلَعَنَّ وَلَغَنَّ وَرَغَنَّ^(٤).

وربما ظن القائلون بزيادة اللام وهم البصريون أن الأصل فيها عل بدون اللام، واللام زائدة، ويرجح مذهب الكوفيين مجيئها في القرآن الكريم "عل" باللام على اللغة المشهورة.

(١) البيت من البسيط، وفي ديوانه ٣٥١، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٧، وأم النجوم:

قصدها. اللسان (أ م م)، العيس: الإبل واحدها أعيس وعيساء. اللسان (ع ي س).

(٢) ينظر الإنصاف ١/٢١٩، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨/٨٧.

(٣) ينظر التبيين ٣٥٩-٣٦٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٩، و٤٦، والجنى الداني ٥٨٢، والقاموس المحيط للفيروز بادي باب اللام فصل اللام، دار الفكر، بيروت، وتاج العروس مادة (ل ع ل) وذكر صاحب القاموس والتاج أن في "عل" لغات كثيرة، وأنها ثمان وعشرون لغة، وقال الرضي في شرحه على الكافية ٤/٣٧٣: "فيها إحدى عشرة لغة، أشهرها: لعل".

مجيء "كما" بمعنى "كيما" الناصبة للمضارع

"كما" عند الكوفيين أصلها "كيما" فهي مؤلفة من "كي" الناصبة للمضارع و"ما" الزائدة، وحذفت الياء منها تخفيفاً، ونصب بها المضارع كما إذا لم ينلها حذف، ويرى البصريون أن أصل "كما" كاف التشبيه دخلت عليها "ما" الكافة فصارت مثل "ربما" ولا يصح نصب المضارع بعدها^(١). وفيما يلي عرض الآراء ومناقشتها.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢) أن "كما" تأتي بمعنى "كيما"، وينصبون المضارع بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، وفصل ثعلب هذه المسألة فقال: " وأنشد^(٣):

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه
عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألاً

رفع. وقال: زعم أصحابنا أن "كما" تنصب، فإذا حيل بينهما رفعت، وغيرهم يقول: "كما" ترفع، قال هشام: تقول أفعل كما يفعلون. قال: يزعم البصريون أنها لا تعمل عمل "كي"، قال: وأصحابنا يقولون "كما" مثل "كي"، قال الكسائي: مثل ذلك: أتيتك كي فينا ترغب، وأنشد^(٤):

قلتُ لشيبانَ أدنُ من لقائه
كما يُغدّي القومَ من شوائه

(١) ينظر مجالس ثعلب ١/١٢٧، والإنصاف ٢/٥٨٥، وائتلاف النصره ١٥٢، جاء في اللسان مادة (ك م ي): "وقد قيل: إن العرب تحذف الياء من "كيما" فتجعله "كما"، يقول أحدهم لصاحبه: اسمع كما أهدتك، معناه كيما أهدتك، ويرفعون بها الفعل وينصبون".

(٢) ينظر مجالس ثعلب ١/١٢٧، وشرح القصائد السبع ٣٤٠، والإنصاف ٢/٥٨٥، وائتلاف النصره ١٥٢، واستحسن رأيهم أبو علي الفارسي في البغداديات ٢٩٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨، وهو من شواهد الإنصاف ٢/٥٨٨، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٤، واللسان (ك ي ا)، و(ك م ي). والشاهد فيه قوله: "كما يوماً تحدّثه" على أن الكوفيين يجيزون نصب الفعل المضارع بعد "كما" وعلى جواز الفصل بين "كما" والفعل المضارع المنصوب بالظرف. أما البصريون فيمنعون النصب.

(٤) البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما أبو النجم، وهما من شواهد الكتاب ٣/١١٦، والإنصاف ٢/٥٩١، والخزانة ٨/٥٠١، ١٠/٢٢٥، والشاهد قوله: "كما تغدي" حيث وقع الفعل بعد "كما" والكوفيون يجيزون نصب الفعل بعدها باعتبارها بمنزلة "كي" أما البصريون فلا يجيزون النصب، لأنها عندهم كاف التشبيه وصلت بما، وهيئت لوقوع الفعل بعدها.

وأنشد في معنى كي^(١):

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْفَظْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرَفُ
وقال^(٢):

يَقْلَبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسَ قَلِيلًا إِنِّي مَنْ تَأْمَلُ

قال: "كما" تكون بمعنى "كي" ... وتكون بمعنى "كيما" و"كيلا"^(٣).

ومذهب الكوفيين في "كما" كما بينه ثعلب أنها تنصب المضارع، ويشترطون لنصبها مباشرتها له، وهم لا يمنعون الرفع مع مباشرتها الفعل، ويرى بعض الكوفيين أن "كما" ترفع المضارع، ويتبين ذلك من تمثيل هشام حين قال: أفعل كما يفعلون، فالفعل المضارع بعدها مرفوع بثبوت النون.

وذكر ثعلب أن الرواية في البيت الأول "كما يوما تحدثه" بالرفع، لأنه إذا حيل بين "كما" وبين الفعل رفعت، فلا خلاف حينئذ بين الكوفيين والبصريين بأن الرواية في هذا البيت بالرفع.

وذكر أبو البركات الأنباري أنه لم يروه أحد بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه^(٤).

(١) تقدم ص ١٢٠، ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، وروايته في ديوانه ١٢٨ تحقيق د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢-١٩٩٢:

إِذَا جِئْتَ فَاْمَنْحُ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرِنَا لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

ولا شاهد، وورد في بيتين متباعدين في ديوان جميل بثينة ص ٩٠ تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢-١٩٩٢، وهما كما ذكر البغدادي:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْفَظْنَهُ فزيعُ الهوى بادٍ لمن يتبصرُ

سَأْمَنْحُ طَرْفِي حِينَ أَلْقَاكَ غَيْرَكُمْ لكيما يروا أن الهوى حيث أنظرُ

ولا شاهد أيضا، ونسب للبيد في المقاصد النحوية ٤/٤٠٧، وقد أنكر البغدادي نسبته للبيد في شرح أبيات المغني، والشاهد قوله: "كما يحسبوا" حيث جاءت "كما" حرف نصب على رأي الكوفيين.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٩٨، وروايته:

رَأَيْتُ بُرَيْدًا يَزْدَرِينِي بَعِينِهِ تَأْمَلُ رُوَيْدًا إِنِّي مَنْ تَأْمَلُ

ولا شاهد على هذه الرواية، وهو من شواهد الإنصاف ٢/٥٨٩، والخزانة ١٠/٢٢٤، ٢٢٦، والشاهد فيه قوله: "كما لأخافه".

(٣) مجالس ثعلب ١/١٢٧.

(٤) الإنصاف ٢/٥٩٢.

أما البيت الثاني: "كما تغدي" "كما" عند الكوفيين بمعنى "كي"، ومعنى البيت موافق لرأيهم، فالشاعر يأمر ابنه بأن يتبع الظليم ويدنو منه لكي يصيده ويطعم الناس من شوائه، وقال أبو علي: " وأنشد أبو بكر عن يعقوب أو غيره من أهل الثبت في اللغة:

كَيْمًا تُغَدِّي الْقَوْمَ... ..

وقال: وشيبان ابنه، أي قلت له: اركب في طلبه كيما تصيده، فتغدي القوم به، يصف ظليما... (١).

ويرى أبو علي أن "ما" في هذا البيت تحتل وجهين: أحدهما: أن تكون زائدة والفعل منصوب بإضمار "أن" إلا أنه ترك على الإسكان وذلك مما يستحسن في الضرورات. والثاني: أن تكون بمعنى المصدر في موضع جر بـ"كي"، وتغدي صلته وموضعه رفع (٢).

وأما البيت الثالث "كما يحسبوا" فإن صحت روايته بهذه الألفاظ فهو حجة للكوفيين، لأنه بمعنى "كي"، ولم أجد هذا البيت بالرواية التي رواها ثعلب وأبو بكر الأنباري (٣)، ولكن توجد أبيات شبيهة لهذه الرواية في المعنى ومختلفة معها في الألفاظ والروي، "وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى "نزهة الأديب" أن أبا علي حرّف هذا البيت، وأن الصواب فيه:

إِذَا جِئْتَ فَاْمَنْحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ" (٤).

وهي الرواية التي في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

(١) المسائل المشكلة البغداديات ٢٩٠ .

(٢) السابق ٢٩١ .

(٣) ينظر مجالس ثعلب ١/١٢٧، وشرح القوائد السبع ٣٤٠ .

(٤) مغني اللبيب ١/٢٠٠، والخزانة ٨/٥٠٢، وشرح أبيات المغني ٤/١٢٢ قال البغدادي ردا عليه: "فإن البيت من أدلة الكوفيين من قبل أن يخلق أبو علي الفارسي".

وأما البيت الرابع "كما لأخافه" فإن الفعل فيه منصوب، وذكر أبو البركات الأنباري أن الشاعر أدخل اللام توكيدا، ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا^(١)، ولم يذكر ذلك على ثعلب، ثم ذكر أن الأظهر في البيت :

يقلبُ عينيه لكيما أخافه
.....

ولا شاهد، وأما رواية الديوان فهي:

رأيتُ يزيداً يزدريني بعينه
.....

ولا شاهد على هذه الرواية، فهذا البيت لا يصح الاستدلال به على مذهب الكوفيين. وتوجد شواهد أخر للكوفيين، منها قول صخر الغي^(٢) :

جاءتُ كبيرٌ كما أخفراها
والقومُ صيدٌ كأنهم رمدوا

وقول رؤبة^(٣):

لا تَظلمُوا الناسَ كما لا تُظلمُوا

والشاهد في بيت صخر "كما أخفراها" على أن أصل "كما" على مذهب الكوفيين "كيما" والفعل منصوب بعدها، وذكر الأنباري أن الرواية الصحيحة بالرفع، وهي رواية الفراء، ولكن رواية الديوان جاءت بالنصب، وقد سبق الفعل المنصوب بـ"كيما" وليس بـ"كما"، ومعنى هذا أن الفعل منصوب بـ"كي" لا بـ"كما". أما قول رؤبة فهو دليل على أن "كما" يجوز أن تنصب الفعل المضارع ، فالفعل بعدها جاء منصوبا، وعلامة نصبه حذف النون.

(١) الإنصاف ٥٩٢/٢.

(٢) البيت من المنسرح، وفي ديوان الهذليين ٦١/٢، ومن شواهد الإنصاف ٥٨٥/٢، والخزانة ٢٢٤/١٠، ورواية الديوان :

جاءت كبير كيما أخفراها والقوم صيد كأنما رمدوا

أخفراها: أمنعها وأجيرها. اللسان (خ ف ر) ، والصيد: داء يصيب الإبل في رؤوسها فترفع رؤوسها، فإذا كان ذلك في الرجل كان من كبر وطماحة. اللسان (ص ي د).

(٣) الرجز من شواهد الإنصاف ٥٨٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٤، والخزانة ٥٠٠/٨.

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن الكاف في "كما" هي كاف التشبيه، أدخلت عليها "ما" وجعلتا بمنزلة حرف واحد، ومن ثم وليها الفعل.
قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرنى كما آتيتك، وارقبني كما ألقاك، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل "ربما"، والمعنى: لعل آتيتك، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ"ربما"، قال رؤبة^(٢):

لا تَشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتَمُ

وقال أبو النجم^(٣):

قَلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ"^(٣).

ويرى ابن مالك أن "ما" الكافة تحدث في هذه الكاف معنى التعليل لذلك ينتصب بها المضارع لأنها حينئذ تشبه "كي" فالفعل هنا ليس منتصبا بـ"كما" كما يقول الكوفيون، بل هو منصوب بالكاف، قال: "وتحدث "ما" الكافة في الكاف معنى التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٤) "... وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها المضارع نصبته لشبهها بكي كقول الشاعر:

فَطَرَفَاكَ إِمَّا جَبْتَنَا فَاَحْفَظْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا

وزعم الفارسي أن الأصل "كيما" وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه"^(٥).

ورد عليه أبو حيان بقوله: "بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ"كما" في موضع خلاف هذا المختلف فيه، فيحمل هذا عليه،

(١) ينظر كتاب سيبويه ١١٦/٣، ومجالس ثعلب ١٢٧/١، والإنصاف ٥٨٥/٢، وشرح الرضي على الكافية

٣٢٨/٤، واتتلاف النصره ١٥٢، ونسب أبو حيان هذا الرأي للفراء، ينظر الارتشاف ٤٣٩/٢.

(٢) البيت من الرجز، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩١/٢، والجنى الداني ٤٨٤، وهمع الهوامع ٣٩٠/٢.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٤٤.

(٣) كتاب سيبويه ١١٦/٣.

(٤) سورة البقرة آية ١٩٨.

(٥) شرح التسهيل ١٧٣/٣.

والنصب ثابت بـ"كيما"، والعلة في "كيما" أصل، وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ"ما" ليس أصلاً ولذلك وقع الخلاف في "انتظر كما آتيتك" بين الخليل والفراء، فالأولى أن يعتقد أن أصلها "كيما"، لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ"كيما" (١).

الترجيح

يتبين مما سبق أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أصل "كما"، فهي عند البصريين كاف التشبيه المكفوفة بما، وهي عند الكوفيين كيما وحذفت الياء منها ضرورة، كما قال ابن جني: "وقال الكسائي فيما أظن: إن أصله: كيما فحذفت الياء" (٢)، ولم ينسب هذا إلى شيخه أبي علي لأنه مسبوق بالكسائي.

ويتضح من بعض النصوص أن "كما" تأتي بمعنى "كيما"، كما في بيت عدي: "كما يوماً تحدثه" وبيت أبي النجم "كما تغدي".

أما النصب بـ"كما" فالأولى عدم العمل به، لعدم ورود سماع بذلك لا يحتمل التأويل، ولأن الكوفيين لا يوجبون نصب المضارع بعد "كما" وإنما يقولون إذا وقع الفعل المضارع بعد "كما" جاز فيه الرفع والنصب.

وأما قول ابن مالك أن الفعل منصوب بالكاف لأنها عندما اتصلت بـ"ما" صارت بمعنى التعليل فانصب الفعل بها، فإنه لم يثبت أن الكاف بمعنى التعليل، ولأن سيبويه ذكر أنهم لم ينصبوا بـ"كما" الفعل كما لم ينصبوه بـ"ربما".

(١) ينظر رأيه في شرح أبيات المغني ١١٨/٤.

(٢) ينظر رأيه في شرح أبيات المغني ١١٩/٤.

المبحث الحادي عشر الإضافة

وفيه

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه
- إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى
- تكثير غدوة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو كالكلمة الواحدة، فلا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور عند البصريين، ويرى الكوفيون جواز الفصل بينهما بغيرهما^(١)، وفيما يلي عرض ومناقشة هذه الآراء.

مذهب الكوفيين

يرى الكوفيون^(٢) جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. واستدلوا على ذلك بالسماع، ومن شواهدهم قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(٣) بنصب "أولادهم" وجر "شركائهم" حيث فصل بين المضاف "قتل"، وبين المضاف إليه "شركائهم" بمعمول المضاف وهو "أولادهم"، وحسن الفصل عندهم ثلاثة أمور هي:

١. أن الفاصل فضلة لكونه مفعولا به وإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به.
٢. أن الفاصل غير أجنبي لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو جار ومجرور متعلقان به.
٣. أنه مقدر التأخير، لأن المضاف إليه "شركائهم" مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية^(٤).

(١) ينظر الخصائص ٤٠٥/٢، والإنصاف ٤٢٨/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠٣/١، وشرح التسهيل ٢٧٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٠/٢، والموفي ٥٣، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص ٢٤٤ تأليف محمد خير الطواني، دار القلم العربي، حلب.

(٢) ينظر مجالس ثعلب ١٢٦/١، وشرح ديوان المتنبّي ١٥٨/١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢٧٣/١ تحقيق د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث وارتشاف الضرب ٥٣٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، والتصريح ٥٧/٢، والموفي في النحو الكوفي ٥٣.

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٧، وهذه قراءة ابن عامر، وهي في الكشاف ٥٣٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٩/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٧٧/٣، والتصريح ٥٧/٢.

وقال تعالى: ﴿مُخْفٍ وَعَدَهُ رُسُلِهِ﴾^(١) وهنا أيضا فصل بين المضاف "مخلف" والمضاف إليه "رسله" بمعمول المضاف "وعده".

ومن شواهد الشعر قول الشاعر^(٢):

فَزَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وهنا فصل بين المضاف "زجَّ" والمضاف إليه "أبي مزادة" بمعمول المضاف وهو "القلوص"^(٣).

وقال الطرماح^(٤):

يُطْفِنَ بِحُوزِيٍّ الْمِرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكِنَائِنِ

فصل بين المضاف "قرع" والمضاف إليه "الكنائن" بالمفعول به "القيسي"^(٥)، وغيرها من الشواهد^(٦).

(١) سورة إبراهيم آية ٤٧، وهذه القراءة في الكشاف ٥٣٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٩/٤.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ولم أعثر على قائل له، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٨١/٢، ومجالس ثعلب ١٢٦/١، والخصائص ٤٠٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٨٩/٣، والإنصاف ٤٢٧/٢، والمقرب ٥٦، والخزانة ٤/٤١٥، ويروى "بمزجة" بدل "متمكنا" و"الصعاب" بدل "القلوص"، والمزجة: الحديدية التي في أسفل الرمح. اللسان (ز ج ج)، والقلوص: الناقة الشابة (ق ل ص).

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٤٠٦/٢: "فصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته أن يقول: زج القلوص أبو مزادة.. وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، إلا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول".

(٤) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٤٨٦، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨-١٩٦٨، وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، واللسان (ح و ز) والخزانة ٤/٤١٨، والحوزي: المتوحد، وهو الفحل الذي يرأس القطيع فيحوزه ويحميه اللسان (ح و ز)، المراتع: جمع مرتع، وهي أماكن الرعي الخصبة. اللسان (ر ت ع)، ولم ترع: لم تفرع. اللسان (ر و ع)، والقيسي: جمع قوس، وهي التي يرمى بها، اللسان (ق و س)، والكنائن: جمع كنانة وهي جعبة السهام. اللسان (ك ن ن).

(٥) علق ابن جني في الخصائص ٤٠٦/٢ بقوله: "فلم نجد فيه بدا من الفصل؛ لأن القوافي مجرورة".

(٦) ينظر كتاب سيبويه ١/١٧٦، والإنصاف ٢/٤٢٨، ٤٣١، وشرح التسهيل ٣/٢٧٤-٢٧٨، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٩١، والارتشاف ٢/٥٣٣، وشرح الرضي ٢/٢٦١، وأوضح المسالك ٣/١٦١.

ومن الشواهد النثرية ما حكاه الكسائي عن العرب: "هذا غلامٌ والله زيْدٌ" (١)، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: "فَتَسْمَعُ صَوْتََ اللهِ رَبِّهَا" (٢) وما حكاه ابن الأعرابي: "هو غلامٌ إن شاء الله ابن أخيك" (٣).

وفي القولين الأول والثاني فصلٌ بين المتضايفين بالقسم؛ لكثرة وقوعه في الكلام، وفي القول الثالث فصلٌ بينهما بجملة الشرط، والفصل بالمفرد أسهل. واستدلوا على جواز ذلك بالقياس، فكما جاز الفصل بين المتضايفين بالأجنبي كثيرا فالفصل بغير الأجنبي في ضرورة الشعر أولى (٤)، ونقل عن يونس بن حبيب أن الفصل بينهما قياس (٥)، وهو من أئمة البصريين، وشيخ سيبويه إمام النحويين. **مذهب البصريين:**

يرى البصريون (٦) أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، وذلك في نحو قول الشاعر (٧):

يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

وهنا فصل بين المضاف "سارق" والمضاف إليه "أهل" بالظرف "الليلة" للضرورة، وقال عمرو بن قميئة (٨):

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدِمًا اسْتَعْبَرَتْ اللهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

فصل بين المضاف "در" والمضاف إليه "من" بالظرف "اليوم" للضرورة.

(١) الإنصاف ٤٣١/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/٢.

(٢) الإنصاف ٤٣١/٢، والارتشاف ٥٣٥/٢، والموفي ٥٣.

(٣) البحر المحيط ٢٢٩/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٠/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢.

(٦) ينظر كتاب سيبويه ١٧٦/١، والخصائص ٤٠٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٠/٢، والبحر المحيط

٢٢٩/٤، والتصريح ٥٧/٢، ووافقه الفراء في معانيه ٨٠/٢، و٣٥٧/١.

(٧) الرجز لم أعثر له على قائل، وهو من شواهد الكتاب ١٩٣/١، ١٩٣ ومعاني الفراء ٨٠/٢، والمحتسب

٢٩٥/٢، وشرح ابن يعيش ٤٥/٢، والخزانة ١٠٨/٣، و٢٣٤/٤.

(٨) البيت من السريع، وفي ديوانه ١٨٢، ومن شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١،

والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح ابن يعيش ٢٠/٣، والخزانة ٤٠٦/٤.

وقال أبو حية النميري^(١):

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

وهنا فصل بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي" بالظرف "يوماً" للضرورة. واستدلوا بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فإذا فصل بينهما فكأنه فصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، لذلك لا يجوز الفصل بينهما في غير الضرورة، وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢).

واستدلوا بعدم ورود السماع بذلك في النثر، وضعفوا ما جاء من الشواهد، قال الفراء: "وليس قول من قال: ﴿مُخْلِيفَ وَعَدَهُ رَسُولِهِ﴾^(٣)، ولا ﴿زَيْنَ لَكثيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٤) بشيء"^(٥)، وقال: "وفي بعض مصاحف أهل الشام 'شركائهم' بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ 'زَيْن' وتكون الشركاء هم الأولاد..."^(٦).

(١) البيت من الوافر، ومن شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٣/١، والخزانة ٢١٩/٤.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٦/١، ومعاني الفراء ٨١/٢، والإنصاف ٤٣١/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠٣/١، وشرح الرضي ٢٦١/٢.

(٣) سورة إبراهيم آية ٤٧.

(٤) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ٨١/٢.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١، وقال الزمخشري في الكشاف ٢/٦٦: "وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته... ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء... لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"، وانظر تعليق الشوكاني في فتح القدير ١٦٦/٢ حيث ذكر أن دعوى التواتر في هذه القراءة باطلة بإجماع القراء المعبرين، وتعليق الرضي على هذه القراءة ٢٦١/٢.

وقولهم هذا غير صحيح، فابن عامر ممن يشهد له بالضبط والإتقان والفصاحة، والذين رَسَمُوا هذه الكلمة راعوا قراءة (شركائهم) بالكسر، إذ كتبت بصورة الياء بعد الألف، وذلك يدل على أن الهمزة مكسورة، قال ابن ذكوان: "شركائهم" بياء ثابتة في الكتاب والقراءة". وينظر النشر ١٩٩/٢، و التحرير والتنوير ١٤٩/٥ لمحمد الطاهر بن عاشور، دار الكتاب العربي، بيروت.

الترجيح:

بعد النظر في أدلة الفريقين يتبين أن البصريين يمنعون الفصل بين المتضايين سواء كان المضاف اسما عاملا أو غير عامل، وسواء كان الفاصل مما يكثر وقوعه في الكلام أو مما لا يكثر وقوعه، عدا الظرف والجار والمجرور كما سبق بيانه. وأما الكوفيون فإنهم لا يمنعون ذلك، وإنما يجيزون ذلك اعتمادا على السماع، فقد ورد هذا الفصل في كلام العرب المنثور وفي شعرهم، وبذلك يكون مذهبهم هو الراجح في نظري.

ومما يرجح مذهبهم أنه جاء في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، في قراءة من يعتد بقراءته، وفي كلام أفصح العرب وهو الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: (فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)^(١)، وهنا فصل بين المتضايين بالجار والمجرور في السعة، ومن شواهد الفصل بجملة النداء، قول بجير بن زهير بن أبي سلمى^(٢):

وَفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

حيث فصل بين "وفاق" و"بجير" بجملة النداء "كعب"، والأصل: وفاق بجير يا كعب، ومن الشواهد أيضا قول الشاعر^(٣):

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ

وهنا فصل بين "بردون" و"زيد" بجملة النداء "أبا عصام"، والأصل: كأن بردون زيد يا أبا عصام، وحمل هذه الشواهد على الضرورة تكلف.

(١) هذا بعض حديث شريف في صحيح البخاري. كتاب فضائل الصحابة: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا ١٣٣٩/٣.

(٢) البيت من البسيط، ولم أجده في ديوانه، ومن شواهد شرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، وهمع الهوامع ٤٣٤/٢.

(٣) من الرجز، ولم أعره على قائله، وهو من شواهد الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥/١، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، وهمع الهوامع ٤٣٣/٢، والتصريح ٦٠/٢. والبردون: الدابة، ومن الخيل ما ليس بعربي. اللسان (ب ر ذ ن).

إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى

اختلف النحاة في إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، كالمترادفين والموصوف وصفته، فأجاز الكوفيون إضافة الاسم إلى اسم موافق له في المعنى ومختلف معه في اللفظ، ومنع ذلك البصريون^(١)، وفيما يأتي بيان للمسألة.
مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، أما إذا اتفق اللفظان فإنه لا يجوز إضافتهما.

واستدلوا على ذلك بالسمع، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٣)، حيث أضيف الحق إلى اليقين ومعناها واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾^(٤)، فأضيفت الدار إلى الآخرة.

يقول الفراء: "ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها، وكذلك شهر ربيع"^(٥).
ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر^(٦):

وَلَوْ أَقَوْتُ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذُّلَّ عِرْفَانَ الْيَقِينِ

وهنا أضيف العرفان إلى اليقين، ومعنى البيت عنده، عرفت الذل عرفانا ويقينا.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٣، وهمع الهوامع ٢/٤١٨، والتصريح ٢/٣٣.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٣٠، و ٢/٥٥-٥٦، و ٣/٧٦، والإنصاف ٢/٤٣٦، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣/١٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٣، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٦، قال: "وفي الإيضاح: الفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى نقل ولا حذف، وبه قال الزمخشري وابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو القاسم بن القاسم وجماعة". والزمخشري يمنع ذلك في المفصل ص ٩١.
(٣) سورة الواقعة آية ٩٥.
(٤) سورة يوسف آية ١٠٩.
(٥) معاني القرآن ٢/٥٦.
(٦) البيت من الوافر، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٥٦، وأقوت: أفقرت. اللسان (ق و ا).
٣٥٦

وقال الراعي النميري^(١):

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا

فأضيف الجانب إلى الغربي وهما بمعنى واحد. والشواهد على ذلك كثيرة^(٢).

مذهب البصريين:

منع البصريون^(٣) إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى، فقالوا في نحو صلاة

الأولى ومسجد الجامع.

واحتجوا بأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، فلا بد

من كونه غيره، إذ لا يتعرف الشيء بنفسه^(٤).

وما جاء ظاهره على ذلك يؤول، فيقال في صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى

من زوال الشمس، وفي مسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع، وفي "وَلَدَارُ الْآخِرَةِ":

ولدار الساعة الآخرة، لأن الساعة مراد بها يوم القيامة، وفي جانب الغربي: جانب

المكان الغربي^(٥).

الترجيح:

بعد عرض الآراء والأدلة للفريقين يتبين أن رأي الكوفيين هو الأرجح، لأنهم

اعتمدوا على السماع وكثرة النقل، ويعزز ذلك ما في التنزيل من شواهد، وهو

الصحيح الظاهر... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾^(٦)...^(٧).

(١) البيت من الوافر، وفي ديوانه ١٤٧، تحقيق رابنهرت فاييت، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، وهو من

شواهد الإيضاح ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح، لابن بري ص ٢٤١ تحقيق مصطفى درويش، القاهرة، ١٤٠٥-

١٩٨٥، والإنصاف ٤٣٧/٢، واللسان (د ب ب - ش ع ر)، ومدب السيل: موضع جريه، والشعار: الشجر

الملتف، ويأدو: يختل. اللسان (أ د ا) .

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٦٨/٢-٩٦، والمقرب ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٥٠٦/٢، وهمع الهوامع ٤١٩/٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٨/٢، والإيضاح ٢٨٢، والخصائص ٢٤/٣، والمقتصد ٨٩٤/٢، والمفصل

٩١، وأمالي ابن الشجري ٦٨/٢، والإنصاف ٤٣٨/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/٣، والمقرب ٢٣٤.

(٤) ينظر الخصائص ٢٤/٣، والمقتصد ٨٩٤/٢، والإنصاف ٤٣٧/٢.

(٥) ينظر الإيضاح ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢ وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/٣.

(٦) سورة فاطر آية ٤٣.

(٧) التأويل النحوي في القرآن الكريم ٥١٩/١ تأليف د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤-

١٩٨٤.

أما البصريون فقد استندوا إلى العقل، وأولوا ما جاء من النصوص الصريحة، وتأويل تلك النصوص يخرجها عن ظاهرها، ويغير المعنى، وما ذهب إليه الكوفيون لا يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

وقد رد ابن الطراوة على تأويل الفارسي فقال: " وَذَكَرَ إِضَافَةَ الْإِسْمِ إِلَى الصِّفَةِ وَضَعْفَهُ، وَوَجَّهَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ إِلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، حَتَّى أَذَاهُ سُوءُ النَّظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: السَّاعَةُ، الْقِيَامَةَ، فَلَا تَأْقِيتُ لَهَا، وَإِنْ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ مِنَ السَّاعَاتِ، فَلَا نِهَآيَةَ وَلَا آخِرَ لَهَا إِلَّا بِانْتِهَاءِ الْمَخْلُوقَاتِ وَطَيِّ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ هَذَا الْفَصْلُ فِي الْمَقْدِمَاتِ، وَهُوَ إِضَافَةُ التَّخْصِيسِ، وَمِنْهُ: بِسْمِ اللَّهِ، ﴿وَمَكَّرَ السَّيِّئِ﴾^(١)، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ)^(٢)... وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَحْصَى، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ، فَشَبَّهَا بِمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ"^(٣).

وقال ابن مالك ردا على من أول "دين القيمة": "... مع أن بعض هذا النوع لا يحسن فيه تقدير موصوف نحو: ﴿دِينُ الْقِيَمَةِ﴾^(٤) فإن أصله الدين القيمة. والتاء للمبالغة فإذا قدر محذوف لزم أن يقال دين الملة أو الشريعة، والملة هي الدين، وكذا الشريعة، فيلزم تقدير مالا يغنى تقديره، لأن المهروب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة"^(٥).

(١) سورة فاطر آية ٤٣.

(٢) هذا جزء من حديث شريف في صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب فضلها والتحريض عليها ٩٠٧/٢. وتتمة الحديث: (لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةً).

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٣٥، تحقيق د. عياد الثبيني، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤.

(٤) سورة البينة آية ٥.

(٥) شرح التسهيل ٢٣٠/٣.

تنكير "غدوة"

من الأعلام المعنوية كلمة "غدوة"^(١)، فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقد أجاز البصريون تنكيرها، ومنع ذلك الكوفيون^(٢)، ولكل دليله وحجته.
مذهب البصريين:

أجاز البصريون^(٣) تنكير غدوة.

واحتجوا بقراءة ابن عامر: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٤) فهذه القراءة دليل على جواز تنكير "غدوة" فإن بعض أسماء الزمان استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه، ووجه إدخال الألف واللام فيه أنه يقدر فيه الشياخ^(٥).

ومن أدلتهم كذلك أن العرب ينكرون "غدوة" بعد "لن" دائماً نحو لن غدوة، أو غدوة فيجر بها على القياس^(٦).

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٧) منع تنوين غدوة.

(١) الغُدُوَّة، بالضم: البُكْرَةُ ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، و غُدُوَّةٌ، من يوم بعينه، غير مجرأة: عَلَمٌ للوقت. ينظر اللسان (غ د ا) وانظر الخصائص ١٩٨/٢.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٢٢١/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠٢/٤، والبحر المحيط ١٣٦/٤.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢٩٣/٣، يقول: "... وزعم يونس عن أبي عمرو وهو قوله أيضاً وهو القياس أنك إذا قلت لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام ثم قلت غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تتون..."، والمقتضب ٣٥٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٢١/١، ووافقهم النحاس في إعراب القرآن ٦٨/٢، وابن الشجري في أماليه ٢٢١/١، وابن يعيش في شرحه على المفصل ١٠٢/٤، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ٤٩٨/١، وابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/١.

(٤) سورة الأنعام ٥٢، وسورة الكهف آية ٢٨، وهذه القراءة في السبعة في القراءات ٣٩٠ والموضح ٤٦٩/١، وتفسير القرطبي ٣٩١/١٠، والبحر المحيط ١٣٦/٤.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢٢٢/١، والموضح ٤٦٩/١، وانظر همع الهوامع ٢٣٩/١.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢.

(٧) ينظر معاني القرآن ١٣٩/٢، وشرح القصائد السبع ١٣٦، والبحر المحيط ١٣٦/٤، ووافقهم ابن جني في سر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢، وأبو عبيد القاسم بن سلام، كما جاء في البحر المحيط ١٣٦/٤.

لأن "غدوة" معرفة مؤنثة، وحقها ألا تتون، لأنها لا تجرى أي لا تتصرف، ولكنها تجرى في ضرورة الشعر، ومن ذلك ما ورد في قول طرفة^(١):

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوءٌ خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدٍ

والدليل على أنها معرفة أن العرب لا تضيفها ولا تدخل عليها الألف واللام، فلا يجوز تكثيرها لأن العرب لا يقولون رأيتك غدوة الخميس وإنما يقولون: غداة الخميس.

وأما قراءة ﴿بِالْغُدُوءِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٢) فهي شاذة^(٣)، ولا يقاس عليها ولا تجعل أصلاً^(٤)، وإنما جاءت على رسم الخط فقط^(٥).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين وهو جواز تكثير "غدوة"، لدخول الألف واللام عليها في قوله تعالى: ﴿بِالْغُدُوءِ﴾، فهذه المسألة يعضدها السماع، وشاهدها من القرآن الكريم، ولا التفات إلى من أنكر هذه القراءة أو ادعى أنها جاءت على رسم الخط فقط.

فالقراءة سنة متبعة ثابتة بالرواية المتواترة المتصلة بقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قرأ بهذه القراءة ابن عامر، والسلمي، وأبو عبد الرحمن، ومالك بن دينار، والحسن البصري، ونصر بن عاصم، وأبو رجاء العطاردي^(٦).

(١) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٢٠، وشرح المعلقات السبع، الزوزني ص ٦٢ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، وهو من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ١٠٢/٤، ولسان العرب (ن ص ف - خ ل - د د ا)، وحدوج: جمع حدج وهو مركب من مراكب النساء. اللسان (ح د ج)، والخلايا: جمع خلية وهي العظيمة من السفن، والنواصف: مجاري الماء في الوادي، ومفردها ناصفة، والدد: اللهب واللعب وقيل اسم واد في هذا البيت، والمالكية: منسوبة إلى بني مالك من قبيلة كلب، ينظر شرح المعلقات السبع ٦٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٥٢، وسورة الكهف آية ٢٨.

(٣) ينظر شرح القصائد السبع ١٣٧، والحجة في القراءات السبع ١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٥٤٣/٢.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع ١٣٧.

(٥) قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "إنما نرى ابن عامر والسلمي قرءا تلك القراءة إتباعا للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها" ينظر البحر المحيط ١٣٦/٤.

(٦) ينظر البحر المحيط ١٣٦/٤.

قال ابن مالك: " لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة، فيعطي لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة، فيعطي لفظه ما يعطاه النكرات، والطريق في ذلك كله السماع، فمما جاء بالوجهين فينة وغدوة وبكرة وعشية..."^(١).

(١) ينظر شرح التسهيل ١/١٨٣، وهمع الهوامع ١/٢٣٩.

المبحث الثاني عشر التعجب

وفيه

■ التعجب من البياض والسواد

التعجب من السواد والبياض

اشترط النحاة شروطاً للتعجب، منها ألا يتعجب من الفعل الدال على الألوان والزائد عن الثلاثة، واختلفوا في التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان، فمنع البصريون التعجب منهما، وأجازة الكوفيون^(١).

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فيجوز على مذهبهم أن يقال: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده.

واحتجوا على ذلك بالسماع، ومن شواهدهم قول طرفة^(٣):

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

فقوله: "أبيضهم" أفعال تفضيل من البياض، وما يشترط في أفعال التفضيل يشترط في التعجب، وما شدّ في أحدهما شدّ في الآخر، وقال رؤبة^(٤):

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ أَبْيَضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

وقوله: "أبيض" هو أفعال من البياض، وإذا جاز في أفعال التفضيل، جاز في التعجب.

واحتجوا كذلك بجواز التعجب من السواد والبياض خاصة لأنهما أصلاً الألوان،

ومنهما يتركب سائرهما، فجاز لهما ما لم يجز لبقية الألوان^(٥).

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩٣/٦.

(٢) ينظر شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣٥/٤، قال: "وأما قول أصحابنا الكوفيين في جواز ما أفعله في التعجب من البياض والسواد..مجيئه نقلاً وقياساً..". وانظر اللباب ٢٠١/١، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٠، ووافقهم أبو حيان في البحر المحيط ١٣٦/٥.

(٣) البيت من البسيط، وفي ديوانه ١٨، ولسان العرب (ب ي ض - ع م ي) واختلفوا في صدره، وهو من شواهد معاني الفراء ١٢٨/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٣/٦، والإنصاف ١٤٩/١، والمقرب ٧٨، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨، والسربال: الثوب. اللسان (س ر ب ل). كني ببياض ثيابه عن قلة طبخه، وهذا دليل على البخل.

(٤) الرجز في ملحق ديوانه ١٧٦، ومن شواهد الأصول ١٠٤/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٣/٦، و١٤٧/٧، ولسان العرب (ب ي ض) وخزانة الأدب ٢٣٠/٨.

(٥) ينظر الإنصاف ١٥٠/١، واللباب ٢٠١/١.

مذهب البصريين:

منع البصريون^(١) التعجب من السواد والبياض قياسا على غيرهما من الألوان. واحتجوا بأن الألوان معان لازمة كالخلق الثابت كاليد والرجل^(٢)، أو لأنها زائدة على ثلاثة أحرف، فهي تأتي على "افعل" نحو احمرّ واصفرّ^(٣). واعترضوا على شواهد المجيزين، فقالوا هي شاذة، أو لضرورة الشعر، أو هي أفعال التي مؤنثها فعلاء، كأنه قال: أنت مبيّضهم سربالا، وفي درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، وأما جعلهما أصليين، فقالوا هذه دعوى لا دليل عليها^(٤). وذكر ابن السراج تعليل المبرد للمنع فقال: "... وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعْفَةُ أهل النحو، ومن لا حجة معه"^(٥).

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الذين أجازوا التعجب من السواد والبياض اعتمدوا على السماع من العرب، قال الفراء: "حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره، وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناقط..."^(١). ومذهبهم هو الراجح وما ورد في شعر طرفة ورؤية يدل على التفضيل ولا يدل على الصفة المشبهة كما أوله المانعون، يقول د. فاضل السامرائي: "وهذا بعد في التخريج، إذ المعنى على ذلك يكون ضعيفا والنسج مهلهلا، فإن المعنى على ما ذكر

(١) ينظر الأصول في النحو ١/١٠٥، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦/٩٣، واللباب ١/٢٠١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٩٢ .

(٢) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٦/٩٣.

(٣) ينظر المقرب ٧٨.

(٤) ينظر الأصول في النحو ١/١٠٥، والإنصاف ١/١٥٣، واللباب ١/٢٠١، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٣.

(٥) ينظر الأصول في النحو ١/١٠٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/١٢٨.

[أبو البركات] هو الآتي: جارية في درعها الفضااض.. أبيض كائن من أخت بني أباض..، أي جسد مبيض..^(١).

ويؤيد رأي القائلين بالجواز شواهد وردت في فصيح الكلام، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أفصح من نطق بالضاد: (حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ مَأْوُهُ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّبَنِ..) ^(٢) وفي رواية أخرى: (حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَأْوُهُ أَبْيَضٌ مِنَ الْوَرَقِ..) ^(٣).

وفي حديث للرسول صلى الله عليه وسلم في وصف نار جهنم: (أَتْرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ) ^(٤).

وأثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم في وصف طير الجنة: (تَحْتَ كُلِّ رِيثَةٍ لَوْنٌ أَبْيَضٌ مِنَ التَّلْجِ) ^(٥).

وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها في وصف الرسول صلى الله عليه وسلم: (تِلْكَ الْعُكْنُ أَبْيَضٌ مِنَ الْقَبَاطِيِّ الْمُطَوَّاةِ، وَاللَّيْنُ مَسًّا) ^(٦).

(١) أبو البركات الأنباري ٨٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند أبي سعيد الخدري ٢٣٦/٣، وصحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب في الحوض ٥/٢٤٠٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ٤/١٧٩٣.

(٤) موطأ مالك كتاب جهنم، باب ما جاء في صفة جهنم ٢/٩٩٤، الاستذكار، ليوسف بن عبد البر، كتاب جهنم، باب ما جاء في صفة جهنم ٨/٥٩٣ تحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠، قال: واللغة الفصيحة أشد سوادا من القار.. وليس في هذا الباب مدخل للقول والنظر وإنما فيه التسليم والوقوف عند التوقيف، وتفسير البحر المحيط ٥/١٣٦. قال أبو حيان: "وما حفظ عن الرسول فليس بشاذ". والقار: هو شيء أسود تظلى به الإبل والسفن. اللسان (ق ي ر).

(٥) تفسير القرطبي ١٧ / ٢٠٤، والفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع الديلمي ٣/١٣٤ تحقيق السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني "ضعيف"، ينظر ضعيف الترغيب والترهيب ٢ / ٢٤٩ مكتبة المعارف، الرياض.

(٦) دلائل النبوة للبيهقي ١ / ٢٧٠، بيروت، وتاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم الشافعي ٣/٣٦١ تحقيق محب الدين أبي سعيد العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥. والعُكْنُ و الأَعْكَانُ: الأطواء في البطن من السمن. لسان العرب (ع ك ن)، والقباطي: جمع قُبْطِيَّةٌ، وهي ثياب كتان بيض رفاق تعمل بمصر وهي منسوبة إلى القبط على غير قياس. لسان العرب (ق ب ط).

وسُمِعَ في وصف زيد بن حارثة والِد أسامة رضي الله عنهما: "وكان زيد أبوه أبيض من القطن"^(١).

وجاء في كلام العرب: "أَسْوَدُ مِنْ غُرَابٍ"^(٢)، و"أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ"^(٣) و"جَبَلٌ أَسْوَدٌ مِنْ ذَاتِ جَيْشٍ"^(٤).

وما ورد من السماع يكفي للقياس عليه، لأنه خرج عن حكم الشذوذ والندرة^(٥).

(١) تفسير القرطبي ١٤ / ٢٣٩.

(٢) المخصص لابن سيده ١٠٦/٢، تحقيق محمد الشنقيطي، وعبد الغني محمود، مطبعة بولاق، مصر، الطبعة الأولى ١٣١٦، ونهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري ٣ / ١١٩ دار الكتب، ١٣٤٢.

(٣) المخصص ١٠٦/٢.

(٤) القاموس المحيط ٤ / ١٤٦، فصل الظاء، باب الميم.

(٥) ينظر معجم الأخطاء الشائعة ص ٤٥ تأليف محمد العدناني، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٥.

المبحث الثالث عشر العطف

وفيه:

- العطف على الضمير المخفوض
- العطف بـ"لكن" في الإيجاب
- مجيء "أو" بمعنى "بل" وبمعنى الواو

العطف على الضمير المخفوض

اختلف النحاة في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فأجاز الكوفيون أن يقال: مررت بك وزيد، وذلك بعطف "زيد" على الضمير المجرور بالباء وهو الكاف، ومنع البصريون مثل هذا القول^(١)، واحتج كل فريق منهم بحجج وأدلة، وفيما يأتي توضيح ذلك.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢)، جواز عطف الاسم الظاهر على المضمير المخفوض، نحو: مررت بك وزيد، واحتجوا بالسماع.

ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣)، بقراءة الجرّ في "والأرحام" بالعطف على الهاء في "به".

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٤) فـ"ما" في موضع جر، لأنه معطوف على الضمير المخفوض في "فيهن".

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(٥)، فـ"المقيمين" معطوف على الكاف في "إليك" وتقديره: بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة من أمتك، ويجوز أن يكون معطوفا على الكاف في "قبلك" أي: من قبلك وقبل المقيمين.

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٧٨/٣، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والتصريح ١٥١/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٠/١، واللباب ٤٣٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٣٢٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٥/٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٩.

(٣) سورة النساء آية ١، ينظر السبعة في القراءات ٢٢٦، قال: "قرأ حمزة وحده (والأرحام) خفضاً، وقرأ الباقر .. نصباً"، وإعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١، والموضح ٤٠١/١، والنشر ٢٤٧/٢. وقال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٦٦٠/٢: "وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش وابن وثاب وابن رزين".

(٤) سورة النساء آية ١٢٧.

(٥) سورة النساء آية ١٦٢.

وقوله تعالى: ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) فـ "المسجد الحرام" معطوف على الهاء من "به"، ومن الشواهد الشعرية قول العباس بن مرداس (٢):

أَكْرُ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

حيث عطف "سواها" على الضمير المجرور في "فيها"، وقول الشاعر (٣):

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاحِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمُحْرِقِ

فـ "أبي نعيم" مجرور بالعطف على الضمير المجرور في "عنهم"، وقول مسكين الدارمي (٤):

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فـ "الكعب" مجرور بالعطف على الضمير في بينها، وقول الشاعر (٥):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ

فـ "الأيام" مجرور بالعطف على الكاف في "بك"، والشواهد كثيرة (٦).

ومن الشواهد النثرية ما حكاه قطرب عن بعض العرب: " ما فيها غيرُهُ وفرسيه" (٧) بالجر عطفًا على الهاء في "غيره".

(١) سورة البقرة آية ٢١٧.

(٢) البيت من الوافر، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٨، ومن شواهد الإنصاف ٢٩٦/١، والخزانة ٤٣٨/٣.

(٣) البيت من الكامل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد معاني الفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٤٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢/٢، والخزانة ١٢٥/٥.

(٤) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٥٣، وروايته "تتائف" بدل "نفانف"، وفي الحيوان ٤٩٤/٦، وهو من شواهد معاني الفراء ٢٥٣/١، وروايته "تُعَلِّقُ" وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٣/١، والغوط: المظمتن من الأرض، لسان العرب (غ و ط)، والنفانف: جمع نفنف، وهو الهواء بين شيين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى. اللسان (ن ف ن ف).

(٥) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد الكتاب ٣٩٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، واللمع في العربية ١٨٥، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢/٢، والخزانة ١٢٣/٥.

(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ ٦٦٢/٢-٦٦٤.

(٧) ينظر شرح عمدة الحافظ ٦٦١/٢، وشرح شنور الذهب ٤٤٩، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والتصريح ١٥٢/٢.

مذهب البصريين:

منع البصريون^(١) عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، واحتجوا بحجج عقلية هي:

١. أن المضمرة المجرورة بمنزلة الحرف، لأنه لا ينفصل عما اتصل به، كما أن التتوين لا ينفصل، وذلك أن الهاء والكاف في نحو: به وبك، لا تنفصل، فصار كالتتوين^(٢).

٢. أنهم يحذفون الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة في الاختيار، كحذفهم التتوين من هذا الوجه فلا يجوز عطف المظهر عليه، لأن من شرط العطف حصول المشابهة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا لم تحصل المشابهة لم يجز العطف^(٣).

٣. أنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمرة المرفوعة، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، فإذا أرادوا قالوا: اذهب أنت وزيد، مع أن الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمرة المرفوعة مع أنه أقوى من المضمرة المجرورة بسبب أنه قد ينفصل، فالأولى أن لا يجوز عطف المظهر على المضمرة المجرورة، مع أنه لا ينفصل^(٤).

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٦٣/٢ - ٣٨١، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والحجة للقراء السبعة، للفراسي ١٢٢/٣ تحقيق بدر الدين قهوجي وزميليه، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤، والخصائص ٢٨٥/١، والمفصل ص ١٢٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣٨١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، واللباب ٤٣٣/١. وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٦ أن قياسهم ضمير الجر بالتتوين في عدم جواز العطف ضعيف؛ لأن التتوين لا يؤكد ولا يبطل منه، وضمير الجر يؤكد ويبطل منه، والعطف أولى بالجواز، لأنه تابع بواسطة تقوم مقام إعادة العامل.

(٣) ينظر الحجة ١٢٢/٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب ٣٧٥/١ تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١-١٤٠١.

٤. أن المعطوف والمعطوف عليه متشاركان، وإنما يجوز عطف الأول على الثاني لو جاز عطف الثاني على الأول وهذا غير وارد، لأنه لا يقال: مررت بزيد وك، فلذلك لا يجوز أن يقال: مررت بك وزيد^(١)، وهذه علة المازني. واعترضوا على شواهد الكوفيين، ووصفوا قراءة حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾^(٢) بالضعف والشذوذ والقبح، وردوها لأن قارئها كوفي^(٣). وقال الرضي معلقاً على هذه القراءة: "وأجيب بأن الباء مقدره، والجر بها، وهو ضعيف، لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا في الاختيار إلا في نحو: "الله لأفعلن"، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول، ... ولا يجوز أن تكون الواو للقسم، لأنه يكون إذن قسم السؤال، لأن قبله: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به﴾، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء ... والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"^(٤). وذكر أن البصريين إنما تركوا إعادة الخافض في الشعر اضطراراً^(٥).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧/٢، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٧٦ رداً على هذا الرأي: "لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز نحو: "رب رجل وأخيه لقيت" ولا "كل شاة وسخلتها بدرهم". فكما لم يمتنع فيها العطف فإنه لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد.

(٢) سورة النساء آية ١، قراءة حمزة ثابتة بأسانيدھا الصحيحة المتصلة إلى رسول الله، وحمزة ممن وصف بالثبوت في القراءة، وقال عنه ابن الجزري في غاية النهاية ١/٢٦٣: "كان إماماً حجة ثقة ثبتاً رضيَّ قيمياً بكتاب الله.. قانتا لله، عديم النظر". وينظر في القراءات القرآنية ٢١٩.

(٣) ينظر الخصائص ١/٢٨٥، واللباب ١/٤٣٣، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣/٧٨. وقال الزجاج في معانيه ٦/٢: "فأما الجر في "الأرحام"، فخطأ في العربية.. وخطأ عظيم في أصول أمر الدين..". ونقل عن المبرد قوله: "لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي". ينظر درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري ص ٧٤ تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨، وتفسير القرطبي ٣/٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٦.

(٥) السابق ٢/٣٣٦.

الترجيح:

المتأمل في هذه المسألة يجد أن الذين أجازوا هذا العطف اعتمدوا على السماع باختلاف مصادره، وأما المانعون فقد اعتمدوا على الحجج العقلية وعلى القياس والتعليل.

والراجح مذهب الكوفيين لاعتماده على السماع، فالشواهد التي اعتمدها كثيرة، وفصيحة، وقد خرجت عن حدود الندرة والقلّة، إلى الكثرة في الاختيار والسعة، ووردت في كلام الله عز وجل، وهو أفصح الكلام على الإطلاق.

ومن الشواهد التي تؤيد مذهب الكوفيين ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) فقله: ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ في محل خفض بالعطف على الضمير الذي هو الكاف في ﴿ حَسْبُكَ ﴾ "والمعنى: حسبك الله، أي كافيك وكافي من اتبعك من المؤمنين... والآيات القرآنية تدل على تعيين هذا الوجه... لدلالة الاستقراء في القرآن على أن الحسب والكفاية لله وحده..."^(٢).

أما أدلة البصريين فهي أدلة قياسية وعقلية، والقياس يبطله السماع.

(١) سورة الأنفال آية ٦٤.

(٢) أضواء البيان، لمحمد الأمين الشنقيطي ١٠٤ / ٢ بتصرف، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة،

بيروت، ١٤١٥.

العطف بـ"لكن" في الإيجاب

أجاز النحاة كلهم العطف بـ"لكن"^(١) في النفي، ولكنهم اختلفوا في جواز العطف بها في الإيجاب، فاختر الكوفيون العطف بها في الإيجاب، ومنع ذلك البصريون^(٢)، وفيما يأتي توضيح للمسألة.

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٣) العطف بـ"لكن" في الإيجاب، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو". واحتجوا على ذلك بقياسها على "بل" فكما جاز العطف بـ"بل" بعد النفي والإيجاب، فكذلك يجوز بـ"لكن" لاشتراكهما في المعنى، فنقول: "أتاني زيد لكن عمرو" كما تقول: "أتاني زيد بل عمرو"^(٤)، وما أتاني زيد لكن عمرو كما تقول: ما أتاني زيد بل عمرو.

مذهب البصريين:

منع البصريون^(٥) العطف بـ"لكن" في الإيجاب. فلا يجوز أن يقال عندهم: "جاءني زيد لكن عمرو" لأن العطف بها في الإيجاب يكون في الغلط والنسيان، لأنه قد استغني عنها بـ"بل" في الإيجاب، فلا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغني بالحرف عن الحرف إذا كان في معناه^(٦).

(١) "لكن" تفيد الاستدراك، لتوسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، وما بعدها مخالف لما قبلها، وهي في العطف تكون مخففة ألبتة. ينظر المفصل ص ٣٠٥، واللباب ٤٢٧/١، والجنى الداني ٥٨٨.

(٢) ينظر اللباب ٤٢٧/١، والجنى الداني ص ٥٩٠، ومغني اللبيب ٣٢٢/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٨٤/٢، والجنى الداني ص ٥٩١، ومغني اللبيب ٣٢٢/١، وائتلاف النصر ١٤٩.

(٤) ينظر أسرار العربية ص ٣٠٤، واللباب ٤٢٧/١.

(٥) ينظر المقتضب ١٢/١، والأصول في النحو ٢٤٤/١، وحروف المعاني ص ٣٣، واللمع ص ٩٣، والمفصل ص ٣٠٥، وأسرار العربية ص ٣٠٤، واللباب ٤٢٧/١.

(٦) ينظر أسرار العربية ص ٣٠٤، واللباب ٤٢٨/١.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين وهو عدم جواز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، فلا يقال: أتاني زيد لكن عمر، لأن معنى "لكن" الاستدراك، فلا يصح قياسها على "بل" في الإيجاب، لأن "بل" يعطف بها بعد الإيجاب عند الغلط والنسيان فيقال: "جاءني زيد بل عمرو"، وأما استعمال "لكن" في الإيجاب فإنها موجبة للغلط، وقد استغني عنها بـ"بل" فلا داعي لتكثير الحروف الموجبة للغلط، ووقوع الغلط والنسيان قليل في الكلام.

والعطف بـ"لكن" غير مسموع في لسان العرب^(١)، فلا توجد شواهد في كلام الله تعالى أو في كلام العرب تؤيد هذا المذهب.

وهذه المسألة لها أصل عند الكوفيين، يقول الفراء: "فإذا أقيمت من "لكن" الواو التي في أولها أثرت العرب تخفيف نونها... وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام، فشبهت ببل، إذ كان رجوعها مثلها؛ ألا ترى أنك تقول: "لم يقم أخوك بل أبوك" ثم تقول: "لم يقم أخوك لكن أبوك"، فتراهما بمعنى واحد، والواو لا تصلح في بل، فإذا قالوا "ولكن" فأدخلوا الواو تباعدت من "بل".." ^(٢).

والفراء هنا يجيز العطف بـ"لكن" في النفي، ومنشأ الخلاف بين الكوفيين والبصريين هو هذا النص.

(١) ينظر مغني اللبيب ٣٢٢/١.

(٢) معاني القرآن ٤٦٥/١.

مجيء "أو" بمعنى "بل" وبمعنى الواو

الأصل في "أو" أن تكون للعطف، وهي تدل على معان مختلفة، وقد أجاز الكوفيون أن تأتي بمعنى "بل" التي تفيد الإضراب، ومعنى الواو، التي تفيد الجمع بين الشيئين، ومنع ذلك البصريون^(١)، وفيما يأتي بيان لآراء النحاة.
مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) أن تأتي "أو" بمعنى الواو، وبمعنى "بل" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٣)، يرى الفراء: أن "أو" في معنى "بل"، وفي قول ذي الرمة^(٤):
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتَقِ الضَّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
يقول: معناه: بل أنت.

وذكر الأخفش أنها في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٥) بمعنى الواو^(٦)، واستشهد على مجيء "أو" بمعنى الواو بقول النمر بن تولب^(٧):
يَهِينُونَ مَنْ حَقَرُوا شَيْئَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ يَفِي أَوْ يَبِرُّ
كأنه قال: يفي ويبر.

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ٣/٧٠، ٧٧، والإنصاف ٢/٤٧٨، واللباب ١/٤٢٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٧٢، و٢/٣٩٣، ومجالس ثعلب ١/١١٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٧، ووافقهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/١٧٥، وأبو بكر في شرح القصائد ٢٠٨، وأبو القاسم الزجاجي في حروف المعاني ص ٥٢ تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، وابن برهان في شرح اللمع ١/٢٤٧، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٦٢٦، والرضي في شرح الكافية ٢/٣٦٩، والزبيدي في انتلاف النصره ص ١٤٩.

(٣) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٤) البيت من الطويل، وفي ملحق ديوانه ٦٦٤، ومن شواهد معاني الفراء ١/٧٢، وحروف المعاني ٥٢، والخصائص ٢/٤٥٨، واللباب ١/٤٢٤، والخزانة ١١/٦٥، وقرن الشمس: أعلاها. اللسان (ق ر ن).

(٥) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٦) ينظر معاني القرآن ١/٣٤، وهو رأي الفراء في معاني القرآن ٢/٣٦٢، وذكر ابن جني في الخصائص ٢/٤٦٠ أنه رأي قطرب.

(٧) البيت من المتقارب، وفي ديوانه ص ٥٦ تحقيق د. نوري حمودي، بغداد ١٩٦٩، ومن شواهد معاني القرآن ١/٣٤، وشرح شواهد العيني على الخزانة ١/٥٦٥. ويروى "شبيهه" بدل شيئه.

ومن الشواهد التي احتجوا بها على مجيئها بمعنى الواو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١)، وقول النابغة^(٢):

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أراد: ونصفه، والشواهد كثيرة^(٣).

مذهب البصريين:

منع البصريون^(٤) مجيء "أو" بمعنى الواو وبمعنى "بل".

واحتجوا بأن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع^(٥).

فالأصل في "أو" أن تكون للإباحة لأحد الشيين أو الأشياء على الإبهام، نحو تعلم النحو أو الفقه أو الحديث، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو^(٦).

وردّ المبرد مذهب الكوفيين بأمرين:

أحدهما: أن "أو" لو وقعت موقع "بل" لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، نحو: ضربت زيدا "أو" عمرا، و"ما ضربت زيدا" أو عمرا" على غير الشك، ولكن على معنى "بل"، وهذا مردود عند الجميع.

الثاني: أن "بل" لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل، لأن القائل إذا قال: مررت بزید، غالطا فاستدرك أو ناسيا فذكر قال: "بل عمرو" ليضرب عن ذلك ويثبت ذا^(٧).

(١) سورة الإنسان آية ٢٤.

(٢) البيت من البسيط، وفي ديوانه ٣٥، ومن شواهد الخصائص ٤٦٠/٢، ومغني اللبيب ٧٥/١، ورواية الديوان: ونصفه.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٧٣/٣، والإنصاف ٤٨٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٥٧٠/١.

(٤) ينظر المقتضب ٣٠٤/٣، والإنصاف ٤٨١/٢.

(٥) اللباب ٤٢٤/١.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٠/٢.

(٧) المقتضب ٣٠٤/٣.

أما ابن جني فقد ذهب إلى أن "أو" باقية "على بابها في كونها شكاً، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون" (١).
وقال في بيت ذي الرمة: "ينبغي أن يكون .. " أو " فيه باقية في موضعها وعلى شكها" (٢).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة جواز مجيء أو بمعنى بل، وبمعنى الواو، ومما يدل على جواز مجيئها بمعنى "بل" أنها في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (٣) تدل على الإضراب، ويؤيد ذلك ما " ذكر عن ابن عباس أنه كان يقول: معنى قوله "أو" : بل يزيدون" (٤).

و"جاز الإضراب بـ"بل" في كلام الله تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق، مع كونه عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، .. فأضرب عما يغلط فيه غيره" (٥).

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ (٦) المعنى يدل على الإضراب، والتقدير: بل أشد خشية، ونقل ابن مالك ما حكاه الفراء عن العرب: "أذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم" فقال: "فهذا إضراب صريح" (٧).

وأما مجيء "أو" بمعنى الواو فتدل عليه الرواية الأخرى في بيت النابغة، حين قال: "ونصفه" بالواو، فالروايتان تدلان على أن الحرفين بمعنى واحد، كما أن معنى البيت يدل على معنى الواو.

(١) الخصائص ٤٦١/٢.

(٢) السابق ٤٥٩/٢.

(٣) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٤) تفسير الطبري ٢٣ / ١٠٤، وانظر البحر المحيط ٣٧٦/٧.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٩٦ / ٤.

(٦) سورة النساء آية ٧٧.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٦٢٥/٢.

يقول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - معلقاً على تخريج أبي البركات الأنباري لبيت النابغة: "وتخريج المؤلف لهذا البيت على أن في الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف، وأن تقدير الكلام: ليتما هذا الحمام لنا أو هو ونصفه بعيد كل البعد، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاة، فإن الذي تعودوا أن يقولوه: إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به، فأما ما قدره في البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف، وهذا شيء عجيب"^(١).

وتوجد شواهد كثيرة تدل على أن "أو" تأتي بمعنى الواو، ومنها قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾^(٣)، ومنها قول توبة بن الحمير^(٤):

وقد زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

أراد: وعليها فجورها، وقول ابن أحرر^(٥):

أَلَا فَالْبِتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غِيَابِيَا

أراد: ونصف ثالث، لأن نصف الثالث لا يكون إلا بعد لبث الشهرين^(٦).

(١) الانتصاف من الإنصاف ٤٨٠/٢.

(٢) سورة طه آية ١١٣.

(٣) سورة المرسلات آية ٦.

(٤) البيت من الطويل، ومن شواهد الأزهية ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٧٣/٣، وخزانة الأدب ٦٨/١١.

(٥) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ١٧١ تحقيق د.حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ومن شواهد الخصائص ٤٦٠/٢، والمحتسب ٢٢٧/٢، والأزهية ١١٥، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣، والخزانة ٩/٥.

(٦) ينظر الأزهية ص ١١٥، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣.

المبحث الرابع عشر

ما لا ينصرف

وفيه:

- صرف "أفعل من" في ضرورة الشعر
- منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

صرف " أفعل من " في ضرورة الشعر

اختلف النحاة في جواز صرف "أفعل من" في ضرورة الشعر، فذهب البصريون إلى جواز صرفه في ضرورة الشعر، ومنع الكوفيون صرفه^(١)، وفيما يأتي توضيح لهذه المسألة.

مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢)، أنه لا يجوز إجراء "أفعل منك" في ضرورة الشعر، لان أفعل منك يلزم حالة واحدة مع المفرد والجمع والتنثية والتذكير والتأنيث.. واحتجوا بأن "من"، لما اتصلت به منعت من صرفه، أو لأن "من" تقوم مقام الإضافة، فلا يجمع بين الإضافة والتنوين، ومثال ذلك قولهم: هو أعدل منك، وفي "أعدل" معنى الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هو أعدل من زيد، فتجد معناه: "هو أعدل الرجلين" فلا يجوز فيه التنوين^(٣).

مذهب البصريين:

أجاز البصريون^(٤) صرف " أفعل من " في ضرورة الشعر، لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولأن المانع له من الصرف عندهم هو الوزن والصفة، بدليل التنوين في قولهم: " هو خيرٌ منك وشرٌ منك"^(٥) عند زوال الوزن. واستدلوا على جواز صرفه في الضرورة بأن الأصل في الأسماء الصرف، ويقول امرئ القيس^(٦):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ

-
- (١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٥، واللباب ٥٢٢/١، وهمع الهوامع ١٢١/١، والموفي ١٧.
 - (٢) ينظر شرح القوائد السبع ٢٤٥، و٣٩٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١، و٤٢/٥، و٩٧، و١٠١، واللباب ٥٢٢/١، ووافقهم الأخفش، ينظر شرح الرضي ١٠٧/١.
 - (٣) ينظر شرح القوائد السبع ٣٩٨، والإنصاف ٤٨٨، واللباب ٥٢٢/١.
 - (٤) ينظر الأصول في النحو ٤٣٧/٣، والإنصاف ٤٤٨/٢، وشرح الأشموني ٢٠٧/٣، وهمع الهوامع ١٢١/١.
 - (٥) الأصول في النحو ٨٢/٢، وينظر كتاب سيبويه ٢٠٢/٣، و٣١٢، واللباب ٥٢٢/١.
 - (٦) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٧٣، وشرح القوائد السبع ٧٧، والرواية فيهما (فيك) بدل (منك)، ولا شاهد على رواية "فيك" وفي شرح المعلمات السبع ٣٦، وروايته "منك"، وهو من شواهد حاشية الصبان ٢٧٥/٣.

حيث صرف "أمثل" مع وجود "من" المتقدمة عليه^(١).

ويرى المانعون إن الرواية الصحيحة "فيك"، أو إن "من" لا تؤدي وظيفتها مع "أفعل" إلا إذا كانت متأخرة كما في "زيد أفضل من عمرو"..^(٢).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين وهو جواز صرف "أفعل من" في الضرورة، وإن لم يرد سماع بذلك، لأن باب الضرورة واسع، وبخاصة صرف ما لا ينصرف، ولأن صرفه عودة إلى الأصل.

وأما احتجاج الكوفيين بأنه منع من الصرف لاتصاله بـ "من" فالجواب عليه إن اتصاله بمن ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف.

وأما احتجاجهم بأن "من" تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التثوين والإضافة، فيرد عليه بأنه لو كان كذلك لوجب جره في موضع الجر نحو: ذهب إلى رجل أفضل من عمرو.

(١) ينظر حاشية الصبان ٢٧٥/٣.

(٢) ينظر النحو الكوفي في شرح القوائد السبع ص ١٨٧ لمحمد إبراهيم شيبية، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى.

منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، ويمتنع الاسم من الصرف لعل ذكرها النحاة^(١)، وقد أجمع النحاة على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، ولكنهم اختلفوا في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فأجازوه الكوفيون ومنعه البصريون^(٢)، وفيما يلي عرض ومناقشة هذه الآراء.

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٣) ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأجاز ذلك ثعلب مطلقاً^(٤).

واحتجوا على ذلك بكثرة السماع، ومن شواهدهم قول الأخطل^(٥):
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورُ
فترك الشاعر صرف "شبيب" وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية وهو جائز للضرورة، وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه^(٦):
نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنِ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

(١) ينظر أوضح المسالك ١٠٧/٤. ومعنى الصرْف: إجراء الكلمة بالتونين. اللسان (ص ر ف).
(٢) ينظر شرح اللمع ٥١٠/٢، وشرح ديوان المتنبي ١٨٤/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١.
(٣) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، وشرح ديوان المتنبي ١٨٤/١، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، وائتلاف النصر ٥٩، والخزانة ١٤٧/١، والتصريح ٢٢٨/٢.
(٤) ينظر أوضح المسالك ١٢٧/٤، والتصريح ٢٢٨/٢.
(٥) البيت من الكامل، وفي ديوانه ١٩٧، وهو من شواهد شرح اللمع ٤٧٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، والتصريح ٢٢٨/٢، والأزارق: هم الأزارقة فرقة من الخوارج. وشبيب: هو شبيب بن يزيد، خرج على عبد الملك بن مروان، والكتائب: جمع كتيبة وهي القطعة العظيمة من الجيش اللسان (ك ت ب) غائلة النفوس: مهلكتها. (غ و ل).

(٦) البيت من الكامل، وفي ديوانه ٣٩٣، وهو من شواهد معاني الفراء ٤٢٩/١، و الإنصاف ٤٩٤/٢، واللسان (ح ن ن)، قال الفراء في معانيه ٤٢٩/١: "وحنين" واد بين مكة والطائف... وإذا سميت ماء أو واديا أو جبلا باسم مذكر لا علة فيه أجريته. من ذلك حنين، وواسط... ولو أراد البلدة أو اسما مؤنثا لقال واسطة. وربما جعلت العرب واسط وحنين وبدر اسما لبلدته التي هو بها فلا يجرونه".

وهنا ترك الشاعر صرف "حنين" وليس فيه إلا العلمية، لضرورة الشعر، وقال
بشر بن أبي خازم^(١):

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرَّحِلُ نَاقَتِي عَمَّرُوا فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُرْحَفُ

ترك صرف "أناس" - وهو منصرف - للضرورة، وقال الشاعر^(٢):

أؤملُ أنْ أعيشَ وأنَّ يَوْمِي بأوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَّارِ
أَوْ التَّالِي دُبَّارٍ فَإِنْ أَفْتُهُ فمُونِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

فالشاعر ترك صرف "دبار"، وليس فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف، وهو
العلمية، وذلك لضرورة الشعر، وقال عباس بن مرداس السلمي^(٣):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

حيث منع صرف "مرداس" للضرورة، وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية. ونقل
ابن جني^(٤) عن المبرد أنه رواه غير هذه الرواية، وهي:

يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ

وضعف الأنباري وابن مالك رواية المبرد، وردا عليه هذه الرواية^(٥).

(١) البيت من الكامل، وفي ديوانه ١٥٥ تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٢، وهو من شواهد الكتاب ٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، وشرح القصائد السبع ٥٠٠، وشرح اللمع ٤٧٩/٢، والإنصاف ٤٩٦/٢، واللسان (ز ح ف)، وهمع الهوامع ١٥٢/٣، وترحف: من الإزحاف وهو الإعياء والتعب من طول السفر، يقال: أزحف: أعيا فقام على صاحبه.

(٢) البيتان من الوافر، ولم أعثر على قائلهما، وهما من شواهد شرح اللمع ٤٧٩/٢، والإنصاف ٤٩٧/٢، واللسان (ج ب ر - د ب ر - ش ي ر - أن س - ه و ن - ع ر ب)، والخزانة ١٤٨/١، ٢٥٤. والأسماء المذكورة في البيتين هي أعلام على أيام الأسبوع في الجاهلية، فأول: يوم الأحد، ثم الأيام المتتاليات بعده. "قال أبو موسى الحامض: قلت لأبي العباس [ثعلب]: هذا الشعر موضوع قال: لم؟ قلت: لأن مؤنساً، وجباراً، ودباراً، وشياراً تتصرف، وقد ترك صرفها. فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟". ينظر اللسان (ع ر ب)، وهمع الهوامع ١٢٢/١.

(٣) البيت من المتقارب، وفي ديوانه ٨٤، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، واللسان (ر د س - ف و ق) والتصريح ١١٩/٢، والخزانة ١٤٧/١، و٢٥٣.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢.

(٥) قال الأنباري في الإنصاف ٥٠٠/٢: "بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها، على أننا لو قدرنا أنه روي رواية أخرى كما رويناها فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها"، وقال ابن مالك في شرح التسهيل

والشواهد على مجيء منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر كثيرة^(١).
ومن أدلة المجيزين القياس، قالوا: إذا جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقاً وهو
خلاف القياس جاز العكس أيضاً، إذ لا فرق بينهما^(٢).

ولأنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول العجير السلولي^(٣):
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
فحذف التتوين للضرورة أولى^(٤).

مذهب البصريين:

منع البصريون^(٥) ترك صرف ما ينصرف للضرورة، لأن الممنوع من
الصرف لا بد فيه من علتين أو علة تقوم مقام علتين.
واحتجوا بحجة عقلية، وهي أن الأصل في الأسماء الصرف، فإذا أجزت ترك
صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، وذلك يؤدي إلى
الالتباس، ولذلك ردوا رواية الكوفيين للشواهد الشعرية السابقة^(٦).

٤٣٠/٣: "وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يرو... مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح
البخاري وغيره، وذكر "شخي" لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدينه من التسوية، فكيف من الترجيح".

(١) ينظر الأصول في النحو ٤٣٧/٣، والإنصاف ٤٩٣/٢، والخزانة ١٤٩/١.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، وشرح ديوان المتنبي ٢٧٨/١، والخزانة ١/١٥٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو من شواهد الأصول ٤٦٠/٣، والخصائص ٦٩/١، وشرح ديوان المتنبي ٢٧٨/١،
وشرح للمع ٤٧٩/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، والإنصاف ٥١٢/٢، واللسان (هـ د ب د)، قال
ابن بري: والصواب: "طويل" بدل "نجيب"، والخزانة ١/١٥٠، ٢٥٧/٥. قال: والصواب "تلول" لأن القصيدة
لامية. ورخو: هش. اللسان (ر خ ا) الملاط: الجنب. اللسان (م ل ط).

(٤) ينظر شرح ديوان المتنبي ٢٧٨/١. وأصل "فبيناه" فبيناه هو بضم الهاء وفتح الواو، ثم حذفت الواو من "هو"
وهي متحركة، وحذف الحرف الساكن للضرورة أسهل من حذف الحرف المتحرك. و"بين" ظرف، ولما وصل
بالألف إشباعاً للفتحة جاز إضافته إلى الجمل، وهو مبتدأ، وجملة يشري خبره، والمجموع في محل جر بإضافة
بيناً إليها.

(٥) ينظر الأصول في النحو ٤٣٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١،
واللسان (ر د س)، وذكر شارح ديوان المتنبي ٢٧٨/١ أنه مذهب الخليل، وسيبويه، وعبد الله بن إسحاق،
وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس، والجرمي، والمازني.

(٦) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢: "فأما ما رووه من قول الشاعر... فإن أبا العباس رواه
غير هذه الرواية وهي... فرواية برواية، والقياس في ما بعد معنا". وانظر الأصول ٤٣٧/٣ - ٤٣٩.

قال ابن السراج: "وقال قوم: يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف، قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ عظيم؛ لأنه ليس بأصل للأسماء أن لا تتصرف فتزد ذلك إلى أصله، قال.... ومن ذلك روايتهم في هذا البيت لذي الأصبع العدواني^(١):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِ رُذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ

وإنما "عامر" اسم قبيلة فيحتجون بقوله، و"ذو الطول"، ولم يقل "ذات" فإنما رده للضرورة إلى "الحي" كما قال^(٢):

قَامَتْ تُبَكِّئُهُ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فإنما أراد للضرورة إنسانا ذا غربة، فهذا نظير ذلك، وهذا الذي ذكر أبو العباس كما قال إنه القياس أن يرد للضرورة الشيء إلى أصله، ولكن لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر، لما كان حذف التتوين بأبعد من حذف الواو في قوله:
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ

لأن التتوين زائد ولأنه قد يحذف في الوقف والواو في "هو" غير زائدة فلا يجوز حذفها في الوقف كلاهما رديء حذفهما في القياس. قال أبو العباس: فأما قول ابن الرقيات^(٣):

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمِّ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

فزعم الأصمعي أن ابن الرقيات ليس بحجة، وأن الحضرية أفسدت عليه لغته، قال:
ومن روى هذا الشعر ممن يفهم الإعراب ويتبع الصواب ينشد:

(١) البيت من الهزج، وفي ديوانه ص ٤٨ تحقيق عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، وزارة الإعلام العراقية، الموصل ١٩٧٣، ومن شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، والإنصاف ٥٠١/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٢/٢، واللسان (ع ر ب - ع م ر). والشاهد: عدم صرف "عامر" للضرورة.

(٢) البيتان من السريع، ولم أعثر على قائلهما، ومن شواهد شرح ابن يعيش ١٠١/٥، والإنصاف ٥٠٧/٢، واللسان (ع م ر)، والشاهد: "ذا غربة" مع أنه على لسان امرأة تخاطب رجلا، والأصل أن يقال: ذات غربة، لكنه ذكر على المعنى، كأنه قال: تركتني إنسانا ذا غربة، والمرأة إنسان، والإنسان مذكر.

(٣) البيت من مجزوء الوافر، وفي ديوانه ١٢٤، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٦، ومن شواهد الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح ابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١، والشاهد: "مصعب" حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمِّ رَأَى أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قال: ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد أخطأ، لأنه وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل والزلل" (١).

الترجيح:

عند النظر في أدلة الفريقين، يظهر أن الراجح فيها مذهب الكوفيين وهو جواز ترك صرف الاسم المصروف عند الضرورة، لأن مذهبهم يعتمد على السماع، وقد جاءت الشواهد كثيرة وافرة تدعم مذهبهم.

والشواهد التي اعتمدوا عليها صحيحة الرواية، وقد خرجت هذه الشواهد لكثرتها عن حكم الشذوذ والندرة، ومن الشواهد التي تؤيد مذهبهم قول الفرزدق (٢):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَتُوخٍ قَصِيْدَةً بِهَا جَرِبٌ عَدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبِرًا

وقد ترك الشاعر صرف "زوبر" للضرورة وهو منصرف، وقال الشاعر (٣):

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرَعُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِيهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانٌ أَحْمَرُ

وقد ترك الشاعر صرف "عريان" لضرورة الشعر، مع أن القياس أن يصرف، لأن شرط منع صرف ما فيه وصفية وزيادة ألف ونون ألا يكون مؤنثه بالتاء، وهنا مؤنثه بالتاء.

وكما جاز صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة وهو يؤدي إلى الالتباس بين المصروف وغير المصروف، فينبغي جواز ترك صرف الاسم المصروف، لأن العلة فيهما واحدة وهي الضرورة الشعرية.

(١) ينظر الأصول في النحو ٤٣٧/٣-٤٤٠، وينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٢) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٤٦، وفي ديوان ابن أحمر ٨٥، وفي ملحق ديوان الطرماح ٥٧٤، وهو من شواهد الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، وشرح للمع ٤٧٧/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣٨/١، والإنصاف ٤٩٥/٢، وأمالى ابن الحاجب ٧٠/٢، واللسان (ز ب ر - ح ق) والخزانة ١٤٨/١، والزوبر: الداهية.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد الإنصاف ٤٩٧/٢، والخزانة ١٤٨/١، ٢٥٤، وأوفضن: أسرع. اللسان (و ف ض)، ترغو: من الرغاء وهو صوت الإبل. اللسان (ر غ ا)، والحشاشنة: رُوح القلب ورمق حياة النفس. اللسان (ح ش ش).

ومن الشواهد التي تدل على جواز صرف الاسم الممنوع من الصرف قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٢) وغيرها من الشواهد^(٣).
ووجه من قرأ بالتتوين في "سلاسل" و "قوارير" الثانية، أنه قصد بذلك التناسب والمشاكله، أو أنه على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف^(٤).
فكما جاز صرف ما لا ينصرف في غير الضرورة ، فالأولى جواز ترك صرف الاسم المصروف للضرورة.

(١) سورة الإنسان آية ٤، وهذه القراءة في السبعة في القراءات ص ٦٦٣، وقراءة الكسائي ص ١٢٨، قال ابن مجاهد: وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي "سلاسلًا منونة".
(٢) سورة الإنسان الآيتان ١٥-١٦، وهذه القراءة في السبعة في القراءات ص ٦٦٣، وقراءة الكسائي ص ١٢٨، قال ابن مجاهد: قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي.
(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ١٦٤/٤.
(٤) ينظر معاني الفراء ٢١٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٩٤/٨، وفتح القدير ٣٤٥/٥.

المبحث الخامس عشر عوامل الجزم

وفيه:

- الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط

الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط

اختلف النحاة في توجيه الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط، فذهب البصريون إلى أنه معمول لفعل محذوف يفسره المذكور، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعدها يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب الأخفش إلى أنه مبتدأ وفيما يأتي بيان وتفصيل للمسألة^(١).

المذهب الأول:

يرى الكوفيون^(٢)، أن الاسم الواقع بعد أداة الشرط يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل نحو إن زيد حضر حضرت، فزيد مرفوع بـ"هو" العائد عليه لا بتقدير فعل.

واحتجوا بجواز تقديم المرفوع مع "إن" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وهو يرتفع بالعائد لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا: جاءني الظريف زيد وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل^(٣).

المذهب الثاني:

يرى البصريون^(٤) أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور، وذلك لأن "إن" و"إذا" و"لو" لا تقع إلا على الأفعال^(٥).

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٦/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٤، والخزاعة ٣٢/٣.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/١، وشرح القوائد السبع ١٩١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٤، ٤٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢، النحو الكوفي في شرح القوائد السبع ص ٣٨١، ووافقهم ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٩٤ تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٦/٢.
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١١٩/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وكتاب الشعر ٤٩١/٢، والمسائل المشكلة ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٤، ومغني اللبيب ١٠٨/١.
(٥) ينظر مغني اللبيب ٧٢٦/٢.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١) التقدير: وإن استجارك أحد، فالفعل المذكور في الآية مفسر للفعل المحذوف.
وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢) يقولون التقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

وفي قول حاتم: "لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتِي"^(٣) التقدير: لو لطمتني ذات سوار، ومن شواهدهم الشعرية قول ذي الرمة^(٤):

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَّغْتِهِ فقام بفأسٍ بينَ وصليكَ جازِرُ

فقوله "ابن" مرفوع بفعل يفسره المذكور، والتقدير: إذا بلغ ابن أبي موسى بلالا بلغته، يقول المبرد: "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضم "بلغ" فيكون: إذا بلغ ابن أبي موسى، وقوله: "بلغته" إظهار للفعل وتفسير للفاعل"^(٥).

ويرى الأخفش وبعض الكوفيين^(٦) أن ما بعد أداة الشرط "إذا" يرتفع بالابتداء، لعدم اختصاص هذه الأداة بالأفعال، ولأنها ليست شرطا في الحقيقة^(٧)، فتقدير الفعل بعدها خلاف الأصل.

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٨) السماء مرتفع بالابتداء كما في الإنصاف، وفي قول طرفة^(٩):

إذا نحنُ قلنا أسمعينا انبرت لنا على رسلها مطروفةً لم تشدد

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) سورة الانشقاق آية ١.

(٣) ينظر مجمع الأمثال ١٧٤/٢، وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢.

(٤) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٢٥٣، ومن شواهد الكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٤/٢، وشرح ابن يعيش على

المفصل ٩٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٦١/١، وخرزانه الأدب ٣٢/٣.

(٥) المقتضب ٧٥/٢.

(٦) ينظر الإنصاف ٦٢٠/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٤.

(٧) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٤، وشرح الرضي ٤٦٠/١.

(٨) سورة الانشقاق آية ١.

(٩) البيت من الطويل، وفي شرح القصائد السبع ١٩٠، وفيه، مطروفة: فائرة الطرف، ولم تشدد: لم تجتهد.

"نحن" مرتفع بالابتداء لا بالفعل، وفي قول ضيغم الأسيدي^(١):
إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلْمُ
"هو" مرفوع بالابتداء على مذهبه، لا بفعل مضمر.

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين، وهو أن الاسم المرفوع الذي بعد أداة الشرط مرفوع بفعل محذوف، يفسره المذكور، لأن أدوات الشرط تحتاج إلى شيئين، فعل الشرط وجوابه، وهي لا تدخل إلا على الأفعال.

وأما قول الكوفيين إنه يجوز تقديم المرفوع مع "إن" خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازي بها، فيرد عليه بأن ذلك لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه، لأنه لا نظير له في كلام العرب

وأما قول الأخفش وبعض الكوفيين إنه يرتفع بالابتداء فيرد عليه بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ولهذا كان عاملا فيه وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم^(٢).
وعليه فما يراه البصريون هنا قوي لتصير القاعدة على وتيرة واحدة وهي اختصاص أدوات الشرط بالأفعال.

(١) البيت من الوافر، وهو من شواهد الخصائص ١٠٤/١، واللسان (ظ ل م).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٠/٢.

المبحث السادس عشر العدد

وفيه:

- إضافة النيف إلى العشرة
- تعريف العدد المركب وتمييزه

إضافة النيف إلى العشرة

الأصل في العدد المنيف^(١) على العشرة أن يعطف الثاني على الأول فيقال: ثلاثة وعشرة، فمزج الاسمان وصيرا اسما واحدا وبنيا^(٢) على فتح الجزأين، وقد اختلف النحاة في جواز إضافة النيف إلى العشرة^(٣)، وفيما يأتي بيان وتفصيل للمسألة. **مذهب الكوفيين:**

أجاز الكوفيون^(٤) إضافة النيف إلى العشرة.

قال الفراء: "ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز، فقلت: ما رأيت خمسة عشر قط خيرا منها، لأنك نويت الأسماء ولم تتو العدد، ولا يجوز للمفسر [أي التمييز] أن يدخلها هنا كما لم يجز في الإضافة، أنشدني العكلي أبو ثروان^(٥):

كُفَّ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ"^(٦).

والفراء قيد جواز الإضافة بضرورة الشعر، والشاهد في البيت قوله: "ثمانية عشرة" حيث أضاف "ثمانية" إلى "عشرة" وهو لم ينو به العدد وإنما نوى به الاسم.

(١) جاء في لسان العرب مادة (ن و ف) "قال أبو العباس: الذي حصلناه من أقاويل خذاق البصريين والكوفيين أن النيف: من واحدة إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع"، وفي المعجم الوسيط: "النيف: الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة، وما كان من أربعة إلى تسعة فهو بضع، يقال: عشرة نيف، وألف نيف، ولا يقال: خمسة عشر ونيف".

(٢) المفصل ٢١٩/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٣/٤، وهمع الهوامع ٢١٩/٣، و الخزانة ٤٣٠/٦، وحاشية الصبان ٧١/٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٦٣٣، تحقيق طارق الجنابي، الرائد العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٦، والإنصاف ٣٠٩/١.

(٥) الرجز من شواهد الإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، وهمع الهوامع ٢١٩/٣، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦، ولهذا البيت رواية أخرى في كتاب الحيوان ٤٦٣/٦ مع بيت آخر وهي:

علق من عنائه وشقوته وقد رأيت هدجاً في مشيته

وقد جلا الشيب عذار لحيته بنت ثمانى عشرة من حجته

(٦) معاني القرآن ٣٤/٢.

وجعله أبو بكر الأنباري مما لا يقاس عليه فقال: "ومن العرب من يضيف النيف إلى العشر، وهو مما لا يقاس عليه... وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر"^(١).
مذهب البصريين:

منع البصريون^(٢) إضافة النيف إلى العشرة. فلا يقال في خمسة عشر: خمسة عشر إلا في ضرورة الشعر، لأن التركيب ينافي الإضافة، قال ابن مالك: "ولا يجوز بإجماع ثمان عشرة إلا في شعر"^(٣)، وقالوا في البيت الذي استدل به الكوفيون: لا يعرف قائلة ولا يؤخذ به.

الترجيح

ذكرت كتب الخلاف النحوي أن الكوفيين يجيزون إضافة النيف إلى العشرة، وبالتأمل في مصادرهم يتبين أنهم لا يختلفون عن البصريين في أصل هذه المسألة، فهم يجيزون إضافة النيف إلى العشرة في الشعر، ويمنعون القياس عليها كما ذكر أبو بكر الأنباري، فالنحاة كما هو ظاهر في هذه المسألة يمنعون إضافة صدر العدد إلى عجزه في الكلام، ويجيزونه في ضرورة الشعر.

ويتفق النحاة على أن العدد إذا سمي به جازت إضافته على "حدّ من قال: معد يكرّب، وجاز أن لا تضيف على حدّ من قال: معد يكرّب"^(٤)؛ لأنه قد خرج عن العدد بالتسمية"^(٥)، فالكوفيون لا يجيزون ذلك مطلقاً، وإنما يجيزونه في ضرورة الشعر، ويجيزونه إذا خرج عن العدد بالتسمية.

أما ما ذكر في كتب الخلاف من أن الكوفيين استشهدوا بهذا البيت وهو لا يعرف قائله، ولا يؤخذ به^(٦).

(١) المذكر والمؤنث ٦٣٣.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣/٣٧٥، وأوضح المسالك ٤/٢٣٣، والخزانة ٦/٤٣٠.

(٣) تسهيل الفوائد ١١٨.

(٤) يقول سيبويه في كتابه ٣/٢٩٦: "وأما معد يكرّب ففيه لغات: منهم من يقول: معد يكرّب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكرّب فيضيف ولا يصرف يجعل كرب اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول معد يكرّب فيجعله اسماً واحداً".

(٥) خزانة الأدب ٦/٤٣٠.

(٦) ينظر الإنصاف ١/٣١٠، والتبيين ص ٤٣٣، وائتلاف النصرة ص ٤٣.

فإن الفراء سمعه من أبي ثروان العكلي أو نقله عنه، وقال الجاحظ في كتاب الحيوان: " وأنشدني الدلهم بن شهاب، أحد بني عوف بن كنانة، من عُكَل، قال: أنشدني نفيح بن طارق .. " (١).

فالببيت معروف القائل، ومن رواه ثقة، ورواية الثقة من الصعب دحضها أو عدم قبولها.

(١) كتاب الحيوان ٤٦٣/٦.

تعريف العدد المركب وتمييزه

اختلف النحاة في العدد المركب نحو "خمسة عشر" عند إرادة تعريفه، فذهب البصريون إلى أن تعريفه يكون بإدخال الألف واللام في أوله، دون الثاني، وذهب الكوفيون إلى جواز إدخال الألف واللام في الاثنتين معا^(١)، وهذا بيان للمسألة. **مذهب الكوفيين:**

يرى الكوفيون^(٢) جواز إدخال الألف واللام على جزئي العدد المركب، يقول الفراء: "فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتهما في أولها فقلت: ما فعلت الخمسة عشر، ويجوز: ما فعلت الخمسة العشر، فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين، لتوهمهم انفصال ذا من ذا في حال"^(٣).

فالفراء يرى أن الأصل في تعريف العدد دخول الألف واللام على أوله دون ثانيه، ولكن يجوز إدخالهما على الاثنتين معا إذا توهم الانفصال بعد التركيب. ويؤيد رأيهم ما سمع عن العرب: "هم الخمسة العشر"^(٤) و: "قبضت الخمسة العشر الدرهم"^(٥).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٦) أن العدد المركب عند إرادة تعريفه تدخل الألف واللام على أوله دون ثانيه.

يقول المبرد: "وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم.. وهذا كله خطأ فاحش، وعله من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً"^(٧).

(١) ينظر العدد في اللغة ص ٦٤، وحاشية الصبان ١/١٨٧.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، وإصلاح المنطق ص ٣٠٢، والأصول في النحو ١/٣٢٥.

(٣) معاني القرآن ٣٣/٢.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٣١٢/٢، وقد نقله عنهم الأخفش.

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، واللباب ١/٤٩٣.

(٦) ينظر المقتضب ١٧٣/٢، والأصول في النحو ١/٣٢٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٥.

(٧) المقتضب ١٧٣/٢.

والحجة في ذلك إجماع النحويين على أن هذا لا يجوز، لأن هذا العدد صار كالاسم الواحد فلا تدخل الألف واللام في نصفه، لأن الألف واللام تدل على التعريف، والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له^(١).

الترجيح :

يتبين مما سبق أن الكوفيين يجيزون دخول الألف واللام في الأول والثاني والثالث وعلى تمييزه أيضاً، كما يظهر من قول الكسائي حيث أجاز أن يقال: ما فعلت الأحد العشر الألف درهم^(٢)، ويؤيد رأيهم ما نقل عن العرب في جواز ذلك. أما البصريون فإنهم يمنعون ذلك لأن القياس يمنعه، لأن الاسمين عندما ركبا صارا كالاسم الواحد، والتعريف إنما يكون في الاسم الأول لا الثاني، ومذهبهم هو الراجح، وأما ما سمع عن العرب من دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه فإنه قليل لا يقاس عليه عند البصريين^(٤).

ومن الأدلة على أن التعريف في الاسم المركب إنما يكون في الأول دون الثاني قول ابن أحمر^(٣):

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجَنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا

وهنا دخلت الألف واللام في أول الاسم "الخازباز" ولم تأت في ثانيه.

(١) ينظر المقتضب ١٧٣/٢ - ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/١.

(٢) ينظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ يقول: "وقال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحد العشر الألف درهم".

(٤) ينظر اللباب ٤٩٣/١.

(٣) البيت من الوافر، وفي ديوانه ١٥٩، وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/٣، وإصلاح المنطق ص ٤٤، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٢١/٤، والخزانة ٤٤٢/٦، والخازباز: نبت، أو ذباب، أو داء يأخذ في الحلق. اللسان (خ و ز).

المبحث السابع عشر مسائل خلافية عامة

وفيه :

- المسألة الزُّبُورِيَّة
- تسكين آخر المضارع للتخفيف
- وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية
- نيابة الألف واللام عن الضمير

المسألة الزُّبُورِيَّة

أصل هذه المسألة مناظرة وقعت بين سيبويه شيخ نحاة البصرة، والكسائي شيخ نحاة الكوفة، حيث أجاز الكسائي أن يقال: "كنتُ أُظنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِن الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا" أما سيبويه فأوجب أن يقال: "فإذا هُوَ هي" (١).
مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون النصب في نحو: "كنتُ أُظنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِن الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا"، و"خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ"، والنصب في "إياها" و"القائم".
وكما احتجوا بالسمع في هذه الرواية احتجوا بالقياس، فقالوا عن هذا الخبر:
أولاً: أن "إذا" إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، وتعمل في الخبر عمل "وجدت" لأنها بمنزلة وجدت، أي تنصب المفعول، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده (٢).

ثانياً: أن "هو" في قولهم "فإذا هو إياها" عماد، ونصبت "إذا" لأنها بمعنى وجدت (٣).
ثالثاً: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، ويشهد لهذا قراءة الحسن البصري: ﴿إِيَّاكَ تُعْبِدُ﴾ (٤) ببناء الفعل للمفعول (٥).

(١) ينظر أمالي الزجاجي ٢٣٩، ومجالس العلماء ٨، والإنصاف ٧٠٢/٢، والأمالي النحوية، لابن الحاجب ١٤٢/٤ تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥، وشرح الرضي ١٩٥/٣، ومغني اللبيب ١٠٣/١، والمسائل السفيرية، لابن هشام ٢٧/١ تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣، وينظر ص ٢٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر الإنصاف ٧٠٤/٢، ومغني اللبيب ١٠٦/١، ويرد على هذا القول بأنها إذا كانت بمنزلة "وجدت" في العمل فيجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان نحو: "وجدت زيدا قائماً".

(٣) ينظر الإنصاف ٧٠٤/٢، وشرح الرضي ١٩٥/٣، ويرد على هذا القول بأن ضمير الفصل أو العماد يجوز إثباته وحذفه دون أن يخل معنى الكلام، ولو حذف من قولهم: "هو إياها" لاختل معنى الكلام، لأنه بصير فإذا إياها، وهذا القول لا معنى له ولا فائدة فيه.

(٤) سورة الفاتحة آية ٥، ينظر إعراب القراءات الشواذ ٤٤/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٦٣/١ قال: "يعبد بالياء من تحت مضمومة مبنياً للمفعول، استعار ضمير النصب للرفع، والتقت، إذ الأصل: أنت تعبد".

(٥) ينظر مغني اللبيب ١٠٧/١، وهذا القول لا يتحقق في: "فإذا زيد القائم" بالنصب، بل يوجه "القائم" في هذا المثال على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة "أل"، ومجيء الحال بلفظ المعرفة قليل.

رابعاً: أنه مفعول به والأصل : فإذا هو يساويها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ونظيره قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ﴿لَئِنِ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(١) بالنصب، أي: نوجد عصبه، أو نرى عصبه^(٢).

خامساً: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يوسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: "ما زيدٌ إلا شربَ الإبل" ثم حذف المضاف^(٣).

سادساً: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف وهو "مثل"، فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا: "قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا"^(٤) على إضمار مثل، فحذف مثل وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعراب المضاف المحذوف وهو النصب^(٥).

مذهب البصريين:

منع البصريون أن يقال في مثل هذه المسألة "فإذا هو إياها" بالنصب، وأوجب سيبويه أن يقال: "فإذا هو هي" بالرفع. وتوجيه هذا القول عنده أن "إذا" للمفاجأة، ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها، لأنهما مبتدأ وخبر، كقولك: خرجت فإذا زيد قائم^(٦).

(١) سورة يوسف آية ١٤، قال الزمخشري في الكشاف ٤٢١/٢: "وروى النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه: "ونحن عصبه"، بالنصب. وقيل: معناه ونحن نجتمع عصبه، وعن ابن الأنباري هذا كما تقول العرب: إنما العامري عمته، أي يتعهد عمته". وينظر البحر المحيط ٢٨٣/٥، ومفاتيح الغيب ٧٤/١٨، وروح المعاني ١٨٩/١٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٦٠/١.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٠٦/١، وهذا القول فيه إدعاء للتقدير والحذف، والأصل عدم التقدير.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١٠٣/١، وهذا القول فيه إدعاء للتقدير والحذف، كما أن فيه بعض التكلف.

(٤) أبو حسن: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا القول في المقتضب ٣٦٣/٤، وأسرار العريضة ٢٢٧، وشرح الرضي ١٥٤/٢، و٢٥٧، وشرح شذور الذهب ٢١٠، والمسائل السلفية ٢٧/١.

(٥) ينظر الأمالي النحوية ١٤٢/٤، وهذا القول فيه تأويل متكلف.

(٦) الأمالي النحوية ١٤٢/٤.

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب سيبويه، وهو القول بالرفع، ويؤيد رأيه كثرة الاستعمال واستفاضة السماع، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٤).

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها: (فإذا هي أنت)^(٥) وقوله: (وَرَأَيْتُ عَيْسَى فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ رُبْعَةٌ)^(٦) و: (أُعْطِيتُ الْكَوْثَرَ فَإِذَا هُوَ نَهْرٌ يَجْرِي)^(٧)، والشواهد كثيرة^(٨).

وأما ما رواه الكسائي ومن تبعه عن العرب، فشاذ وخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء^(٩)، ويقول أبو البركات الأنباري: "أما ما رووه عن العرب من قولهم: فإذا هو إياها فمن الشاذ الذي لا يعبأ به، كالجزم بلن، والنصب بلم، وما أشبه ذلك من الشواهد التي تخرج عن القياس"^(١٠).

(١) سورة الأعراف آية ١٠٨ والشعراء آية ٣٣.

(٢) سورة الأنبياء ٩٧.

(٣) سورة يس آية ٢٩.

(٤) سورة طه آية ٢٠.

(٥) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ١٩٦٩/٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (وَهَلْ أُنَاكَ حَبِيبٌ مُوسَى) ١٢٤٣/٣.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، في مسند أبي سعيد الخدري ١٥٢/٣.

(٨) ومن الشواهد: (فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ) صحيح البخاري كتاب العنق. باب أم الولد ٨٩٥/٢، و(فَنَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا هُوَ مُصْطَجِعٌ) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب موعظة الرجل ابنته ١٩٩٢/٥، و(ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ) صحيح مسلم كتاب الحج. باب من مات لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ٩٥/١، وغيرها.

(٩) ينظر مغني اللبيب ١٠٦/١.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٤/٢.

تسكين آخر المضارع للتخفيف

يرى البصريون منع تسكين آخر المضارع المجرد من الناصب والجازم، ويرى الكوفيون جواز تسكين المضارع للتخفيف في الشعر والنثر^(١)، وفيما يأتي بيان لحجج النحاة واستدلالاتهم في هذه المسألة.
مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) تسكين آخر المضارع للتخفيف. واستدلوا على ذلك بالسمع، ومن شواهدهم قراءة أبي عمرو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾^(٥).
ومن الشعر قول امرئ القيس^(٦):

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحَقِّبٍ
إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

أراد "أشرب" ولكن سكن الباء طلبا للتخفيف.

(١) تنظر المسألة في الخصائص ٣٤١/٢، وشرح التسهيل ٤٦٥/٣، والبحر المحيط ٢٠٧/١، وهمع الهوامع ١٨٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢/٢، ومجالس ثعلب ٣٦٨/٢، وشرح القصائد السبع ١٠، وشرح ديوان المفضليات ١٦٤، بعناية كارلوس يعقوب لایل، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠، وقراءة الكسائي ٣٧، ووافقهم ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٩٥ تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، وابن مالك في شرح التسهيل ٤٦٥/٣، و٨٣/٤ - ٩٧، وأبو حيان في البحر المحيط ٢٠٧/١.

(٣) سورة البقرة آية ٦٧، ينظر السبعة في القراءات ١٥٥، وإيراز المعاني ٣٢٥/١.

(٤) سورة آل عمران ١٦٠، ينظر السبعة في القراءات ١٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٨/١.

(٥) سورة الأنبياء آية ١٠٢، قال الفراء في معانيه ٣٧١/٢: "حدثني الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء ﴿لا يحزنهم﴾ جزم".

(٦) البيت من السريع، وفي ديوانه ١٩٤، ويروى "أسقى" بدل "أشرب" في ديوان آخر ٩٥، ولا شاهد على هذه الرواية، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٤/٤، والأصول ٣٦٤/٢، وشرح القصائد السبع ١٠، والخصائص ٧٤/١، و٣١٧/٢ - ٣٤٠، و٩٦/٣، والمحتسب ١٥-١١٠، وشرح ابن يعيش على المفصل ٤٨/١، والمقرب ٥٦٥، والخزانة ١٠٦/٤، و٣٥٠/٨، والمستحقب: المكتسب، وأصله من استحقب أي وضع في الحقيبة، والمعنى غير حامل إثما، والواغل: الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه. وروى المبرد هذا البيت في الكامل في اللغة والأدب، ١٨٧/١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، ١٤٢٧-٢٠٠٦ برواية: "فاليومَ أسقى"

وقال الشاعر^(١):

وَنَاعٍ يُخْبِرُنَا بِمَهْلِكِ سَيِّدٍ تَقَطَّعَ مِنْ وَجَدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

أراد: "يخبرنا" ولكنه سكن الراء طلبا للتخفيف، وقال لبيد^(٢):

تَرَكَ أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامُهَا

أراد "يرتبط" ولكنه سكن الطاء للتخفيف، وغيرها من الشواهد^(٣).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٤) عدم جواز تسكين آخر المضارع.

وما ورد في كتاب الله تعالى نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٥)، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾^(٦) فهو

اختلاس للحركة، وليس تسكينا، وأما ما ورد في الشعر فهو للضرورة.

يقول سيبويه: "وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم، وذلك قول الشاعر امرئ

القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحِقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ

وجعلت النقطة علامة الإشمام^(٧).

ويقول ابن السراج: "وهذا عندي غير جائز لذهاب عَمَّ الإعراب"^(٨)، وهو

الحركة.

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١٢/٢، وشرح القوائد السبع

١١، وضرائر الشعر ٩٤.

(٢) البيت من الكامل، وفي ديوانه ص ٣١٣، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة

حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ وهو من شواهد الخصائص ٧٤/١، و ٣١٧/٢ - ٣٤١، والمحتسب

١١١/١، ومجالس ثعلب ٣٦٨/٢

(٣) ينظر الخصائص ٣١٧/٢ - ٣٤١، والمحتسب ١٠٩/١، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٥٧، و ٥٩/٢، ٣٣٨، و ضرائر

الشعر ٩٤، ٩٦، ومغني اللبيب ٣٠٠/١.

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٢٠٤/٤، والأصول في النحو ٣٦٤/٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٦٧/٢،

والخصائص ٧٤/١، و ٣٤١/٣، والمحتسب ١٠٩/١ - ١١١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٨/٣.

(٥) سورة البقرة آية ٦٧.

(٦) سورة آل عمران ١٦٠.

(٧) كتاب سيبويه ٢٠٤/٤.

(٨) الأصول في النحو ٣٦٥/٢.

الترجيح:

يتبين مما سبق أن العرب سكنوا آخر المضارع في شعرهم ونثرهم، وأيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم من تسكين للمضارع في بعض القراءات. قال يحيى اليزيدي عن أبي عمرو: "إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه"^(١). أي في جميع ما تتوالى فيه الحركات في القرآن، فلا التفات إلى تضعيف القراءة بالتسكين أو الطعن في قارئها، والتخفيف كذلك لغة بني تميم وبني أسد وبعض النجديين^(٢)، فلا سبيل إلى إنكار هذه اللغات أو تلحين أصحابها. قال ابن عصفور: "الصحيح أن ذلك جائز سماعا وقياسا، أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف في ذلك أحد منهم... فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف، وأما السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها.."^(٣). وأما قول من قال إن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب، فيرد عليه بأن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، فهي تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجر حذفها من هذه المواضع^(٤). وبناء عليه فالراجح مذهب الكوفيين القائلين بجواز تسكين آخر المضارع للتخفيف.

(١) السبعة في القراءات ١٥٧.

(٢) ينظر إبراز المعاني ٣٢٦.

(٣) ضرائر الشعر ٩٥.

(٤) الحجة في علل القراءات السبع ٦٧/٢، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٣.

وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر

اختلف النحويون في نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف أو جار ومجرور تامان مكرران بضميريهما نحو "زيد في الدار قائماً فيها"، فأوجب الكوفيون نصب الصفة، وأجاز البصريون فيها الرفع والنصب، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف والجار والمجرور فإنه يجوز فيها الرفع والنصب^(١).
مذهب الكوفيين:

يرى الكوفيون^(٢) أن الظرف أو الجار والمجرور إذا كان خبراً لمبتدأ، وكرر بعد الصفة، وجب النصب في الصفة على الحال.
واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٣) فقوله "خالدين" منصوب حال، وما بعدها تكرار للجار والمجرور المتقدم.
ومنعوا الرفع في الصفة، لأن الرفع يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فيكون التقدير، فكان عاقبتهم أنهما خالدان فيها في النار^(٤).
ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٥) فقوله "خالدين" منصوب بالحال، ولا يجوز الرفع.
واستدلوا بأن الفائدة تحصل في الظرف الثاني إذا نصب الاسم، فيكون الأول خبراً للمبتدأ، والثاني متعلقاً بالحال، ومع الرفع تبطل الفائدة في الظرف الثاني^(٦).

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠٢، والإنصاف ٢/٢٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٨، وهمع الهوامع ٢/٢٤١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/١٤٦، والبحر المحيط ٨/٢٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٨، وهمع الهوامع ٢/٢٤١.

(٣) سورة الحشر آية ١٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٩، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠.

(٥) سورة هود آية ١٠٨.

(٦) ينظر الإنصاف ٢/٢٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٨.

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(١) أن الظرف إذا كان خبراً للمبتدأ، وكرر بعد الصفة، جاز في الصفة النصب والرفع.

واستدلوا على ذلك بأن الظرف إذا لم يكرر جاز فيه الرفع والنصب، وكذلك إذا كرر^(٢)، ويدل على جواز الرفع، أنه قرئ به في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَانِ فِيهَا﴾^(٣) على أن يكون "خالدان" خبر "أن"، والجار والمجرور ملغى، وإن أكد بـ "فيها" على مذهب سيبويه، أما الكوفيون فيمنعون من ذلك لأن التأكيد يناقض الألغاء.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه البصريون، وهو جواز الرفع والنصب في الصفة الصالحة للخبرية، إذا وجد معها ظرف أو جار ومجرور تامان مكرران بضميريهما، ولا يمنع رفعه، لوروده في قراءة الرفع في "خالدان" ولكن النصب أجود، لأنه ورد في قراءة الجمهور.

وقول الكوفيين إن حمل الاسم على الرفع يؤدي إلى إبطال فائدة الظرف الثاني لنيابة الظرف الأول عنه، فيرد عليه بأن ذلك لا يبطل فائدة الثاني، لأن من مذاهب العرب تأكيد اللفظ بتكريره، فيكون المكرر توكيداً للأول، وإن وقعت الفائدة بالأول^(٤).

(١) ينظر كتاب سيبويه ١٢٥/٢، والمقتضب ٣١٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٢/٤، والإنصاف ٢٥٩/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٨ / ٢.

(٣) سورة الحشر آية ١٧، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وزيد بن علي، والأعمش، وابن أبي عبله، تنظر هذه القراءة في الكشاف ١١٩/٨، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١٦/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢٩٢/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل، محمد الغرناطي ٥١/٢٨ دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣-١٩٨٣، والبحر المحيط ٢٥٠/٨، وفتح القدير ٢٠٥/٥.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٨ / ٢.

وقولهم: إن الرفع يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، يجاب عنه بأن ذلك المضممر يعود على ما رتبته التقديم، وعود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبة جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (١).

(١) سورة طه آية ٦٧.

نيابة الألف واللام عن الضمير

يرى نحاة الكوفة أن الألف واللام تقوم مقام الضمير وتأتي بدلا عنه، لأنهما جميعا دليلان من دلائل الأسماء، ويمنع البصريون نيابة الألف واللام عن الضمير، لأن الحرف لا يكون بدلا من الاسم^(١)، وفيما يأتي عرض آراء النحاة وحججهم في هذه المسألة.

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون^(٢) أن تكون الألف واللام خلفا من الإضافة، ووافقهم ابن الطراوة^(٣)، وابن مالك، ولكنه قيد الجواز بغير الصلة^(٤).

واستدل الفراء^(٥) بقوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٦) فقال: والمعنى: مفتحة لهم أبوابها، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٧) والمعنى مأواه، وقول العرب: مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه، وقول الشاعر^(٨):

ما ولدتكم حية بنه مالك سفاحاً وما كانت أحاديث كاذب
ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وأنفنا بين اللحي والحواجب

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ١/١١١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع ٢/١٠٩٧ تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٦، والبحر المحيط ٧/٤٠٤، والجنى الداني ص ١٩٨، وائتلاف النصره ص ١٥٧.

(٢) ينظر معاني القرآن ٢/٤٠٨، وشرح القصائد السبع ٧٠، ٣٥١، والبسيط ٢/١٠٩٧، وائتلاف النصره ١٥٧.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٦٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك ١/٢٦١ تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠-١٩٩٠.

(٥) ينظر معاني القرآن ٢/٤٠٨.

(٦) سورة ص آية ٥٠، وعلى هذا تكون "الأبواب" نائب فاعل لـ"مفتحة"، والرابط هو الألف واللام لقيامه مقام الضمير، والتقدير: جنات عدن مفتحة لهم أبوابها.

(٧) سورة النازعات آية ٣٩.

(٨) البيتان من الطويل، ولم أعر على قائلهما والأول فيه خرم، وثاني البيتين من شواهد شرح القصائد السبع الطوال ٧١.

ومعناه: ونرى آفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه.

واستدل أبو بكر الأنباري^(١) بقوله تعالى: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٢) قال: معناه هواها، وقوله تعالى: ﴿يُصْنَعُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾^(٣) ومعناه: جلودهم، وقول النابغة^(٤):

لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطَهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ
معناه: وأحلامهم، وقول الشماخ^(٥):

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتْ الْعَيْنُ عِبْرَةً
أراد: في صدره، وقول الفرزدق^(٦):

فَلَوْ سئِلْتُ عَنِّي النَّوَارُ وَرَهْطُهَا
أراد شفتاه، وقول عنتره^(٧):

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا
والتقدير: خضب بنانه ورأسه، وغيرها من الشواهد^(٨).

مذهب البصريين:

يرى البصريون^(٩) أن الألف واللام لا تكون خلفاً عن الضمير.

(١) ينظر شرح القصائد السبع ٧٠-٧١، ٣٥١.

(٢) سورة النازعات آية ٤٠.

(٣) سورة الحج آية ٢٠.

(٤) البيت من الطويل، وفي ديوانه ١٢، والأحلام: العقول، اللسان (ح ل م)، عواذب: جمع عازب وهو الغائب. اللسان (ع ز ب).

(٥) البيت من الطويل، وفي ديوانه ص ١٩٠، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، والحزاز: وجع في القلب من خوف. اللسان (ح ز ز)، وحامز: عاصر، وقيل: ممض ومحرق. اللسان (ح م ز).

(٦) البيت من الطويل، وفي ديوانه ٥٠٤، وروايته:

وَلَوْ سئِلْتُ عَنِّي النَّوَارُ وَقَوْمُهَا
إِذَا لَمْ تُوَارِ النَّاجِذَ الشَّفَتَانِ

(٧) البيت من الكامل، وفي ديوانه ٢١٣، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، والعظم: عصارة بعض الشجر، وقيل هو الوسمة.

(٨) ينظر شرح القصائد السبع ص ١٨٩، وشرح التسهيل ٢٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٨/٢.

(٩) ينظر الجمل للزجاجي ٩٨، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي ص ١٤١ تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وإعراب القرآن للنحاس ٦٢٣/٣، والمقتصد ٥٤٤/١، والإيضاح

يقول الزجاجي في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه: " العاشر أن تقول: "مررت بالرجل الحسن الوجه" فتخفض " الحسن" وتجريه على "الرجل"، وترفع " الوجه" به، وتضمّر ما يعود على "الرجل"، تقديره: مررت بالرجل الحسن الوجه منه" وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه من الدليل .. وأهل البصرة يضمرون ما ذكرت لك" (١).

ويقول أبو علي رداً على الفراء: " ولو كان قوله: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ (٢)، بمنزلة مفتحة لهم أبوابها – كما ذهب إليه الفراء – لما جاز: مررت برجل حسن الوجه، ولقيل: حسن الوجه، .. فقولهم: مررت برجل حسن الوجه، وبامرأة حسنة الوجه، دليل على أن الراجع إلى الصفة إذا حذف مما يتصل بها صار الضمير الذي كان يرجع إلى الموصوف مما يرتفع بالصفة نفسها... فأما ما حكاه من قوله: مررت برجل حسنة العين، وقبيح الأنف، فعلى ما ذكرناه من البديل من الضمير؛ لأن العين والأنف بعض منه، ويحتمل أيضاً أن يكون على حذف "منه" وهذا التأويل في: مررت برجل حسنة العين أسوغ؛ لمكان التأنيث في "حسنة" فإن ضمير الرجل لا يكون مؤنثاً، وينبغي أن يكون الكلام المبدل منه على وجه غير مفتقر إلى البديل" (٣).

ويقول في الإيضاح: " .. فأما قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ (٤) فليس على مفتحة لهم الأبواب منها، ولا على أن الألف واللام سدتا مسد الضمير العائد من الصفة، ولكن "الأبواب" بدل من الضمير الذي في "مفتحة" لأنك قد تقول: فَتَحَتِ الْجَنَانَ إِذَا فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا... وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ (٥) فصار ذلك بمنزلة ضُربَ زيدٌ رأسه" (٦).

في شرح المفصل ٦٥٠/١، وأمالى ابن الحاجب ١١١/١، والبسيط ١٠٩٧/٢، والبحر المحيط ٤٠٤/٧، والجنى الداني ص ١٩٨، وائتلاف النصره ص ١٥٧.

(١) الجمل في النحو ٩٧.

(٢) سورة ص آية ٥٠.

(٣) المسائل المشكلة (البغداديات) ص ١٤٢.

(٤) سورة ص آية ٥٠.

(٥) سورة النبأ آية ١٩.

(٦) الإيضاح ١٨٠.

ويظهر من قوله أن الراجح لديه كون " الأبواب " بدلاً من الضمير المستكن في مفتحة فأبدل الأبواب من الجنات، لأنها منها وبعضها، أما جمهور البصريين فيرون أن " الأبواب " مفعول لم يُسم فاعله لـ "مفتحة"، والعائد على الجنات محذوف، والتقدير: جنات عدن مفتحة الأبواب منها .

الترجيح:

بعد النظر في آراء النحاة وأدلتهم، يتبين أن مذهب الكوفيين هو الراجح، لخلوه من الحذف والتقدير، ومعظم الشواهد التي استند إليها الكوفيون لا تحتاج إلى تقدير أو تأويل، كما في قوله تعالى: ﴿ يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴾^(١)، وقول عنتره:

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْمِ

وقول الشماخ:

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتْ الْعَيْنُ عِبْرَةً وَفِي الصَّدْرِ حُزَانٌ مِنَ اللَّوْمِ حَامِزٌ

وفي قول الشماخ شاهد آخر على نيابة الألف واللام عن الضمير وهو قوله: فاضت العين عبرة، والتقدير: فاضت عينه عبرة، والمعنى هنا واضح دون إدعاء الحذف والتقدير، ولعله مقصود الشاعر .

وعلى ذلك فالأولى أن تقام الألف واللام فيما لا يشترط فيه الضمير، كما جاء في قول طفيل الغنوي^(٢):

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقْتَعٌ

والتقدير: وبردي برده، وهو المناسب لما جاء في أول البيت: لحافي لحاف الضيف. وأما ما ذهب إليه البصريون من أن الرابط مقدر بعد الاسم المقترن بالألف واللام، فإنه لا يلزم إظهار الضمير في كل موضع تظهر فيه الألف واللام.

(١) سورة الحج آية ٢٠.

(٢) البيت من الطويل ، وفي ديوانه ص ١٤٤ شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، وفي ديوان عروة الورد ١٠٣ شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوح، طبع وزارة الثقافة والإرشاد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، وديوان مسكين الدارمي ٥١، وهو من شواهد شرح الرضي ٢/٢٢٨، ٣٩٠، وخزانة الأدب ٤/٢٥١.

وقولهم لو كانت الألف واللام عوضاً عن الضمير لم تظهر معه كما ظهرت في قول طرفة^(١):

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةَ الْمُتَجَرِّدِ

فيمكن أن يرد على هذا الرأي من وجهين:

الأول: أن حرف التعريف في البيت ليس عوضاً من الضمير وإنما هو لمجرد

التعريف فجمع بينه وبين الضمير ، إذ لا محذور من ذلك.

والثاني: إن كان الحرف للتعريف فقد جمع بينه وبين الضمير للضرورة.

(١) البيت من الطويل ، وفي ديوانه ٣٠ ، ومن شواهد خزانة الأدب ٣٠٣/٤ ، والتصريح ٨٣/٢ ، وقطاب الجيب: مخرج الرأس منه، وبضة : البضاضة: نعومة البدن ورقة الجلد. اللسان (ب ض ض)، والمتجرد: من التجرد أي التعري ، اللسان (ج ر د) ، والجس: اللمس. اللسان (ج س س)، والشاهد قوله: "قطاب الجيب منها" حيث جمع بين الألف واللام في الجيب، وهي تتوب عن الضمير و"منها" ، فلا معنى لـ"منها" في البيت إذن.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، أحمدته حمد العارفين
بفضله، وأشكره على نعمه الظاهرة والباطنة، وبعد ...

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

قواعد النحو ليست إلا قوانين مستتبطة من الكلام العربي الفصيح الذي لم يدخله
اللحن ولم يشبه الغلط، والقرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة في أعلى مراتب
الاحتجاج، ثم ما صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب،
خاصة في عصور الاحتجاج.

ثم إن بعض العلوم بينها وشائج وصلات، فعلوم اللغة العربية تلتقي وتتأثر بالعلوم
الدينية كعلم القراءات وعلوم الحديث وأصول الفقه، لذلك من الصعب أن يدرس
النحو بمنأى عن العلوم الأخرى، كما أنها لا تستغني عن النحو.

من أسباب الخلاف النحوي اختلاف النحاة في المسموع من العرب، واختلاف
مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة وغير الفصيحة، واختلافهم كذلك في المنهج
الذي سلكوه مثل النزعة العقلية والمنطقية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع
وتعليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو
الإسلامية.

للتعصب أثر بارز في توسيع شقة الخلاف بين النحاة، ومن ذلك قول أبي حاتم
السجستاني: "فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئاً
فإنما أحكيه عن الثقات عنهم مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيده ويونس، وثقات
من فصحاء الأعراب وحملة العلم، ولا ألنفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي
والفراء ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم"^(١).

طبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل قد تجعل النحوي يرتجل
آراء نحوية ينفرد بها.

(١) مراتب النحويين ص ١٤٣.

الأصل عند بعض النحاة ألا يحتج بشعر مجهول القائل، وخاصة إذا كان هذا القول مخالفاً لقاعدة نحوية أجمع عليها النحاة، وقيل: يقبل الشاهد المجهول إذا صدر عن عالم ثقة، أو راوٍ أمين.

إذا نسب البيت لشاعر معين، ثم لم يوجد هذا البيت في ديوان الشاعر، فالأصل أن ينسب له ما لم يثبت أنه لغيره، فالثابت مقدم على المنفي.

الشواهد الشعرية قد ترد محرفة في كتب النحاة، ويكون التحريف في موضع الاستشهاد بالقاعدة النحوية أو المسألة، وعلى هذا ينبغي توثيق الشاهد والتأكد من ضبطه في مظانه الصحيحة قبل قبوله والتأسيس عليه.

يساعد في معرفة صحة الشاهد الشعري الرجوع إليه في ديوان صاحبه، أو الرجوع إلى الكتب التي عنيت بالشواهد الشعرية وشرحها إن لم يكن للشاعر ديوان، كما يفيد في معرفة صحة الشاهد الشعري الرجوع إلى المجموعات والمختارات الشعرية التي جمع فيها أكثر شعر العرب كالمفضليات والأصمعيات وغيرها.

إذا وردت روايتان مختلفتان للشاعر نفسه في ديوانين مختلفين له، ولم يتبين أي الروايتين أصح من الأخرى، جاز الاحتجاج برواية الشاهد لاحتمال أن يكون الشاعر ذكر البيتين بالروايتين المختلفتين، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا من الله ولا وَاغِلٍ

فقد ورد هذا البيت في شرح ديوانه بتحقيق حسن السندوبي ومراجعة أسامة صلاح الدين برواية "أشرب" ص ١٩٤، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦-١٩٩٦. وفي ديوانه بشرح وتحقيق حجر عاصي برواية "أسقى" ص ٩٥ دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

يفيد في معرفة الشاهد النثري الرجوع إلى مصادره الأولى، ومعرفة ما قبله وما بعده من الكلام، فمعرفة السياق الذي ورد فيه الشاهد لها أثر كبير في التأكد من صحة الحكم النحوي.

ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به في سعة الكلام، وعلى ذلك فلا ينبغي حمل الكلام المنثور على الشعر لضيق الشعر واتساع النثر.

لا يصح التعويل على القياس في معارضة السماع المستفيض، ولا يجوز الاعتداد بالحجج العقلية في معارضة النقل الصحيح غير القابل للتأويل.

ينبغي أن تكون دراسة النحو قائمة على المعنى؛ لأن المقصود من الكلام الإفهام. كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري من أهم كتب الخلاف النحوي، لأن المؤلف اعتمد على كتب النحاة المتقدمين ومن جاء بعدهم في توثيق المسائل، ففي مسألة أولى العاملين بالعمل في التنازع^(١) كان مصدره في هذه المسألة كتاب سيبويه^(٢)، وفي مسألة زيادة لام الابتداء في خبر لكن^(٣) رجع لكتاب معاني القرآن للفراء^(٤)، وفي مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر^(٥) رجع لكتاب الأصول في النحو لابن السراج^(٦)، وفي مسألة نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان^(٧) كان مرجعه كتاب أمالي ابن الشجري^(٨)، وأبو البركات الأنباري يعرض حجج الفريقين ولكنه يرجح مذهب البصريين في الغالب.

وأخيراً فـ"إن التعارض والترجيح ليس أصلاً من أصول النحو، وإنما هو عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح، فقد يكون الراجح مرجوحاً عند غيره، لخضوع هذه العملية للاجتهاد"^(٩).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٧٣/١ " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل "

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٨/١.

(٤) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢.

(٦) الأصول في النحو ٤٣٨/٣ " باب ضرورة الشاعر "

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١.

(٨) أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢.

(٩) أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري ص ٥٣٢.

IN THE NAME OF GOD MOST GRACIOUS, MOST MERCIFUL

Praise be to Allah, Almighty, prayers and peace be upon the best prophet of all prophets and messengers and his family and his good companions.

This research is entitled (The Foundation of Outbalance in The Books of Syntax Contentions and the Affected presenting, Effects as well as Calibration) provided to obtain phd degree in Arabic language and its literature specialization in syntax and Morphology. The research supervised by A. Dr. Abdullah Najdy Abdul-Aziz Abdullah.

The importance of this subject is that, it is considering the basics which syntax scholars depend on accordance with syntax issues, it shows the attitude of authors of syntax contentions books and the extent of their dependence on essentials of the syntax in weighting between contentious issues.

As per the nature of this research, it has been divided into five sections, started by an introduction and preface, followed by a conclusion and indexes.

Sections of this research are as follows :

\ - First section : hearing (composed of the following chapters) :

- Chapter one : hearing degrees.*
- Chapter two : Readings.*
- Chapter three : Prophetic Tradition.*
- Chapter four : Arabic Talking.*

ʁ - Second section : The measurement (composed of the following chapters):

- Chapter one : History of measurement.*
- Chapter two : Means of measurement.*
- Chapter three : Time of measurement.*

- *Chapter four : measurement application domains*
 - *Chapter Five : Discrepancy of measurement and hearing.*
- ۳- *Third section: Opinions of syntax scholars (composed of the following chapters):*
- *Chapter one : Consensus syntax scholars.*
 - *Chapter two : Consensus of doctrine Owners.*
 - *Chapter three : Personal opinions.*
 - *Chapter four : Explanations of syntax scholars*
- ۴- *Fourth section: Guidance of syntax (composed of the following chapters):*
- *Chapter one : The meaning.*
 - *Chapter two : The interpretation.*
 - *Chapter three : The assessment.*
- ۵- *Section Five : Applied study for some controversial issues.*

The study explained that the rules of syntax are formulated from the eloquent Arabic language without tune, and not look like lapse and Holy Quran in its different readings. The highest levels of the invocations and what is true from the speech of the Messenger of God's blessing and peace be upon him, then the speech of Arab specially during the time of protest.

Some of reasons for syntax scholars contention is the audible speech of Arab as well as the different ways to determine the eloquent and non- eloquent tribes, also their diversity of methods they followed, for example some scholars has mental and logical tendency, and others interested in listening instead of mental tendency, some of them affected by the foreign sciences.

The nature of the syntax in Arabic language which built on the basis of diligence and explanations may lead the syntax scholars to ad-lib some personal syntax opinions.

The proper way is not to deprecate by a poetry which the poem is unknown, especially if this speech is contrary to one of syntax rules which

all syntax scholars are agreed upon. Anonymous witness accepted in case it is mentioned by a reliable scholar or honest narrator.

Syntax attestations may come in syntax scholar's books distorted and the distortion been put in the locality of certifying by a syntax rule or issue.

To determine the validity of the poetry which considered as witness, it should be refer to the divan of the poem, or to the books in concern with the poetry taken as witness to be explained in case the poem is unknown. Also referring to the groups and selected poetry assist to know the validity of the poetry.

Referring to the resources signify to know the prose witness and to know the speech comes before and after.

It should be differentiate between what is committed to the necessity of the poetry and what is brought in the capacity to speak, therefore, we should not comper between the poetry and the prose then accuse the poetry with inability to express as the prose do, this seems as such because of tightness of the poetry and breadth of the prose.

It shouldn't be depend on the measurement to object the extensive listening and may not invoke the argument of mental against the right transmission inalienable interpretation.

Syntax study should be based on the meaning because understanding is intended by the speech.

Finally, I ask the great God for the Iovgueni to his satisfâory and to make my work purely for his Holy face, he is capable of doing so and he is the most merciful of all.

Researcher

Fatemah M. Taher hamed

الفهارس الفنية

- ١ . فهرس الآيات القرآنية
- ٢ . فهرس القراءات القرآنية
- ٣ . فهرس الأحاديث النبوية
- ٤ . فهرس أقوال الصحابة
- ٥ . فهرس الأمثال
- ٦ . فهرس الأساليب والنماذج
- ٧ . فهرس الأشعار
- ٨ . فهرس الأرجاز
- ٩ . فهرس الأعلام
- ١٠ . فهرس القبائل
- ١١ . فهرس البلدان والمواضع
- ١٢ . فهرس المصادر والمراجع
- ١٣ . فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفاتحة
٦٩	٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾
٥٦	٤	﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
٣٩٩	٥	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾
		سورة البقرة
٥٢	٧	﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾
٦٠	٢٦	﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾
٣٣٥	٢٨	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾
٧٠	٣٤	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾
٢٧٤	٤٨	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾
٤٠٣ ، ٤٠٢	٦٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾
٦٧	٨٣	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾
٢٧٤	٩٣	﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾
٣٤٨	١٩٨	﴿ وَانْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾
٢٥٣	٢٣٥	﴿ وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ﴾
٣٦٩	٢١٧	﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
٢٠٨	٢٧٥	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾
		سورة آل عمران
٤٠٣ ، ٤٠٢	١٦٠	﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ ﴾
٣٢٨	١٦٣	﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ ﴾
		سورة النساء

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٧١ ، ٣٦٨ ، ١٧٤	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
٣٧٧	٧٧	﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾
٣٣٥ ، ٣٣٤	٩٠	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ ﴾
٣٦٨	١٢٧	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾
٦١	١٤٨	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾
٣٦٨ ، ٢٦٩	١٦٢	﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾

سورة المائدة

٦٧	٦	﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾
٦٧	٦	﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
٥٣	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾
٣١٣ ، ١٧٣ ، ٣١٠	٦٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾
٣١١	٦٩	﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾
٣٠٣	١١٩	﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾

سورة الأنعام

١٦٥	٣١	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾
٣٦٠ ، ٣٥٩	٥٢	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾
٢٤٥	٧٨	﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾
٣٥١ ، ١٨٩ ، ٧١	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأعراف		
﴿مَعَايِش﴾	١٠	٦٠
﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾	١٠٨	٤٠١
﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾	١٨٦	٥٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾	١٩٤	٣٠٨
سورة الأنفال		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٦٤	٣٧٢
سورة التوبة		
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	٣	٣٢
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦	٣٩٠
سورة يونس		
﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾	٣٧	٢٧٥
﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾	٥٨	٦٥، ٦٦
﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨٩	٦٨
سورة هود		
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨	٢٦٩، ٣٠١، ٣٠٢
﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	٦٠، ٦١
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٠٨	٤٠٥
سورة يوسف		
﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	١٤	٤٠٠
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١	٣٠٧
﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٣٣٦
﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾	١٠٩	٢٦٩، ٣٥٦، ٣٥٧

سورة الرعد

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٠٧	٤٣	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
		سورة إبراهيم
٣٥٤، ٣٥٢	٤٧	﴿ مُخْلِفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ ﴾
		سورة الإسراء
٢٨٣	٢٣	﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾
٣٠٥	٩٦	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
		سورة الكهف
٨٦	٢٣، ٢٢	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
٦١	٢٥	﴿ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ ﴾
٣٦٠، ٣٥٩	٢٨	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾
٢٨٣، ٢٨١	٣٣	﴿ كَلِمَاتِ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا ﴾
٣١٦	٣٨	﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾
٣٢١	٩٦	﴿ أَتُونِي أَوْفِرْغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾
		سورة مريم
٢٤٦	٩٣	﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾
٦٩، ٦٨	٩٦	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾
		سورة طه
٤٠١	٢٠	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾
٤٠٧، ٢٩٥	٦٧	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾
٣٧٨	١١٣	﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾
		سورة الأنبياء
٢٥٩	٣٧	﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٥٩	٣٧	﴿ سَأْرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾
٤٠١	٩٧	﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾
٤٠٢	١٠٢	﴿ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾

سورة الحج

٢٥٨	٢	﴿ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾
٤٧	١١	﴿ يَعْبُدُ اللَّهُ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾
١٨١ ، ٥٣	١٣	﴿ يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾
٢٤٥	١٩	﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾
٤١١ ، ٤٠٩	٢٠	﴿ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴾
٦١	٢٥	﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾

سورة النور

٥٣ ، ٥٢	٢	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾
٢٥٣	٦٣	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾

سورة الشعراء

٢٩٠ ، ٢٨٨	٤	﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾
٤٠١	٣٣	﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾
٢٣٣	٤٩	﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾
٣٣٦	١١١	﴿ أَنْوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾

سورة النمل

٢٤٦	٨٧	﴿ وَكُلُّ أُنْتَاهٍ دَاخِرِينَ ﴾
-----	----	----------------------------------

سورة القصص

٢٦٩	٤٤	﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾
١٦٨	٨٢	﴿ وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾

سورة العنكبوت

٣٠٧	٥٢	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾
-----	----	-------------------------------------------

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الروم		
﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾	١٦	٣٢١
﴿ وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	٢٤	١٤٢
سورة الأحزاب		
﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾	١٩	٢٧٤
﴿ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾	٢٣	٢٤١
﴿ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾	٥٣	٢٨٨
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾	٥٦	٦١، ٣١٢، ٣١٣
سورة سبأ		
﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾	٦	١٧٩
﴿ يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾	١٠	٥٤
سورة فاطر		
﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾	٤٣	٣٥٧، ٣٥٨
سورة يس		
﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾	٢٩	٤٠١
﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾	٤٠	١٦٩
سورة الصافات		
﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾	١٤٣	٢٩٧
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٣٧٥، ٣٧٧
﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾	١٦٤	٢٧٥
سورة ص		
﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾	٥٠	٤٠٨، ٤١٠
﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾	٨٦	٧٣
سورة الزمر		

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٦	٣	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾
١٤٢	٦٤	﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾
		سورة فصلت
٢٧٣ ، ٦٠	١٧	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾
		سورة الجاثية
٢٦٨	١٤	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾
		سورة الفتح
٢٩٧	٢٥	﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾
		سورة الحجرات
٢٤٦	٩	﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا ﴾
		﴿ بَيْنَهُمَا ﴾
		سورة الذاريات
٣٢٢	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾
		سورة القمر
٣٣٩ ، ٣٣٨	٧	﴿ خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾
		سورة الواقعة
٣٥٦ ، ٢٦٩	٩٥	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾
		سورة المجادلة
٣٠٦	٢	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾
٢٧٥	٣	﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾
١٦٩	١٩	﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾
		سورة الحشر
٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٧٠	١٧	﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾
		سورة الطلاق
٢٧٤	٤	﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة التحريم		
﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾	١٢	٢٠٨
سورة الحاقة		
﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾	١٩	٣٢١
سورة الإنسان		
﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾	٤	٣٨٧ ، ٢٠٨
﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾	١٥، ١٦	٣٨٧
﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	٢٤	٣٧٦
سورة المرسلات		
﴿ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾	٦	٣٧٨
سورة النبأ		
﴿ وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾	١٩	٤١٠
سورة النازعات		
﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	٣٩	٤٠٨
﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾	٤٠	٤٠٩
سورة الانشقاق		
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	١	٣٩٠
سورة الطارق		
﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ. يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾	٨، ٩	٢٤٨
سورة البلد		
﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ﴾	١٥ ، ١٤	١٧٢
سورة الضحى		
﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	١٠ ، ٩	٣٠٢
سورة البينة		
﴿ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾	٥	٣٥٨

رقم الصفحة

رقمها

الآية

سورة الشرح

١٦٢

١

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾

فهرس القراءات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
٢٠٨ ، ٦٩	٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾
٦٩	٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾
٥٦	٤	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
٣٩٩	٥	﴿ إِيَّاكَ تَعْبُدُ ﴾
سورة البقرة		
٦٠	٢٦	﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾
٧٠	٣٤	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾
٤٠٣ ، ٤٠٢	٦٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾
٦٧	٨٣	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾
سورة آل عمران		
٤٠٣ ، ٤٠٢	١٦٠	﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ ﴾
سورة النساء		
٣٧١ ، ٣٦٨ ، ١٧٤	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
٣٣٦ ، ٣٣٤	٩٠	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِيرَةٌ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ ﴾
٦١	١٤٨	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾
سورة المائدة		
٦٨ ، ٦٧	٦	﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
٥٣	٣٨	﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾
٣٠٣	١١٩	﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾
سورة الأنعام		
٣٦٠ ، ٣٥٩	٥٢	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧١، ١٨٩، ٣٥١، ٣٥٤	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾
سورة الأعراف		
٦٠	١٠	﴿ مَعَانِشٍ ﴾
٣٠٨	١٩٤	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾
سورة يونس		
٦٥	٥٨	﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾
٦٨	٨٩	﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
سورة هود		
٦٠، ٦١	٧٨	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾
سورة يوسف		
٤٠٠	١٤	﴿ لئنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾
سورة إبراهيم		
٣٥٤، ٣٥٢	٤٧	﴿ مُخْلَفٍ وَوَعْدُهُ رُسُلِهِ ﴾
سورة الكهف		
٦١	٢٥	﴿ ثَلَاثِمِائَةِ سَنِينَ ﴾
٣٦٠، ٣٥٩	٢٨	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوءِ وَالْعَشِيِّ ﴾
٣١٦	٣٨	﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾
سورة مريم		
٦٨، ٦٩	٩٦	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتْيًا ﴾
سورة الأنبياء		
٤٠٢	١٠٢	﴿ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الحج
٥٣	١٣	﴿ يَدْعُوا مَنْ لَظُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾
٦١	٢٥	﴿ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾
		سورة النور
٥٣	٢	﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ﴾
		سورة الروم
١٤٢	٢٤	﴿ وَمَنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
		سورة الأحزاب
٢٨٨	٥٣	﴿ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾
٣١٣ ، ٣١٢ ، ٦١	٥٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾
		سورة سبأ
٥٤	١٠	﴿ يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾
		سورة يس
١٦٩	٤٠	﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾
		سورة الزمر
٥٦	٣	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾
١٤٢	٦٤	﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾
		سورة فصلت
٦٠	١٧	﴿ وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾
		سورة الجاثية
٢٦٨	١٤	﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾
		سورة الذاريات
٣٢٢	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾
		سورة الحشر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٠٦، ٧٠	١٧	﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَانِ فِيهَا ﴾
		سورة الإنسان
٣٨٧، ٢٠٨	٤	﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا ۖ
		وَسَعِيرًا ﴾
٣٨٧	١٥، ١٦	﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾
		سورة الشرح
١٦٢	١	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث
٦٤ ، ٤٧	* "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ"
٣٦٥	* "أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهَا أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ"
٧٦	* "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ"
٨٣	* "أُصِيْحَابِي أُصِيْحَابِي"
٤٠١	* "أُعْطِيْتُ الْكُوْثَرَ فَإِذَا هُوَ نَهْرٌ يَجْرِي"
٣٢١	* "إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطِ مَنْ بَنَى إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ"
٧٦	* "إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُ حَتَّى تَمْلُوا"
٣٦٥	* "تَحْتَ كُلِّ رَيْشَةٍ لَوْنٌ أَبْيَضٌ مِنَ التَّلْجِ"
٤٠١	* "تُمْ أَنْبِيَّتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ"
٧٦	* "حَمِي الْوَطَيْسُ"
٣٦٥	* "حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٍ مَأْوَةٌ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّيْلِ.."
٣٦٥	* "حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَأْوُهُ أَبْيَضٌ مِنَ الْوَرِقِ"
٨٥	* "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنِ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ"
٨٤	* "سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ"
٧٦	* "الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"
٤٠١	* "فَإِذَا هِيَ أَنْتَ"
٤٠١	* "فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ"
٤٠١	* "فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ وَكَيْدَةَ زَمْعَةَ فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ"

رقم الصفحة	الحديث
٣٥٥	*"فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي"
٨٣	*"قِيلَ وَقَالَ"
٨٥ ، ٨٦	*"كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا"
٨٤	*"لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ"
٨٥ ، ٨٤	*"لَتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُمْ"
٣٢١	*"لَمَّا فَتَحَ هَدَيْنِ الْمَصْرِيِّينَ أَتَوْا عُمَرَ"
٢٩٨	*"لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَاهِدُهُمْ"
٧٦	*"مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ"
٢٩٥	*"مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ"
٤٠١	*"وَرَأَيْتُ عَيْسَى فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ رُبْعَةٌ"
٨٥ ، ٨٤	*"وَلَتَنْزَرُهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ"
٣٥٨	*"يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ"

فهرس الآثار وأقوال الصحابة

رقم الصفحة	الأثر
٢٩٩	"إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أُمْرًا وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكَرُهُ لَكَ"
٣٦٥	"تِلْكَ الْعُكْنُ أَبْيَضُ مِنَ الْقَبَاطِيِّ الْمُطَوَاةِ، وَاللَّيْنُ مَسًّا"
٣٢٢	"سَمِعْتُ أُذْنَائِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ"
٣٦٦	"وَكَانَ زَيْدُ أَبِيهِ أَبْيَضٌ مِنَ الْقَطْنِ"

فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل
١٤١	"تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"
٣٣٩ ، ٣٣٨	"سَتَى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ"
١٤٤	"عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوسًا"
٢٩٦	"فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمَ"
٤٠٠	"قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا"
٣٨٩	"لَوْ ذَاتُ سُورٍ لَطَمْتَنِي"

فهرس الأقوال والأساليب والنماذج

رقم الصفحة	القول
١٤٣	"أَتَانِي سُورًا"
١٤٤	"إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَايَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ"
٣٠٩	"إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ"
٣٠٩	"إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ"
١٨٧ ، ١٧٩	"إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهْوُ الظَّرِيفِ"
١٨٧ ، ١٧٩	"إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ"
٢٩٣ ، ١٧٣	"تَمِيمِي أَنَا"
٣٢٠	"ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ ذُكُورٌ"
٣٢٠	"ثَلَاثَةٌ ذُكُورٌ مِنَ الْبَطِّ"
١٤٧ ، ١٩٣ ، ٢٠٨	"جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"
٣٢٣	
٢٩٣	"خَزُّ صَفَّتُكَ"

رقم الصفحة	القول
٣٢٣	"خَشَنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِي زَيْدٍ"
١٤٦	"خير عافاك الله"
٢٨٩	"رأيت زيدا مع امرأة محسن إليها"
٢٩٣	"رجل عبد الله"
٣٥٣	"فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا"
٣٩٦ ، ١٤٦	"قبضت الخمسة العشر الدرهم"
٢٩١ ، ٢٨٩	"كل ذي عين ناظرة إليك"
٣٩٩ ، ٢٧	"كنت أظن أن العقرَبَ أشدَّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إياها"
٤٠٠	"ما زيدٌ إلا شرب الإبل"
٣٦٩	"ما فيها غيره وفرسه"
٣٢٣	"ماءٌ شَنُّ بَارِدٍ"
١٤٦	"مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالح"
٢٩٣	"مثنوء من يشنوك"
٢٧٧ ، ٢٧٦	"نعم السَّير على بنس العير"
٣٥٣	"هذا غلامٌ والله زيدٍ"
١٧	"هذه عصاتي"
٣٩٦	"هم الخمسة العشر"
٣٥٣	"هو غلامٌ إن شاء الله ابن أخيك"
٢٧٧ ، ٢٧٦	"والله ما هي بنعم المولودة"
١٤٤	"وَأَمِنْ حَقَرٍ بئرٍ زَمَزَمَاءُ"

فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
	قافية الباء		
	الباء المفتوحة		
٢٦٨	الوافر	الكلابا	وَلَوْ وُلِدْتُ قَفِيرَةً
	الباء المضمومة		
٣٨٥، ٣٨٤	الطويل	نَجِيبُ	فَبَيَّنَاهُ يَشْرِي
٣١٢	الطويل	لَغْرِيْبُ	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى
١٧٤	البسيط	رَجَبُ	لَكِنَّه شَاقَهُ
٣٨٦، ٣٨٥	مجزوء الوافر	أَطْيِبُهَا	وَمُصْنَعَبُ حَيْنَ
	الباء المكسورة		
٤٠٨	الطويل	كاذِبِ	مَا وَلِدْتِكُمْ حَيَّةٌ
	الطويل	الحوَاجِبِ	وَلَكِنْ نَرَى
٤٠٩	الطويل	عَوَازِبِ	لَهُمْ شِيْمَةٌ لَمْ
٢٨٢	البسيط	رَآبِي	كَلاهُمَا حَيْنَ جَدَّ
٣٦٩	البسيط	عَجَبِ	فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ
	قافية التاء		
	التاء المكسورة		
٢٨٩، ٢٦٩	الوافر	الكمة	تَرَى أَرْبَاقَهُمْ
٢٩١			
	قافية الحاء		
	الحاء المضمومة		
٣٧٥	الطويل	أَمْلَحُ	بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ
٢٩٩	البسيط	إِنْ جَنَحُوا	لَوْلا زُهَيْرٌ
	الحاء المكسورة		

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
٢٩٥	الوافر	قُمَاح	فَتَى ما ابنُ
	قافية الخاء		
	الغاء المكسورة		
١٧٣ ، ٣٦٣	البيسط	طَبَّاح	إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا
	قافية الدال		
	الدال الساكنة		
١١٨ ، ٣٥٢	مجزوء الكامل	مَزَادَه	فَرَجَجْتُهَا
	الدال المفتوحة		
٣٣١	الطويل	تَقَدَّدَا	وَكَانَ وَايَّاهَا
	الدال المضمومة		
١٢٣ ، ٣١٥	الطويل	لَكَمِيدُ	يلومونني
٣١٦ ، ٣١٧			
٣٤٧	المنسرح	رمدوا	جاءت كبير
	الدال المكسورة		
٣٦٠	الطويل	مِنْ دَدٍ	كَانَ حُدُوجَ
٤١٢	الطويل	الْمُتَجَرِّدِ	رَحِيبُ قِطَابُ
٣٩٠	الطويل	تَشَدَّدِ	إِذَا نَحْنُ قُلْنَا
١٧٣ ، ٢٩٤	الطويل	الْأَبَاعِدِ	بُنُونًا بَنُو
٣٣١	الطويل	بَعْدِي	فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ
١٧١	الطويل	مخلي	أَلَا أَيُّهَذَا الزاجري
٣٧٦	البيسط	فَقَدِ	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا
٢٩٨	البيسط	السُّودِ	قَالَتْ أُمَامَةُ
	البيسط	لِمَحْدُودِ	لله دركٍ إنِّي

قافية الراء

الراء الساكنة

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
٣٧٥	المتقارب	يَيْرَ	يَهِينُونَ مَنْ
الراء المفتوحة			
٣٨٦	الطويل	بِزَوْبِرَا	إِذَا قَالَ غَاوٍ
٢٦٩	الطويل	قَفْرَا	حِرَاجِيحُ مَا تَتَفَكُّ
٣٥٥	البسيط	سَقْرَا	وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ
٣٥٧	الوافر	الشُّعَارَا	وَقَرَّبَ جَانِبَ
الراء المضمومة			
٣٩٠	الطويل	جَازِرُ	إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى
٣٠٧	الطويل	مُتَيْسِرُ	لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ
٣٢٤	الطويل	وَنَاصِرُ	كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِه
٣٣٤	الطويل	الْقَطْرُ	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي
٣٤٥، ١٢٠	الطويل	تَنْظُرُ	وَطَرْفَكَ إِمَّا
٣٤٨			
١٦٢	الطويل	مَنْظَرُ	أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا
٣٨٦	الطويل	أَحْمَرُ	فَأَوْقَضْنَ عَنْهَا
٢٩٥	الطويل	تُصَاهِرُهُ	إِلَى مَلِكٍ
٣٧٨	الطويل	فُجُورُهَا	وَقَدْ زَعَمَتْ
٢٥٩	البسيط	إِدْبَارُ	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ
٢٩٩	البسيط	حَذْرُ	لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ
١٨٠	البسيط	بَشْرُ	فَأَصْبَحُوا قَدْ
٣٨٥	السريع	عَامِرُ	قَامَتْ تُبَكِّيهِ
٣٨٥	السريع	نَاصِرُ	تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ
٣٨٢، ١٧٤	الكامل	غَدُورُ	طَلَبَ الْأَزَارِقَ
الراء المكسورة			
٣٨٣	الوافر	جُبَارُ	أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
٣٨٣	الوافر	شيارِ	أَوِ التَّالِي دُبَارَ
١٠٣	البسيط	مَنْثُورِ	مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ
١٠٣	البسيط	رِيرِ	عَلَى عَمَائِمَنَا يُلْقَى
١١١	الكامل	الأقدارِ	حَذِرُ أُمُورَا
٢١٩	المتقارب	مِسُورِ	دَعَوْتُ لِمَا
قافية الزاي			
الزاي المضمومة			
٤١١ ، ٤٠٩	الطويل	حَامِزُ	فَلَمَّا شَرَاهَا
قافية السين			
السين المضمومة			
١١٥	الطويل	أَنِسُ	وَمَوْضِعِ زَبْنِ
السين المكسورة			
٣٤٣	البسيط	بالعيسِ	عَلَّ الْهُوَى
قافية الصاد			
الصاد المفتوحة			
٢٨٢	الطويل	نَاقِصَا	كِلَا أَبْوَيْكُمُ
الصاد المضمومة			
٢٨١	الوافر	حَرِيصُ	أَكْأَشِرُهُ
قافية الضاد			
الضاد المكسورة			
٣٨٥ ، ٢٦٤	الهجج	العَرَضِ	وَمِمَّنْ وَلَدُوا
قافية العين			
العين الساكنة			
٣٤٠ ، ٣٣٩	الرمل	رَتَعُ	مُزْبِدًا يَخْطُرُ
١٣٣	الرمل	يُنْتَفَعُ	إِنَّمَا النَّحْوُ

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
	القاف المكمورة		
٣٦٩	الكامل	المُحْرِقِ	هَلَا سَأَلْتَ
١١٢	المتقارب	يَصْدُقُ	أَسْعَدَ بَيْنَ
	قافية الكاف		
١٢٨	الطويل	لِسَوَائِكَا	تجانف عن
	قافية اللام		
	اللام المفتوحة		
٣٠٩	الطويل	فِيخْذَلَا	إِن المرءُ مَيِّتًا
٣٤٤ ، ١٧١	البسيط	سَأَلَا	اسمعُ حديثًا
١٤٨	الوافر	تَبَالَا	مُحَمَّدٌ تَفَدُ
٣٢٠	الوافر	مَالَا	وَلَمْ أَمْدَحْ
١٠٥	الكامل	مَهْزُولَا	مَنْ كَانَ مَرَعَى
٢٩١	الكامل	خَلِيلَا	إِنَّ الَّذِي
١١٤	المتقارب	إِيقَالَهَا	فلا مزنة
	اللام المضمومة		
١٦٥	الطويل	مَفَاصِلُهُ	فَلَأَيَّا بِلَأِي مَأ
٣٤٧ ، ٣٤٥	الطويل	تَأْمَلُ	يَقْلُبُ عَيْنِيهِ
٤٠٣	الطويل	الْأَنَامِلُ	وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا
٣١٥	الطويل	يَقُولُهَا	لِهِنَّكَ مِنْ
٣٥٤	الوافر	يَزِيلُ	كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ
	اللام المكسورة		
٣١٩ ، ٢٥٤	الطويل	الْمَالِ	فَلَوْ أَنَّ مَا
٢٥٤	الطويل	أَمْتَالِي	وَلَكِنَّمَا أَسْعَى
٣٨٠	الطويل	بِأَمْتَلِ	أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
٣١٩	الطويل	إِسْحَلِ	إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ
٣٣٦ ، ٢٧٤	الطويل	الْقَرْنُفَلِ	إِذَا قَامَتَا
٣٢٣	الطويل	مُزَمَّلِ	كَأَنَّ أَبَانَا
١٩٤	الطويل	مُهْلَهْلِ	إِلَّا يَكُنْ مَا لُ يُثَابُ
١٤٤	البسيط	حَمَّالِ	فَهَلْ فَتَّى
٣٣١	الوافر	الطَّحَّالِ	فَكُونُوا أَنْتُمْ
٣٨٢	الكامل	الْأَبْطَالِ	نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ
٤٠٣ ، ٤٠٢	السريع	وَإِغْلِ	فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ
١٣٣	السريع	الْأَوَّلِ	كَنَا نَقِيسُ

قافية الميم

الميم الساكنة

٢٨٠	الرمل	وَنِعَمَ	كَلْتُ كَفَيْهِ
-----	-------	----------	-----------------

الميم المفتوحة

٣٤٢	الطويل	يَنْقَدَّمَا	وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ
١١٢	الطويل	مُعْظَمَا	هُمُ الْقَاتِلُونَ
٣٥٣	السريع	لَامَهَا	لَمَّا رَأَتْ

الميم المضمومة

٣٠٤	الطويل	أَقْدَمَ	فِيأْبَى فَمَا يَزْدَادُ
٣٩١	الوافر	الظَّلُومُ	إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي
٤٠٣	الكامل	حِمَامُهَا	تَرَكَ أَمْكِنَةَ

الميم المكسورة

٣٢٢	الطويل	هَاشِمِ	وَلَكِنْ نَصْفًا
١٩	الكامل	وَالرُّومِ	قَدْ كَانَ
٤١١ ، ٤٠٩	الكامل	بِالْعِظْمِ	عَهْدِي بِهِ

قافية النون

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
	النون الساكنة		
٢٩٦	المتقارب	جَدَنْ	أَصَابَ الْمُلُوكَ
	النون المفتوحة		
٣٩٧	الوافر	جُنُونَا	تَفَقَّأَ فَوْقَهُ
	النون المضمومة		
١١٥	الطويل	قَمِينُ	إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ
١٢٥	البسيط	ضَنِينَا	مَهَلًا أَعَاذِلَ
٢٩٢	البسيط	وَقَحْطَانُ	قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ
٣٣٤	الهزج	مَلَانُ	وَطَعْنِ
	النون المكسورة		
٣٥٢	الطويل	الْكِنَانِ	يُطْفِنَ بَحُوزِيَّ
٤٠٩	الطويل	الشَّفَتَانِ	فَلَوْ سُنَّتْ
٣١٣	الطويل	دِنْفَانِ	خَلِيلِيَّ هَلْ
١١١	البسيط	مثلان	مَنْ يَفْعَلِ
١٠٦	البسيط	لَمْ تَرْنِي	كَفَى بِجِسْمِي
٣٢٤	البسيط	هُون	جِيءَ ثُمَّ حَالَفَ
٢٩٤	الوافر	الظُّنُونِ	كِلَا يَوْمِي طَوْلَةَ
٣٥٦	الوافر	اليَقِينِ	وَلَوْ أَقَوْتُ
٣٠٨	المنسرح	المَجَانِينِ	إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَاً
	قافية الهاء		
	الهاء المفتوحة		
٢٩٤	البسيط	وَافِيهَا	قَبِيلَةَ الْأُمِّ
٣٦٩	الوافر	سِوَاهَا	أَكْرُ عَلَى
٢٥٣ ، ١٦٣	الوافر	رِضَاهَا	إِذَا رَضِيَتْ
١٠٤	الكامل	أَلْفَاهَا	أَلْفَى الصَّحِيفَةَ

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
	الهاء المضمومة		
٣٢٢	الكامل	أَصْبَاهُ	وَلَقَدْ أَرَى
	قافية الياء		
	الياء المفتوحة		
٣٧٨	الطويل	غِيَابِيَا	أَلَا فَالْبَيْتَا
١٠٦	الطويل	أَمَانِيَا	كَفَى بِكَ دَاءً
٣٤٠، ٣٣٩	الخفيف	عَلِيًّا	ضاحِكًا مَا

فهرس الأرجاز

الصفحة	رجز
	الهمزة
١٧٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨	قلتُ لشيبانَ ادنُ من لِقائِهِ كَمَا يُغَدِّي القَوْمَ من شِوائِهِ
	الباء
١٩٤	جارية من قيس ابن ثعلبه كأنها حلية سيف مذهبه
٢٧٧	والله ما لي لي لي بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه
	التاء
١١٩ ، ٣٩٣	كُفَّ من عَنائِهِ وشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَماني عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ
	الراء
٣٥٣	يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهلِ الدَّارِ
	السين
١٥٢	تَقاعَسَ العِزُّ بنا فَاقعَنَسا
	الضاد
٣٦٣	جارية في درعها الفضفاضِ أبيضُ من أختِ بني إياضِ
	العين
١١٨	قد صرَّتِ البكرةَ يوماً أجمعا
	الكاف
١٤٧	إليكِ حتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ
٢٧٥	يا أيُّها المائحُ دُلّوي دُونَكَ
	الميم
١١٣	أَكثَرْتُ في العَدْلِ مُلِحًا دائِمًا لا تُكثِرُنَ إِنِّي عَسَيْتُ صائِمًا
١١٩	وما عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أو هَلَلْتَ يا اللَّهُمَّ ما
١٢٨	إني إذا ما حَدَثَ أَلَمًا أَقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ
٣٤٨	لا تُشتمَّ الناسَ كما لا تُشتمُّ
٣٤٧	لا تظلموا الناسَ كما لا تظلموا

الصفحة

الرجز

١٢٦

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي

الهاء

٢٨٠

فِي كُنْتِ رَجَلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهُ كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٥٠	أبيّ بن كعب
٣١٧، ٨٢	إبراهيم بن موسى الشاطبي
٢، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٦٣، ٩١، ١١١،	أحمد بن فارس
٢٤٦، ١٥٤	
١٠٧، ١٠٦	أحمد بن محمد، أبو الطيب المتنبّي
٢، ٥٤، ٦٤، ١١١، ١٦٥، ٢٧٦	أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس
١١٨	الأحوص الرياحي
١١٨	الأحوص اليربوعي
١٠٢، ١٠٤، ١١٧، ١٧٤، ٣٨٢	الأخطل بن غالب
٣٦٦	أسامة بن زيد
٢٥٦، ١٦٢	إسماعيل بن حماد الجوهري
	أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو
١٠٥، ١١٤، ٣٥٣	ابن الأعرابي
١٠١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١٢٨، ٢٨٢،	الأعشى
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٦	
٧٠، ٣٢٢	الأعمش
٥٢	الألوسي
١٠١، ١٠٩، ١١٧، ٢٥٤، ٣١٩، ٣٢٢،	امرؤ القيس
٤١٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٨٠، ٣٣٦	
٤، ١٢٢	الأندلسي، علم الدين اللورقي
	أبو البركات الأنباري = عبد الرحمن بن محمد
	أبو بكر الأنباري = محمد بن القاسم

الصفحة	العلم
٣٥٤	بحير بن زهير
٣٦٤	بشار الناظف
١٠٥، ١٠٤	بشار بن برد
١٢٤، ١٣٩، ١٥٢، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٥	أبو بكر بن السراج
٢٣٢، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٥، ٣٦٤، ٣٨٥	
٤١٥، ٤٠٤	
٩٢	أبو بكر بن دريد
٥٤، ١١١، ١٣٤، ١٥١، ١٥٢، ٢٣٠، ٢٣٣	بكر بن محمد أبو عثمان المازني
٣٧١	
٢٠٩، ٢٠٧، ١٩٥	التاج ابن مكتوم
٢٨، ٣٤، ١١٩، ١٤٣، ٣٩٣، ٣٩٥	أبو ثروان العكلي
٢٧	ثمامة بن الأشرس
٢٨، ٣٤	أبو الجراح العقيلي
١٠١، ١١٧، ١٩٤	جروال بن أوس، الحطيئة
١٠٢، ١٠٤، ١١٣، ١١٧، ٢٦٨، ٣٤٣	جرير بن عطية الخطفي
٤٧، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٤	ابن الجزري
٢٨، ٢	جعفر بن يحيى بن خالد
٤٨	أبو جعفر يزيد بن القعقاع
٤، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤١، ٤٤، ٤٧، ٥٩، ٧٩	جلال الدين السيوطي
٨١، ٨٢، ٩١، ٩٥، ٩٧، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧	
١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣٦	
١٣٩، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤	
١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤	
١٩٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٠	
٢٦٦، ٢٧٣، ٣٣٢	

العلم	الصفحة
أبو حاتم [السجستاني]	٣٨، ٤١، ١٠٨، ٢٤٥، ٤١٣
حبيب بن أوس الطائي، أبو تمام	١٠٥، ١٠٦، ١٠٧
الحجاج بن يوسف الثقفي	١٧
حسان بن ثابت	١٠٢، ١١٦، ٢٩٤، ٣٨٢
الحسن البصري	١٧، ١٩، ١٠٣، ٣٦٠، ٣٩٩
أبو الحسن الرماني	٢، ١٣١، ١٣٥، ١٩٦، ٢٠٥
الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي	١٠٥، ١٠٦، ١١٣، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٥
	١٤٧، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ٢٠٤
	٢٣٨، ٢٤٥، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٤٦
	٣٤٨، ٣٥٨، ٤١٠
الحسن بن هانئ، أبو نواس	١٠٣، ١٠٧
أبو الحسن علي بن المبارك	٢٧
أبو الحسين التتوخي	١٩٥
الحسين بن أحمد ابن خالويه	٣٢، ٦٤، ١٩٥
حسين بن إياس	٢
الحسين بن بدر ابن إياز	٣
الحسين بن موسى الدينوري	٢٠٧
الحطيئة = جرول بن أوس	
حماد الرواية	١٦، ١٩، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠
حماد بن سلمة	١٩
حمزة بن حبيب الزيات	٢١، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٣٧١
حميد الأرقط	١٤٧
أبو حنيفة	٣، ٣٢٨
أبو حية النميري	٣٥٤
خداش بن زهير	١٠١

العلم	الصفحة
الخرنق أخت طرفة	١١٧
ابن خروف	٨٢ ، ٨٠
ابن الخشاب البغدادي	٢٠٩
خفاف بن ندبة السلمي	١١٧
ابن خلدون	٢٦٣
خلف الأحمر	١١٠ ، ١٠٩ ، ٣٩
خلف بن هشام بن طالب	٥٦ ، ٤٨
الخليل بن أحمد الفراهيدي	١ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩
الخنساء	٢٥٩
أبو خيرة الأعرابي	٩٢
أبو دؤاد	١١٧
أبو داود السجستاني	٥٠
أبو الدرداء <small>رضي الله عنه</small>	١٩
درنا بنت ععبة الجحدرية	١١٨
دريد بن الصمة	١٠١
أبو الدقيش	٩٢
الدلم بن شهاب	٣٩٥ ، ١١٩
أبو ذؤيب الهذلي	٣٣٠
ذو الخرق الطهوي	١٤٨ ، ١٤٠
الرازي	٥٢
راعي الإبل	١٨
الراعي النميري	٣٥٧ ، ١١٦

العلم	الصفحة
رجاء بن حيوة	٧٧
ابن رشيق القيرواني	١٠٥ ، ١٠٢
ذو الرمة، غيلان بن عقبة	٣٩٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٥ ، ٣٢٠ ، ٢٧٠ ، ١١٦ ، ١٠٣
الرياشي	٩٢
الزبرقان بن بدر	١٠٢
الزبير بن العوام	٢٢
الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق	
الزركشي	٤٦
الزمخشري = محمود بن عمر	
زهير بن أبي سلمى	٢٩٦ ، ١١٨ ، ١١٦ ، ١٠١
أبو زياد	٢٨
أبو زيد الأنصاري = سعيد بن أوس	
زيد بن حارثة	٣٦٦
زيد بن مهلهل	١٩٤
سعد بن شداد الكوفي	١٦
سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاري	٣٤ ، ٤١ ، ٦٨ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ٢٤٥ ، ٤١٣
سلمان الفارسي <small>رضي الله عنه</small>	٨٤
ابن سنان الخفاجي	٢٠٦
سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	
ابن سيرين	٧٧
شعبة بن قميز	٣٣١
الشماخ بن ضرار	٤١١ ، ٤٠٩ ، ٢٩٤ ، ١٠١

العلم	الصفحة
شمس الدين بن الصائغ	٢٠٩
الشوكاني	١٧٨
صرمة الأنصاري	١١٨ ، ١١٧
ضابئ البرجمي	٣١٢ ، ١١٧
ابن الضائع = علي بن محمد	
ضيغم الأسيدي	٣٩١
طاهر القزويني	١٩٥
طرفة بن العبد	١٠١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٧٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٩١ ، ٤١٢
طفيل الغنوي	٤١١ ، ١١٦
الطرماح بن حكيم الطائي	٣٥٢ ، ١٠٤
طلحة بن عبد الرحمن	٢٢
أبو الطيب اللغوي	٢٣ ، ٣٨ ، ١٠٨ ، ١٠٩
ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدؤلي	١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٨ ، ١٣٢
عائشة بنت أبي بكر الصديق ﷺ	٢٢ ، ٤٩ ، ٣٦٥ ، ٤٠١
عاصم بن أبي النجود	٢١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦
عامر بن الطفيل	١١٧
العباس بن مرداس	١١٧ ، ١٢٠ ، ٣٦٨
أبو العباس ثعلب	٢ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ١٢ ، ٦٤ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦
عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم	١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢٤٧
الزجاجي	
عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة	٥١ ، ٦٠
عبد الرحمن بن الحارث	٢٩٩

الصفحة	العلم
١١١	عبد الرحمن بن حسان
٣، ٤، ٣١، ٤٠، ٥٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩،	عبد الرحمن بن محمد، أبو
٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٨، ١١٢،	البركات الأنباري
١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، ١٣١،	
١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،	
١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠،	
١٧١، ١٧٢، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧،	
٢٠٥، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠،	
٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣،	
٢٣٤، ٢٣٦، ١٣٧، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٧٦،	
٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٠١،	
٤١٥	
٥٧، ٥٩، ٦٢، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٠١،	عبد القادر البغدادي
١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٣،	
٢٤٢، ٢٥٠، ٢٦٥،	عبد القاهر الجرجاني
٣، ٦٧، ٧٠، ٨٧، ١١٨، ١٩٠، ١٩١،	عبد اللطيف الشرجي الزبيدي
٢، ٣، ١١٨، ١٨١، ٢١٤، ٢٤٣، ٢٤٦،	عبد الله بن حسين، أبو البقاء
٢٤٧	العكبري
١٠٣	عبد الله بن شبرمة
٤٨، ٥٠، ٥١، ٦٨، ٧١، ١٤٢، ١٨٩، ٣٥٩،	عبد الله بن عامر اليحصبي
٣٦٠	
٤٨	عبد الله بن كثير
٤٩، ٥٠، ٥٦،	عبد الله بن مسعود
١٧٤	عبد الله بن مسلم الهذلي

العلم	الصفحة
عبد الله جمال الدين، ابن هشام	٥٢، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١٢١، ١٥٣، ٢٣٤،
الأنصاري	٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٠٩
عبد الملك بن جريج	٧٧
عبد الملك بن قريب الأصمعي	١٨، ٣٦، ٣٨، ٤١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،
	١٠٥، ١٠٩، ١١١، ٣٨٥، ٤١٣
عبد الواحد الطواح	١١٣
أبو عبيدة = معمر بن المثنى	
عثمان ابن جني	٤، ١٦، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٢، ٥٩،
	٦٣، ٦٥، ٩٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣،
	١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠،
	١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧،
	١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢،
	١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥،
	١٩٦، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٣،
	٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢،
	٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣٠٨، ٣٤٩،
	٣٧٧، ٣٨٣
العجاج	١١٧، ١٢٥، ١٤٦، ١٥٣
العجير السلولي	١١٧، ٣٨٤
عروة بن الورد	١٠١
عضد الدولة	١٠٥
العكبري = عبد الله بن حسين	
أبو العلاء المعري	١٠٧
علي بن إبراهيم المعداني	٤٠، ١١١
أبو علي الأسواري	١٨

العلم	الصفحة
أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد	١٨
أبو علي القالي	١، ١٥، ٢٢، ٤٩، ٤٠٠
علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>	٧٧
علي بن المديني	١، ٢، ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٤
علي بن حمزة الكسائي	٣٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٧٩
	٩٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٦٣، ١٦٨، ٢٠١، ٢٠٢
	٢٨٦، ٣١١، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٩٧
	٣٩٩، ٤٠١، ٤١٣
علي بن سليمان	١١١
علي بن مبارك الأحمر	٢٧، ٧٩، ٤١٢
علي بن محمد، ابن الضائع	٨٠، ٨١، ٨٢
عمارة	١٦٩
أبو عمر الداني	٤٧، ٥٦، ٦٤
عمر بن أبي ربيعة	١١٧، ٣١٨، ٣٤٥
عمر بن الخطاب <small>عليه السلام</small>	٢٢، ٣٨
عمرة الجشمية	١١٨
عمرو بن أحمر	١٠١، ٣٧٧، ٣٩٦
أبو عمرو بن العلاء	١، ١٦، ١٧، ١٨، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٨
	٥٦، ٦٠، ٧٩، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤
	١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٢، ١٥٤، ١٧٩
	٢٠١، ٢٦٥
عمرو بن بحر الجاحظ	١٧، ٢١، ٧٣، ١٠١، ١١٩، ٣٩٤
عمرو بن جابر	٢٧٩

الصفحة	العلم
١٠١	عمرو بن شأس
١٩	عمرو بن عبيد
٢، ٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٨،	عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه
٣٤، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٩، ٧٤،	
٧٥، ٧٩، ٨١، ٩٨، ١٠٤، ١٠٥، ١١١،	
١١٢، ١١٣، ١٢١، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣،	
١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٥،	
١٦٨، ١٧٠، ١٧٩، ١٨٧، ٢٠٠، ٢١٩،	
٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٧٤، ٣١٢،	
٣٢٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٩٩، ٤٠٠،	
٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٥	
٣٥٣	عمرو بن قميئة
١٠١	عمرو بن كلثوم
١٠٢	عمرو بن معدي كرب
١	عنيسة الفيل
٤١١، ٤٠٩، ١١٧، ١٠١	عنتر بن شداد
١، ٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥٤، ١٠٢	عيسى بن عمر
١٧٩	الغزالي
١، ١٦، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٣٦، ٤٩، ٥٣، ٥٦،	الفراء = يحيى بن زياد
٦١، ٦٣، ٧٤، ٧٩، ٩٧، ٩٩، ١١٩، ١٣٤،	
١٤٣، ١٦١، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٢، ٢١٤،	
٢١٥، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٨٨، ٢٩٠،	
٣٠٦، ٣١١، ٣١٣، ٣١٧، ٣٤٧، ٣٤٩،	
٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧،	
٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٣	

العلم	الصفحة
أبو الفرج الأصفهاني	١٨، ١٠٣
الفرزدق	١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٦، ١١٨، ١٧٣، ١٨٠، ١٨١، ٢٨٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٧
	٣٢٢، ٣٨٦، ٤٠٩
أبو فقحس	٢٨
أبو القاسم الأصفهاني	١٩
القاسم بن محمد	٧٧
القاضي الجرجاني	١٣٦
القتال الكلابي	١١٧
ابن قتيبة	٢١، ١٠١
القطامي	١١٥
قيس بن ثعلبة	١٩٤
قيس بن الخطيم	١١٥
الكسائي = علي بن حمزة	
كعب بن جعيل التغلبي	٣٣١
كعب بن زهير	١٠١، ١٠٢
كعب بن مالك الأنصاري	١١٧
الكميت	١٠٣، ١٠٤، ١١٦
لبيد بن أبي ربيعة	١٠١، ١٠٢، ١١٦، ٤٠٣
الليث	٤٠، ١١١
ابن مالك = محمد بن عبد الله	
مالك بن أنس <small>رضي الله عنه</small>	٧٧
المأمون	٢٧
المنتبي = أحمد بن محمد	
ابن مجاهد	٤٨، ٥٢

العلم	الصفحة
أبو محمد الأسود	٣٤٦
أبو محمد الجويني	١٧٩
محمد بن إدريس الشافعي	٧٧ ، ٣
محمد بن الحسن	١٣٤ ، ٩٠
محمد بن الحسن الرؤاسي	١
محمد الرضي الاسترأبادي	٨٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٥ ، ٢٣٥ ، ٣٢٥ ، ٣٧١
محمد بن سلام الجمحي	١١٠ ، ١٠٣ ، ١٠١ ، ١٥
محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني	٥٠
محمد بن عبد الله ، ابن مالك	٧ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣١١ ، ٣٧٧ ، ٣٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٨
محمد بن القاسم ، أبو بكر الأنباري	٢٣ ، ٣٤٦ ، ٣٩٤ ، ٤٠٩
محمد بن يزيد المبرد	٢١ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ١٠٥ ، ١٦٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦
محمد بن يوسف ، أبو حيان	٤ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٥٤ ، ١٩٥ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٣٦
الأندلسي	
محمود بن عمر الزمخشري	١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٨ ، ٢٧٣
المختار بن أبي عبيد	١٦
المدائني	٥٠
المرقش	١١٧ ، ١٠١
ابن مروان	٦٠ ، ٦١
ابن مروان النحوي	١٠٤
ابن المعتز	١٠١

الصفحة	العلم
١١١ ، ٤٠	معروف بن حسان
٣٥٣ ، ٣١٣ ، ٤١	معمر بن المثنى، أبو عبيدة
١٠٢	معن بن أوس
٣٤٥ ، ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٠٩	المفضل الضبي
٥٨	مكي بن أبي طالب القيسي
٨٥	المناوي
٣٩ ، ٣٤	المنتجع التميمي
٢٧	المهدي
٣٩ ، ٣٤	أبو مهديّة
١٨ ، ١٧	موسى الأسواري
١١٧	ابن ميادة
١	ميمون الأقرن
٤٠٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ١١٦ ، ١٠٢ ، ١٠١	النابغة الذبياني
١٠٢	نابغة بني جعدة
٣٠٣ ، ٦١ ، ٤٨	نافع بن أبي نعيم
٣٤١	نافع بن سعد الطائي
٢٧	ابن نجدة
٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ١٧٥ ، ١١٦	أبو النجم العجلي
	النحاس = أحمد بن محمد
٩٥ ، ٩٣ ، ٩١	أبو نصر الفارابي
٩٢	النضر بن شميل
٣٩٥ ، ١١٩	نفيح بن طارق
٣٧٥ ، ١٠١	النمر بن تولى
	أبو نواس = الحسن بن هانئ
٨٥	النووي

الصفحة	العلم
٢٧ ، ٢	هارون الرشيد
	ابن هشام = عبد الله جمال الدين
١٣٣ ، ٧٩	هشام الضرير
١٩	واصل بن عطاء
٢٨	يحيى بن خالد
	يحيى بن زياد ، أبو زكريا الفراء
٤٠٤ ، ١٣٣ ، ٣٩	يحيى بن مبارك اليزيدي
٣٢٢	يحيى بن وثاب
١	يحيى بن يعمر
١٠٣	يزيد بن عبد الملك
٤٨	يعقوب بن إسحاق الحضري
٣٤٢ ، ٢٠٥ ، ١٠٧	ابن يعيش
١٥ ، ١٨ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ،	يونس بن حبيب
٤١٣ ، ٣٥٣ ، ٢١٩ ، ٢٠١	

فهرس القبائل

الصفحة	القبيلة
٩٥	أزد عمان
٤٠٤ ، ٩٨ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤	أسد
٣٥٣ ، ١٩٠ ، ٩٥ ، ٧١ ، ٥٠	أهل الشام
٩٥	أهل الطائف
٩٥	أهل اليمن
٩٥	إياد
٩٥	بكر
٩٧	بكر بن هوازن
٩٥	تغلب
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ،	تميم
٩٧ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ٢٦٥ ، ٤٠٤	
٩٥	ثقيف
٣٤ ، ٣٥ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ،	الحجاز
١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٣٠٦	
٩٥ ، ١٥	حذيفة
٩٧	خثعم
٩٧ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٣٧	ربيعة
٩٧ ، ٣٤	سليم
٩٩ ، ٩٨	طيئ
١٠٩ ، ٩٥ ، ١٥	عبد القيس
٩٥	غسان
٩٥ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨	الفرس
٩٨	فزارة

الصفحة	القبيلة
٩٥	القط
١٣٨ ، ٩٥	قضاة
٩٧ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ١٧	قيس
٩٧	كلاب
٣٩٤ ، ١١٩ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٣٦ ، ١٥	كنانة
٢١ ، ٢٠	النبط
٤٠٤	النجديين
٩٧	هلال
٩٥	الهند

فهرس البلدان والمواضع

الصفحة	البلد والموضع
٧٩	الأندلس
٢٠	الأهواز
٩٥، ١٧	البحرين
١، ٢، ٣، ٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٦٠، ٧٤، ٩١، ٩٣، ٩٧، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٢١، ١٢٢، ١٣٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١، ٢٦١، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٩٨، ٤٠٩	البصرة
٢١، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٧٩، ١١١	بغداد
٩٣، ٣٤	بواذي الحجاز
٩٣، ٣٤	تهامة
١٨، ٣٧، ٩٥	الجزيرة
٢٥	جند يسابور
٩٥	الحبشة
٣٤، ٣٥، ٣٩، ٧١، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٧٠، ١٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٣٠٤	الحجاز
٣٨٢، ٣٨١	حنين
٢٠	الحيرة
٢٠	خرسان
٢١	سوق الكناساة
١٨، ٢١، ٢٥	سوق المربد

الصفحة	البلد والموضوع
٥٠	الشام
٩٥	الطائف
١٣٣، ٣٥	قطريل
١، ٢، ٣، ٤، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢،	الكوفة
٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٣٧،	
٤٩، ٥٠، ٥٣، ٦١، ٧٤، ١٠٤، ١٠٨،	
١٠٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٧٨، ١٧٩،	
١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٠،	
٢١١، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٤٥، ٣٩٨، ٤٠٧،	
٢٥، ١٩	مسجد البصرة
١٧، ٣٤، ٩٣، ٩٧	نجد
٩٥	الهند
٩٥	اليمامة
٩٥	اليمن
٢٥	اليونان

فهرس المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق الدكتور. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٧.
٢. الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٤٠٥.
٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٤٠٢.
٤. ابن الطراوة النحوي، للدكتور/عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣.
٥. ابن جني النحوي. للدكتور. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٦.
٦. أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، للدكتور. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
٧. أبو علي الفارسي، للدكتور. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩-١٩٨٩.
٨. الاتجاهات النحوية لدى القدماء، للدكتورة/ حليلة أحمد عمارة، دار وائل عمان الطبعة الأولى-٢٠٠٦
٩. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨.
١٠. الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦-١٩٩٦.
١١. الإجماع في الدراسات النحوية، للدكتور/حسين رفعت حسين، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥.
١٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.مصطفى النماس، مطبعة المدني، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى

١٤٠٩-١٩٨٩.

١٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٢.

١٤. الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية ١٤٠١-١٩٨١.

١٥. أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩-١٩٧٩.

١٦. الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، ليدر الدين الدماميني سراج الدين البلقيني، تحقيق الدكتور. رياض الخوام، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٩٩٨.

١٧. الاستذكار، ليوسف بن عبد البر، تحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠.

١٨. أسرار البلاغة، للجرجاني، دار المنار، ١٣٦٧-١٩٤٧.

١٩. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون تاريخ.

٢٠. أسلوب التعليل في اللغة العربية، لأحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

٢١. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩.

٢٢. الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩.

٢٣. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ طبع.

٢٤. الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

٢٥. أصول التفكير النحوي، للدكتور. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٦. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٠-١٩٨٩.
٢٧. أصول النحو العربي، للدكتور. محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.
٢٨. أصول النحو عند ابن مالك، لخالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦.
٢٩. أصول النحو عند السيوطي، للدكتور/ عصام عيد أبو غربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٣٠. أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، للدكتور/ محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦.
٣١. الأصول دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
٣٢. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨-١٩٨٨.
٣٣. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥.
٣٤. اعتراض النحويين للدليل العقلي، للدكتور. محمد السبيهي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦-٢٠٠٥.
٣٥. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٤-٢٠٠٣.
٣٦. إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨.
٣٧. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب، ١٤٠٦-١٩٨٥.
٣٨. إعراب لامية الشنفرى، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤-١٩٨٤.

٣٩. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠.
٤٠. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر للطباعة، لبنان.
٤١. الإعراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.
٤٢. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق الدكتور. عياد الثبيتي، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٤.
٤٣. الألفاظ والحروف، للفارابي، دار المشرق، بيروت.
٤٤. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، قدم له وضبطه د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية الطبعة الأولى ١٩٨٨.
٤٥. الأم، للإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣.
٤٦. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٧. أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون.
٤٨. الأمالي النحوية، لابن الحاجب تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
٤٩. الأمالي في لغة العرب، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨، ١٩٧٨.
٥٠. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، تحقيق إبراهيم عوض، المكتبة العلمية، باكستان.
٥١. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦-١٩٨٦.
٥٢. الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥-١٩٨٥.

٥٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف.
٥٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ " تفسير البيضاوي " دار الفكر، بيروت.
٥٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة ١٤١٦ - ١٩٩٥.
٥٦. الأيام والليالي، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٦م.
٥٧. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨-١٩٨٨.
٥٨. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
٥٩. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٦-١٩٨٦.
٦٠. البحث اللغوي عند العرب، للدكتور/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢.
٦١. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان الطبعة الثانية ١٤١١ - ١٩٩٠.
٦٢. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق الشيخ عبد القادر العاني، مراجعة الدكتور. عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣-١٩٩٢.
٦٣. البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
٦٤. البدور الزاهرة، لعبد الفتاح القاضي، مطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥.

٦٥. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١.
٦٦. البسيط في شرح جمل للزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبتي، دار الضرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٦.
٦٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.
٦٨. البلغة في أصول اللغة، للسيد محمد صديق القنوجي، تحقيق نذير مكتبي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨.
٦٩. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠.
٧٠. البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.
٧١. بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، لعبد الكريم الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٣-١٩٨٣.
٧٢. تاج العروس شرح القاموس، للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، تصوير المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦.
٧٣. تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
٧٤. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٥-٢٠٠٥.
٧٥. تاريخ التراث العربي، للدكتور/ فؤاد سزكين، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
٧٦. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم الشافعي، تحقيق محب الدين أبي سعيد العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.
٧٧. التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤-١٩٨٤.
٧٨. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق على محمد الجاوي،

دار النشر عيسى البابي الحلبي.

٧٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق

د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١

٨٠. التحرير والتوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨١. تحفة الأحوزي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢. تخريج أحاديث مشكلة الفقر، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٤.

٨٣. تخريج الأحاديث والآثار، لجمال الدين الزيلعي، تحقيق عبد الله السعد، دار بن

خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى.

٨٤. تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٨٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن

هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨

٨٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة

١٩٦٨.

٨٧. التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد الغرناطي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة

الرابعة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

٨٨. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرري، وبهامشه حاشية الشيخ

يس العلمي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٨٩. التعريفات، للجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت،

الطبعة الرابعة، ١٤١٨ - ١٩٩٨.

٩٠. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض حمد القوزي،

الطبعة الأولى ١٤١٠ - ١٤١٥.

٩١. تفسير القرطبي دار الشعب، القاهرة.

٩٢. تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار

إحياء التراث، بيروت.

٩٣. التوهم عند النحاة، للدكتور. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب القاهرة،
الطبعة الأولى ١٤٢٢
٩٤. تيسير الإعراب، لظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت،
الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤.
٩٥. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق أوتو تريزل، دار
الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤-١٩٨٤.
٩٦. جامع البيان في تأويل آي القرآن المعروف بـ"تفسير الطبري"، دار الفكر،
بيروت، ١٤٠٥.
٩٧. الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث ،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١-١٩٥٢.
٩٨. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور. فخر الدين قباوة،
الطبعة الخامسة، ١٤١٦-١٩٩٥.
٩٩. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧-١٩٩٦.
١٠٠. الجملة العربية والمعنى، للدكتور. فاضل السامرائي، دار الفكر، الطبعة
الأولى، ٢٠٠٧-١٤٢٨.
١٠١. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق عمر الطباع، دار الأرقم ،
بيروت.
١٠٢. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨.
١٠٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذي، تحقيق الدكتور. فخر الدين قباوة،
ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الثانية
١٤٠٣-١٩٨٣.
١٠٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة
الفيصلية، مكة المكرمة.
١٠٥. حجة القراءات، لابن زنجلة، مؤسسة الرسالة.
١٠٦. الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث، لمحمد فاضل السامرائي، دار عمار

- للتنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤٢٤-٢٠٠٤.
١٠٧. الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٣.
١٠٨. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١.
١٠٩. الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميليه، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤
١١٠. الحدود، لأبي الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
١١١. الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور. محمود فجال، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٤-١٩٨٤.
١١٢. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
١١٣. حماسة البحتري، تحقيق لويس شيخو، بيروت.
١١٤. الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦، ودار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨-١٩٦٩.
١١٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٢.
١١٦. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
١١٧. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، لمحمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب.
١١٨. الخلاف النحوي في المنصوبات، لمنصور صالح الوليدي. عالم الكتب الحديث. إربد، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
١١٩. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، للأستاذ الدكتور. حسن

- العكيلي، دار الضياء، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
١٢٠. الخلاف بين النحويين، للدكتور. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.
١٢١. دائرة المعارف الإسلامية، لإبراهيم زكي خورشيد وصاحبيه، الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٣.
١٢٢. دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت.
١٢٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٥-٢٠٠٤.
١٢٤. دراسات لغوية، للدكتور. عبد الصبور شاهين، المطبعة العالمية، ١٩٧٦.
١٢٥. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور. المختار أحمد ديرة، دار قتيبية، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٢٤-٢٠٠٣.
١٢٦. درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨.
١٢٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
١٢٨. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣-١٩٩٢.
١٢٩. دلائل النبوة، للبيهقي، دار إحياء التراث، بيروت.
١٣٠. ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، طبعة دمشق ١٩٧٤.
١٣١. ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٢.
١٣٢. ديوان جميل بثينة، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢-١٩٩٢.
١٣٣. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.

١٣٤. ديوان الخنساء، رواية ثعلب، تحقيق أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
١٣٥. ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، وزارة الإعلام العراقية، الموصل، ١٩٧٣.
١٣٦. ديوان ذي الرمة تحقيق مطيع ببيلي المكتب الإسلامي الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٣٧. ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.
١٣٨. ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهت فايتت، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
١٣٩. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤-٢٠٠٣، وديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر.
١٤٠. ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس، عالم الكتب.
١٤١. ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨.
١٤٢. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
١٤٣. ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨-١٩٦٨.
١٤٤. ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
١٤٥. ديوان عباس بن مرداس، تحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في العراق، بغداد ١٩٦٨.
١٤٦. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٦.
١٤٧. ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق عزة حسن، بيروت، ١٩٧١.
١٤٨. ديوان عدي بن زيد، جمع وشرح حسن نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

١٤٩. ديوان عروة الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحى، طبع
وزارة الثقافة والإرشاد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٦٦.
١٥٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الدكتور. فايز محمد، دار الكتاب العربي،
بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢-١٩٩٢.
١٥١. ديوان عنتر بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت،
الطبعة الثانية، ١٩٨٣.
١٥٢. ديوان ليلى بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في
الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.
١٥٣. ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري،
بغداد ١٣٨٩.
١٥٤. ديوان النابغة الذبياني، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.
١٥٥. ديوان النمر بن تولب، تحقيق الدكتور نوري حمودي، بغداد ١٩٦٩.
١٥٦. ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر الدار القومية
للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥-١٩٦٥.
١٥٧. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار
المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
١٥٨. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه، للدكتور. مازن المبارك، دار
الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤.
١٥٩. الرواية والاستشهاد باللغة، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦.
١٦٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني "تفسير الألوسي" دار
إحياء التراث، بيروت.
١٦١. روضة الناظر، لابن قدامة، مكتبة أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،
١٤٠١.
١٦٢. سبب وضع علم العربية، لجلال الدين السيوطي، تحقيق مروان العطية، دار
الهجرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩-١٩٨٨.
١٦٣. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة

الثانية.

١٦٤. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
١٦٥. سر الفصاحة، للأمير أبي محمد بن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
١٦٦. السلسلة الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
١٦٧. السماع والقياس، لأحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠١.
١٦٨. سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
١٦٩. سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
١٧٠. سنن النسائي الكبرى، تحقيق الدكتور. عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١١ - ١٩٩١.
١٧١. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، للدكتور. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧ - ١٩٩٧.
١٧٢. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ - ١٩٧٤.
١٧٣. شرح ابن عقيل، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
١٧٤. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
١٧٥. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٨.
١٧٦. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
١٧٧. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،

- تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.
١٧٨. شرح الألفية، لابن الناظم، عني به محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ١٣١٢.
١٧٩. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠-١٩٩٠.
١٨٠. شرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي، تحقيق الدكتور. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦.
١٨١. شرح الحماسة للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٨٥.
١٨٢. شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٧١-١٩٥١.
١٨٣. شرح ديوان أبي نواس، تحقيق، إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٧.
١٨٤. شرح ديوان الأخطل، تحقيق إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.
١٨٥. شرح ديوان الأعشى الكبير، تقديم الدكتور. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢، ١٩٩٢.
١٨٦. شرح ديوان امرئ القيس، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤.
١٨٧. شرح ديوان امرئ القيس، ويليهِ أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار التوابع وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، جمع وتقديم حسن السندوبي، مراجعة أسامة منيمنة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦-١٩٩٦.
١٨٨. شرح ديوان جرير، شرح تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٣.
١٨٩. شرح ديوان الفرزدق، للدكتورة. سوزان عكاري، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

١٩٠. شرح ديوان كثير عزّة، شرح وتحقيق الدكتورة. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦.
١٩١. شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
١٩٢. شرح ديوان المفضليات، بعناية كارلوس يعقوب لايل، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني ببغداد.
١٩٣. شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
١٩٤. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
١٩٥. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
١٩٦. شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية.
١٩٧. شرح المعلمات السبع، الزوزني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
١٩٨. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
١٩٩. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٢٠٠. شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. مصطفى درويش، القاهرة، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
٢٠١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق د. عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧ - ١٩٧٧.
٢٠٢. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣.
٢٠٣. شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

٢٠٤. شعر عبد الرحمن بن حسان، جمع وتحقيق مكي العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧١.
٢٠٥. شعر عمرو بن أحمر، تحقيق الدكتور. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٠٦. الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
٢٠٧. شعراء إسلاميون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت.
٢٠٨. شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت.
٢٠٩. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣-١٩٨٣.
٢١٠. الصاحبى في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس، تحقيق الدكتور. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٩٩٣.
٢١١. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، تحقيق عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١.
٢١٢. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧-١٩٨٧.
٢١٣. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٢١٤. الصداقة والصديق، لأبي حيان التوحيدى، شرح وتعليق علي متولي صلاح، مكتبة الآداب ومطبعتها بالحماسير، المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة.
٢١٥. صفحات في علوم القراءات، للدكتور. عبد القيوم السندي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦-٢٠٠٥.
٢١٦. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.
٢١٧. ضعيف الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
٢١٨. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣، ١٩٥٤.

٢١٩. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة.
٢٢٠. ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور. السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠-١٩٨٠.
٢٢١. ظاهرة الشنوذ في النحو العربي، للدكتور. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٤.
٢٢٢. العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيدة النحوي اللغوي، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣-١٩٩٣.
٢٢٣. العقد الفريد، لابن عبد ربه، تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين، وأحمد الأبياري، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥-١٩٥٦.
٢٢٤. علل التنثية، لابن جني، تحقيق الدكتور. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ١٤١٣.
٢٢٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث، بيروت.
٢٢٦. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
٢٢٧. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، مطبعة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥١-١٩٣٢.
٢٢٨. فتح القدير، لمحمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
٢٢٩. فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٥.
٢٣٠. الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع الديلمي، تحقيق السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦.
٢٣١. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق بيت الله بيانت، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ١٤١٢.
٢٣٢. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصالح الدين العلائي، تحقيق حسن موسى

- الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٩٠.
٢٣٣. فهارس معاني القرآن "للفراء" للدكتورة. فائزة عمر المؤيد، مطابع الرضا، الدمام.
٢٣٤. الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨.
٢٣٥. في أدلة النحو، للدكتورة. عفاف حسانيين، دار نشر الثقافة، الطبعة الأولى ١٩٧٧.
٢٣٦. في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٢٣٧. في القراءات القرآنية، للدكتور. أحمد شكري، دار العلوم، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
٢٣٨. فيض القدير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦.
٢٣٩. القاموس المحيط، للفيروزبادي، دار الفكر، بيروت.
٢٤٠. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، للدكتور. محمود الصغير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٩.
٢٤١. قراءة الكسائي، لرضي الدين الكرمانلي، تحقيق الدكتور. حاتم الضامن، دار نينوى، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥.
٢٤٢. قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، للدكتور. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، ١٩٨٥.
٢٤٣. القياس في اللغة العربية، للشيخ محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣.
٢٤٤. القياس في اللغة العربية للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥-١٩٩٥.
٢٤٥. القياس في النحو، لمنى إلياس، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.
٢٤٦. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق محمد منير، ١٣٤٨.
٢٤٧. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، ١٤٢٧-٢٠٠٦.

٢٤٨. كتاب الجمل، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦-١٩٩٥.
٢٤٩. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨.
٢٥٠. كتاب الطبقات الكبير، لابن حجر، طبعة ليدن .
٢٥١. كتاب سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
٢٥٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٣. الكشاف، للزمخشري، ومعه حاشية الشريف الجرجاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٥، ١٩٦٦.
٢٥٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، تحقيق أحمد القلاش، دار النشر مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٥، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨.
٢٥٥. كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بالحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٢.
٢٥٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١-١٩٨١.
٢٥٧. الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، للدكتور. عبد الفتاح الحموز، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨-١٩٩٧.
٢٥٨. اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥-١٩٨٥.
٢٥٩. اللباب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق للدكتور. عبد الإله النبهان، دار الفكر،

- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦-١٩٩٥.
٢٦٠. لسان العرب، لابن منظور، طبعة جديدة باعتماد: أمين محمد عبد الوهاب،
ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي،
الطبعة الثانية ١٤١٨ - ١٩٩٧.
٢٦١. لغات العرب في أوضح المسالك، دراسة نحوية وصرفية، للدكتور. عبد الله
نجدي عبد العزيز، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.
٢٦٢. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور. محمد عبد اللطيف حماسة،
دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٦٣. اللغة والتأويل، عمارة ناصر، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
٢٦٤. اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، الطبعة الثانية.
٢٦٥. اللمع، لابن جني، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٢٦٦. لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.
٢٦٧. مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري، للدكتور. شرف الدين
الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
٢٦٨. المثل السائر، لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة
العصرية، بيروت، ١٩٩٥.
٢٦٩. مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق الدكتور. محمد فؤاد
سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢٧٠. مجالس العلماء، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة
الخانجي، الطبعة الثالثة.
٢٧١. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة
الرابعة، ١٩٨٠-١٤٠٠.
٢٧٢. مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم،
بيروت لبنان.
٢٧٣. مجمع الزوائد، لعلي الهيثمي، دار الريان للتراث، دار القاهرة، بيروت.
٢٧٤. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (١٩٣٢-١٩٦٢) مجموعة القرارات

- العلمية أخرجها خلف الله ومحمد شوقي أمين سنة ١٩٦٣ .
٢٧٥. محاضرات الأدباء، لأبي القاسم الأصفهاني، تحقيق عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٤٢٠-١٩٩٩ .
٢٧٦. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار، على النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٦ .
٢٧٧. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد آل ياسين ، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٤
٢٧٨. مختار الصحاح، محمد الرازي، تحقيق الدكتور. محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥ .
٢٧٩. مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور، بيروت.
٢٨٠. المخصص، لابن سيده، تحقيق محمد الشنقيطي ، وعبد الغني محمود، مطبعة بولاق، مصر، الطبعة الأولى ١٣١٦ .
٢٨١. المدارس النحوية، أسطورة وواقع، للدكتور. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
٢٨٢. المدارس النحوية، للدكتور. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
٢٨٣. مدرسة البصرة النحوية، للدكتور. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، الطبعة الأولى.
٢٨٤. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية .
٢٨٥. المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، الرائد العربي، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٦ .
٢٨٦. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣-٢٠٠٣ .
٢٨٧. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن

- المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار آلتى فولاج، دار صابر ، بيروت،
١٣٩٥-١٩٧٥.
٢٨٨. المرشد إلى وظائف الحروف في قواعد النحو العربي، للدكتور. حسن بن
عوف أحمد، دار المفردات، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠٢.
٢٨٩. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي
البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، بيروت.
٢٩٠. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور. محمد الشاطر أحمد،
مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
٢٩١. المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور. حسن هندواوي، دار
القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٩٨٧.
٢٩٢. مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، للدكتور
محمد السبيهي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦-٢٠٠٥.
٢٩٣. المسائل السلفية، لابن هشام، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.
٢٩٤. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د، حسن هندواوي، كنوز
إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٤.
٢٩٥. المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. جابر المنصوري، عالم
الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦.
٢٩٦. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح
الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٩٧. مسائل خلافة في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني،
دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٩٩٢.
٢٩٨. المستدرك على الصحيحين ، للحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١.
٢٩٩. المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الثانية، ١٩٨٧.

٣٠٠. مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
٣٠١. مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
٣٠٢. المصاحف، للسجستاني، تحقيق آرثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٥.
٣٠٣. معاني القرآن وإعرابه. للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨.
٣٠٤. معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١-١٩٩٠.
٣٠٥. معاني القرآن، للفراء، الجزء الأول: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني: محمد علي النجار، والجزء الثالث: الدكتور عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، نشر دار السرور، بيروت- لبنان.
٣٠٦. معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥.
٣٠٧. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣.
٣٠٨. المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة، ١٤١٥.
٣٠٩. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٣٦.
٣١٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور. محمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان ، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
٣١١. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، للدكتور. عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس ، الطبعة الأولى ١٣٩١-١٩٨٢.
٣١٢. المعنى والقاعدة النحوية، للدكتور. محمود حسن الجاسم، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، ج١٧، عدد ٣٢٥، ذو الحجة ١٤٢٥.
٣١٣. المعنى والنحو، للدكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠٢.

٣١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢.
٣١٥. المغني في تصريف الأفعال للشيخ الدكتور/ عبد الخالق عزيمة، دار الحديث.
٣١٦. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
٣١٧. المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، لبنان.
٣١٨. المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكرا، وعبد السلام هارون، بيروت لبنان.
٣١٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين، وآخرون، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ - ٢٠٠٧.
٣٢٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني، بحاشية الخزانة، طبعة بولاق.
٣٢١. مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦.
٣٢٢. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد ١٩٨٢.
٣٢٣. المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
٣٢٤. مقدمة ابن خلدون، تشكيل رشيد عطية، وتدقيق عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.
٣٢٥. المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

٣٢٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.
٣٢٧. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣ - ١٩٥٤.
٣٢٨. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥-١٩٩٦.
٣٢٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٣.
٣٣٠. موطأ مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.
٣٣١. الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي.
٣٣٢. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، ١٩٨١.
٣٣٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
٣٣٤. نحو القراء الكوفيين، للدكتورة. خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
٣٣٥. النحو الكوفي في شرح القوائد السبع، لمحمد إبراهيم شيبه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
٣٣٦. النحو وكتب التفسير، للدكتور. إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٣٩٩-١٩٩٠.
٣٣٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧.
٣٣٨. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد طنطاوي، الطبعة الثانية ١٣٨٩ - ١٩٩٦.

٣٣٩. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تقديم علي الضباع، تخريج الآيات
زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨.
٣٤٠. نظرية العامل في النحو العربي، للدكتور. مصطفى بن حمزة، مطابع النجاح،
الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤.
٣٤١. نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، دار الكتب، ١٣٤٢.
٣٤٢. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية،
١٩٦٧-١٣٨٧.
٣٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
٣٤٤. الواضح في علوم القرآن، للدكتور. مصطفى البغا، ومحبي الدين ديب، دار
الكلم الطيب، دمشق، دار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-
١٩٩٦.
٣٤٥. الوساطة بين المنتبي وخصومه، لعلي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، وعلي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثالثة.
٣٤٦. وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة
النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧-١٩٤٨.
٣٤٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان تحقيق إحسان عباس، دار
صادر الطبعة الأولى ١٩٠٠.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١٤	التمهيد: أسباب الخلاف
١٥	البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف
٢٢	المؤثرات السياسية والمذهبية
٢٥	العوامل الثقافية والعلمية
٢٧	الدوافع الشخصية
٢٩	الباب الأول: السماع
٣٠	الفصل الأول: السماع ومراتبه
٣١	المبحث الأول: حقيقة السماع
٣٦	المبحث الثاني: تفاوت المسموع في قيمته اللغوية، وفي علم النحاة به.
٤١	المبحث الثالث: انفراد بعض المسموع بما لا غنى عنه في اللغة.
٤٥	الفصل الثاني: القراءات:
٤٦	المبحث الأول: حقيقة القراءات
٤٦	القراءات القرآنية والأحرف السبعة
٤٩	علاقة النحو بالقراءات
٥١	المبحث الثاني: المنطق عليه
٥٥	المبحث الثالث: المتواتر
٥٨	المبحث الرابع: الشاذ
٦٣	المبحث الخامس: العمل عند الاختلاف
٧٢	الفصل الثالث: الحديث النبوي:

٧٣	المبحث الأول:مدى الحاجة إلى الحديث في دراسة العربية
٧٩	المبحث الثاني: موقف من تشملهم الدراسة من الحديث
٨٨	الفصل الرابع: كلام العرب:
٩٠	المبحث الأول: لغات العرب:
٩٠	المطلب الأول: تفاوت لغات العرب في الاستعمال
٩١	التحديد المكاني
٩٤	التحديد الزمني
٩٥	المطلب الثاني: ما يطرح من لغات العرب
٩٧	المطلب الثالث: معيار التفاضل بين ما يحتج به من لغات العرب
١٠٠	المبحث الثاني: الشعر:
١٠١	المطلب الأول: الشعراء وطبقاتهم.
١٠٨	المطلب الثاني: قبول الرواية وردها.
١١١	الوضع في الشاهد النحوي
١١٣	تعدد الروايات
١٢١	المطلب الثالث: الأكثر والكثير، والقليل والنادر.
١٢٤	المطلب الرابع: الضرورة.
١٢٩	الباب الثاني: القياس:
١٣١	الفصل الأول: تاريخ القياس.
١٣٢	بداية القياس النحوي
١٣٨	الفصل الثاني: ما يقاس عليه.
١٣٩	القياس على الشاذ
١٤٥	القياس على القليل
١٤٧	القياس على الضرورة
١٤٨	تعدد الأصول المقيس عليها
١٤٩	عدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه

١٥١	الفصل الثالث: متى يقاس؟
١٥٧	الفصل الرابع: مجالات تطبيق القياس
١٥٨	قياس الأحكام
١٦٠	أقسام القياس
١٦٤	المركبات الاسنادية
١٦٨	الفصل الخامس: تعارض القياس والسمع
١٧٦	الباب الثالث: آراء النحاة:
١٧٨	الفصل الأول: إجماع النحاة
١٨٣	الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين
١٨٦	الفصل الثاني: إجماع أصحاب المذهب
١٨٨	المسائل التي أجمع عليها نحاة البصرة
١٩٠	المسائل التي أجمع عليها نحاة الكوفة
١٩٣	الفصل الثالث: آراء فردية
١٩٩	الفصل الرابع: تعليل النحاة
٢٠٣	أقسام العلة
٢٠٩	مسالك العلة
٢١٠	قوادح العلة
٢١٨	الفصل الخامس: الحجج العقلية
٢٣٨	الباب الرابع: التوجيه النحوي
٢٣٨	الفصل الأول: المعنى:
٢٤٠	المبحث الأول: حقيقة المعنى.
٢٤١	مراعاة المعنى
٢٤٤	المبحث الثاني: أثر المعنى في تفسير الظاهرة اللغوية
٢٤٤	الحمل على المعنى
٢٤٦	المعنى والإعراب

٢٤٩	العامل النحوي
٢٥٢	التضمين
٢٥٦	الفصل الثاني: التأويل:
٢٥٦	المبحث الأول: علاقة التأويل بالمعنى.
٢٥٧	شروط التأويل
٢٥٧	علاقة التأويل بالمعنى
٢٦٥	المبحث الثاني: الحاجة إلى التأويل.
٢٧٢	الفصل الثالث: قيمة التقدير المعنوية واللفظية
٢٧٨	الباب الخامس: دراسة تطبيقية لبعض المسائل
	الخلافة:
٢٨٠	المبحث الأول: كلا وكلتا بين الأفراد والتنثية
٢٨٤	المبحث الثاني: الابتداء
٢٨٥	تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ
٢٨٨	حكم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه
٢٩٣	تقديم خبر المبتدأ عليه
٢٩٧	الاسم المرفوع بعد لولا
٣٠٠	المبحث الثالث: كان وأخواتها
٣٠١	تقديم خبر ليس عليها
٣٠٥	المبحث الرابع: الحروف المشبهة بـ"ليس"
٣٠٦	عامل النصب في خبر "ما"
٣٠٨	إعمال إن النافية عمل ليس
٣١٠	المبحث الخامس: إن وأخواتها
٣١١	العطف على اسم "إن" قبل تمام الخبر
٣١٥	زيادة لام الابتداء في خبر لكن

٣١٨	المبحث السادس: التنازع في العمل
٣١٩	أولى العاملين بالعمل في التنازع
٣٢٦	المبحث السابع: المفعول فيه
٣٢٧	ناصب الظرف
٣٢٩	المبحث الثامن: المفعول معه
٣٣٠	العامل في المفعول معه
٣٣٣	المبحث التاسع: الحال
٣٣٤	وقوع الفعل الماضي حالا
٣٣٨	تقديم الحال على العامل فيها
٣٤١	المبحث العاشر: حروف الجر
٣٤٢	زيادة اللام الأولى في "لعل"
٣٤٤	مجيء "كما" بمعنى "كيما" الناصبة للمضارع
٣٥٠	المبحث الحادي عشر: الإضافة
٣٥١	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٣٥٦	إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى
٣٥٦	تتكبير غدوة
٣٦٢	المبحث الثاني عشر: التعجب
٣٦٣	التعجب من البياض والسواد
٣٦٧	المبحث الثالث عشر: العطف
٣٦٨	العطف على الضمير المخفوض
٣٧٣	العطف بـ"لكن" في الإيجاب
٣٧٥	مجيء "أو" بمعنى "بل" وبمعنى الواو

٣٧٩	المبحث الرابع عشر: ما لا ينصرف
٣٨٠	صرف "أفعل من" في ضرورة الشعر
٣٨٢	منع صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر
٣٨٨	المبحث الخامس عشر: عوامل الجزم
٣٨٩	الاسم المرفوع بعد أداة الشرط
٣٩٢	المبحث السادس عشر: العدد
٣٩٣	إضافة النيف إلى العشرة
٣٩٦	تعريف العدد المركب وتمييزه
٣٩٨	المبحث السابع عشر: مسائل خلافية عامة
٣٩٩	المسألة الزئبورية
٤٠٢	تسكين آخر المضارع للتخفيف
٤٠٥	وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية
٣٠٨	نيابة الألف واللام عن الضمير
٤١٣	الخاتمة
٤١٩	الفهارس الفنية
٤٢٠	فهرس الآيات القرآنية
٤٢٩	فهرس القراءات القرآنية
٤٣٣	فهرس الأحاديث النبوية
٤٣٤	فهرس الآثار وأقوال الصحابة
٤٣٥	فهرس الأمثال
٤٣٥	فهرس الأقوال والأساليب والنماذج
٤٣٧	فهرس الأشعار
٤٤٦	فهرس الأرجاز
٤٤٥	فهرس الأعلام
٤٦١	فهرس القبائل

٤٦٤	فهرس البلدان والمواضع
٤٦٦	فهرس المصادر والمراجع
٤٩٢	فهرس الموضوعات